مجلة مركز التخطيط الفلسطيني

تصدر عن مركز التخطيط الفلسطيني

السنة العاشرة – العدد 39 | يوليو - سبتمبر 2013

مدير التحرير

د. خالد شعبان

سكرتير التحرير

أ.عاطف المسلمي

إشراف فني :

أ. أحمد الطيبي

طباعةوتنسيق:

محمد حمــودة

سائدة أبو شقفة

هيئة التحرير

د. مازن العجلة

د. عبد الحكيم حلاسه

أ. جمال البابا

أ. معين الطناني

أ. مطيع بسيسو

أ. سمية السوسي

أ. غادة حجازي

رئيس التحرير

أ.مجد الوجيه/مهنا

مركز التخطيط الفلسطيني

تأسس مركز التخطيط الفلسطيني في عام 1967 بقرار صادر عن المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الرابعة، المنعقدة في القاهرة في تموز 1967، كمؤسسة دراسية تتبع رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية. انتقل المركز، في عام 1982، أسوة ببقية مؤسسات المنظمة، من بيروت إلى تونس، ثم انتقل ثانية في عام 1994 إلى ارض الوطن، وصدر قرار باعتباره مؤسسة دراسية تابعة لرئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، إلى جانب تبعيته لرئيس اللجنة التنفيذية. وفي العام 2005 تم اتباعه بوزارة التخطيط الفلسطينية كمركز دراسي وبحثي مستقل في مقره بمدينة غزة ، وفي عام 2006 أعيد المركز باعتباره دائرة سياسية من دوائر منظمة التحرير الفلسطينية إلى وضعه الطبيعي وتحت رئاسة عضو من أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

ملاحظة / لا يجوز طبع أي جزء من هذه المجلة أو خزنه في أي نظام معلومات أو استعماله بأية وسيلة إلا بإذن من مركز التخطيط الفلسطيني .

الآراء الواردة في المجلة تعبر عن وجهة نظر كاتبيها ولا تعكس بالضرورة آراء المركز

المحتويات

دراسات

دور الأحزاب الدينية الرافضة للصهيونية في النظام السياسي في إسرائيل (1996–2013).....أ.سهيل شمعة 5

تطور فجوة الموارد المحلية في الاقتصاد الفلسطيني.....أ.رائد حلس 77

الصراع الفلسطيني الإسرائيلي والحلول المطروحة– دراسة إستشرافية..... أ.عايش قاسم 96

الدولة الفلسطينية في الفكر السياسي لحركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح"..... أ.خالد الشيخ عبدالله 135

تقارير

القدس خلال الحملة الانتخابية للكنيست التاسعة عشرة 2013.....د.خالد شعبان 154

خطة كيري الاقتصادية: الأهداف، المضامين والأبعاد ..... د.مازن العجلة 163

ظاهرة العنف الأُسري في المجتمع الفلسطيني..... أ.غادة حجازي 182

المفاوضات بين الآمال الفلسطينية والعراقيل الإسرائيلية.....أ.معين الطناني 196

ترجمات ترجمة زهير عكاشة

عشرون عاماً على اتفاقيات أوسلو دروس لإسرائيل **211**

إلى أين يتجه الجيش الإسرائيلي..... **230**

ببلوغرافيا فلسطينية ..... أ.غ.ح **236**

دور الأحزاب الدينية الرافضة للصهيونية في النظام السياسي في اسرائيل (1996–2013)

أ.سهيل عمر شمعة

ملخص:

ترتبط القوى الدينية في "إسرائيل" بأيديولوجيات مستمدة من الديانة اليهودية، وتلتقي في برامجها السياسية على المطالبة باحترام أحكام الشريعة اليهودية (الهالاخاة) في المجتمع، وقد انقسمت هذه القوى إزاء الصهيونية السياسية إلى فريقين رئيسيين، هما:

المتدينين الصهاينة والمتدينين الحريديم (أي الورعين والمتشددين دينياً)، وكلاهما ينتمي إلى التيار الأرثوذكسي في اليهودية، ويمثل القسم الأول في الساحة السياسية الإسرائيلية حزب البيت اليهودي، ويمثل القسم الآخر أحزاب أغودات يسرائيل وديغل هتوراه (المتحدان حالياً في كتلة يهدوت هتوراة) وحزب "شاس".

إن الاختلاف عميق بين المبادئ الصهيونية من جانب، وبين المرتكزات الدينية لليهود المتدينين" الحريديم" من جانب أخر، فقد سعت الحركة الصهيونية إلى تأسيس دولة عصرية علمانية في فلسطين على غرار الدول الغربية الليبرالية، في حين كان أنصار اليهودية الأرثوذكسية المتشددة "الحريديم" يرون في إقامة دولة يهودية – قبل مجيء "المسيح المنتظر" كفرا وهرطقة، ومخالفة لتعاليم

التوراة، وهي بذلك تقف موقفا رافضاً لإقامة الدولة، وإن لديها في تأييد هذا الرفض من العقائد الدينية ما يدعوها لذلك، والتي تأتي على رأسها عقيدة "الماشيح" المخلص فبموجبها يحرم على اليهود العودة إلى فلسطين لإقامة وطن يهودي قبل قدوم "الماشيح" وهو الجرم الذي قامت به الصهيونية. ومهما يكن من أمر فقد اعترى بعض هذه القوى المتشددة الرافضة للصهيونية "الحريديم" الكثير من المتغيرات والتطورات، فقد كان لموجات الهجرات اليهودية المتلاحقة إلى فلسطين أثره في جعل هذه القوى أكثر مرونة تجاه الحركة الصهيونية، وذلك بهدف تحقيق اكبر مكاسب دينية لجمهورها.

وفي الإجمال ثمة رأيان اثنان داخل صفوف هذه القوى المتشددة الرافضة للصهيونية" الحريديم "تجاه الحركة الصهيونية، الأول يرى أن قيام هذه الدولة عمل مناقض لفكرة "الماشيح" وبالتالي فهي دولة آثمة، ومن هنا فإن أنصار هذا الرأي يدعون إلى ضرورة الالتزام القوي "بالهالاخاة" وتعاليمها والانفصال عن اليهود غير الأرثوذكس، وعدم الاعتراف أو التعاون مع الحركة الصهيونية بشكل مطلق، ومن ممثلي هذا الرأي جماعة ناطوري كارتا وجماعة ساطمر الحسيدية والطائفة الحريدية.

أما الرأي الآخر، فبرغم معاداته للصهيونية وعدم اعترافه بها فإنه تطلع إلى "وحدة الشعب اليهودي"، فيعترف أنصاره بالدولة كحقيقة واقعة وذلك دون منحها الشرعية، غير أن أصحاب هذا الرأي يتعاونون مع الدولة ومؤسساتها كأمر واقع، ويحددون موقفهم منها وفق مصالحهم الروحية والمادية، ويعتقدون ان الدولة التي استبدلت الخلاص الأخروي بالخلاص الدنيوي، قد تكون احد الأسباب المساعدة في مجيء المسيح. ويمثل هذا الرأي في "إسرائيل" حركة أغودات إسرائيل والأحزاب المنشقة عنها وهي: (هبوعيل اغودات إسرائيل، وديغل هتوراة، ويهدوت هتوراة، وحركة شاس). وهذه القوى هي موضوع بحثنا.

تتمتع هذه القوى بقوة مساومة كبيرة في المفاوضات الائتلافية لتشكيل الحكومة الإسرائيلية بعد كل انتخابات. وتفضل التكتلات الكبيرة (العمل، الليكود، كاديما) التآلف مع هذه الأحزاب– أو مع قسم منها– لاعتبارات تتعلق بسهولة

الاتفاق معها. فهذه القوى تتطلب في الدرجة الأولى، مراعاة بعض التقاليد الدينية مثل المحافظة على قدسية "أيام السبت"، وتعديل "قانون من هو اليهودي"، كما أن هذه القوى تطلب ثمنا ماديا لالتحاقها بالائتلاف.

محتويات الدراسة:

تنقسم الدراسة إلى فصلين: الفصل الاول: سنتحدث بإيجاز شديد عن الأحزاب الدينية الرافضة للصهيونية.

أما الفصل الثاني فسوف نتحدث عن دور الأحزاب الدينية الرافضة للصهيونية في تشكيل الائتلافات الحكومية.

الفصل الأول

الأحزاب الدينية الرافضة للصهيونية.

تنقسم الأحزاب الدينية الرافضة للصهيونية والمشاركة في النظام السياسي، إلى أحزاب دينية مسيحانية اشكنازية وأحزاب دينية مسيحانية سفاردية، فقد تعرضت تلك الأحزاب للعديد من الانشقاقات والانقسامات التي لعبت فيها الأبعاد الطائفية والخلافات ذات الصبغة التنظيمية دورا رئيسياً شأنها في ذلك شأن بقية الأحزاب السياسية الأخرى. ومن هنا فقد ظهرت عدة أحزب دينية منشقة عن الحزب الرئيسي: "أغودات يسرائيل"، احتلت هذه الأحزاب المنشقة موقعاً مرموقا في الحياة السياسية، تفوقت فيه على الحزب الرئيس، ومن هذه الأحزاب: حزب حراس التوراة الشرقيين:" شاس"، وحزب راية التوراة (ديغيل هيتوراة).

المبحث الأول: الأحزاب الدينية المسيحانية الاشكنازية:

تتمثل هذه الحركات والأحزاب الدينية المسيحانية الاشكنازية الرافضة للصهيونية (الحريدية)، في "أغودات إسرائيل"، و"بوعالي أغودات إسرائيل"، هذا إلى جانب كتلة "يهود التوراة: يهدوت هيتوراة" (جمعية اليهود الموحدة) و "ديغيل هتوراة: راية (علم) التوراة".

أولا: حركة "أغودات إسرائيل":

"هي حركة سياسية دينية لليهود الحريديم، أسست سنة 1912م في بولندا على يد زعامات دينية تقليدية من ألمانيا وليتوانيا وهنغاريا وبولندا، تنتمي إلى التيار الأرثوذكسي في اليهودية، كان بينها خلافات بشأن أمور كثيرة جوهرية وثانوية، لكن جمعها العداء للصهيونية، عقيدة وحركة وبرنامجا سياسيا واجتماعيا"(خليفة، 2011، ص221).

وقد اعتبرت أغودات يسرائيل العقيدة الصهيونية القائمة على فكرة القومية العلمانية (وما امتزج بها من عقائد كالليبرالية والاشتراكية، وغير ذلك)، ودعوتها اليهود إلى التخلي عن العيش في "المنفى"، وإلى الهجرة إلى فلسطين وإقامة دولة ومجتمع عصري فيها على أسس جديدة، كفرا ومروقا على الدين، وتخريبا للأسس الروحية والمادية التي كانت تقوم عليها حياة الطوائف اليهودية في العالم، وتمرداً على المشيئة الإلهية. وتمسك الحزب، في المقابل، بالتوراة والشريعة اليهودية أساسا وحيدا وحصريا لتنظيم حياة الأفراد والجماعات اليهودية وسلوكهم. كما تمسك بفكرة "الخلاص المشيحاني" القائلة بأن خلاص "الشعب اليهودي" (والعالم)، وعودة اليهود "المنفيين" إلى "الأرض المقدسة"، وقيام "مملكة الرب" على الأرض لن تتم إلا مع عودة "المشيح المنتظر"، الذي سيظهر عندما تشاء العناية الإلهية، ولا تتم على يد الحركة الصهيونية، أو من خلال أي مسعى بشري(خليفة، 2004، ص222). إن تأسيس منظمة حريدية جاء كرد فعل على ظهور حركة التنوير اليهودية (الهاسكالا)، من جهة، وكبديل ديني للحركة الصهيونية التي تتخذ من العلمانية والحداثة مثلاً أعلى لها. وترفض الانصياع لأوامر الله والحكم بما أنزل الله، إضافة إلى أنها استبدلت بالخلاصِ الأخروي الخلاصَ الدنيوي.

ومهما يكن من أمر فقد اعترى الحركة العديد من التطورات، حيث تأثرت– كغيرها من الأحزاب اليهودية في فلسطين، فبعد أن كان البيشوف القديم يسيطر على فرع القدس، سيطر المهاجرون اليهود القادمون من ألمانيا وبولندا–

في أعقاب صعود النازي إلى الحكم في ألمانيا- على مقاليد الأمور داخل الحركة في فلسطين، وراحوا يدخلون العديد من التغيرات في نشاطات الحركة وأهدافها في فلسطين على نحو صارت معه الحركة أكثر مرونة تجاه الحركة الصهيونية، وذلك بهدف تحقيق أكبر مكاسب دينية لجمهورها. وفي عام 1937، أبدت حركة أغودات عدم اعتراضها- لأول مرة- على فكرة إقامة "دولة يهودية" في فلسطين، وسعت إلى تأمين مصالحها في "الدولة اليهودية" المزمع إقامتها برغم خشيتها من قيام "دولة يهودية" بعيدة عن تعاليم الهالاخاه بقيادة يهود علمانيين. وقد ظهر هذا الموقف الجديد في بيان أصدره "مجلس كبار علماء التوراة" ردا على مشروع "بيل" لتقسيم فلسطين عام 1937م (الزرو، 1990، ص332).

ومع قيام "دولة إسرائيل" شاركت الحركة في مجلس الشعب (الكنيست)، وشاركت في الحكومة الأولى، وتم تعيين رئيسها آنذاك الحاخام ي-م- لفين، كوزير في الحكومة. ومنذ ذلك الحين شاركت أغودات يسرائيل في انتخابات الكنيست ومثلت مؤيديها(درون، 1983، ص7). غير أن تخلي الحزب عن معارضته لقيام دولة يهودية، وقبوله بالمشاركة في مؤسسات الحكم، لم يعنيا اعترافه رسميا بإسرائيل كدولة يهودية، وإنما مجرد قبوله بها كأمر واقع، والاستفادة من "اللعبة السياسية" لخدمة المصالح الروحية والمادية لأتباعه وأنصاره. ولا يزال أغودات يسرائيل يرفض الاعتراف بإسرائيل دولة يهودية، ويعارض وضع دستور علماني للدولة(خليفة، 2011، ص179). ويرفض كل الرموز المرتبطة بها، وكذلك يرفض خدمة طلاب اليشفوت (المؤسسة الدينية العليا لتعليم الدين اليهودي) في الجيش(إمارة، 2005، ص82). ولقد تعرض حزب أغودات يسرائيل في تاريخه الطويل لعدة انشقاقات، حدث أولها في أواسط الثلاثينيات عندما انشقت عنه مجموعة من أبناء "اليشوف القديم" وأسست جمعية تبنت لاحقا اسم "ناطوري كارتا" (حراس المدينة، بالآرامية)، وثانيها في أواسط الأربعينيات، عندما انشقت حركة بوعالي أغودات يسرائيل (عمال جمعية إسرائيل) التابعة له عن التنظيم العالمي لأغودات يسرائيل، وأنشأت تنظيما عالميا خاصا بها، وتحولت إلى حزب مستقل تقريبا مع قيام إسرائيل. وجرى ثالثها في

سنة 1984 عندما انشق ممثلو الطوائف الشرقية في الحزب وأسسوا حزبا جديدا دعي شاس. أما رابعها فكان قبيل انتخابات سنة 1988، عندما انشق أتباع الحاخام اليعيزر مناحم شاخ، الزعيم الديني الأعلى للطوائف الليتوانية، بتعليمات منه، وأسسوا حزبا دعي "ديغل هتوراة". وقد اختفى بوعالي أغودات يسرائيل من الخريطة الحزبية بعد عودته إلى الحزب الأم في أواخر الثمانينيات. وتكتل ديغل هتوراة مع أغودات يسرائيل قبيل انتخابات سنة 1992 في كتلة دعيت "يهدوت هتوراة"، ظلت متماسكة ما عدا فترة قصيرة(خليفة، 2011، ص222:223).

من الواضح أن تأسيس حزب الأغودات جاء بهدف طرح بديل عالمي للوقوف أمام الطرح الصهيوني الذي ادعى تمثيل يهود العالم، فحركة أغودات تمثل اليهود الأتقياء الذين يتمسكون بالتراث الديني والعقيدة اليهودية، في جميع أنحاء العالم. أما الحركة الصهيونية فهي حركة سياسية علمانية تفصل الدين عن الدولة، ولقد حرصت أغودات منذ البداية على الابتعاد في خطابها عن السياسة، رغم طغيان النزعة السياسية المتصاعدة في التجمعات الاشكنازية اليهودية.

ثانيا: حركة "عمال أغودات إسرائيل: هبوعيل أغودات إسرائيل".

عمال أغودات إسرائيل هي: "منظمة عمالية دينية في إطار الحركة العمالية لـ "أغودات يسرائيل" هدفها إرساء الحكم الاجتماعي والاقتصادي على أسس التوراة وقوانينها وشرائعها، ويذكر المعجم الصهيوني أنها تأسست في بولندا عام 1922، على حين تذكر دائرة المعارف اليهودية "جودايكا" أنها تأسست في بولندا عام 1923، كمنظمة عمالية في إطار حركة "أغودات يسرائيل" والأرجح هو التاريخ الأول"(الشامي، 1994، ص162). وبسبب مرونتها تجاه الحركة الصهيونية دخلت منذ تأسيسها في صراع مع الحركة الأم (أغودات يسرائيل)، وفي عام 1925 افتتحت هذه الحركة أول فرع لها في فلسطين باعتبارها تنظيما عالميا، غير أنها لم تتمكن من مواصلة نشاطها بسبب صراعها مع "أغودات يسرائيل"، وامتناع الحركة الأخيرة تقديم مساعدات مالية لها، وفي عام 1946

بادرت الحركة إلى تأسيس "الاتحاد العالمي لبوعالي أغودات يسرائيل"، واعتبرت هذه الخطوة في ذلك الحين إشارة إلى انسحابها من حركة أغودات يسرائيل واتحادها العالمي(منصور، 2009، ص202:203)، (الزرو، 1990، ص352). ومع ذلك بقيت أغودات وبوعالي متقاربتين بسبب استمرار خضوع بوعالي لسلطة مجلس كبار علماء التوراة، لكن هذا الحال لم يستمر طويلا إذ قررت بوعالي الخروج على قرار هذا المجلس القاضي بعدم المشاركة في الحكومة وكان ذلك في عام 1961(الحافي، 2002، ص157). وبعد قيام "دولة إسرائيل" تحولت الحركة إلى حزب سياسي عمل على تشجيع الهجرة الجماعية إلى (إسرائيل) وتقوية الجيش الاسرائيلي بجميع الطرق لمواجهة الدول العربية ورغم النزعة الاشتراكية للحزب إلا أنه لم ينضم إلى الهستدروت بسبب سيطرة حزب الماباي والأحزاب غير المتدينة عليه(سالم، 2002، ص96).

يعتبر الخطاب السياسي والديني لحزب بوعالي أغودات يسرائيل أكثر اعتدلا من الحركة الأم أغودات يسرائيل، فالحزب له علاقات طبيعية مع كل من الحركة الصهيونية والدولة، فهو لا يناصب الحركة الصهيونية العداء أسوة بالحركة الأم أغودات يسرائيل كما إنه لا يكفر الحركة الصهيونية ولا يجرمها، كما يشارك في مؤسسات الدولة جميعها بما فيها الحكومة. لذلك يمكن القول إن حزب بوعالي أغودات يسرائيل أقرب إلى الأحزاب الدينية الصهيونية من قربه إلى الحركة الأم أغودات يسرائيل. ومن الواضح أن مواقف الحزب السياسية ليست ثابتة، وهو يخضع في كافة مواقفه السياسية، لمدى استجابة الحكومة أو الائتلاف الحكومي لمطالبه في الشؤون الدينية والمعونات المالية التي تخصص للمدارس الدينية. كما أنها تحمل تناقضا مميزا فقبوله ودعوته للاستيطان تجعل السلام أمر صعب التحقيق فالمستوطنات تمثل بؤرا للتوتر ولا يمكن أن تساعد على أي عملية سلمية. وهو في ذلك حاله حال معظم الأحزاب السياسية في إسرائيل.

ثالثا: كتلة "يهود التوراة: يهدوت هيتوراة":

هي كتلة دينية ظهرت- عشية انتخابات 1992- نتيجة اندماج حزبي "أغودات يسرائيل" و"ديغل هيتوراة" وقد دعت إلى ذلك الحاجة إلى توحيد العالم الحريدي الاشكنازي لمواجهة المنافسة القوية من جانب حزب" شاس" الحريدي السفاردي من جهة، والاستعداد لنسبة الحسم الجديدة التي ارتفعت من 1% إلى 1.5% من جهة أخرى. وقد ساعد على نجاح هذا الاندماج اشتداد وطأة المرض على الحاخام "شنيورسون" وانشغال أتباعه عن السياسة بمرضه(ماضي، 1999، ص266). وقد اتفق الحزبان على السعي لتوحيد الحزبين ومجلسي كبار علماء التوراة المشرفين عليهما، لكن عملية التوحيد لم تتم. وقد كان عدد المقاعد التي فازت الكتلة بها في الانتخابات المتعاقبة على الشكل التالي: 4(1992)، 4(1996)، 5(1999)، 5(2003)،6(2006)، 5(2009)(خليفة، 2011، ص221).

من أبرز زعاماته الحاخام شاخ والحاخام أبراهم شابيرا. ويعرف الحزب باعتداله اتجاه الصراع العربي الاسرائيلي، ولديه استعداد للتخلي عن بعض من أجزاء "أرض إسرائيل" في الوقت الراهن، باعتبار أنه لا توجد إشارة إلى أن عملية الخلاص اليهودية قريبة(الشرعة وبركات، 2006، ص195). وربما تجدر الإشارة إلى أن الحزبين انفصل أحدهما عن الأخر في كانون الثاني/ يناير 2004، لخلاف بينهما بشأن توقيت الانضمام إلى حكومة شارون في تلك السنة، لكنهما عادا إلى الائتلاف قبيل انتخابات سنة 2006. وشاركت يهدوت هتوراة في الحكومات جميعها، ما عدا حكومة يتسحاق رابين سنة 1992. ومن المعروف أن يهدوت هتوراة ترفض تولي منصب وزاري، وتشارك في الحكومات الائتلافية من خلال تولي منصب نائب وزير، ورئاسة لجنة برلمانية مهمة(خليفة، 2011، ص221). جاء تشكيل كتلة "يهود التوراة: يهدوت هيتوراة"، في إطار تصاعد الصراع الطائفي والاثني بين المتدينين الاشكناز من جهة و المتدينين السفارديم من جهة أخرى، في محاولة من المتدينين الاشكناز لمنافسة المتدينين السفارديم في الانتخابات بعد أن تفوقوا عليهم في الجولات الانتخابية السابقة.

رابعا: حزب "ديغيل هتوراة: راية (علم) التوراة".

ديغيل هتوراة (لواء التوراة) حزب من المتشددين دينيا، يمثل أغلبية الطوائف الليتوانية في العالم الحريدي. أسسه عشية انتخابات الكنيست الثاني عشر سنة (1988)، زعماء القبائل الليتوانية في أغودات يسرائيل بمبادرة من الحاخام اليعيزر شاخ، رئيس "يشيفاه بونييباج" في بني براك والزعيم الروحي الأعلى للطوائف الليتوانية آنذاك، في أعقاب الانشقاق عن حزب أغودات يسرائيل وإنشاء حزب جديد، ليمثل أغلبية الطوائف الليتوانية من الحريديم، وذلك بعد أن ثار "شاخ" على زعامة أغودا- الحسيدية في أغلبها- بسبب علاقتها الوثيقة مع طائفة حباد الحسيدية، والتي أوشك أتباعها على الإعلان عن أن زعيمهم الديني المقيم في نيويورك "المعلم الحاخام لوبافيتش مناحيم مندل شنيورسون" هو المسيح المنتظر، ورفضها تكفيرهم وتكفير زعيمهم(خليفة، 2011، ص181). وعلى الرغم من أن الحاخام شاخ وقف على رأس الليتوانيين الذين خاضوا حربا ضروسا ضد غلاة "الحسيديم"، فقد تلقى هذا الحزب دعما من بعض المجموعات الحسيدية، وخاصة من الحسيديم الذين درسوا في المدارس الليتوانية. ولم يحظ (ديغل هتوراة بتأييد الاشكناز فقط، إنما أيدته أيضا نسبة صغيرة من اليهود (السفارديم)، وذلك بعد أن قام الحاخام (عوفاديا يوسف) بناء على طلب من الحاخام (شاخ) بكتابة رسالة تأييد (لديغل هتوراة)(الزرو، 1990، ص396). وقد فاز ديغل هتوراه في انتخابات عام 1988 بمقعدين في الكنيست، لكنه لم يواصل الانشقاق، وعاد إلى الاندماج مع حزب "أغودات يسرائيل" في إطار كتلة "يهدوت هتوراة"، على أن يتم الاندماج الكامل بين الحزبين بعد الانتخابات(خليفة، 2011، ص225).

من الواضح أن تأسيس حزب ديغيل هتوراة جاء أيضا في إطار الصراع الاثني، بين الطوائف الليتوانية التي أسست هذا الحزب من جهة، وبين الطوائف الحسيدية التي تسيطر على حزب أغودات يسرائيل من جهة أخرى. هذه الانشقاقات الطائفية والاثنية هي إحدى المميزات التي تتميز بها الحركات والأحزاب الدينية الحريدية، بكافة انتماءاتها العرقية والاثنية، وقد جاءت هذه

الانشقاقات الطائفية والاثنية في إطار الصراع على السيطرة والهيمنة والقيادة، وهذا ما حصل أيضا مع حركة شاس.

المبحث الثاني

الأحزاب الدينية المسيحانية السفاردية (اليهود الشرقيون).

شكلت الحالة الاجتماعية العرقية (الإثنية) في إسرائيل قضية مركزية للمجتمع الاسرائيلي، حيث فشلت محاولات الدمج التي قامت بها الحركة الصهيونية. ونتج عن ذلك بروز انقسام عميق بين الاشكناز والسفارديم، جعلت السفارديم يشعرون بالظلم والدونية. وهذا الحال ينسحب على السفارديم المتدينين، حيث الهيمنة الدائمة للاشكناز؛ الأمر الذي أدى إلى التمرد، وظهور حركة "شاس" ممثلة للسفارديم المتدينين (الشرقيين). ولم تكن حركة شاس أول تمثيل للحالة السفاردية الحريدية فقد سبقها كل من الاحزاب الدينية الصهيونية (تالي) وحركة (تامي) إلا أنهما لم يحققا النجاح الذي نالته شاس، بل كانت تامي تجربة ممهدة لشاس، دعمت أمال السفارديم الحريديم نحو إقامة حزب أكثر التزاما وأوسع قاعدة.

أولا: حزب "حراس التوراة الشرقيين: شاس".

النشأة: "شاس (شومري توراه سفارديم/ السفارديون حراس التوراة) هو حزب ديني متزمت (حريدي)". أسسه قبيل انتخابات 1984 الأعضاء السفارديون (أبناء الطوائف اليهودية الشرقية) في حزب أغودات يسرائيل، بتشجيع من الحاخام اليعيزر شاخ، الزعيم الروحي للطوائف الليتوانية، وبمبادرة من الحاخام عوفاديا يوسف، الحاخام الأكبر السابق لليهود السفارديين، احتجاجا على الهيمنة الاشكنازية (أبناء الطوائف الغربية) على الحزب ورفضهم إعطاء السفارديين تمثيلا ملائما في مؤسسات الحزب وفي قائمة مرشحيه للكنيست(خليفة، 2011، ص225:226).

انشقت حركة شاس عن حركة أغودات يسرائيل على أثر قيام أغودات يسرائيل في بداية الثمانينيات بعرض قائمة مرشحين انتخابية، كلها من النخبة الغربية (اشكنازيم)، بعد أن كانت أغودات يسرائيل على مدار التاريخ تقدم النخبة الشرقية (سفارديم) على النخبة الغربية (اشكنازيم)، وقد خاضت شاس انتخابات سنة 1984 بقائمة مستقلة تحت اسم "شاس" وحصلت في الانتخابات الأولى لها على أربعة مقاعد، مقابل مقعدين لقائمة أغودات يسرائيل(أريان، 1985، ص140). وقد ظهرت حركة شبيهة بشاس في حي "بني براك" عرفت باسم "حاى"، برئاسة "روفائيل بنحاسي" وبمباركة الحاخام "مناحيم شاخ" رئيس مجلس عظماء التوراة آنذاك(جبور، 1984، ص109:108). وفي عام 1984 اندمجت شاس مع كل من "حاى"، وقائمة أخرى ظهرت في طبريا باسم "زاخ"، وتم الإعلان عن قيام حزب سياسي تحت اسم "شاس" بزعامة "إسحاق بيرتس". وقد انضم إلى الحزب الجديد يهود من الطائفة اليمنية أيضا(ماضي، 1999، ص263). على ذلك فإن "شاس" تجسد جماعة شرقية في (إسرائيل)، سواء على الصعيد الديني السفاردي– حاخامات من أصل شرقي يترأسهم الحاخام يوسيف، وهو الأب الروحي للحركة من أصل عراقي، أو على الصعيد السياسي، حيث يتواجد داخل الحركة أعضاء كنيست ورؤساء مدارس دينية ومدراء مؤسسات ونشطاء ميدانيون قاسمهم المشترك الجامع بينهم يتمثل في كونهم يهود شرقيين (سفارديم).

لقد ظهرت حركة شاس كنتيجة لصراع "ديني– ديني" شكل أهم قضايا النزاع المجتمعي في (إسرائيل) (عرقي)، وهو صراع قديم عاصر الدولة الصهيونية من قبل إنشائها وما زالت مظاهر هذا التمييز تسود المؤسسة الرسمية في إسرائيل رغم المحاولات التي بذلتها وتبذلها حكومات متعددة للقضاء على هذه الظاهرة، وقد أصبحت شاس مع مرور الوقت إحدى الظواهر المميزة للصراع الطائفي داخل المجتمع الديني الاسرائيلي، خاصة وإنها أنشئت ردا على التمييز بين الاشكنازيم والسفارديم داخل حركة أغودات يسرائيل. ولم يقتصر الوضع السياسي لحزب شاس على المواقف الدينية، أو إبداء بعض الآراء السياسية، أو

الاعتراض على موقف سياسي هنا أو هناك، بل أصبح الحزب مشاركا فعليا في صنع السياسة، ويلعب دوراً مباشراً في رسم السياسات، وذلك بحصوله على عدد كبير من المقاعد في الكنيست وصل في بعض الأحيان إلى 17 مقعدا وشكل في أكثر من انتخابات كنيست القوة الثالثة في الكنيست، وبالتالي شكل قوة أساسية في تشكيل أي ائتلاف حكومي، كما حصل على خمسة وزراء في بعض الائتلافات، منها وزارات مهمة مثل منصب وزير في المجلس الوزاري المصغر (الكابينت)، وتحديدا في الائتلاف الحكومي الواحد والثلاثون والثاني والثلاثون، الأمر الذي أهله للمشاركة الفعلية والمباشرة في صناعة القرار السياسي.

ثانيا: خصائص الأحزاب الدينية الرافضة للصهيونية (الحريدية) في إسرائيل.

للأحزاب الدينية الرافضة للصهيونية (الحريدية) في إسرائيل سمات وخصائص يمكن رصدها على النحو التالي:

1. أن الأحزاب الدينية الرافضة للصهيونية (الحريدية) في (إسرائيل)، تسعى إلى تحويل (إسرائيل)، إلى دولة (يهودية دينية تحكمها مبادئ التوراة وقوانين الهالاخاة) وفق المذهب الأرثوذكسي، لا تشريعات الكنيست وقوانينها التي جعلت من (إسرائيل) دولة علمانية.

2. أن الأحزاب الدينية الرافضة للصهيونية (الحريدية)، وخاصة تلك التي نشأت قبل قيام (إسرائيل)، لم تطور نفسها كمنظمات سياسية فقط، وإنما مثلت وجوداً متكاملاً في مؤسساته المتنوعة وتنظيمه وأساليبه وأهدافه.

3. أن الأحزاب الدينية الرافضة للصهيونية (الحريدية)، تركز تركيزاً شديداً على مسألة التربية والتعليم، لإيمانها أن التربية بمثابة مفتاح التغيير الحقيقي؛ لذا تتميز هذه الأحزاب عن غيرها بامتلاكها لشبكات تعليمية شبه متكاملة، فالأحزاب الحريدية تهدف من وراء التركيز على التربية إلى تبديل الوعي اليهودي– الصهيوني بوعي يهودي– توراتي لا صهيوني.

4. أن الأحزاب الدينية الرافضة للصهيونية (الحريدية)، تخضع إلى مجالس روحية عليا وظيفتها توجيه هذه الأحزاب، والبت في الأمور الحاسمة التي تواجهها، فهذه الأحزاب، تخضع لسلطة آمرة، من قبل مجالس توراتية عليا.

5. تعتبر الأحزاب الدينية الرافضة للصهيونية (الحريدية)، أحزاباً (براغماتية)، في نظرتها وتعاملها مع القضايا والشئون المختلفة باستثناء الشريعة الدينية، ولعل هذه الصفة التي لازمت هذه الأحزاب، خصوصاً بعد قيام(إسرائيل)، وذلك لعدة أسباب منها: الأهمية التي تعطي للحاخام، حق تأويل النصوص الدينية وفق أهدافه، وعدم تعامل هذه الأحزاب مع القضايا المطروحة، وفق الأسلوب التقليدي، والذي تنتهجه الأحزاب والحركات الأيديولوجية، والقائم على أساس التأييد الكامل أو الرفض القاطع، مما أعطى هذه الأحزاب فرصة تجزئة القضايا المثارة، والاتفاق على بعض هذه الأجزاء، والمخالفة لبعض أجزائها الأخرى، وفق قناعاتها الدينية والأيديولوجية.

6. أن الأحزاب الدينية الرافضة للصهيونية (الحريدية)، تعتبر أن فلسطين الجغرافيا، جزءاً من "أرض إسرائيل" الدينية والتاريخية؛ لذا فهي أرض مقدسة من حق (شعب مختار)، وعندما يعلن بعض زعماء هذه الأحزاب تأييده للانسحاب من المناطق فهو يسوق الحجج الدينية والأمنية، التي تثبت أن الاحتفاظ بهذه الأراضي، يعرض حياة اليهود للخطر.

7. تركز هذه الأحزاب في العادة على ضرورة العمل بكل الطرق لتعزيز الطابع اليهودي للدولة حسب المفهوم الأرثوذكسي، ولعل أهم هذه المطالب التي تشترك فيها هذه الأحزاب هو تعديل قانون(من هو اليهودي؟)، والحفاظ على حرمة السبت وعدم تدنيسه.

8. تمتاز الأحزاب الدينية اليهودية الرافضة للصهيونية (الحريدية)، في (إسرائيل)، بالدعم والتأييد والمساندة، من قبل الحكومات الإسرائيلية، ومن غالبية الجماعات المتدينة وغير المتدينة في (إسرائيل) والخارج، بمعنى أنها تعتبر أحزاباً دينيةً رئيسيةً فاعلة في رسم السياسات الإسرائيلية المختلفة.

9. تمتاز الأحزاب الدينية الرافضة للصهيونية (الحريدية)، بكثرة انشقاقاتها الطائفية والعرقية، الناتجة عن صراعات على الهيمنة والقيادة والسيطرة الطائفية على الحزب.

10. غلبت على الأحزاب الإسرائيلية عموماً، وخصوصا الأحزاب الدينية الرافضة للصهيونية (الحريدية)، سمات الانقسام والصراع، أكثر من عمليات التوحّد والاندماج. تلك الانقسامات التي قد تخبو أحياناً وتشتعل أحياناً أخرى، وعلى ذلك ظهرت في الحياة السياسية الإسرائيلية عدة أحزاب وحركات دينية أخرى، تؤمن أولاهما بالصهيونية وتعارض الأخرى هذه العقيدة السياسية.

الفصل الثاني

دور القوى الدينية الرافضة للصهيونية في الائتلافات الحكومية في الفترة الممتدة من 1996– 2013م.

يتوقف دور الأحزاب الدينية الرافضة للصهيونية (الحريدية) في صنع الائتلافات الحكومية على شكل النظام الحزبي الذي يتأثر بفعل عوامل عديدة أهمها النظام الانتخابي، وشكل البناء الاجتماعي والإيديولوجي، ويعد الشكل الائتلافي للحكومة نتاجا لعدم حصول أي من الأحزاب السياسية على الأغلبية المطلوبة لتشكيل الحكومة في الانتخابات البرلمانية التي تجري وفقا لنظام التمثيل النسبي بالقائمة. وهذا يتطلب الوقوف على حقيقة دور الأحزاب الدينية الحريدية في الائتلافات الحكومية في "إسرائيل" في مدى التأثير في عملية صنع القرار السياسي وكذا في عملية رسم السياسات العامة في مجتمعها. حيث يشهد النظام السياسي في "إسرائيل" في أعقاب كل دورة انتخابية ميلاد حكومة ائتلافية تجمع بين أحد الأحزاب السياسية الكبيرة وعدد من الأحزاب السياسية الصغيرة. ولعل في تتبع تاريخ الحكومات الإسرائيلية ما يقطع بأن جل هذه الحكومات قد شارك فيها حزب ديني حريدي أو أكثر، إذ أدى موقع الدين في الدولة وتركيبها السكاني بجانب تطلعات كل طرف في كل ائتلاف إلى أن شاركت الأحزاب الدينية الرافضة للصهيونية (الحريدية)، على نحو شبه دائم في الائتلافات الحكومية.

وسوف نعرض لهذا الموضوع من خلال تتبع دور الأحزاب الدينية الحريدية في الائتلافات الحكومية في "إسرائيل" عبر مرحلتين، اتسمت كل مرحلة منها بسمات مختلفة عن الأخرى.

سوف يتم ذلك- بعون الله- من خلال تتبع الأحزاب في مبحثين اثنين: نتناول خلالها تشكيل الائتلافات الحكومية التي تتشكل في كل مرحلة انتخابية في "إسرائيل" وسوف نغطي سبع فترات انتخابية جرت خلال الفترة (1996-2013)، من أصل تسعة عشرة فترة انتخابية جرت منذ تأسيس "دولة إسرائيل". ففي المبحث الأول سنغطي ثلاث مراحل انتخابية هي من (1996- 2001)، وأما في المبحث الآخر سنغطي أربع مراحل انتخابية هي من(2003-2013).

المبحث الأول: دور القوى الدينية الرافضة للصهيونية في الائتلافات الحكومية في الفترة الممتدة من 1996- 2003م.

شهدت هذه المرحلة إجراء ثلاث دورات انتخابية في أعوام 1996، 1999، 2003 تشكل خلالها أربع حكومات ائتلافية. وقد شارك حزب يهدوت هتوراه وحزب شاس، في جميع الحكومات باستثناء حكومة شارون عام 2003م. وقد شهدت هذه المرحلة تحولات نوعية جديدة في تاريخ الحكومات الإسرائيلية، فمن جهة شهدت هذه المرحلة تغيير في نظام الانتخابات، حيث أصبح انتخاب رئيس الوزراء بشكل مباشر حسب النظام الجديد، فقد تم انتخاب رئيس الوزراء بشكل مباشر من هيئة الناخبين، لثلاث فترات انتخابية 1996، 1999، 2003، على التوالي وكانت انتخابات 2001 قد شهدت انتخابات رئيس الوزراء دون انتخابات الكنيست لأول مرة في تاريخ "إسرائيل"، قبل أن تعود إلى النظام القديم في انتخابات 2003. ومن جهة أخرى تغير ميزان القوى في الكنيست الإسرائيلي، حيث تصاعدت قوة الأحزاب الدينية الرافضة للصهيونية (الحريدية) بشكل كبير خاصة حزب شاس الذي حصل على المرتبة الثالثة في انتخابات 1999، بحصوله على 17 مقعدا في الكنيست.

وفيما يلي نعرض للائتلافات الحزبية التي شكلت الحكومة خلال هذه المرحلة، ودور الأحزاب الدينية الرافضة للصهيونية (الحريدية) في تشكيلها.

أولا: الائتلاف الحكومي خلال فترة الكنيست الرابعة عشرة 1996– 1999م.

مثلت نتائج انتخابات الكنيست الرابعة عشرة (1996) نقطة تحول جديدة في تاريخ الحكومات الإسرائيلية، فمن جهة شهدت هذه الانتخابات– لأول مرة– انتخاب رئيس الوزراء بشكل مباشر من هيئة الناخبين، ومن جهة أخرى تغير ميزان القوة في الكنيست الإسرائيلي، حيث تراجعت قوة الحزبين الكبيرين ب (18) مقعدا، وعززت الأحزاب الدينية قوتها البرلمانية بـــ (7) مقاعد، والأحزاب العربية والشيوعية ب (4) مقاعد، كما حصل حزبان جديدان على (11) مقعدا. هذا، وقد شاركت جميع الأحزاب الدينية الرافضة للصهيونية (الحريدية)– الممثلة في الكنيست– في الائتلاف الحكومي الذي شكله رئيس الوزراء المنتخب، والذي شمل– بجانب الأحزاب الدينية– جل أحزاب اليمين والوسط. وفيما يلي سنعرض– بعون الله– لقوة الأحزاب الدينية في انتخابات الكنيست الرابعة عشرة، ولدورها في تشكيل الائتلاف الحكومي الحاكم(ماضي، 1999، ص396:397)، وذلك من خلال تناول الموضوعين التاليين:

انتخابات رئاسة الحكومة، وانتخابات الكنيست الرابعة عشر(1996)م:

أسفرت نتائج انتخابات رئاسة الحكومة، عن هزيمة مرشح حزب العمل، رئيس الحكومة السابق شمعون بيريز، وفوز مرشح الليكود، بنيامين نتنياهو، برئاسة الحكومة. وكانت هذه أول مرة ينتخب فيها رئيس الحكومة بصورة مباشرة، تطبيقا لتعديل في القانون الأساسي الخاص بالحكومة، اقره الكنيست في آذار/ مارس 1992، مع إرجاء تطبيقه إلى انتخابات سنة 1996. وعلى صعيد انتخابات الكنيست، أسفرت النتائج عن هزيمة ما يسمى "معسكر اليسار" أو

"معسكر السلام في إسرائيل"، وفوز معسكر اليمين القومي والديني(خليفة، 1996، ص75).

جدول رقم (1)

نتائج انتخابات رئاسة الحكومة 29 أيار/ مايو 1996.

المرشح	عدد الأصوات	النسبة المئوية %	الناخبون اليهود (%)	الناخبون العرب (%)
بنيامين نتنياهو	1.501.023	50.4	55.5	5.2
شمعون بيريز	1.471.566	49.5	44.4	94.7

(مجلة الدراسات الفلسطينية، صيف 1996 ، ص75).

جدول رقم (2)

نتائج انتخابات الكنيست الرابع عشر: 29 أيار/ مايو 1996– 17 أيار/ مايو 1999.

الأصوات الصالحة: 2,973,580

نسبة الحسم (1.5٪). عدد الأصوات للحصول على مقعد في الكنيست: 25,779

اسم القائمة أو الحزب	عدد الأصوات الصالحة	الأصوات بالنسبة المئوية %	عدد المقاعد
هعفوداه (العمل)	818.741	27.5	34(−10)
الليكود– جيشر– تسوميت	767.401	25.8	32(صفر)
شاس	25.796	8.7	10(+4)
المفدال (حزب المتدينين الوطنيين)	240.271	8.1	9(+3)

ميرتس	226.275	7.5	9(−3)
يسرائيل بعليا	174.994	5.8	7(+7)
الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة	129.455	4.4	5(+2)
يهدوت هتوراه	98.657	3.3	4(+صفر)
هديريخ هشليشيت	96.474	3.2	4(+4)
الحزب الديمقراطي العربي	89.514	3.0	4(+2)
موليدت	72.002	2.4	2(−1)

المصدر: (الكنيست، 2011)، (خليفة، 1996، ص18:17).

أسفرت انتخابات الكنيست الرابعة عشرة عن ثلاث نتائج هامة هي: تراجع قوة الحزبين الكبيرين (العمل والليكود)، وتعاظم قوة الأحزاب الدينية، وتصاعد دور العامل العرقي وبروز اليمين القومي المتشدد. إن تصاعد قوة التيار الديني المتمثل في الأحزاب الدينية الحريدية، كان يتدعم بمرور الوقت عبر تفاقم الصراع الثقافي بين الدينيين والعلمانيين. فقد ارتفع عدد المقاعد التي حصل عليها التيار الديني من 16 مقعدا عام 1992 إلى 23 مقعدا عام 1996 بزيادة قدرها (7) مقاعد، وكان نصيب الجناح الديني الحريدي منها (14) مقعدا (56.5%) مقابل (9) مقاعد للجناح الديني الصهيوني (43.5). وهذا يعني تعاظم قوة الجناحين، واستمرار تفوق الجناح الحريدي(الشامي، 1997، ص267−272)، (جبريل، بدون، ص186:185).

ويمكن تفسير أسباب تصاعد قوة الأحزاب الدينية الرافضة للصهيونية (الحريدية)، بخلاف تمكين النظام الانتخابي الجديد الناخبين المتدينين من التصويت لأحزابهم وقوائمهم المختلفة بجانب التصويت لصالح مرشح الليكود وذلك بدلا من الاختيار بين قوائمهم وحزب الليكود أو العمل مثلا− في ضوء العوامل والظروف التالية(ماضي، 1999، ص406:405):

أ. استنفار الأحزاب الدينية الرافضة للصهيونية (الحريدية) جمهورها الانتخابي بعد هجوم اليسار الإسرائيلي- بشكل عام- عليها اثر اغتيال "رابين"، الأمر الذي رفع نسبة تصويت الناخبين المتدينين.

ب. إدارة الأحزاب الدينية الرافضة للصهيونية (الحريدية) حملاتها الانتخابية بكفاءة عالية، واستخدامها خبرات وكفاءات تنظيمية رفيعة المستوى، وأدوات دعائية متقدمة. هذا بجانب وجود شخصيات دينية قيادية داخل هذه الأحزاب، تمتلك قدرات خطابية مؤثرة مثل: الحاخام "شاخ" والحاخام "عوفاديا يوسف" وغيرهم. كما راح كل حزب يركز اهتماماته على مسألة أساسية بعينها، فحزب شاس وضع على رأس أولوياته هدف إنصاف الطوائف الشرقية، أما قائمة يهدوت هيتوراه فقد دعت إلى الاهتمام بما أسمته "الأخوة اليهودية"، وهكذا.

ت. حصول الأحزاب الدينية الرافضة للصهيونية (الحريدية) على أصوات بعض الفئات العلمانية التي يوصف أفرادها بـ "التقليديين". هذا إلى جانب تصويت الأفراد العائدين إلى الدين "التائبين"، وعدد يعتد به من نساء الحريديم إلى جانب الأحزاب الدينية الرافضة للصهيونية (الحريدية) لأول مرة. وغني عن البيان أن معدل المواليد في الوسط الديني مرتفع. كذلك لجوء الأحزاب الدينية الحريدية إلى أساليب احتيال والتزوير للحصول على الأصوات.

حكومة "بنيامين نتانياهو": الائتلاف الحكومي السابع والعشرون: 18 يونيو 1996:

لقد أدركت الأحزاب الدينية الحريدية، وبخاصة حزب شاس، أن ائتلافا يمينيا- من الليكود وجميع أحزاب اليمين والوسط (45) مقعدا- لا يمكن أن يرى النور من دون مشاركتها، ومن هنا شرعت هذه الأحزاب في ممارسة عمليات الابتزاز والمساومة ذاتها التي طالما مارستها من قبل. ولهذا راحت الأحزاب الدينية الرافضة للصهيونية (الحريدية)، تسعى إلى تحقيق مصالحها التي ما فتئت تسعى دوما إلى بلوغها، وكان على رأس هذه المصالح تعديل قانون "العودة" وفقا للرؤية الأرثوذكسية، وإعادة البلاد إلى حالة "الوضع الراهن" الذي كان قائما قبل

عام 1992م. وفي هذا الإطار قدمت الأحزاب الدينية الرافضة للصهيونية (الحريدية)، مطالبها في المجالات المختلفة، وطالبت بسن قوانين في شأنها، وهي(الشامي، 1997، ص260:265)، (خليفة، 1996، ص22:24):

1- في مجال المناصب الوزارية والسياسية، طالبت بخمس وزارات على الأقل، وبمنصبي نائب وزير الإسكان بالحكومة، ورئيس اللجنة المالية في الكنيست، كما طالبت بتعيين ممثلين ثلاثة لها في مجلس إدارة مؤسسة اليانصيب الوطني لضمان تمويل المؤسسات الدينية.

2- في مجال التعليم، طالبت بزيادة المخصصات المالية للمؤسسات والمدارس الدينية، وتعظيم الاهتمام بدراسة "التاريخ اليهودي" ودولة "إسرائيل"، وإعادة الإشراف على هيئة الإذاعة إلى وزارة التعليم.

3- في مجال السبت، نادت الأحزاب الدينية الرافضة للصهيونية (الحريدية)، بالحفاظ على حرمة السبت، وعدم تدنيسه بممارسة أي نشاط عام أو خاص إلا في ضوء الاستثناءات الشرعية، ومنع إقامة مباريات كرة القدم أيام السبت.

4- في مجال البناء والإسكان، طالبت تلك الأحزاب بالحفاظ على حرمة القبور والحيلولة دون تدنيسها، وذلك عن طريق اشتراط موافقة الحاخامية الرئيسية أو أية جهة دينية أخرى على أية عملية تقوم بها لجان التنقيب عن الآثار، كما طالبت ببناء مائة ألف وحدة سكنية للعائلات المتدينة، وقيام الحكومة بتقديم هذه الوحدات مدعمة للشباب المتدين. كما أعلن الحاخام "مائير بورش" أن المتدينين ينوون الاستيطان في "كريات سفر" "و "بيت شمش" و"شوعفات" بالقدس الشرقية، وطالب بتوفير مناطق بناء مجانية في أماكن نائية لإسكان المتدينين بحجة توزيع السكان.

5- في مجال مؤسسات الدولة السياسية والقضائية والعسكرية والدينية، طالبت الأحزاب الدينية الحريدية بعدم تغيير نظام الانتخابات إلا بموافقتها، وتوسيع صلاحيات القضاء الديني ووقف تدخل القضاء المدني في شؤونه، وعدم إصدار أي تشريع يتعلق بشؤون الدين إلا بموافقتها، والاستمرار في إعفاء الشباب

المتدين من الخدمة العسكرية، وعدم ضم يهود إصلاحيين للمجالس الدينية المحلية، وتحمل الحكومة العجز المالي في موازنة بلدة "بني براك"، وسن قوانين تمنع التحريض ضد الدين والحد من تدخل المحكمة العليا في شؤون الدين. ولأجل الحيلولة دون تشكيل حكومة وحدة وطنية، طالبت الأحزاب الدينية الحريدية بعدم ضم أية كتلة برلمانية أخرى إلى الائتلاف إلا بموافقتها.

كما تقدمت الأحزاب الدينية الحريدية بسلسلة أخرى من المطالب تضمن احترام القيم الدينية وتعزز دور الدين في المجتمع، مثل: مكافحة مظاهر الإباحية والرذيلة المنتشرة في المجتمع، الالتزام بالقواعد الدينية في أمور الميلاد والزواج والطلاق والدفن، الفصل بين الجنسين في قاعات المدارس وصالات السينما، وتشجيع الإنجاب، ودعم العائلات كثيرة العدد، واستمرار القانون الذي يحظر استيراد اللحوم غير المذبوحة حسب الشريعة لمدة غير محدودة، وتحريم استخدام لحم الخنزير في المطاعم ومنع تربيته في "إسرائيل" أو إدخاله إلى أراضيها، وسن قانون ينظم عمليات زرع الأعضاء وتشريح الجثث ويخضعها لقيود شديدة من الحاخامات، وتعديل قانون الإجهاض بصورة عامة إلا في حالات الطوارئ وبموافقة حاخام معتمد، وتخصيص قنوات إذاعية ومرئية للجمهور الديني، وإلغاء نظام التوقيت الصيفي.

وعلى صعيد السياسة الخارجية، عارضت الأحزاب الدينية الحريدية: قيام دولة فلسطينية، وأية سيادة أجنبية غربي نهر الأردن، وعودة اللاجئين، والانسحاب من الجولان، كما طالبت بإلغاء قرار تجميد عمليات الاستيطان، والعمل على تعزيز الاستيطان وعدم إزاحة أية مستوطنة من مكانها، وضمان أمن المستوطنين، وأكدت على التمسك بالقدس كعاصمة موحدة وأبدية للدولة، ونادت بالعمل على تكثيف عمليات البناء في المدينة وضواحيها.

وقد انتهى "نتانياهو" من مشاوراته مع الأحزاب الدينية الحريدية بعد أن استجاب لبعض مطالبها، وتجاهل البعض الآخر. لقد أدى ميزان القوى الجديد في الكنيست إلى تحجيم ما منحه القانون الجديد لرئيس الحكومة، فأدرك نتانياهو– وكذلك واضعو القانون– أن ابتزاز الأحزاب الصغيرة لا تزال قائمة، بل وصارت

أقوى من ذي قبل نظرا لتصاعد قوتها البرلمانية. ومهما يكن من أمر، فقد انتهى نتانياهو إلى تشكيل ائتلاف حكومي من ستة أحزاب وقوائم برلمانية، ضمنت له ثقة (66) عضو كنيست.

جدول رقم (3)

الأحزاب والقوائم التي شكلت الائتلاف الحكومي السابع والعشرين 18 حزيران/ يونيو 1996– 6 تموز/ يوليو 1999.

الحزب أو القائمة	نسبة الأصوات %	عدد المقاعد	عدد الوزراء
الليكود/ جيشر/ تسوميت	25.1	33	11
شاس	8.5	10	2
المفدال	7.9	9	2
يهدوت هيتوراه	3.2	4	نائب وزير
إسرائيل بعليا	5.7	7	2
الطريق الثالث	3.1	4	1
المجموع	53.5	66	18

المصدر: (ماضي، 1999، ص411).

وقد حصل حزب شاس على وزارتي الداخلية ايلي سويسه، والعمل والشؤون الاجتماعية الياهو (ايلي) بيشاي، وبقيت وزارة الأديان في يد رئيس الحكومة بعد تنازع حزبي شاس والمفدال عليها، إلى أن تم الاتفاق بعد ذلك على تناوب الحزبين عليها. كما حصل الحاخام "مائير بوروش"، من يهدوت هتوراه، على منصب نائب وزير البناء والإسكان. وقد وافق نتنياهو على مطالب الأحزاب الدينية الرافضة للصهيونية (الحريدية)، في صياغة الخطوط الأساسية لحكومته–

تحت بند الدين والدولة- على الأمور التالية(خليفة، 1996، ص75:70)، (ماضي، 1999، ص412:411):

أ-حرص الحكومة على المحافظة على الوضع القائم في الشؤون الدينية.

ب- تعديل قانون تحويل الديانة بحيث لا يعترف بالتهويد في "إسرائيل" إلا بمصادقة من الحاخامية الرئيسية.

ت- العمل على إجراء أنشطة بحثية في شأن تاريخ "أرض إسرائيل" و"شعب إسرائيل" بما في ذلك القيام بحفريات أثرية، مع المحافظة على احترام القبور.

ث- قيام الحكومة بتنظيم صلاة اليهود، تبعا لأحكام الشريعة اليهودية، في جميع الأماكن المقدسة. تحقيق المساواة في جميع قطاعات التعليم.

ج- العمل على رفع مستويات الطبقات الفقيرة والشباب حديثي الزواج والعائلات كثيرة العدد وحل مشاكل الإسكان لجميع قطاعات الشعب.

كما وافق نتنياهو على التعديلات التي طالبت بإدخالها الأحزاب الدينية الرافضة للصهيونية (الحريدية)، على برنامج الحكومة منها: التأكيد على إلغاء قرار تجميد المستوطنات والعمل على ترسيخ وتطوير مشاريع الاستيطان اليهودي، ومعارضة قيام دولة فلسطينية مستقلة أو أية سيادة أجنبية غربي نهر الأردن، ومعارضة عودة "السكان العرب" إلى مناطق "أرض إسرائيل" غربي نهر الأردن. كما أصرت الأحزاب الدينية الحريدية بإضافة كلمة وضواحيها في الفقرة الخاصة بتعزيز البناء في القدس إلى كلمة القدس(ماضي، 1999، ص413).

وقد شهد العام الأول من حكومة نتنياهو أزمات متلاحقة سواء سياسية أو ائتلافية أو داخل ائتلاف (الليكود- تسوميت- غيشر)، وكانت هي العلامة المميزة لهذا الائتلاف، ثم دخلت الحكومة في أزمة إعادة العملية السلمية إلى مسارها الطبيعي. إلا أن أهم المشاكل التي وقعت فيها هذه الحكومة هي فضيحة (بار اون)، والتي كانت شاس طرفا مباشرا ورئيسا فيها، وما ترتب على ذلك من

حدوث أزمة ائتلافية كبيرة، وتصريحات من بعض الوزراء حول احتمالات انهيار الائتلاف الحاكم. ولكن الملفت للنظر في هذه المشكلة هو اقترانها بقضايا الفساد التي يحاكم عليها زعيم شاس آرييه درعي، وقضية استمرار العملية السلمية وخاصة التصويت على إعادة الانتشار في الخليل ومحاولة ابتزاز رئيس الحكومة بتعيين (بار اون) مستشارا قانونيا للحكومة والذي كان من المحتمل أن يقوم بإغلاق ملف الفساد الموجهة ضد آرييه درعي(شعبان، 1997، ص28). خلال هذه الفترة بدأت تبرز ملامح مبدئية لدور حركة شاس داخل الائتلاف الحاكم، وان كانت ملامح هذا الدور لم تتضح بعد إلا أن أهمها(شعبان، 1997، ص29):

- قدرة الحركة على إفراز شخصيات من غير أعضاء الحركة داخل الكنيست، حيث استحضرت شاس "ايلي سويسا" لكي يكون وزيرا للداخلية.
- بروز آرييه درعي كقوة مسيطرة يتحكم في الحركة، ودل على ذلك الانتخابات الأخيرة.
- قدرة درعي على إجراء مناورات في الخفاء (بار– اون).
- محافظة حركة شاس على الائتلاف، حيث صوت نواب الحركة لصالح الحكومة في اقتراحات حجب الثقة عن الحكومة التي قدمت في السنة الماضية وكذلك عدم الانسحاب من الائتلاف بعد التحقيق في قضية بار– اون.

أدت انتخابات الكنيست 1996، إلى صعود قوة الأحزاب الدينية الحريدية من عشرة مقاعد في انتخابات العام 1992 إلى أربعة عشرة مقعدا في انتخابات العام1996، وهبوط قوة الحزبين الكبيرين (العمل والليكود)، وهذا أدى بدوره إلى استمرار الأحزاب الدينية الرافضة للصهيونية (الحريدية) في ممارسة كل صنوف الابتزاز وأنواع المساومة، فقد أعطى قانون الانتخابات المباشر الذي كان الهدف منه تحرر رئيس الوزراء من ابتزاز الأحزاب الصغيرة، فرصة اكبر لهذه الأحزاب وخاصة الحريدية لممارسة الضغوط، فبدلا من ممارسة الضغوط فقط

في انتخابات البرلمان للحصول على امتيازات، أصبح هناك انتخابات أخرى وهي رئاسة الوزراء التي مارست الأحزاب الحريدية أعلى درجات الابتزاز لموافقتها للاقتراع لصالح رئيس وزراء معين، وفي هذا الإطار تقدمت الأحزاب الدينية الحريدية بقائمة طويلة من المطالب ثمنا لدعم حكومة نتنياهو. وقد استجاب نتنياهو لبعض من هذه المطالب، وتغاضي عن البعض الآخر. وإن ما دفع الأحزاب الدينية الحريدية إلى التغاضي عن بعض مطالبها هو الخوف من تشكيل حكومة وحدة وطنية.

ثانيا: الائتلافان الحكوميان خلال فترة الكنيست الخامسة عشرة 1999– 2003م.

جرت الانتخابات الإسرائيلية لرئيس الحكومة وللكنيست الخامس عشر مبكرة بعد ثلاث أعوام من تسلم الليكود، بزعامة بنيامين نتنياهو، مقاليد السلطة في إسرائيل. وقد فاز رئيس حزب العمل أيهود براك بمنصب رئيس الحكومة، كما فازت القائمة التي يتزعمها(إسرائيل واحدة) والتي تتكون من أحزاب (العمل– غيشر– ميماد) بأكبر عدد من الأعضاء في الكنيست(حيدر، 2005، ص36:35).

تُظهر نتائج الانتخابات للكنيست الخامسة عشر تعاظم قوة المتدينين (خاصة الحريديم) بصورة غير، كانت الظاهرة الأبرز في هذه الانتخابات النجاح الكبير الذي حققته حركة شاس (السفاردية الأرثوذكسية)،(Elazar, and Mollov, 2001, p.320). والتي حصلت على 17 مقعدا في الكنيست الخامسة عشرة مقابل 10 مقاعد في انتخابات الكنيست الرابعة عشر 1996. فقد استقطبت الحركة بشكل لم يسبق له مثيل جمهور السفارديم، خاصة المحافظين دينيا، لذلك فقد تحولت الحركة إلى واحدة من أهم اللاعبين الرئيسيين على الساحة السياسية(حيدر، 2005، ص36:35). وقد شغلت الكنيست الخامسة عشرة مهام منصبها لمدة ثلاث سنوات ونصف تقريبا. وخلالها كانت هناك حكومتان– الحكومة الثامنة والعشرون برئاسة أيهود باراك، والحكومة التاسعة والعشرون

برئاسة أريئل شارون. وقد تم انتخاب كلَ مــن بــاراك وشــارون بانتخابــات مباشــرة لرئاسة الحكومة(الكنيست، 2011).

جدول رقم (4)

نتائج انتخابات الكنيست الخامسة عشرة: 17أيار/ مايو 1999– 28 كانون الثاني/ يناير 2003.

الأصوات الصالحة: 3,309,416. نسبة الحسم: 49,672 . 1.5٪. عدد الأصوات للحصول على مقعد في الكنيست: 25,936

اسم القائمة	عدد الأصوات الصالحة	الأصوات بالنسبة المئوية	عدد المقاعد
يسرائيل أحات (إسرائيل الواحدة)	670.484	20.2	26(−8)
الليكود (التكتل)	468.103	14.1	19(−13)
شاس	430.676	13	17(+7)
ميرتس	253.252	6.7	10(+1)
يسرائيل بعليا	171.705	5.1	6(−1)
شينوي– الحركة العلمانية	167.748	5	6(+6)
حزب المركز	165.622	5	6(+6)
المفدال (حزب المتدينين الوطنيين)	140.307	4.2	5(−4)
يهدوت هتوراه همئوحيدت	125.741	3.7	5(−1)
القائمة العربية الموحدة	114.810	3.4	5(+5)
الاتحاد الوطني (ايحود لئومي)	100.181	3.0	4(+4)
الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة	87.022	2.9	4(−1)

يسرائيل بيتنا	86.153	2.6	3(+3)
التجمع الوطني الديمقراطي	66.103	1.9	2(+2)
عام أحاد	64.143	1.9	2(+2)

المصدر: (الكنيست، 2003).

جدول رقم (5)

الأحزاب والقوائم التي شكلت الائتلاف الحكومي (الثامن والعشرين) السادس تموز/ يوليو 1999– 7 آذار/ مارس 2001.

الحزب أو القائمة	نسبة الأصوات %	عدد المقاعد	عدد الوزراء
إسرائيل الواحدة	20.2	26	9
شاس	13	17	4
ميرتس	6.7	10	2
الحزب القومي الديني (المفدال)	4.2	5	1
يسرائيل بعلياه	5.1	6	1
يهود هتوراة	3.7	5	–
حزب المركز	5.0	6	1
المجموع	57.9	75	18

المصدر: (حرب، 2001، ص81).

جاءت هذه الحكومة تعزيزا لموقف باراك فيما يتعلق بالابتزاز الذي عادة ما تمارسه الأحزاب الصغيرة، خاصة الأحزاب الدينية الرافضة للصهيونية (الحريدية)، المشاركة في الائتلاف الحكومي من أجل ضمان عدم انسحابه وتعريض الحكومة لخطر فقدان الأغلبية البرلمانية والسقوط حيث إنه يمكن له في

هذه الحالة بفضل الأغلبية التي كسبها أن يستبدل الحزب المنسحب بآخر من خارج الحكومة' أو أن يستغني عن ضم هذا البديل ويظل محتفظا بالأغلبية، وفي كلتا الحالتين يكون الحزب المنسحب هو الخاسر الأكبر لأنه سيحرم من فرصة الاشتراك في الحكومة. ولكن على الرغم من ذلك فقد نجحت الأحزاب الدينية الرافضة للصهيونية (الحريدية)، على تحقيق ما لم تستطع تحقيقه من قبل، حيث حصلت حركة شاس على أربعة وزراء في الائتلاف الحكومي، وهم شلومو بنيزري (وزير الصحة)، ايلي سويسا (وزير البنى التحتية)، ايلي يشاي (وزير العمل والرفاه الاجتماعي)، اسحق كوهين (وزير الأديان)، كما حصلت على نائب وزير الاتصالات (اسحق فعكنين)، ونائب وزير المعارف (ميشولام نهاري)، وثلاث نواب وزراء وهم، ونائب وزير المالية (نسيم دهان)، وهذا أمرٌ يحصل لأول مرة لحزب ديني(منصور، 2009، ص216).

نجح باراك في توسيع حكومته، فقد أقرت الكنيست في 8/1 وبأغلبية ساحقة توسيع الحكومة، وذلك بعد أن استطاع باراك إقناع حركة شاس بالتنازل عن مطالبتها بالحصول على نائب وزير رابع آخر، والاكتفاء بنائبي وزير فقط بالإضافة إلى أنهم حصلوا على نائب وزير قبل ذلك. بينما حركة يهدوت هتوراه تساند الحكومة من الخارج(حمدي، 2001، ص82). من جهة أخرى شكلت الأزمة المستمرة بين حركتي شاس وميرتس دافعا لبراك، للعمل على توسيع الحكومة، ولذلك قام براك بعدة مشاورات واتصالات من أهمها (شعبان، 2011، ص15–17):

1- الاتصالات التي جرت مع أعضاء كتلة شينوي في مطلع ابريل، ولكن بسبب طبيعة شينوي الإيديولوجية والعلمانية، فقد رفضت الحركة المشاركة في الائتلاف بسبب وجود حركة شاس، وبالتالي فقد رفض براك إجراء تعديلات يتخلى فيها عن شاس.

2- بحث براك مع أعضاء حزب العمل، في إمكانية إعادة يهدوت هتوراه للائتلاف من خلال تعزيز الصلات معها، ولدعم موقف براك التفاوض في حل

الأزمة بين شاس وميرتس، ولكن يهدوت هتوراه رفضت العودة إلى الائتلاف، بسبب وجود حركة ميرتس العلمانية.

3- ولكن الذي حدث أن هذه الحكومة فقدت أغلبيتها بعد أقل من عامين على تشكيلها(حمدي، 2001، ص82). نتيجة العديد من الأزمات التي واجهتها هذه الحكومة، كان للأحزاب الدينية الحريدية نصيب الأسد منها، ومن أهم هذه الأزمات:

4- حدثت الأزمة الأولى بعد أن حاز الائتلاف على ثقة الكنيست بيوم واحد فقط، وذلك بعد أن انسحب نائبان من حزب إسرائيل بعليا، وقاما بتشكيل قائمة جديدة، وعلى اثر ذلك طالبت حركة شاس بحقيبة الداخلية، والتي انتزعتها منها إسرائيل بعليا.

5- أزمة المولدات... وانسحاب يهدوت هتوراه، فقد أدت عمليات نقل المولد الكهربائي من رمات هشارون إلى مدينة اشكون ليلة السبت إلى انسحاب يهدوت هتوراه من الائتلاف الحاكم، وقد بدأت النزاعات بين الحكومة والأحزاب الدينية الرافضة للصهيونية (الحريدية) (شاس- يهدوت هتوراه) حول نقل المولدات ليل السبت المقدس دينيا، بسبب إعاقتها لحركة المرور لكبر حجمها 250 طن، ولا يمكن السير بسرعة تتجاوز 5 كم/س فقط، وقد أكدت شاس من خلال الوزير سويسا "إن أي وزير متدين لن يتمكن من البقاء على طاولة الحكومة إذا انتهت عطلة السبت، وقد وافقت المحكمة العليا على إجراء عملية النقل ليل السبت لنفس الأسباب ولكن هذا لم يرق للأحزاب الدينية الحريدية، فطلبت المحكمة من شركة الكهرباء دراسة بدائل لعملية النقل، وقد أخذت القضية منحى آخر، حيث هاجم أعضاء في "إسرائيل" واحدة وزير البنى التحتية عن حركة شاس ايلي سويسا المعارض لنقل المولدات، بسبب تلقيه أوامر بذلك من آرييه درعي زعيم حركة شاس المستقيل، والذي كان موجودا حينها في الولايات المتحدة، بهدف إسقاط الحكومة، إلا أن مصادر أخرى أكدت أن تصرفات شاس مرتبطة بوضع جهازها التعليمي الغارق في ديون مالية، بينما اعتبرت الحكومة مسألة نقل المولدات الكهربائية مسألة مهنية، ولذلك فقد قررت دائرة الأشغال

العامة والشرطة نقل المولدات ليل السبت، حيث نقل المولد الأول في 8/14 تحت حراسة الشرطة، حيث استغرق عملية النقل 13 ساعة، وبعد ذلك طالبت الأحزاب الدينية الحريدية بعدم نقل مولدات أخرى يوم السبت رغم معرفتها المسبقة أن هناك عدة مولدات أخرى سيتم نقلها لاحقا، وهو ما أثار أزمة جديدة داخل الائتلاف الحاكم، وداخل حركة شاس، حيث رفض وزير العمل عن حركة شاس ايلي يشاي منح ترخيص بنقل المولد الكهربائي يوم السبت، مما دعى بعض القوى العلمانية لاستصدار قرار من المحكمة العليا، تأمر فيه وزير العدل بمنح التصاريح اللازمة لذلك.

من جهة أخرى طلب حاخامو يهدوت هتوراه، بانسحاب الحركة من الائتلاف إذا ما تم فعلا نقل المولد الثاني ليل السبت، وتبعتها شاس في هذا، ومن المعلوم إذا انسحبت (شاس– يهدوت هتوراه) من الائتلاف، فان حكومة براك ستصبح حكومة أقلية، تستند فقط على 51 عضو كنيست، مما أشعل الضوء الأحمر لذا باراك، وعلى الفور نفى باراك أن يكون لديه النية بالمس بقدسية السبت، ولكنه طالب التعامل مع الواقع، حيث أكد في نهاية القرن العشرين لا يمكن التدخل سياسيا في قضايا تجارية صرفة، ولا توجد إمكانية لإبطال قرارات المحاكم، بعد أن أقرت كل الجهات المهنية، انه لا يمكن نقل المحولات في الأيام العادية. وبعد تمسك الأحزاب الدينية الحريدية بموقفها، التزم الطرفان (الحكومة وشاس) بصيغة جديدة، حيث تم الاتفاق على نقل المولد الكهربائي الثاني بواسطة أطراف غير يهودية، وان يباشر تحركه قبل بداية عطلة السبت. ولا يتم تفريغ الحمولة إلا بعد نهاية عطلة السبت. ورغم ذلك فقد أعلنت يهدوت هتوراه في 9/5 عن انسحابها من الائتلاف اثر عمليات نقل المولدات الكهربائية ليلة السبت. ومن المعلوم أن أزمة المولدات ليست الأولى في الائتلاف الحالي. حيث هناك عدة أزمات افتعلتها شاس من أهمها(شعبان، 2011، ص23):

- التهديد بعدم التصويت لصالح توسيع الحكومة، إذا لم تحصل على ميزانية لجهازها التعليمي.

- تصويت وزراء شاس ضد المصادقة على الميزانية.

-قضية المولدات.

-المطالبة بوزير خامس.

-تشكيل لجنة تشاورية مع الليكود.

-عدم التصويت في الكنيست على المصادقة على اتفاقية شرم الشيخ.

-التصويت ضد الحكومة في لجنة المالية، حيث صوتت شاس ضد طلب الحكومة نقل ميزانيات بعشرات ملايين الشواقل.

واظهر باراك توجهات أخرى تمثلت في إجراء مفاوضات مع شينوي وشعب واحد وحزب الغد، بصدد توجيه ضغط مستمر على شاس لمنعها من الانسحاب، وكذلك للحد من ابتزازاتها المستمرة ضد رئيس الحكومة، رغم أن شاس لم تتحدث عن الانسحاب من الائتلاف ولكنها كانت إمكانية واردة.

بدأت التوترات في الائتلاف تظهر بوضوح في مطلع نوفمبر 1999، حيث اعترضت حركة ميرتس على مطالبة حركة شاس بميزانية كبيرة لشبكة التعليم الحريدي التابع لها، حيث قرر أعضاء حركة شاس التصويت ضد الحكومة في الكنيست وفي لجان الكنيست المختلفة، وانضم إليهم أعضاء حزب المفدال، وهو ما اظهر بوضوح عدم وجود أغلبية لتمرير مشروع الميزانية. وعلى ذلك هاجم باراك توجهات حركة ميرتس وشاس، واليه التفاعل بين الحركتين المشاركتين في الائتلاف. ندد براك بموقف حركة شاس، وأكد انه لا يمكن لأي حزب في الدولة أن يسقط الحكومة، وإذا كانت شاس لا تريد أن تكون في الحكومة فلن يجبرها احد على ذلك، وان الحكومة ستستمر بدونها في إسرائيل. ولم تعقب شاس على أقوال باراك، ولكن نائب وزير التعليم ميشولام نهري (شاس)، أكد أن على حكومة باراك العمل على تغطية العجز في شبكة تعليم شاس ولن يكون مفر أمامها سوى سد هذا العجز.

وبدا واضحا انه ليس أمام باراك سوى التفاوض مع حركة شاس، حيث تمت المفاوضات بين وزير المالية أبراهام شوحاط، ورئيس حركة شاس ووزير

العمل والرفاه الاجتماعي الوزير ايلي يشاي، وقد أصرت شاس على مطالبها، لكن عدم رضوخ باراك لمطالبها، أدى إلى أن تتخذ شاس خطوات، هدفها الضغط على باراك، وكان أهمها إبراز معطيات دلت على ارتفاع معدلات البطالة، والفقر في إسرائيل، وهو ما احدث مواجهة أخرى بين (باراك/ يشاي)، حيث (شوحاط/ يشاي)، حيث أكد باراك أن يشاي لم يحرك ساكنا من اجل سد هذه الفجوات، رغم أن ميزانية وزارة العمل اكبر من ميزانية الدفاع. أما وزارة المالية فقد اتهمت يشاي بأنه أغلق عمدا دورات للتدريب المهني من اجل زيادة حجم البطالة(شعبان، 2011، ص24). ويلاحظ أن عمليات التوتر كانت تزداد كلما اقترب موعد التصديق على الميزانية، وكلما كانت هناك مشاريع قوانين مطروحة للتصويت في الكنيست، حيث أيدت حركة شاس مشاريع عديدة قدمتها قوى المعارضة، فيما أعلنت صراحة أنها ستصوت ضد مشروع الميزانية، إذا لم يتم تحويل أموال لمؤسسات شاس ستتوجه إلى الانتخابات، وهو ما دفع وزراء إسرائيل واحدة للتوصية لرئيس الوزراء، بالتوجه إلى الائتلاف مع يهدوت هتوراه وشينوي، وإقامة شبكة أمان مع الأحزاب العربية.

واتضح من وثيقة أعدها مشولم نهري نائب وزير المعارف الإسرائيلي والمحامي عميرام مليتس ممثل شبكة التعليم في حركة شاس، أن شبكة التعليم الحريدي المستقلة التابعة لهذه الحركة تطالب بمساواة كاملة مع شبكة التعليم الرسمية، وبتغطية العجز المالي الذي تعاني منه. وتبلغ تكلفة هذه المطالب حوالي 275 مليون شيكل. ووفقا لما هو متبع حينها تمول وزارة المعارف ساعات الدراسة وأجور المعلمين، بينما تمول السلطات المحلية الشؤون الإدارية في هذه المدارس. أما في مدارس شبكة التعليم المستقلة التابعة لحركتي "شاس" و "أغودات إسرائيل" فيحصلون فقط على تمويل من وزارة المعارف.

ووفقا للمخططات المقترحة أرادت شبكة التعليم التابعة لـ شاس الحصول على ميزانية منفصلة لدروس العلوم والتعليم في أيام غير الجمعة والسبت، وذلك من اجل أن يتمكن الطلاب من اقتحام سوق العمل والتمتع بـ "المساواة بالفرص"، التي توفرها وزارة المعارف، ولا ترفض الشبكة إشراف الوزارة على هذه

الدروس(شعبان، 2011، ص25). كما تطالب شاس أيضا بدفع رسوم نقليات للطلاب كما هو متبع في المدارس اللوائية الأخرى وكما هو متبع في الكيبوتسات والموشافات. والجدول التالي يوضح مطالب الأحزاب الدينية الحريدية:

جدول رقم (6)

المطالب المالية للأحزاب الدينية الحريدية.

الكتلة	المطلب	الكلفة
شاس	زيادة ميزانية وزارة العمل	380 مليون شيكل
شاس وإسرائيل واحدة	زيادة ميزانية سلطة الصحة	200– 300 مليون شيكل
شاس	تمويل العجز في مؤسسات معيان التعليمية	150 مليون شيكل
يهدوت هتوراه	زيادة ميزانية المؤسسات الدينية والتعليمية، وتمويل تسفير الطلاب وإنشاء صفوف	50 مليون شيكل

المصدر: (شعبان، 2011، ص26).

وقد أدى استمرار التوتر بين باراك، وحركة "شاس" إلى إعلان شاس في 1999/12/27 عن انسحابها من الائتلاف، وهو ما أدى إلى إجراء مفاوضات مطولة بين باراك وشاس، بمشاركة وزير المالية، وكانت النتيجة عودة شاس مرة أخرى إلى الائتلاف بعد يوم واحد (فقط) من إعلانها الانسحاب، وقد جاء كل ذلك بعد أن استجاب باراك ووزير المالية لمطالب حركة "شاس"، وقد أدى استجابة الحكومة لهذه المطالب إلى تصويت حركة شاس لصالح مشروع الميزانية.

لا يمكن اعتبار استقالة وزراء ميرتس من حكومة باراك، هي الفصل الأخير في الأزمة الائتلافية لحكومة باراك، وذلك بسبب المطالب العديدة التي أصرت عليها حركة شاس دائما، وهي ما كشفت عنها أزمة شاس– ميرتس، والتي يمكن القول أنها ابتدأت قبل تشكيل براك لحكومته ودارت حول:

- منح صلاحيات لنائب وزير التعليم ميشولام نهري (شاس).
- دعم المؤسسات الاجتماعية لشاس.

دلت مؤشرات الحلول التي طرحها باراك لتسوية الأزمة الائتلافية بين شاس وميرتس، على اهتمام باراك بالحفاظ على شاس ضمن الائتلاف الحاكم، وذلك لان باراك لا يريد تشكيل حكومة شبه يسارية تتناقض مع مبادئه التي دعا إليها، والتي وصف فيها نفسه بأنه رئيس حكومة الجميع، سواء من اليمين واليسار، أو المتدينين والعلمانيين.

وقد كان من ابرز المقترحات لحل الأزمة عملية تبادل المناصب بين أبراهام شوحاط وزير المالية، وسريد وزير التعليم، ولكن هذا الاقتراح لم تتم بلورته، كما كان هناك مجموعة مقترحات طرحها سريد على نائبه ميشولام نهري (شاس)، تتمثل بالعمل في مجالات مختلفة مثل معالجة العنف، السلامة العامة، مشاكل التسرب، مما أدى إلى زيادة حدة الخلاف بين شاس وباراك، واحد المؤشرات الهامة لذلك، هي رفض الحاخام عوفاديا يوسيف مقابلة رئيس الوزراء باراك إلى أن يلتزم بحل مشكلة التعليم التوراتي، والقنوات التلفزيونية الخاصة بشاس، بالإضافة إلى بعض المشاكل الأخرى، وهو ما رضخ له باراك ووافق الحاخام عوفاديا يوسيف على مقابلته في 2000/4/30. هذه المؤشرات رفضتها حركة ميرتس، وأكدت أن رضوخ رئيس الوزراء لشاس من خلال تحويل (30) مليون شيكل لجهاز التعليم الديني، سيشكل دافعا لميرتس للانسحاب، وأكدت ميرتس أن قرارها بالانسحاب مرتهن باللحظة التي يقوم فيها باراك بنقل الأموال لشاس.

وقد حاول باراك في أوج الأزمة بين شاس وميرتس، أن يحصل على موافقة شاس على خطواته السياسية والحزبية، فقد طلب باراك من شاس أن تلتزم بالائتلاف أثناء التصويت في الحكومة والكنيست سواء، وقد رفضت شاس الالتزام به، مما أدى إلى وجود حالة من الجمود، استغلتها شاس بشن حملات ضد باراك، صوتت فيها ضد الائتلاف، وكان من أهمها التصويت لصالح قانون حل الكنيست بالقراءة التمهيدية في 6/7، وقد سبب تأييد شاس لحل الكنيست حرجا

كبيرا لباراك، فقانونا يحق له إقالة وزراء ونواب الوزراء التابعين لشاس، ومن جهة أخرى، فان البديل لشاس هو إيجاد حكومة ذات صفة يسارية بحتة، وهو ما رفضه باراك، ولذلك استمر باراك في التفاوض مع شاس، في ظل مناورات من كلا الطرفين، فـ شاس، هددت من جانبها بالانسحاب من الحكومة، وباراك واجه هذا التهديد، من خلال إجراء مشاورات لإقامة حكومة جديدة لا تكون شاس شريكة فيها(شعبان، 2011، ص27).

بعد حال الجمود، عقد مجلس التوراة التابع لحركة شاس عدة جلسات من اجل البت في مصير شاس في الحكومة، وبرز أن الحاخامين غاضبون على باراك بسبب تأجيل حل شبكة التعليم، ولذلك فقد اقر مجلس الحكماء الانسحاب من الحكومة. وقد أمر مجلس الحاخامين وزراء شاس بالاستقالة في جلسة الحكومة المقرر لها في 6/18، وللخروج من هذا المأزق قام باراك بتأجيل جلسة الحكومة إلى 6/20، وذلك في محاولة للحفاظ على حركة شاس، من خلال تسوية المشكلة، وقد تمثل الاقتراح بصفقة رزمة، تتمثل بنقل شبكة التعليم لشاس من وزارة المعارف إلى وزارة العلوم والثقافة، وحل مشكلة المحطات الإذاعية لشاس، بالإضافة إلى ذلك صدرت تصريحات من باراك ضد حركة ميرتس وضد رئيسها يوسي سريد والتي قال فيها باراك "حين أقيمت الحكومة اعتقدت أن سريد الذي يترأس حزب مسئول مثل ميرتس، سيفهم حجم المواضيع الماثلة أمامنا وسيمتنع عن خلق أزمات مثل تلك التي نواجهها الآن، لقد أخطأت، كان هذا خطاي، كان هذا التصريح مؤشرا هاما على أن باراك حاول تجاوز نقاط الخلاف مع شاس، وان ميرتس في طريقها للخروج من الائتلاف(شعبان، 2011، ص28:29).

يلاحظ من الأزمات السابقة أن الإيديولوجية الدينية لهذه الأحزاب الحريدية (شاس– يهدوت هتوراه)، كانت هي المتحكم في تصرفات وسلوكيات هذه الأحزاب خاصة في (أزمة نقل المولدات الكهربائية) من جهة، ومن جهة أخرى، لعبت المصالح الحزبية دورا هاما في هذه الأزمات خاصة في أزمتي (المخصصات المالية– التعليم الحريدي المستقل)، لذلك يرى الباحث أن هذه الأحزاب الدينية الحريدية هي أحزاب تجمع ما بين الإيديولوجية والبرغماتية،

الأمر الذي يعتبر شاذا في التصنيفات السياسية للأحزاب، حيث يصنف علماء السياسة الأحزاب السياسية إلى صنفين: أحزاب برغماتية، وأحزاب إيديولوجية.

وأخيرا فقد فشل باراك في مغازلة القوى الدينية الحريدية، في أن تزيد من أسهمه داخل هذا القطاع، وبالتالي تعوضه عما فقده من أصوات اليسار. فلم ينجح في إشراكه لحركة ميماد الصغيرة- التي تمثل الاتجاه الأرثوذكسي المعتدل- في كتلة إسرائيل واحدة مع العمل وجيشر، وإعطاء أحد أعضائها مكاناً متقدماً على قائمته الانتخابية للكنيست أو ضمه شاس والمفدال إلى الحكومة ضد رغبة الكثير من مؤيديه وتراجعه عن تجنيد الطلبة الدينيين في تخفيف عداء القوى الدينية له حتى ولا داخل الكنيست. فقد انسحب كل من شاس والمفدال من الحكومة بسبب اعتراضهم على ما رأوا أنه تنازلات قد قدمها باراك للفلسطينيين في عملية السلام خاصة فيما يتعلق بالقدس وما حولها، ثم تصاعدت المواجهة بينه وبين الأحزاب الدينية الرافضة للصهيونية (الحريدية) حول قضايا الدستور والثورة العلمانية (الثورة المدنية) بما في ذلك إلغاء وزارة الشؤون الدينية وتجنيد الطلبة الدينيين. وقد علق حزب شاس على إثارة هذه القضايا من قبل باراك بقوله: إنه يأسف أن يستخدمها زعيم العمل كأوراق ضغط وإنها أهم وأخطر بكثير من أن تستخدم كجزء من دعايته الانتخابية لأنها يمكن أن تؤدي إلى انقسام عميق ومرير في المجتمع الإسرائيلي نظرا لارتباطها بالدين. وعندما قدم باراك استقالته، وبدأت الاستعدادات لإجراء انتخابات جديدة لرئاسة الوزراء أعلنت الأحزاب الدينية الرافضة للصهيونية (الحريدية)، تأييدها لشارون وسعت إلى تعبئة مؤيديها لانتخابه وهو ما حدث بالفعل حيث صوت أكثر من 90% من المعسكر الديني الحريدي ضد باراك مثلما فعلوا في 1999(حمدي، 2001، ص82). وفي النهاية وخاصة بسبب الجدال السياسي الساخن في قضية الاتفاقية مع الفلسطينيين لم تستطع الحكومة نيل أغلبية في الكنيست. وعليه، قرر باراك الدعوة إلى إجراء الانتخابات الجديدة لرئاسة الحكومة، وذلك قبل موعد الانتخابات الرسمي، وقد جرت الانتخابات لرئاسة الحكومة في شباط 2001(الكنيست، 2011).

يمكن الاستنتاج من انتخابات الكنيست الخامسة عشرة 1999 بأنه رغم ظهور أهمية القضايا الاجتماعية، فقد أدت إلى ترسيخ تقسيم المجتمع إلى قطاعات إثنية وطائفية واضحة الحدود والملامح. وهذا يعني أن أنماط التصويت أصبحت ثابتة إلى حد كبير وليست مرتبطة بالقضايا المطروحة، أو بالأحرى مهما تكن هذه القضايا فإنه يتم تجيرها لصالح القطاعات الإثنية. أما الأحزاب الدينية الرافضة للصهيونية (الحريدية)، ورغم تصاعد قوتها البرلمانية فإنها لم تلعب الدور الذي لعبته في الانتخابات السابقة نظراً، لأن انسحاب أي من هذه الأحزاب لم يؤثر على الحكومة التي استطاعت أن تحصل على ثقة الكنيست بـ 75 مقعداً، فقد كان دور هذه الأحزاب تكميلياً وليس ترجيحياً. ورغم ذلك استطاعت الأحزاب الدينية الرافضة للصهيونية (الحريدية)، أن تحافظ على الحد الأدنى من إنجازاتها، إلى جانب بعض الامتيازات، من خلال حصولها على بعض الوزارات في الحكومة.

انتخابات رئيس الحكومة 7 شباط/ فبراير 2001 وتشكيل الحكومة التاسعة والعشرون.

تعد الانتخابات التي أجريت في إسرائيل في السادس من شباط/ فبراير 2001 الأولى والأخيرة من نوعها في تاريخ الدولة العبرية، حيث كان الغرض منها اختيار رئيس الوزراء فقط دون أن يرافقها انتخابات برلمانية. وذلك بموجب التعديل الذي أُجري على قانون الانتخابات في العام 1992، فقد جاءت هذه الانتخابات بعد تولي مرشح حزب العمل أيهود براك السلطة بحوالي عشرين شهراً، بعد أن فقدت حكومته الأغلبية التي كانت تتمتع بها في الكنيست، وكان أمام براك إما الاقتراع على حل الكنيست وإجراء انتخابات برلمانية مبكرة أو الاستقالة ليتم انتخاب رئيس وزراء فقط في ظل قانون الانتخاب الحالي، وقد اختار باراك الحل الثاني(حمدي، 2001، ص86).

تعرضت الدعاية الانتخابية إلى حوالي سبعة عشر موضوعا مختلفا، غير أنها تمحورت حول موضوع واحد هو الصراع العربي- الاسرائيلي، وقد نجح

شارون من استمالة الأحزاب الدينية الرافضة للصهيونية (الحريدية)، بوعوده بإلغاء ووقف تنفيذ "الثورة المدنية" ووقف تنفيذ قرارات لجنة طال التي لغت الإعفاء من الخدمة العسكرية لطلبة المدارس الدينية من اليهود الحريديم. وبناءا على هذه الوعود أمرت القيادات الدينية والحزبية الحريدية أتباعها بالتصويت لصالح شارون، وقد جرت الانتخابات في أجواء قاتمة بسبب الوضع الأمني اثر اندلاع الانتفاضة الفلسطينية، وكانت نسبة المصوتين الأدنى منذ قيام "دولة إسرائيل"، وقد بينت نتائج الانتخابات أن أعلى معدلات التصويت حصلت بين الجماعات الدينية. وهذا يعود إلى أن هذه الجماعات تتميز بالتماسك والتكتل الاجتماعي العالي، وبكثافة الشبكات الاجتماعية، كما بينت هذه النتائج أن الشروخ الاجتماعية (تأثير عوامل الدين، المنشأ، والمكانة الاجتماعية والاقتصادية) انعكست على أنماط التصويت، فقد كان المصوتون لصالح شارون أكثر تدينا(غانم، 2001، ص12)، (حمدي، 2001، ص82:81)، (مصطفى، 2001، ص107)، وقد أسفرت هذه الانتخابات عن خسارة رئيس الوزراء الإسرائيلي ومرشح حزب العمل باراك انتخابات رئاسة الوزراء بفارق 25 % من الأصوات أمام شارون وفقد 46% من عدد الأصوات التي كان قد حصل عليها في عام 1999 (967760 صوتا في 2001 في مقابل 1.79 مليونا في 1999) مما دفعه إلى الاستقالة من رئاسة حزب العمل واعتزال الحياة السياسية(حيدر، 2005، ص38).

في السابع من آذار/ مارس 2001، نالت حكومة الوحدة الإسرائيلية برئاسة ارئيل شارون ثقة الكنيست بأكثرية أعضائه (73) عضو كنيست، بعد نحو شهر من الانتصار الذي حققه مرشح الليكود شارون على منافسه العمالي المستقيل من رئاسة الحكومة يهود براك(عايد، 2001، ص89:83)، (منصور، 2009، ص216)؛ ولقد شاركت الأحزاب الدينية الرافضة للصهيونية (الحريدية)، في حكومة الوحدة الوطنية التاسعة والعشرين برئاسة ارئيل شارون، حيث حصلت شاس على خمسة وزراء: الياهو يشاي وزيرا للداخلية ونائبا لرئيس الحكومة، شلومو بن آزري وزيرا للعمل والشؤون الاجتماعية ونسيم دهان وزيرا

للصحة، واشر اوحانا وزيرا للشؤون الدينية، وايلي سويسا وزير بدون حقيبة مسئول عن (شؤون القدس). كما شاركت يهدوت هتوراة في الحكومة ولم تحصل على أي وزارة(عايد، 2001، ص90–94)، (عكاشة، 2001، ص96). وقد أقيمت الحكومة التاسعة والعشرون برئاسة أريئل شارون، في 7 آذار 2001. وضمت الأحزاب والقوائم التالية:

جدول رقم (7)

الأحزاب والقوائم التي شكلت الائتلاف الحكومي (التاسع والعشرين) 7اذار/ مارس 2001– 28 شباط/ فبراير 2003.

الحزب أو القائمة	نسبة الأصوات %	عدد المقاعد	عدد الوزراء
الليكود	14.1	19	9
العمل– ميماد	20.2	26	8
شاس	13	17	5
يهدوت هتوراه	3.7	5	–
يسرائيل بعلياه	5.1	6	1
الاتحاد القومي	3.0	4	2
المجموع	59.1	72	25

المصدر: (مقاتل من الصحراء، 2011).

كما هو واضح في الجدول فقد شاركت الأحزاب الدينية الرافضة للصهيونية (الحريدية) في حكومة الوحدة الوطنية ممثلة في حزب شاس، وحزب يهدوت هتوراه، ولكن مثل كل الحكومات الوطنية لا تستطيع الأحزاب الدينية الحريدية أن تلعب دورا كبيرا في عمليات الابتزاز والمساومة، فقد استطاع شارون أن يشكل حكومة وحدة وطنية قادرة على الحياة دون مشاركة الأحزاب الدينية الحريدية فيها، على الرغم من حصول شاس على 17 مقعدا في الكنيست،

فقد حصلت حكومته على عدد مقاعد 72 مقعدا الأمر الذي أعطى لشارون القدرة الكافية على عدم الخضوع لابتزازات تلك الأحزاب. لأنه في حال انسحبت الأحزاب الدينية الحريدية ستشارك أحزاب علمانية في الحكومة ترفض المشاركة في حكومات تشارك فيها أحزاب دينية مثل ميرتس.

ثالثا: الائتلاف الحكومي خلال فترة الكنيست السادسة عشرة 2003– 2006م.

جاءت الانتخابات العامة (انتخابات الكنيست السادسة عشرة) في 28 كانون ثاني/ يناير 2003 مبكرة قبل نحو عام من موعدها المقرر، وذلك بعد استعصاء تأليف حكومة جديدة تخلف حكومة الوحدة الوطنية التي انسحب وزراء حزب العمل منها. كما أنها جاءت في ظل متغيرين أساسيين:

العودة إلى النظام الانتخابي القديم وإلغاء نظام الانتخاب المباشر لرئيس الحكومة وفشل عملية السلام. حيث تشير نتائج الانتخابات إلى تحول هام في الحياة السياسية في إسرائيل، هذا التحول تجاوز في عمقه وتأثيراته ومغزاه "انقلاب" سنة 1977، الذي وضع حدا للسيطرة العمالية الممتدة منذ 1949 على المؤسسة الحاكمة الإسرائيلية، هذا التحول الجديد نعى مرحلة التعادل تلك التي استمرت زهاء ربع قرن، وحسمها إلى مصلحة اليمين وعلى رأسه الليكود. فقد تمخضت انتخابات الكنيست السادس عشرة عن هزيمة كبرى لحزب العمل في الكنيست بحصوله على مجرد 19 مقعدا في مقابل 26 مقعدا في الكنيست الخامسة عشرة، بينما حقق الليكود انتصارا كبيرا بحصوله على 38 مقعدا في مقابل 19 مقعدا في الكنيست الخامسة عشرة(1999).

وقد شهدت الأحزاب الرافضة للصهيونية (الحريدية) (وبالتحديد شاس) هبوطا ملحوظا أعقب صعودها المتواصل منذ أواسط الثمانينيات. حيث أسفرت الانتخابات على تفوق حزب الوسط العلماني الاشكنازي "شينوي"، ممثل الطبقة البرجوازية، بحصوله على 15 مقعدا، على حزب شاس، الذي انخفض تمثيله من 17 مقعدا إلى 11 مقعدا. ومن السمات البارزة في هذه الانتخابات انخفاض نسبة

الاقتراع إلى أدنى مستوى لها منذ سنة 1949. لقد أتاح الانتصار الساحق الذي حققه الليكود وشينوي في هذه الانتخابات الكثير من التطورات التي كانت مستحيلة في يوم من الأيام. فلأول مرة منذ عام 1974 يتم تشكيل حكومة بدون الأحزاب الدينية الرافضة للصهيونية (الحريدية)، وهذا تطور هام جدا بالنسبة لشؤون الدين والدولة(عايد، 2003، ص62)،(عكاشة، 2003، ص243–252).

ومن أهم مظاهر انتخابات الكنيست عام 2003 بروز الصراع بين المتدينين والعلمانيين من جديد بشدة لم يسبق لها مثيل. فقد أظهرت شدة الصراع مدى استياء الجمهور العلماني من حصول المتدينين على الكثير من الامتيازات، على أنه تعبير سياسي لسخط اجتماعي تراكم بكثافة منذ أوائل التسعينيات، نتيجة لعدم تحمل المتدينين المتشددين للعبء القومي كمثل: إعفاء طلاب المدارس الدينية من الخدمة في الجيش. فكلما زاد عدد الحريديم زاد عدد الطلاب المنتفعين من الإعفاءات، وبالتالي زادت المبالغ المالية المخصصة للوسط الديني. أثار ذلك غضب كثير من الإسرائيليين العلمانيين المجبرين على قضاء سنوات عديدة في الخدمة العسكرية الإلزامية، فهم يتكبدون الخسائر ويدفعون ضرائب أكثر من أجل دعم نمط حياة الحريديم. إن الأوضاع هناك أيضا مصدر آخر من مصادر الامتعاض العلماني، وهو ما يسميه الإسرائيليون الإكراه الديني، ولا سيما تلك القوانين التي تنص على سبيل المثال على إغلاق المحلات وتعطيل حركة المواصلات العامة أيام السبت، فضلا عن جميع قضايا الأحوال الشخصية كالزواج والطلاق والدفن عن خارج الصلاحيات المدنية، حيث يتولى إدارتها مؤسسات دينية رسمية واستعداده (الجمهور العلماني) أن يدعم حزبا يركز برنامجه الانتخابي على تطبيق قانون الخدمة الإجبارية على المتدينين وإلغاء امتيازاتهم والحد من فرض معايير السلوك الديني على العلمانيين. إذ دعم العلمانيون حزب شينوي، رغم أنه لا يقدم للمصوت برنامجا حزبيا واضحا سوى معارضته لمنح الامتيازات للمتدينين وعزمه على وضع حد لهيمنتهم في الحياة العامة وسلطتهم في مجال الأحوال الشخصية(حيدر، 2005، ص40)،(عكاشة، 2003، ص255). وقد جرى عام 1991 وعام 1999، أهم مسحين شاملين حول

سلوكيات ومعتقدات الإسرائيليين اليهود، أظهرا تأييداً عاماً واسع النطاق لأغلب طروحات شينوي:

* تجنيد طلاب المدارس الدينية (85% –90% قالوا نعم و "نعم بالتأكيد").

* المواصلات العامة أيام السبت (63%–65% "نعم" و"نعم بالتأكيد").

* مؤسسات الزواج المدني (43%–49% "نعم" و"نعم بالتأكيد"، مع أن 15% قالوا أنهم لن يتزوجوا إلا من خلال جهاز مدني).

* قطع التمويل الحكومي لوزارة الشئون الدينية (39% قالوا "نعم" و"نعم بالتأكيد")(عكاشة، 2006).

إن الانحدار النسبي لشاس من جهة، ونجاح شينوي من جهة أخرى يتطلبان عدة إيضاحات فيما يتعلق بالموقع الحالي للأحزاب الدينية على الخريطة السياسية الإسرائيلية. إذ أنه في العقد الأخير مرت الطبيعة السياسية والدينية للأحزاب الدينية بتغيرات عميقة: فبينما كان الحزب الديني القومي (المفدال)، في الثمانينيات يعتبر معتدلا نسبيا في قضايا الدولة والمجتمع، لكنه كان متطرفا فيما يتعلق بالصراع الفلسطيني الاسرائيلي، كانت الأحزاب الدينية الرافضة للصهيونية الحريدية– شاس وأغودات يسرائيل (يهدوت هتوراه لاحقا)، تعتبر متطرفة في القضايا المتعلقة بالممارسات الدينية والتشريع، ومعتدلة في السياسة الخارجية، وفي التسعينيات حدث تغير مزدوج، حيث أصبح الحزب الديني القومي (المفدال)، أكثر تطرفا في قضايا الممارسات الدينية وطبيعة المجتمع الاسرائيلي، في حين انضمت الأحزاب الدينية الأخرى الرافضة للصهيونية (الحريدية) إلى اليمين الراديكالي (بما في ذلك الحزب الديني القومي) فيما يتعلق بالمشكلة الإسرائيلية الفلسطينية.

وهكذا فإن الأحزاب الدينية الثلاثة تتشارك حاليا البرنامج نفسه تقريبا فيما يتعلق بالمناطق المحتلة، بينما تحتفظ بخصائصها المميزة: يهدوت هتوراه حزب طائفي نموذجي ذو قاعدة انتخابية مستقرة، هي المجتمع الأرثوذكسي الاشكنازي. في حين أن شاس تعتبر حزب الأرثوذكس السفارديين المتدينين وغير المتدينين،

أما الحزب الديني القومي (المفدال) فهو حزب صهيوني راديكالي وحزب المستوطنين الأيديولوجيين. إن شينوي ليس حزبا تقدميا ولا علمانيا، إنه، كما يشير اسمه، "حزب الطبقة الوسطى غير المتدينة"، وقد تميز بشكل أفضل بأنه "حزب مخاوف الطبقة المتوسطة الإسرائيلية"– الخوف من العرب، والخوف من المتدينين وكراهيتهم، والخوف من الفقراء. وباختصار، الخوف مما كان يدعوه بن–غوريون بـ "التشرق"(فارشفسكي، 2003، ص125). والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: هو ما هو سر تراجع الأحزاب الدينية الرافضة للصهيونية (الحريدية) ونجاح شينوي غير المألوف؟، بالضبط مثلما حصل لشاس في الانتخابات السابقة.

يمكن القول إن الاستياء العام من تردي الأوضاع الاقتصادية والأمنية، وتحميلها إلى الأحزاب الدينية، ساعدت حزب شينوي من جهة في حصد 15 مقعدا في الكنيست 2003، وأضعفت الأحزاب الدينية من جهة أخرى، فقد جاءت شينوي لتضرب على وتر استياء الطبقات الوسطى التي وجدت نفسها تتحمل الأعباء الأمنية من خلال خدمتها في الجيش والاحتياطي، وكذلك تتحمل الأعباء المالية، وذلك بدفع الضرائب التي تذهب لدعم المؤسسات الدينية. كذلك هناك استياء من الإملاءات الدينية التي تمارسها المؤسسات الدينية (الحريدية) من قبل شريحة واسعة من المجتمع، هذه الشريحة تطالب بفصل الدين عن الدولة على غرار الدول المدنية والعلمانية.

من الواضح أن الديمقراطية في "إسرائيل" تميل نحو نموذج غير معروف: دولة يمين، ينكمش فيها اليسار، في حين أن الصراعات بشأن صورة الدولة ستقوم داخل أحزاب اليمين على مختلف أنواعها، بين يمين علماني ويمين متدين، يمين علماني وسط وعلماني متشدد، بين يمين متدين وسط ويمين متدين متطرف، وستكون أكثر هذه الصراعات بين المتدينين المتطرفين (الحريديم) واليمين العلماني. لعل هذا التحول نحو اليمين جاء عقب أعوام من تصاعد الانتفاضة الفلسطينية وعلى خلفية اليأس من فرصة لإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي قريبا.

جدول رقم (8)

نتائج انتخابات الكنيست السادسة عشرة: 28 كانون الثاني/ يناير 2003– 28 آذار/ مارس 2006.

الأصوات الصالحة: 3,148,364. نسبة الحسم 47,226 :(1.5٪)

عدد الأصوات للحصول على مقعد في الكنيست: 25,138

اسم القائمة	عدد الأصوات الصالحة	الأصوات بالنسبة المئوية %	عدد المقاعد
الليكود (التكتل)	925.279	29.4	38(+19)
هعفوداه– ميماد	455.183	14.5	19(−7)
شينوي	386.535	12.3	15(+9)
شاس	258.87	8.2	11(−6)
الاتحاد الوطني (هئحود هلئومي)	173.973	5.5	7(+3)
ميرتس	164.122	5.2	6(+4)
يهدوت هتوراه	135.087	4.3	6(+1)
المفدال (حزب المتدينين الوطنيين)	132.370	4.2	5(+صفر)
الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة	93.819	3.0	3(−1)
عام أحاد	86.808	2.8	3(+1)
التجمع الوطني الديمقراطي	71.299	2.3	3(+1)
يسرائيل بعلياه	67.719	2.2	2(−4)
القائمة العربية الموحدة	65.551	2.1	2(−3)

المصدر:(الكنيست، 2011)

في 28 كانون الثاني/ يناير 2003، أصبح ارئيل شارون أول رئيس وزراء يعاد انتخابه بعد مناحيم بيغن الذي حصل عام 1981 على فترة ولاية

ثانية. وعلى خلاف النصر الذي حققه مناحيم بيغن في العام 1981، "عندما فاز على منافسه من حزب العمل بنسبة ضئيلة بلغت 5.0%، فقد أعيد انتخاب أرئيل شارون بفوز ساحق ضاعف عدد مقاعد حزبه في الكنيست. في 27 شباط/فبراير 2003، أعلن أرئيل شارون حكومته الجديدة. ونتيجة الانتصار الكاسح لليمين، تمكن رئيس الحكومة الإسرائيلية أول مرة من عدة أعوام من تأليف حكومة تؤيد برنامجه السياسي تأييدا تاما. ففي كنيست مكون من 120عضوا، يمتلك الليكود واليمين المتطرف (الحزب الديني القومي وحزب الاتحاد القومي) 51 عضوا في الكنيست. وإذا أضيف إلى ذلك أعضاء شينوي الـ 15 عضوا وما تبقى من حزب شرانسكي الروسي (اليميني) في الكنيست فإن الحكومة الجديدة تحظى بتأييد أغلبية قوية مؤلفة من 68 عضوا في الكنيست(عكاشة، 2003، ص243). ومن الناحية النظرية، كانت هناك في الكنيست السادسة عشرة حكومة واحدة، ولكن فعليا كانت هناك ثلاث حكومات- الأولى كانت حكومة مركز- اليمين باشتراك الليكود وشينوي، والمفدال وهئحود هلئومي (الاتحاد الوطني). لكنها تفككت عام 2004 في أعقاب خطة الانفصال والميزانية لعام 2005؛ الثانية كانت حكومة مركز- اليسار باشتراك الليكود، حزب العمل ويهدوت هتوراة، إذ نفذت خطة الانفصال؛ وفي أعقاب تنفيذ خطة الانفصال في آب 2005 انشق الليكود وأقيمت كتلة كاديما وعلى رأسها رئيس الحكومة آرئيل شارون. أما الحكومة الثالثة فكانت حكومة لكتلة واحدة (كتلة كاديما) وقد شغلت مهام منصبها بصفتها حكومة انتقالية بعد أن انسحب منها حزب العمل والليكود، علماً بأنه بعد إصابة رئيس الحكومة بجلطة دماغية ودخوله المستشفى لتلقي العلاج صار أيهود أولمرت رئيسا للحكومة بالنيابة(فارشفسكي، 2003، ص127).

رغم أن الليكود حقق انتصاراً ساحقاً، في الانتخابات فقد احتاج الحزب لشركاء ب21 مقعدا، كي يتسنى له تأمين 61 مقعدا مطلوبا لتشكيل الحكومة. إذن كيف اختار شارون تشكيل حكومته، وكيف كانت الاتفاقية الائتلافية مع الأحزاب الأخرى دليلاً على الأولويات السياسية للحكومة، عدا عن إدارة الصراع مع الفلسطينيين، كان لا بد لشارون من التعامل مع أمرين هامين: تحسين وضع

الاقتصاد، وتغيير وضع الحريديم. وكي يستطيع التقدم في هذين المجالين، لم يشكل شارون تحالفا لا مع شاس ولا مع يهود هتوراه، بالإضافة إلى أنه كان مستبعدا أن تدخل شينوي حكومة بها أحزاب دينية، ورغم أن عداء شينوي موجه بالأساس إلى حزب شاس فإن برنامجه كان يقوم على مناهضة الأحزاب الدينية كلها، وعلى مناهضة أي صبغة دينية للدولة، وقد بدا الأمر مستغرباً للمتابعين بقبول شينوي الدخول في ائتلاف مع حزب "المفدال" الديني، فحزب شينوي يطالب بعلمنة المجتمع وإلغاء التشريعات الدينية وإقرار الزواج المدني وتجنيد طلبة المدارس الدينية. كما أن "شارون" لم يكرر خطأه السابق، أي بالسماح ليهود هتوراه بترؤس اللجنة المالية في الكنيست، والذي أتاح لها انتزاع أموال إضافية عن طريق التهديد بعرقلة إقرار الميزانية. وفي الوقت نفسه لم يكن شارون يريد استبعاد الأحزاب الدينية قاطبة من حكومته، وبناء على ذلك كان أول ائتلاف وقع عليه مع حزب المتدينين الوطنيين (المفدال)(الكنيست، 2011). من جهة أخرى آثرت حركة شاس التزام مقاعد المعارضة نتيجة لإشراك حركة شينوي في الحكم(شعبان، 2011، ص91).

على الرغم من أن شارون يستطيع تشكيل حكومته من خلال الائتلاف مع حزبي شينوي والمفدال بحصوله على 61 مقعدا في الكنيست فإنه قرر إبرام اتفاق مع الاتحاد الوطني، خشية من تردد حزب المفدال وزيادة أدوات الضغط إذا ما فكر المفدال محاولة ابتزاز الحكومة. على هذا الأساس يكون للائتلاف الحكومي فرصة النجاح في أربع قضايا ملحة، وهي(عكاشة، 2003، ص257–258)، (جاد، 2003، ص28:27):

- إلغاء قانون يمنح أفضلية للعائلات كثيرة الأولاد، سبق وأن سن قانون لزيادة حجم الدعم الحكومي للحريديم، (نسبة النمو السكاني عندهم هي الأعلى في إسرائيل).
- حل وزارة الشؤون الدينية ونقل جميع صلاحياتها إلى وزارة الداخلية.
- إلغاء "قانون طال" الذي أتاح الاستمرار على نطاق واسع تأجيل الخدمة العسكرية الإلزامية لطلاب المدارس الدينية.

- إصلاح شامل في مجلس الخصخصة والضرائب.

لقد منحت الأغلبية البرلمانية التي حصل عليها حزبا الليكود وشينوي لشارون القدرة الكافية لعدم السماح للأحزاب الدينية الرافضة للصهيونية (الحريدية) بابتزازه، ولم يجعل لها أي دور يذكر في تشكيل ائتلافه، بل أكثر من ذلك أقدم شارون على إلغاء امتيازات ومكاسب سابقة حصلت عليها هذه الأحزاب بطريقة الابتزاز؛ لذلك يمكن القول إن نتائج انتخابات الكنيست السادسة عشرة كانت كارثية على الأحزاب الدينية الحريدية من جهة وانتصار للأحزاب العلمانية اليمينية والوسط من جهة أخرى.

جدول رقم(9)

الأحزاب والقوائم التي شكلت الائتلاف الحكومي الثلاثين: 28 شباط/ فبراير 2003– 4 أيار/ مايو 2006.

الحزب أو القائمة	نسبة الأصوات %	عدد المقاعد
الليكود+ يسرائيل بعلياه	29.39 +2.2	38+2
شينوي	12.28	15
حزب المتدينين الوطنيين(المفدال)	4.20	6
الاتحاد الوطني	5.5	7
المجموع	53.42	68

المصدر: (عكاشة، 2003، ص260–262)، (جاد، 2003، ص36).

هناك إجماع في أوساط الساسة الإسرائيليين على أن هذه الحكومة غير مستقرة البتة. وجرت محاولات، من جانب شارون، لضم حزب "شاس" بنوابه الأحد عشر إلى هذه الحكومة. والتقدير السائد هو أن استقرار الحكومة بل واستمرارها في الحكم منوط بانضمام "شاس" إلى صفوفها. وفي حالة إخفاق هذه المحاولات واتضاح عدم وجود نية لدى "شاس" للانضمام إلى الحكومة، مرة

واحدة وأخيرة، فإن تقديم موعد الانتخابات البرلمانية الإسرائيلية سيمسي احتمالا أكثر ترجيحًا من أي وقت مضى. ويعزّز هذا التقدير، أكثر شيء، طبيعة تركيبة الحكومة، من جهة والتطورات الحاصلة داخل صفوف حزب "الليكود" نفسه والمتراكمة منذ إطلاق ما يعرف باسم "خطة الانفصال" أو "فك الارتباط"، من جهة أخرى. وحتى الآن شفّ هذان الأمران، فيما هو مرتبط بعمل الحكومة(مدار، 2005).

صحيح أن هناك حاليًا ائتلافا يضم كتل "الليكود" و"العمل" و"يهدوت هتوراه"، لكن هذا الائتلاف لا يحوي عمليا أكثر من خمسين عضو كنيست. إذ إضافة إلى متمردي "الليكود" هناك عضوان من "الليكود" وعضوان من "يهدوت هتوراه "سيمتنعان من الآن فصاعدا عن التصويت في كل ما يتصل بالقضايا الأساسية للحكومة. يضاف إلى ذلك أن حركة "يهدوت هتوراه" انضمت بشكل مشروط للحكومة ولمدة ثلاثة شهور فقط، تريد من خلالها اختبار نوايا شارون، وإذا ما كان سيطبق بنود الاتفاق مع هذه الكتلة، وبشكل خاص في بندين مركزيين، الأول تحويل الميزانيات الضخمة من خزينة الدولة للمؤسسات الدينية والتعليمية التابعة لحزبي "ديغل هتوراه" و"أغودات يسرائيل"، اللذين يشكلان كتلة "يهدوت هتوراه"، والثاني هو الإبقاء على استقلالية جهاز التعليم التابع لهذين الحزبين وعدم إخضاعه لجهاز التعليم الحكومي، بموجب "خطة دوفرات" للتغييرات الجذرية في جهاز التعليم، التي سيبدأ تنفيذها في مطلع العام المدرسي القادم(مدار، 2005). من ناحية أخرى تفاوتت تقديرات المعلقين الإسرائيليين في الشؤون الحزبية بشأن فرص التحاق حركة "شاس" الدينية الشرقية بالائتلاف الحكومي بعد الاجتماع الذي عقده رئيس الحكومة اريئيل شارون مع الزعيم السياسي للحركة النائب ايلي يشاي يوم 2005/1/12، واتفق في ختامه على عقد اجتماع ثانٍ، لكن ليس قبل أن يطرح شارون مطالب "شاس" الاقتصادية على وزير المالية بنيامين نتنياهو للنظر فيها(مدار، 2005).

وعلى رغم أن عناوين الصحف الإسرائيلية توالي بث الانطباع بأن حركة (شاس)، تتجه إلى الالتحاق بالحكومة، توقع معلقون عثرات جدية قد تحول دون

ذلك، في مقدمها معارضة متوقعة لنتنياهو لخرق إطار الموازنة العامة وتعديلها لمدّ مؤسسات الحركة الاجتماعية والدينية بأكثر من مائتي مليون دولار يقول إنها ليست متوفرة، وقد يتطلب توفيرها المساس بموازنة وزارة الدفاع، هذا فضلاً عن إعلان يشاي أن الزعيم الروحي للحركة الحاخام عوفاديا يوسيف لا يعتزم التراجع عن فتواه التي تعارض خطة "فك الارتباط" الأحادي الجانب عن قطاع غزة. وسارع أقطاب حزب "العمل" إلى الإعلان عن معارضتهم انضمام "شاس" في حال لم تلتزم مسبقاً بدعم خطة "فك الارتباط"، مذكّرين بأن الاتفاق الائتلافي مع شارون تضمن بنداً واضحاً بهذا الصدد. لكن يشاي أعلن أنه في حال انضمت الحركة إلى التوليفة الحكومية فإنه سيشترط ذلك بمنح وزرائها حرية التصويت في كل ما يتعلق بخطة الانفصال(مدار، 2005).

في 2005/1/15 قرر حزب يهدوت هتوراه بعد موافقة القيادة الدينية الدخول في الائتلاف الحكومي الجديد لمدة ثلاثة أشهر. وتلقى الحزب مقابل انضمامه للائتلاف 290 مليون شيكل، كما تلقى الحزب تأكيدات من الليكود بأنه لن يتم تطبيق الإصلاحات التي ينص عليها تقرير (دفران) الخاص بجهاز التعليم الديني، مقابل ذلك سيدعم الحزب قانون الإخلاء والتعويض للمستوطنين، وميزانية الدولة المقترحة للعام 2005، إضافة إلى دعمه للائتلاف الحكومي في كافة القضايا(المسلمي، 2006).

تعكس مطالب الأحزاب الدينية الحريدية السابقة، إلى أي مدى تساهم هذه الأحزاب في استقرار أو زعزعة الحكومات، فلم تكن هذه المرة الأولى التي تزعزع أو تسقط الأحزاب الدينية الحريدية الائتلاف القائم، فهذه الأحزاب الحريدية لا تفهم سوى لغة المصلحة، وهي بذلك تستخدم أسلوب المراوغة والتسويف إلى أقصى حد بلا ملل أو كلل، لتحقيق اكبر قدر ممكن من مطالبها الروحية والحزبية.

المبحث الثاني: دور الأحزاب الدينية الرافضة للصهيوية في الائتلافات الحكومية الممتدة من عام 2006– 2013.

شهدت هذه المرحلة إجراء ثلاث دورات انتخابية في أعوام 2006، 2009، 2013 تشكل خلالها ثلاث حكومات ائتلافية. وقد شارك حزب يهدوت هتوراه في حكومة واحدة وحزب شاس في حكومتين. وقد شهدت هذه المراحل تغير في ميزان القوى في الكنيست الإسرائيلي، حيث تراجعت قوة حزب العمل الذي أصبح في المرتبة الرابعة في انتخابات عام 2009، وصعود حزب كديما، الذي حصل على المرتبة الأولى في انتخابات 2006 و2009، وحزب إسرائيل بيتنا الذي أصبح في انتخابات عام 2009 في المرتبة الثالثة بعد حزبي كاديما والليكود. كما شهدت انتخابات 2013 مفاجأة بحصول حزب هناك مستقبل على 19 مقعدا، متفوق بذلك على الأحزاب الحريدية مجتمعة والتي حصلت على 18 مقعدا فقط.

وفيما يلي نعرض للائتلافات الحزبية التي شكلت الحكومة خلال هذه المرحلة، ودور الأحزاب الدينية الرافضة للصهيونية (الحريدية) في تشكيلها.

أولا: الائتلاف الحكومي خلال فترة الكنيست السابعة عشرة 2006–2009م.

جرت الانتخابات الإسرائيلية للكنيست السابعة عشرة في 28 آذار/ مارس 2006، متقدمة عن موعدها الأصلي بحوالي سبعة شهور، بعد انسحاب شارون من حزب الليكود وتأسيس حزب كاديما، وذلك بعد أن أعلن زعيم حزب العمل الجديد عمير بيرتس عن انسحابه من حكومة الوحدة الوطنية واتجاهه إلى تبكير موعد الانتخابات العامة، حيث اتفقت الكتل البرلمانية على إجراء الانتخابات في مارس 2006(شعبان، 2011، ص91).

وقد جرت الانتخابات في ظل متغيرات محلية وإقليمية ودولية متنوعة أثرت في مجملها في عملية حراك أصوات الناخبين الإسرائيليين مما أدى إلى أضعاف قوى حزبية كبيرة، وظهور قوى جديدة لم تكن موجودة على الساحة

الحزبية الإسرائيلية من قبل، وقد أسفرت هذه الانتخابات عن فوز حزب كاديما بالمرتبة الأولى بين الأحزاب المشاركة وهي المرة الأولى في تاريخ إسرائيل الذي يتم فيها تأسيس حزب قبل الانتخابات ويفوز بالمرتبة الأولى فيها، كما شهدت هذه الانتخابات اختفاء القوة الثالثة في الكنيست السابقة، وهي حركة شينوي وذلك بعد انشقاقها فكان إضعافاً لكلا الطرفين، وبالتالي إلى اختفائها وهو ما كان متوقعا، وما يمكن الإشارة إليه في هذه الانتخابات بوضوح هو ضعف نسبة التصويت، التي ألقت بظلالها على نتائج الانتخابات. حيث تراجعت نسبة التصويت في"إسرائيل" إلى أقل نسبة منذ قيام دولة "إسرائيل" لتصل إلى 63.2%(شعبان، 2006)؛ لقد كان التركيز في برامج الأحزاب الانتخابية، وفي تصريحات رؤسائها والمتحدثين فيها، تركيزا منقطع النظير على "الهوية اليهودية" لدولة "إسرائيل"، سواء أكانت أحزابا علمانية أم دينية أم كليهما. وقد يفسر هذا بالشعور العام عندهم أن خطراً قادماً يهدد هذه الصفة. فكان التركيز على يهودية الدولة في الحملة الانتخابية للكنيست الـ17 وفي هذه الفترة بالذات (اغبارية، 2006، ص9:8).

فالمطلوب دولة يهودية نقية خالية من الأغيار، حق المواطنة فيها فقط لليهودي، كيفما كان وأينما كان، دون اعتبار لأصحاب الأرض الحقيقيين من عرب ودروز ومسيحيين وغيرهم من الأغيار، فأي دولة ديمقراطية وأي دولة عصرية ومدنية هذه التي يدعيها الصهاينة، لذلك لا غلو عند وصف هذه الدولة بالدولة العنصرية. ولعل هذا ما يفسر المطالبة الإسرائيلية من المفاوض الفلسطيني في السنوات الأخيرة "بالاعتراف بيهودية الدولة".

أما حزب شاس والذي كان برنامجه الانتخابي لانتخابات الكنيست السابعة عشرة 2006 أكثر تطرفا وأصولية من أي برنامج سابق له، فقد جاء في برنامجه الانتخابي أنه "يؤمن بكون دولة إسرائيل دولة الشعب اليهودي تقوم على مبادئ ديمقراطية بما يتفق مع توراة شعب إسرائيل". كما يطمح الحزب إلى "تجميع الجاليات اليهودية من كل بقاع الأرض بغية بناء البيت اليهودي في دولة يهودية كبيرة وقوية في جميع أرجاء" أرض إسرائيل". وتطلعنا خطوط الحزب على أنه

يحترم الشواذ في المجتمع ويدعو إلى التسامح معهم، بحيث أن السلام يبدأ من الداخل، من خلال المحبة بين المجموعات المختلفة في المجتمع، وفي علاقة نديّة مع أبناء الديانات الأخرى واحترام حقوقهم. وتضيف الخطوط بأن حزب "شاس" يسعى ويطمح إلى أن تعيش إسرائيل بسلام وأمن مع جيرانها الدول العربية استناداً إلى أركان أمنية تهدف إلى الحفاظ على كل نفس في شعب إسرائيل (شلحت، 2009، ص88:87).

إضافة إلى ذلك فإن حزب "شاس" يشجّع تطوير كل أطراف أرض إسرائيل: يهودا والسامرة (الضفة الغربية)، النقب والجليل. لهذا يرى الحزب لزامًا عليه أن يرعى المسائل التالية: "الاستمرار في تطوير الاستيطان في يهودا والسامرة بما يتفق مع قرارات الكنيست والحكومة؛ وتطوير الجليل والنقب بغية تدعيم سكّان الأطراف".

ولا بدّ أن يلاحظ من هذا كلّه المدّ اليميني الذي طال حزب "شاس". فهو يشدّد على أنه لا يعترف بالشعب الفلسطيني ولا بوجوده في الضفة والقطاع، كما لا يعترف بوجود أقلية فلسطينية أو عربية بين ظهراني الدولة، وإنما يرى بهم أقليات دينية يتوجب التسامح معها. كذلك فقد ربط السلام مع الدول العربية بشرط يستحيل تطبيقه ألا وهو أن هذا السلام مرهون بعدم قتل أي يهودي. ويلاحظ بأن هذا الشرط يتغذّى من الفتوى التي أطلقها عوفاديا يوسيف في عام 1978، وعاد ونشرها لاحقًا واشتهرت باسم فتوى "الأرض مقابل السلام"، والتي طالما تغنّى بها اليسار الإسرائيلي من دون قراءتها. ولكن هذه الفتوى ترهن هذا السلام، بداية، بالأمن والتفوق العسكري الإسرائيلي، وثانيًا، بعدم قدرة إسرائيل على مواجهة العالم، ولكن في حال حصول قوة كهذه لإسرائيل أو للشعب اليهودي فإنه يتوجب على الدولة "قتل كل نفس غير يهودية وهدم أنصابها ومعابدها ودفعها للخروج من حدود "أرض إسرائيل"(مقاتل، 2011)؛ لكن حزب "شاس" يعمل في ثلاث جهات في توجّهاته وخطابه السياسي الديني والاجتماعي. فهو يتوجّه إلى العلمانيّين والتقليديّين من الشرقيين والفقراء والطبقة الدنيا في المجتمع الإسرائيلي عبر خطاب اجتماعي- اقتصادي يقول بوجوب تحقيق مكاسب رفاه اجتماعي للطبقات

الدنيا في المجتمع. كما أنه يتوجّه إلى الشريحة المتديّنة في المجتمع الإسرائيلي، من خلال خطاب "عودة الماضي التليد"، أي إعادة المكانة المرموقة للشريعة اليهودية بحيث تعود إلى سابق عهدها كالحاكم الفصل في أمور الدنيا والدين. وأخيرًا، فهو يتوجّه إلى الشريحة اليمينية في المجتمع الإسرائيلي، وبخاصة إلى الشرقيّين منهم(شلحت، 2009، ص88:87).

وقد أسفرت الانتخابات وربما لأول مرة في تاريخ إسرائيل على عدم وجود حزب كبير يستطيع، مع تحالفات حزبية أن يشكل الحكومة الائتلافية، فقد خرجت عدة أحزاب قوية، ولا يملك رئيس الوزراء قوة تأثير كبيرة على اتخاذ القرار وإنما يكون بيد اثنين أو ثلاثة من رؤساء الأحزاب الأخرى. يقول بروفسور أمنون روبنشتاين: "لقد نتج عن هذه الانتخابات أكثر كنيست مقسمة في تاريخ إسرائيل"(مقاتل، 2011).

جدول رقم (10)

نتائج انتخابات الكنيست السابعة عشرة: 28 آذار/ مارس 2006

يوم الثلاثاء الموافق 28 آذار 2006 – الأصوات الصالحة: 5,014,622 – نسبة الحسم 2,742 :(2٪)– عدد الأصوات للحصول على مقعد في الكنيست: 24.619

اسم القائمة أو الحزب	عدد الأصوات الصالحة	الأصوات %	عدد المقاعد
كاديما	690,901	22.0	29(+29)
هعفوداه– ميماد	472,366	15.1	19(+صفر)
شاس	299,054	9.5	12(+1)
الليكود (التكتل)	281,996	9.0	12(−26)
يسرائيل بيتنا	281,880	9.0	11(+9)
هئحود هلئومي (الاتحاد الوطني)– المفدال	224,083	7.1	9(−4)
جيل (المتقاعدون)	185,759	5.9	7(+7)

يهود هتوراه	147,091	4.7	6(+1)
ميرتس	118,302	3.8	5(−1)
القائمة العربية الموحدة – الحركة العربية للتغيير	94,786	3.0	4(+2)
الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة	86,092	2.7	3(+صفر)
التجمع الوطني الديمقراطي	72,066	2.3	3(+صفر)

المصدر: (الكنيست، 2011)، (مقاتل، 2011).

لقد حافظت الأحزاب الدينية الرافضة للصهيونية (الحريدية) كما هو واضح من الجدول أعلاه على مقاعدها في الكنيست الحالية الانتخابات السابعة عشرة 2006، مع زيادة مقعد واحد لشاس عن انتخابات الكنيست السابقة السادسة عشرة 2003، فقد حصل شاس على 12 مقعدا في الانتخابات الحالية 2006، مقابل 11 مقعدا في الانتخابات السادسة عشر2003، كما حافظ حزب يهدوت هتوراه في الانتخابات الحالية 2006، على نفس عدد المقاعد التي حصل عليها في الانتخابات السابقة 2003.

جدول رقم (11)

تشكيل الحكومة الإسرائيلية قبل التعديل الوزاري، مايو 2006

الائتلاف الحكومي الحادي والثلاثين 4 أيار/ مايو 2006– 31 آذار/ مارس 2009.

الحزب أو القائمة	نسبة الأصوات %	عدد المقاعد	عدد الوزراء
كاديما	22.0	29	14
العمل– ميماد	15.1	19	8
شاس	9.5	12	5
المتقاعدون	5.9	7	2
المجموع	52.5	67	29

المصدر: (مقاتل، 2011).

كما هو واضح من الجدول وبناء على اتفاقيات ثنائية بين حزبي كاديما وشاس فقد شاركت شاس في الائتلاف الحكومي الحادي والثلاثين الذي شكله حزب كاديما برئاسة يهود أولمرت، حيث حصلت شاس بناءاً على الاتفاق على خمس وزارات، الياهو يشاي نائب رئيس الوزراء وعضو المجلس الوزاري المصغر ووزيرا للصناعة والتجارة، ارئيل اتياس وزيرا للاتصالات ومشولام نهاري وزير بلا وزارة، إلى جانب وزارة الأديان والداخلية(السعدي، 2009، ص120:106). كما حصلت شاس بناءا على الاتفاق أيضاً على مخصصات للعائلات كبيرة العدد وزيادة دعم المعاهد الدينية(شعبان، 2011).

لعل هذه المرة الأولى الذي يحصل فيها حزب ديني حريدي على خمسة وزراء في الحكومة، والأهم من ذلك حصول شاس على نائب رئيس الوزراء وعضو المجلس الوزاري المصغر؛ الأمر الذي يؤهلها للاطلاع على كافة قرارات السياسة الخارجية والأمنية، بل أنها أصبحت مشاركة في صناعة القرارات الخارجية والأمنية بشكل مباشر، وهذا يبين مدى الدور الذي تلعبه شاس في الائتلافات الحكومية والنظام السياسي من جهة والحياة السياسية من جهة أخرى. وهذا بدوره أيضا يؤهلها إلى ممارسة الحكم في المستقبل في حال حصلت على أغلبية في الكنيست.

ثانيا: الائتلاف الحكومي خلال فترة الكنيست الثامنة عشرة في 10 شباط/ فبراير 2009.

أجريت انتخابات الكنيست الثامنة عشرة مباشرة بعد الحرب على غزة في كانون الأول/ ديسمبر 2008 وكانون الثاني/ يناير 2009، وكانت أول انتخابات بعد حرب لبنان الثانية التي وقعت في صيف سنة 2006. هاتان الحربان، بالإضافة إلى التطورات الإقليمية الأخرى والتطورات داخل المجتمع الاسرائيلي، تعتبر السبب المباشر لتدجيج الأجندة الأمنية لانتخابات 2009، والتي عززت بدورها لدى الناخب الإسرائيلي الدافع نحو التوجه اليميني المتطرف(روحانا، 2010، ص88)، (شلحت، 2009، ص86). وقد جاءت برامج الأحزاب منسجمة

مع هذه الميول فقد تحدثت جميعها عن مكافحة الإرهاب والعنف بصورة حازمة، من أجل ضمان أمن إسرائيل ومواطنيها. أما الأحزاب الدينية فقد جاءت برامجها أكثر تطرفا وتشددا، فهي تقبل من حيث المبدأ بالسلام ولكن السلام الذي يضمن أمن دولة إسرائيل الممتدة من نهر الأردن حتى البحر المتوسط، وأنه لا وجود لدولة فلسطينية في هذه المنطقة، أما الدولة الفلسطينية فيجب أن تقام على أرض الأردن الذي يشكل الفلسطينيون نحو 75% من سكانه، هذا إلى جانب تعزيز الاستيطان، فقد جاء في برنامج حركة شاس: مواصلة الاستيطان في يهودا والسامرة بناءً على قرارات الكنيست والحكومة(صراص، 2009، ص150-167).

من الواضح أن هذه الانتخابات لا تدور على أجندة اقتصادية/ اجتماعية، وإنما على أجندة أمنية/ سياسية بحتة، وهو واقع تعززه برامج الأحزاب السياسية الإسرائيلية الرئيسية، كما تعززه الدعاية الانتخابية بصورة عامة.

أجريت انتخابات الكنيست الثامنة عشرة في 2009/2/10، وكانت نتيجتها هزيمة ساحقة لمعسكر اليسار- الوسط اليهودي، الذي حصل على مجرد 44 مقعدا في الكنيست الثامنة عشرة، إذ حصل حزب العمل على مجرد 13 مقعدا، بينما حصل ميرتس على ثلاثة مقاعد فقط، متحولا بذلك إلى أصغر حزب في الوسط اليهودي، في مقابل 65 مقعداً حصل عليها معسكر اليمين القومي- الديني. وقد تمخضت هذه الانتخابات عن مأزق كبير نتيجة التعادل بين الحزبين الرئيسيين في إسرائيل- الحزب الوسطي اليميني كاديما الذي حصل على 28 مقعداً من مقاعد الكنيست الـ 120، وحزب الليكود اليميني الذي حصل على 27 مقعدا، ومجموعة من الأحزاب الصغيرة، وغاب عنها الحزب الكبير القادر على إضفاء نوع من الاستقرار على الحكم وعلى اتخاذ قرارات حاسمة(خليفة، 2011، ص190)، (يفتاحيل، 2009، ص169).

جدول رقم (12)

نتائج انتخابات الكنيست الثامنة عشرة: 24 شباط/ فبراير 2009

الأصوات الصالحة: 5,278,985، نسبة الحسم 67,470 :(2٪)، عدد الأصوات للحصول على مقعد في الكنيست: 27,246

اسم القائمة أو الحزب	عدد الأصوات الصالحة	الأصوات %	عدد المقاعد
كاديما	758,032	2205	28(−1)
الليكود (التكتل)	729,054	21.6	27(+15)
إسرائيل بيتنا	394,577	11.7	15(+4)
العمل	334,900	9.9	13(−6)
شاس	286,300	8.5	11(−1)
يهود التوراة والسبت أغودات يسرائيل – ديغل هتوراة	147,954	4.4	5(+1)
القائمة العربية الموحدة – الحركة العربية للتغيير	113,954	3.4	4(+صفر)
الاتحاد الوطني (إيحود لئومي)	112,570	3.3	4(+صفر)
الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة	112,130	3.3	4(+1)
الحركة الجديدة – ميرتس	99,611	3.0	3(−2)
البيت اليهودي– المفدال الجديد	96,765	2.9	3(−2)
التجمع الوطني الديمقراطي	83,739	2.5	3(+صفر)

المصدر: (الكنيست، 2011).

أبرزت نتائج الانتخابات أمرين هما: استمرار قوة الأصل الإثني والطبقة الاجتماعية، وتنامي الاتجاه القومي. وتحمل الأحزاب الدينية جميعها، طابعاً إثنياً قوياً، ومع أن تمثيلها انخفض 8% فإنها تظل تشكل تكتل قوي رئيسياً يضم 25 عضو كنيست ملتزمين سياسة تتمحور حول الهوية الإثنية. ويضم هذا

المعسكر حزب شاس الذي يمثل اليهود الشرقيين بشكل صريح، وأحزاباً أشكنازية (يهود أوروبيين) مثل الحزب الديني المتطرف يهدوت هتوراه (يهودية التوراة)، وحزب هبيت هيهودي (البيت اليهودي)، والى حد كبير أيضا حزب هليئومي (الاتحاد القومي)(يفتاحيل، 2009، ص173:172). بناءً على توصية أغلبية الكتل النيابية اليهودية كلف رئيس الدولة (شمعون بيرس) رئيس الليكود، بنيامين نتنياهو، تأليف الحكومة، فأنجز هذه المهمة في أواخر آذار/ مارس، وحازت ثقة الكنيست في 31/ آذار/ مارس 2009. وقد شمل الائتلاف الأحزاب والقوائم التالية:

جدول رقم (13)

الأحزاب والقوائم التي شكلت الائتلاف الحكومي الثاني والثلاثين: 31 آذار/ مارس 2009.

الحزب أو القائمة	عدد المقاعد	نسبة الأصوات %	عدد الوزراء
الليكود	27	21.6	15
يسرائيل بيتينو	15	11.7	5
حزب العمل	13	9.9	5
حزب شاس	11	8.5	4
حزب المتدينين "يهدوت هتوراه"	5	4.4	–
البيت اليهودي– المفدال الجديد	3	2.9	1
المجموع	**74**	**65.0**	**30**

المصدر: (السعدي، 2009، ص112–120).

عززت نتائج الانتخابات قدرة الأحزاب الصغيرة على الابتزاز السياسي والمالي وفرض رؤاها السياسية ومطالبها المصلحية على الحزب الحاكم، وقد كان للأحزاب الدينية الرافضة للصهيونية (الحريدية) الدور الأعظم في عملية الابتزاز(خليفة، 2011، ص190)، فقد حصلت شاس في الحكومة بناءاً على اتفاق ثنائي بين شاس وحزب الليكود على أربعة وزارات، ايلي يشاي نائب لرئيس الوزراء ووزيراً للداخلية، ارئيل اتياس وزير البناء والإسكان، يعقوب مرجي وزير الأديان، ومشولام نهاري وزير بلا وزارة، إلى جانب حصول شاس على نائب وزير المالية اسحق كوهن الداخلية، الأديان، البناء والإسكان، ووزير دون وزارة ومنصب نائب وزير آخر، ولجنة الداخلية وجودة البيئة في الكنيست، وحسب الاتفاق، مخصصات الأولاد ستزداد ب 1.4 مليار شيكل في السنوات الثلاث القادمة. كل عائلة ستحصل على علاوة 93 شيكلاً في الشهر للولد الثاني، الثالث والرابع– ضعف المبلغ الذي أبدى كديما لتقديمه قبل بضعة أشهر، كما اتفق على منح ميزانيات للمدارس والمؤسسات الدينية، في السنتين القريبتين بكلفة مليار شيكل، 750 مليون شيكل منها ستكون في أساس ميزانية الدولة ولا تحتاج إلى مصادقة مجددا في أي اتفاق ائتلافي. إضافة إلى ذلك، سيتم في مجال السكن وضع خطة لزيادة عرض الأراضي المدنية بأسعار مخفضة للوسط الأصولي، مع التشديد على الأزواج الشابة، ستواصل مؤسسات التعليم الأصولي تلقي الميزانيات الحكومية، وستعمل الحكومة على تمويل مؤسسات التعليم الأصولية غير الرسمية. من ناحية أخرى سيخصص مبلغ وقدره 50 مليون شيكل أخرى إلى ترميم دور العبادة والكنس في أثناء السنة القادمة. وأدخل حزب الليكود بنداً آخر في الاتفاق الائتلافي مع حركة شاس يؤيد منع حصول عائلات بدوية ومتدينة يهودية متطرفة على مخصصات أطفال. وهكذا تكون كلفة إجمالي المطالب لحركة شاس 2.5 مليار شيكل. كما وقع بنيامين نتنياهو اتفاقا ائتلافياً مع حزب "يهدوت هتوراه" الحريدي وذلك ليكون شريكاً خامسا في حكومة نتنياهو التي أدت اليمين الدستورية، فقد تم توقيع الاتفاق بعد التغلب على اختلافات اللحظة الأخيرة. ولم يحصل "يهدوت هتوراه" على أية حقائب وإنما فقط على منصب نائب وزير بوزارة الصحة ورئاسة اللجنة المالية في الكنيست. وامتنع نتنياهو عن تعيين

وزير للصحة حيث سيقوم نائب وزير "يهدوت هتوراه" بتصريف أمور الوزارة(السعدي، 2009، ص106–120). وقد نجح نتنياهو بذلك في تأليف حكومة موسعة، يمينية الطابع، وقابلة للحياة، وتتسم بتناغم سياسي. وبعد مرور عامين تقريبا على الانتخابات البرلمانية، لم تشهد الحلبة السياسية أزمات حقيقية تهدد استقرار حكومة نتنياهو أو استمرارها. كما أن التناقضات التي تتعلق بالعلاقة بين الدين والدولة، أي بين حزب شاس ويسرائيل بيتنو، لم تصل إلى درجة تهديد استقرار الحكومة، وذلك بسبب إدراكهم أن الانسحاب من الحكومة لن يسقطها، وإنما سيفتح الباب أمام حزب كاديما لدخول الائتلاف، وكذلك بسبب نجاح نتنياهو وقيادة يسرائيل بيتينو وشاس، في جسر الهوة والتناقضات بواسطة حلول وسط ترضي الأطراف كافة(شحادة، 2011، ص 120:119).

شاركت الأحزاب الدينية الرافضة للصهيونية (الحريدية) في الائتلاف الحاكم، ولعبت دورا كبيرا ومميزا في هذا الائتلاف، وقد استطاعت أن الأحزاب الدينية الرافضة للصهيونية (الحريدية) ممارسة أعلى درجات الابتزاز والمساومة وأن تحقق معظم مطالبها، فإلى جانب مشاركتها بقوة في الحكومة وحصولها على وزارت مهمة مثل الداخلية والأديان وغيرها، حصلت الأحزاب الدينية الرافضة للصهيونية (الحريدية) على زيادة ضخمة في المخصصات المالية، في مجالات التعليم والإسكان والزواج وغيرها، هذا إلى جانب المحافظة على استمرارية الاتفاقيات مع الائتلافات السابقة. ومن جهة أخرى عززت الأحزاب الدينية الرافضة للصهيونية (الحريدية)، من ممارسة دورها في الحياة السياسية، وذلك من خلال تواجدها في مجلس الوزراء المصغر الكابينت الذي يلعب دورا مركزيا في صناعة القرار السياسي في إسرائيل.

ثالثا: الائتلاف الحكومي خلال فترة الكنيست التاسعة عشرة في 23 يناير/كانون الثاني 2013

أظهرت نتائج انتخابات الكنيست التاسعة عشرة التي جرت يوم الثلاثاء 23 يناير/كانون الثاني 2013، أن أحزاب اليمين الحاكم، فاز

بأغلبية طفيفة، وحصل على 61 مقعدا من أصل 120 مقعدا، مقابل 59 مقعدا لليسار والوسط والعرب(الجزيرة نت، 2013).

والواضح من نتائج الانتخابات أن الأحزاب الدينية الحريدية، قد كسبت مقعدين، إلا أن حصول حزب هناك مستقبل على تسعة عشر مقعدا، والذي يناصبها العداء رافعا شعار ما يسمى بـ"توزيع العبء" حيث يتضمن البرنامج "تجنيد كل من يبلغ 18 عاما، بما في ذلك العرب والحريديين، ويقوم الجيش بتحديد مكان خدمتهم". هذا الأمر جعل الأحزاب الحريدية أكثر قلقا.

بسبب هذا القلق من الصعود السياسي لحزب "يش عتيد" (هناك مستقبل)، فإن الأحزاب اليهودية الحريدية بدأت بخطوات عينية تمهيدا لبدء المفاوضات الائتلافية، حيث جرت اتصالات مكثفة بين "شاس" وبين "يهدوت هتوراه" لتشكيل كتلة واحدة مؤلفة من 18 عضو كنيست لخوض المفاوضات الائتلافية. ونقلت عن موشي غفني، أحد قادة "يهدوت هتوراه"، قوله إنه سيعرض على "شاس "اقتراح تشكيل طاقم مشترك يضم ممثلين عن الطرفين، مشيرا إلى أن الجمهور الذي منح 19 مقعدا ليئير لبيد قد منح الحريديين 18 مقعدا. وبحسبه فإن الكتلتين ستكونان سوية في الأمور المبدئية التي وصفها بالمتطابقة. مضيفا أنه سيعرض عما قريب طاقم مشترك للطرفين. ونقل عن المرشح الثاني في "شاس"، أرييه درعي، أقوال مماثلة، حيث اقتبس الراف عوفاديا يوسيف بالتوجه سوية في كل ما يخص أبناء المدارس الدينية، وأنه من الممكن التنسيق سوية بشأن قضايا أخرى، مثل ميزانيات المدارس الدينية والتقليصات المرتقبة. واعتبر غفني، في رسالة موجهة إلى رئيس الحكومة بنيامين نتانياهو، أن "يهدوت هتوراه" و"شاس" هي أحزاب "مستقرة"، في حين لا يعرف أحد ماذا سيكون مصير "يش عتيد"، مشيرا إلى أن نتانياهو يعرف ذلك. وقال غفني إن هناك خطوطا حمراء للدخول في الائتلاف الحكومي، ولم ينف إمكانية المشاركة في الائتلاف إلى جانب "يش عتيد."

أما بشأن تجنيد الحريديين، فقال إنه يعارض ذلك مبدئيا، ولكنه لن يجري مفاوضات بهذا الشأن في وسائل الإعلام، وإنما سيتم الحديث عن ذلك مع نتانياهو. وبحسبه فإن "المساواة في تحمل العبء تشمل دراسة التوراه أيضا"(موقع عرب 48، 2013).

جدول رقم (14)

نتائج انتخابات الكنيست التاسعة عشرة: 23 يناير/كانون الثاني 2013

بلغت نسبة التصويت 67.79٪، **أي** 3,834,136، **عدد أصحاب حق الاقتراع** **5,656,133**. **عدد الأصوات الصالحة** **3,523,702**. **بلغت نسبة الحسم** **75560 صوتا.**

اسم القائمة أو الحزب	عدد المقاعد
الليكود بيتنا	31 (−11)
هناك مستقبل	19(+19)
العمل	15 (+2)
البيت اليهودي	12 (+9)
شاس	11 (+0)
يهود هتوراة	7 (+2)
هتنوعاه (الحركة)	6 (+0)
ميرتس	6 (−3)
القائمة العربية الموحدة	4
حداش	4
التجمع	3
كاديما	2 (−26)

صادقت الهيئة العامة للكنيست على الحكومة الإسرائيلية المكونة من 22 وزيرا، في 18 مارس 2013، بأغلبية 68 نائبا يشكلون الائتلاف، ومعارضة 48 نائبا(موقع: ديوان رئاسة الوزراء الإسرائيلي، 2013).

جدول رقم (15)

الأحزاب والقوائم التي شكلت الائتلاف الحكومي الثالث والثلاثين: 18 مارس 2013.

الحزب أو القائمة	عدد المقاعد	عدد الوزراء
الليكود	20	1+7
يسرائيل بيتينو	11	4
ييش عتيد (هناك مستقبل)	19	5
البيت اليهودي– المفدال الجديد	12	3
هتنوعاه (الحركة)	6	2
المجموع	**68**	**22**

كما هو واضح من الجدول فان الأحزاب الدينية الحريدية، ليست مشاركة في الائتلاف الحكومي، الذي يرفض حزب هناك مستقبل مشاركتها في حكومة يشارك فيها، بل أن برنامج هذه الحكومة يقوم على إقصاء الأحزاب الدينية الحريدية، والاتفاق ضمن برنامج الحكومة الائتلافي على مساواتها مع كافة شرائح الشعب خاصة في التجنيد والتعليم تحت شعار تحمل العبء.

وخلال قراءة نتنياهو أسماء وزراء حكومته، خرج أعضاء الكنيست من كتلة "يهدوت هتوراة" من قاعة الكنيست بشكل تظاهري وهتفوا بأن "اليهودي لا يطرد اليهودي"، وذلك احتجاجا على رفض حزبي لبيد وبينيت ضم الحريديم إلى الحكومة وموافقة نتنياهو على طلبهما. ومزق عضو الكنيست موشيه غافني، من حزب "يهدوت هتوراة"، الاتفاقيات الائتلافية خلال خطابه على منصة الكنيست،

وقال إن "هذه الاتفاقيات الائتلافية هي الكتاب الأبيض ضد الجمهور الحريدي، وهي تلحق الأذى بدارسي التوراة".

وتظهر الخطوط العريضة لسياسة حكومة نتنياهو الجديدة من خلال الاتفاقيات الائتلافية. ويتبين أنها تركز على الشؤون الداخلية، الاقتصادية والاجتماعية،

وفيما يلي أهم القضايا التي ستتعامل معها هذه الحكومة فيما يخص الاحزاب الدينية الحريدية(موقع مدار، 2013):

المساواة في تحمل العبء: خدمة عسكرية ومدنية للجميع وبشكل تدريجي.

كان هذا البند مركزيا خلال الحملة الانتخابية، تحت مسمى "المساواة في تحمل العبء". وقد احتل مكانا مركزيا في الاتفاق الائتلافي بين "الليكود بيتنا" و"يوجد مستقبل". ويقضي هذا البند بتجنيد الشبان الحريديم للخدمة العسكرية أو المدنية، وفقا لجدول زمني واضح. وطبقا لذلك يتعين على لجنة وزارية برئاسة مندوب عن "يوجد مستقبل" أن تقدم خلال 45 يوما منذ تنصيب الحكومة مشروع قانون بهذا الخصوص. ويحتل هذا الموضوع أولوية، وحتى قبل إقرار الميزانية العامة.

ويتوقع أن تنص مبادئ هذا القانون على واجب أي مواطن بلغ الثامنة عشرة أن يؤدي الخدمة العسكرية أو المدنية، وزيادة عدد الحريديم الذي يؤدون هذه الخدمة، وفرض غرامات مالية على المتهربين من الخدمة، وتقليص مدة الخدمة العسكرية لجميع الجنود النظاميين إلى سنتين، وزيادة عدد العرب في الخدمة المدنية.

وستبدأ الفترة الانتقالية لتطبيق هذا القانون في 1 آب المقبل وتنتهي في 1 آب العام 2017، بحيث تكون غايات التجنيد لكل عام محددة، وهي تجنيد 2000 حريدي للجيش و1300 للخدمة المدنية خلال العام 2013 الحالي، وتجنيد 3800

حريدي للخدمة العسكرية والمدنية خلال العام 2014، وتجنيد 4500 حريدي في العام 2015، و5600 في العام 2016.

التعليم: إدخال المواضيع الدراسية الأساسية إلى جهاز التعليم الحريدي

ويتوقع أن يعمل الحاخام شاي بيرون، وزير التعليم عن حزب هناك مستقبل، خلال الشهور الستة المقبلة، بموجب الاتفاق الائتلافي، على بلورة خطة لتدريس المواضيع الأساسية، مثل الرياضيات واللغة الانكليزية، وأن يكون ذلك ملزما لجميع المدارس الابتدائية. وهذه الخطة موجهة بالأساس للمدارس الحكومية الحريدية، التي لا تدرس فيها مواضيع كهذه. وينص الاتفاق الائتلافي على بدء تنفيذ هذه الخطة في غضون عامين.

والجانب الآخر للاتفاق الائتلافي في هذا السياق، هو إلغاء المقياس الذي يسمح بدعم مالي حكومي لمؤسسات توراتية لتلميذ لا يحمل الجنسية الإسرائيلية أو أنه ليس مقيما دائما في إسرائيل. ويهدف هذا التعديل إلى منع حريديم من خارج إسرائيل، وليسوا مواطنين فيها، من الدراسة في معاهد دينية يهودية والحصول على تمويل من الدولة لقاء دراستهم في إسرائيل.

تعتبر الأحزاب الدينية الخاسر الأكبر في الانتخابات التاسعة عشر، وفي الائتلاف الحكومي الثالث والثلاثون، بعد إقصائها من المشهد السياسي، وعدم إشراكها في الحكومة، حيث خسرت هذه الأحزاب الامتيازات المالية التي كانت تحصل عليها في الائتلافات السابقة، بالإضافة إلى أن الائتلاف الحالي اتفق على ضرورة تجنيد عدد من الحريديم، وهذا يعتبر بدوره تأكيد على قرار المحكمة العليا في شهر آب 2012 بإلغاء قانون طال الذي ينص على عدم تجنيد الحريديم في الخدمة العسكرية، وسن قانون جديد تحت مسمى"المساواة في العبء". المساواة في العبء تعني إلزام كل مواطني إسرائيل بالخدمة العسكرية أو المدنية، إضافة إلى إدخال مادتي الرياضيات والانجليزي إلى منهج تعليم مدارس الحريديم.

الخلاصة:

تعتبر الأحزاب الدينية الحريدية أحزاب برغماتية، فقد مارست أعلى درجات الديماغوجية والابتزاز السياسي خلال المراحل السابقة، وقد حصلت على امتيازات وإنجازات فاقت قوتها البرلمانية، فقد حصلت على زيادة مواردها المالية أضعاف مضاعفة لما كانت عليه سابقاً، كما حصلت على إعفاءات من الجيش، واستمرار التعليم الديني الخاص مع زيادة النفقات، كما حصلت على وزارات مهمة ومواقع متقدمة مثل نائب رئيس وزراء، ووزير في مجلس الوزراء المصغر (الكابينت). إلا أن ما حصل في الانتخابات الأخيرة تكاد للمراقبين وكأنها خسرت كل شيء بعد إلغاء قانون طال، وسحب بعض الامتيازات التي حصلت عليها طوال الفترة الماضية، لكن هذه الأحزاب سرعان ما تستعيد عافيتها، وتستخدم ديماغوجيتها وبرغماتيتها في إعادة هذه الامتيازات وتحسينها، كما حدث في انتخابات 2003، عندما أقصاهم شارون من المشهد السياسي وألغى قانون طال، فقد عادت هذه الأحزاب بقوة اكبر، لان هذه الأحزاب تعتمد في الأساس على جمهور ثابت ورصين، أما حزب هناك مستقبل فهو طفرة في الحياة السياسية قد يندثر إذا لم يحقق أي من برامجه، كما حصل مع حزب شينوي الذي حصل على 15 مقعدا وشارك شارون في الائتلاف الحكومي الثلاثين وعملية إقصاء الأحزاب الحريدية، لكنه انتهى في الانتخابات التالية وعادت الأحزاب الحريدية أكثر قوة وصلابة.

ملاحظات عامة على مشاركة الأحزاب الدينية الرافضة للصهيونية (الحريدية) في الحكومات الإسرائيلية.

• شاركت الأحزاب الدينية الرافضة للصهيونية (الحريدية)، (أغودات يسرائيل، وديغل هتوراة ويهدوت هتوراة وحركة شاس)، جل الحكومات الإسرائيلية منذ قيام إسرائيل وحتى اليوم، باستثناء الحكومة الانتقالية السادسة والعشرين التي شكلها بيريز بعد مقتل رابين لحين الانتخابات، والائتلاف الحكومي الثلاثين الذي شكله شارون الذي قصد استبعاد الحريديم لتغيير أوضاعهم وعدم الخضوع لابتزازاتهم، مما أكد استمرارية وجودها قرب مراكز صنع القرار

السياسي وإسهامها فيه بصورة أو أخرى، مما ساعدها بالحفاظ على الطابع اليهودي للدولة.

• كانت مشاركة الأحزاب الدينية الحريدية في الحكومات المختلفة من خلال توليها بعض الوزارات التي تبدو هامشية والتي لها علاقة بالتنشئة الثقافية والدين والشؤون الاجتماعية وكذلك المؤسسات التعليمية. لكن هذا الأمر هيأ لها الفرصة للسيطرة على الثقافة السياسية السائدة في المجتمع ومكنها من فرض تصوراتها للهوية السياسية والروحية للدولة، ومكنها من المساهمة في تنشئة أجيال من الشباب اليهودي المتعصب، والذي قلب ميزان القوى السياسية لصالحها في المدى الطويل.

• استفادت الأحزاب الدينية الرافضة للصهيونية (الحريدية) من سيطرتها على وزارة الداخلية والشؤون الاجتماعية في تقوية موقعها داخل المجتمع والدولة، وقد استغلت الأحزاب الدينية الحريدية هذه الوزارات لتطبيق المعايير المتشددة للتهويد، وتقرير حقوق المواطنة والحصول على الدعم والمعونات.

• أبدت الأحزاب الدينية الرافضة للصهيونية (الحريدية) درجة من الانفتاح السياسي على الحكومات الإسرائيلية سواء العمالية أو اليمنية التي شاركت فيها، مما يشير إلى نوع من الانتهازية السياسية والبراغماتية في تصرفاتها مما يتناقض مع مواقفها الدينية المتشددة.

• ظهر اتجاه واضح لدى الأحزاب الدينية الرافضة للصهيونية (الحريدية) نحو اليمين وتأييد الائتلاف مع الحكومات اليمنية بقيادة الليكود وتأييد انتخاب رئيس للوزراء نتنياهو وشارون على حساب حكومات العمل. وذلك رغبة في التخلص والانتقام من التمييز ضد السفارديم الذي مارسته القوى العمالية من الاشكنازيم في السنوات الأولى لقيام الدولة، ورفض التوجهات اليسارية لحزب العمل وتحالفه مع القوى العلمانية، فهم يرون بأن حزب الليكود أكثر تعاطفاً مع الشؤون الدينية من حزب العمل، وكذلك بسبب الامتيازات التي قدمها اليمين المتطرف إلى الجماعات الدينية في مجال زيادة عدد طلاب المدارس الدينية الذين تم إعفاؤهم من الخدمة العسكرية بسبب تكريس حياتهم لدراسة القانون اليهودي.(الشرعة، بركات، 2006، ص273:272).

المراجع:

الكتب والمجلات:

1. جـــاد، عمـــاد: (تحريـــر)، وآخـــرون، "الانتخابـــات الإســـرائيلية 2003 الأمـــن أولا"، ط1، (القـــاهرة: مركـــز الدراســـات السياســـية والإســـتراتيجية بالأهرام، 2003).

2. جبريـــل، محمـــد: "دولـــة إســـرائيل والشـــريعة اليهوديـــة"، ط1، (القاهرة: دار النهضة العربية، بدون سنة نشر).

3. منصـــور، جـــوني،: "معجـــم الإعـــلام والمصـــطلحات الصـــهيونية والإســـرائيلية"، ط1، (رام الله: المركـــز الفلســـطيني للدراســـات الإســـرائيلية "مـــدار"، 2009).

4. حيدر، عزيـــز: "التطـــورات الاقتصـــادية والحـــراك السياســـي فـــي إسرائيل"، دراســـة فـــي حركـــات الاحتجـــاج والانتخابـــات البرلمانيـــة، ط1، (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، آب 2005).

5. الـــزرو، صـــلاح: "المتـــدينون فـــي المجتمـــع الإســـرائيلي"، ط1، (الخليل: رابطة الجامعيين مركز الأبحاث، 1990).

6. ســـالم، محمـــد: "الديمقراطيـــة المزعومـــة فـــي إســـرائيل"، ط1، (القاهرة: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، 2002).

7. الشامي، رشـــاد: "إشـــكالية الهويـــة فـــي إســـرائيل"، سلســـلة عـــالم المعرفة، العدد (224)، ط1، (الكويـــت: المجلـــس الـــوطني للثقافـــة والفنـــون والآداب، ربيع الأول 1418هـــ، أغسطس 1997).

8. "القوى الدينية في إسرائيل: بـــين تكفيـــر الدولـــة ولعبـــة السياســـة"، ط1، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1994).

9. ماضي، عبد الفتاح محمد: "الدين والسياسة في إسرائيل: دراسة في الأحزاب والجماعات الدينية في إسرائيل ودورها في الحياة السياسية"، ط1، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1999م).

10. إمارة، محمد: "المشهد السياسي والحزبي"، تقرير مدار الاستراتيجي 2005: المشهد الاسرائيلي في العام 2004، اسعد غانم (تحرير)، (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2005).

11. اغباريه، مسعود: "الانتخابات الإسرائيلية العامة آذار 2006: التطورات والنتائج والأبعاد"، مجلة قضايا إسرائيلية، السنة (السادسة)، العدد 22، 2006.

12. الحافي، عامر: "الأحزاب السياسية في إسرائيل- الأحزاب الدينية الحريدية"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العددان 20:19، ربيع 2002.

13. خليفة، احمد: "الانتخابات الإسرائيلية: النتائج من زاوية الوضع السياسي الداخلي"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 27، صيف 1996.

14. روحانا، نديم: وآخرون، "الانتخابات الإسرائيلية 2009: تحولات في الاتجاهات السياسية للفلسطينيين في إسرائيل"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد (82)، ربيع 2010.

15. الشرعة، محمد، و بركات، نظام: "الأحزاب الدينية ودورها في السياسة الخارجية في إسرائيل"، مجلة أبحاث اليرموك- سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 22، العدد 1، الأردن، جامعة اليرموك، آذار 2006.

16. شعبان، خالد، إعداد: "حركة شاس: اتحاد الشرقيين- حراس التوراة"، مجلة قضايا إسرائيلية، العدد 1، غزة: مركز التخطيط الفلسطيني- مكتب الرئيس، أكتوبر 1997.

17. شعبان، خالد: "التغيرات الحزبية والسياسية في إسرائيل (1999-2010)"، قراءات إستراتيجية، السنة الرابعة، العدد العاشر، غزة: مركز التخطيط الفلسطيني- منظمة التحرير الفلسطينية، نوفمبر 2011.

18. شلحت، أنطوان: "ليست مجردة من (الرصاص المسبوك): عن الانتخابات الإسرائيلية العامة 2009"، مجلة سياسات، العدد (7)، رام الله: معهد السياسات العامة، شتاء 2009.

19. صراص، سمير: "انتخابات الكنيست الثامن عشر: البرامج السياسية للأحزاب الإسرائيلية"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد(77)، شتاء 2009.

20. عايد، خالد: "انتخابات الكنيست السادس عشر 28 كانون الثاني/ يناير 2003"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد (53)، شتاء 2003.

21. عايد، خالد: ترجمة وإعداد، "حكومة الوحدة الوطنية الإسرائيلية"، وثائق التأليف 2001/3/7، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد (47)، صيف 2001.

22. عكاشة، زهير: "انتخابات العام 2003 الإسرائيلية: انتصار لليمين المعتدل وللوسط العلماني"، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، السنة الثالثة– العدد 29، غزة: مركز التخطيط الفلسطيني، يناير– يونيو 2003.

23. عكاشة، سعيد: "فاعلية الكنيست في مواجهة الحكومة: الوقائع والنتائج"، مجلة السياسة الدولية، السنة السابعة والثلاثون، العدد (144)، القاهرة: الأهرام، ابريل 2001.

24. غانم، اسعد: "شروخ في الهوية الإسرائيلية: عن انتخابات شباط 2001 في إسرائيل"، مجلة قضايا إسرائيلية، السنة الأولى، العدد (الثاني)، ربيع 2001.

25. فارشفسكي، ميخائيل: "الانتخابات الإسرائيلية 2003: خيارات الناخب وحسابات شارون"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد (54)، ربيع 2003.

26. يفتاحيل، اورون: "التصويت لسياسة الفصل العنصري (ديمقراطيا)"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد(77)، شتاء 2009.

27. عكاشة، زهير، (ترجمة)، "انتخابات العام 2003 الإسرائيلية انتصار لليمين المعتدل وللوسط العلماني"، تحليل سياسي منقول عن مجلة Middle East International Affairs Review، المجلد السابع ،العدد الأول ، آذار /مارس 2003.

28. جبور، سمير: (إعداد)، "انتخابات الكنيست الحادي عشر1984: الأبعاد السياسية والاجتماعية"، ط1، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1985).

29. حمدي، إيمان: "الانتخابات الإسرائيلية: محددات ومؤشرات التصويت"، مجلة السياسة الدولية، السنة السابعة والثلاثون، العدد 144، القاهرة: مؤسسة الأهرام، ابريل 2001.

30. مصطفى، نانيس: "الانتخابات الإسرائيلية جدل الثقافة والسياسة"، مجلة السياسة الدولية، العدد (44)، ابريل 2001، ص107.

الكتب العبرية:

1. أريان، اشر: "السياسة والحكم في إسرائيل"، (تل أبيب: زموريا بيتان، 1985).

פולטיקה ומשטר בישראל ، אשר אריאן ، זמוריה ביתאן ، תל אביב ، 1985.

2. درون، اليعيزر: "قيم ومفاهيم – موسوعة الصهيونية وإسرائيل"، (القدس: رئفون، 1983).

ערכים – לכסיקון הציונות וישראל ، אליעזר דרון ، ראבון ، יורשלים ، 1983.

المواقع الالكترونية:

1. موقع: الجزيرة نت.
http://www.aljazeera.net/opinions/pages/3bc4faf1
2. موقع: عرب 48.
http://www.arabs48.com/?mod=articles&ID=97407

3. موقع: المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية (مدار).
http://www.madarcenter.org/pub-details.
4. موقع: ديوان رئاسة الوزراء الإسرائيلي.
http://www.pmo.gov.il/ARAB/ISRAELGOV/Pages/default.aspx
5. موقع: الكنيست.
http://www.knesset.gov.il/review/ReviewPage2.
6. شعبان خالد، "انتخابات الكنيست السابعة عشرة 2006، بحث نشر على الموقع الالكتروني:
http://www.oppc.pna.net/mag/mag22/new_page_11.htm

تطور فجوة الموارد المحلية في الاقتصاد الفلسطيني

أ. رائد محمد حلس(*)

المقدمة:

يعتبر الاقتصاد الفلسطيني من الاقتصاديات المتخلفة من الناحية الهيكلية، ويفتقر لبنية تحتية تؤهله للنشاطات المنتجة بشكل مستقل عن الاقتصاد الإسرائيلي، لذا تعـرض الاقتصاد الفلسطيني وما زال _ لمزيد من الأزمات والكساد الذي أصاب كافة قطاعاته، بسبب العقوبات الجماعية للاحتلال الإسرائيلي وما رافقها من حصار وإغلاقات وحواجز، إلى جانب إقامة " الجدار الأمني " الفاصل، وانعدام السيطرة الفلسطينية على المعابر الخارجية والداخلية وعرقلة انسياب حركة السلع والخدمات والأشخاص وحرية تنقلهم ذهابا وإياباً مما يزيد في إخفاق قدرة الاقتصاد الفلسطيني في التحكم بموارده وأنشطته الاقتصادية ، خاصة في ظل تراكم مظاهر الخلل والاختلالات ، وغياب الدور الفاعل للمؤسسات و الوزارات المعنية في السلطة، بصورة متكاملة ، مما أدى إلى إضعاف قدرتها على تنفيذ السياسات الاقتصادية إلى جانب بقاء القيود والتعقيدات الناجمة عن تطبيق "بروتوكول باريس الاقتصادي" وآثاره ونتائجه المعرقلة والمعوقة لتطوير الاقتصاد الفلسطيني. نتج عن ذلك اختلالات هيكلية في الاقتصاد الفلسطيني، ومن أبرزها فجوة الموارد المحلية ، والتي تتمثل في الفرق بين معدل الادخار المحلي ومعدل الاستثمار

(*) ماجستير اقتصاد وتمويل

المطلوب لتحقيق النمو المستهدف، وأن هذه الفجوة تتزايد سنة بعد أخرى، الأمر الذي يعزز من انكشاف الاقتصاد الفلسطيني ويزيد من تبعيته ويضعف من قدرته على تطوير قواه الذاتية، وبالتالي يرفع من درجة اعتماده على الأسواق الخارجية، نتيجة نقص السلع والخدمات الناتجة عن عدم قدرة الجهاز الإنتاجي المحلي على الوفاء بمتطلبات السوق وحاجته من هذه المنتجات.

إن وجود فجوة الموارد المحلية يتطلب تمويلاً داخلياً وخارجياً لمعالجة هذه الفجوة، لكن ضعف مصادر التمويل الداخلي، وخاصة انخفاض مستوى الادخار، وعدم قدرتها على تمويلها دفع الاقتصاد الفلسطيني إلى اللجوء تمويل الفجوة من مصادر خارجية والتي كان معظمها من القروض والمساعدات الخارجية، مما شكل هذا الأمر عاملاً مؤثراً في استدامة العجز في الميزان التجاري والموازنة العامة وعدم ملائمة حجم الاستثمارات للاحتياجات المطلوبة، ما تركت آثار اقتصادية واجتماعية في العديد من القطاعات والمؤشرات الاقتصادية الكلية، وساهمت في ارتهان الاقتصاد الفلسطيني للمساعدات الخارجية التي أصبحت العامل المؤثر في النمو الاقتصادي.

أولاً: تطور فجوة الموارد المحلية في الاقتصاد الفلسطيني

يحظى التراكم الرأسمالي بأهمية متزايدة من منظري الفكر الاقتصادي الرأسمالي كونه يعد العامل الحاسم للنمو حسب رأيهم، ويعرَف التراكم الرأسمالي بأنه الإضافة إلى رأس مال المجتمع، أي الاستثمار بشقيه (المادي) ممثلا في العدد والآلات والإنشاءات (والإنساني) ممثلا في زيادة المعارف التكنولوجية[1]، ويعد تعادل الاستثمار المتوقع مع الادخار المقدر من الشروط اللازمة لتحقيق التوازن في الاقتصاد القومي، حيث تؤدي الزيادة في الاستثمار المتوقع عن الادخار المقدر خلال فترة زمنية معينة إلى حدوث زيادة في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات في ظل محدودية العرض الحقيقي منها، مما يدفع بالأسعار نحو الارتفاع، ويتحقق التوازن بين الاستثمار المتوقع والادخار الفعلي في فترة زمنية لاحقة، ولكن عند مستوى مرتفع من الأسعار[2]، ولكن إذا ما فاق الاستثمار الادخار فان الطلب على الاستثمار سيكون اكبر من العرض وعندئذ سوف نكون أمام فجوة في الموارد المحلية، فخلال الفترة (1995-2012)، كانت قيم الادخار الإجمالي إما منخفضة وإما سالبة في بعض السنوات مقارنة مع حجم التكوين الرأسمالي (الاستثمار)،

وبالنظر إلى حجم التكوين الرأسمالي الإجمالي ومعدلاته كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) نجد أنها مرتفعة مقارنة مع حجم ومعدلات الادخار المنخفضة أو السالبة.

مما تسبب في وجود فجوة الموارد المحلية في الاقتصاد الفلسطيني، ولمعرفة تطور هذه الفجوة في الاقتصاد الفلسطيني سوف يتم تناول كلا من قياس فجوة الموارد المحلية وهيكل فجوة الموارد المحلية.

ثانياً: قياس فجوة الموارد المحلية

من خلال مطابقة الحسابات القومية يمكن قياس فجوة الموارد المحلية بحساب الفرق بين الادخار المحلي الإجمالي والاستثمار المحلي الإجمالي في الاقتصاد الفلسطيني، حسب المعادلة التالية:

فجوة الموارد المحلية(الفجوة الادخارية) = الادخار – الاستثمار

ولرصد نتائج هذه المعادلة والتي توضح فجوة الموارد المحلية في الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة (1995-2012)، يمكن تحليل واستعراض بيانات الجدول رقم (1) وفقًا لما يلي :-

جدول رقم (1)

فجوة الموارد المحلية في الاقتصاد الفلسطيني

للفترة (1995-2010) بالأسعار الثابتة (مليون $)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	الاستهلاك النهائي	الادخار الإجمالي(S)	التكوين الرأسمالي الإجمالي (I)	فجوة الموارد المحلية (S-I)	فجوة الموارد المحلية كنسبة من (GDP)
1995	3193.2	4197.8	230.9	1065.0	-834.1	% 26.1
1996	3286.0	4475.6	170.3	1160.7	-990.4	% 30.1
1997	3701.6	4906.3	168.6	1310.6	-1142.0	% 30.9

% 27.6	-1144.3	1531.2	386.9	5399.2	4147.9	1998
% 38.1	-1720.0	2081.2	361.2	5848.8	4511.7	1999
% 32.6	−1343.9	1561.1	217.2	5736.2	4118.5	2000
% 29.7	-1117.4	1120.0	2.6	5078.0	3765.2	2001
% 31.0	-1012.0	954.1	-57.9	4748.6	3264.1	2002
% 42.0	-1575.0	1204.0	-371.0	5194.2	3749.6	2003
% 36.5	-1534.5	1022.3	-512.2	5683.3	4198.4	2004
% 20.6	-937.7	1265.7	328.0	5557.2	4559.5	2005
% 16.2	-701.6	1347.2	645.6	5256.9	4322.3	2006
% 2.5	114.4	1122.9	1237.3	5394.1	4535.7	2007
% 22.5	1096.3	1060.5	2156.8	6138.7	4878.3	2008
% 2.9	-151.1	1137.3	986.2	6694.4	5241.3	2009
% 15.0	-861.1	1443.2	582.1	7303.5	5728.0	2010
%19.4	-1247.6	1066.8	-180.8	7686.3	6421.4	2011
%27.2	-1849.9	1074.0	-775.9	8724.1	6797.3	2012

المصدر :

- **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة، الأعداد (1994-2000)، (2000-2005)،(2004-2007)، (2008,2009)، (2010,2011)، رام الله، السنوات 2003، 2008، 2009، 2011، 2012، الصفحات 96، 112، 105، 87، 75.**
- **سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2012، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، رام الله، 2013، ص98.**
- **سنة الأساس للفترة 1995-2003 هي سنة 1997، وسنة الأساس للفترة 2004-2010 هي سنة 2004.**

- تشير بيانات الجدول رقم (1)، إلى أن قيم إجمالي التكوين الرأسمالي (الاستثمار) تفوق قيم إجمالي الادخار، حيث أن معدلات الادخار المنخفضة والأقل من معدلات الاستثمار قد ولدت فجوة كبيرة في الموارد المحلية، وهذه الفجوة كانت سالبة خلال الفترة (1995-2012)، ما عدا عامي 2007, 2008، كانت موجبة.
- فقد بلغ متوسط حجم الفجوة خلال الفترة (1995-1999)، (1165.96) مليون دولار، في حين بلغت نسبة فجوة الموارد المحلية من الناتج المحلي الإجمالي (30.56 %)، ولقد استمرت فجوة الموارد المحلية بالتوسع في تلك الفترة، رغم ما شهده الناتج المحلي الإجمالي من زيادة. فقد ازداد الناتج المحلي الإجمالي من 3193.2 مليون دولار في عام 1995، إلى 4511.7 مليون دولار في عام 1999، وبنسبة زيادة قدرها 41.3 %.

وقد أدت الزيادة الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي إلى زيادة الاستهلاك النهائي. إذ ازداد الاستهلاك النهائي من 4297.8 مليون دولار عام 1995، إلى 5848.8 مليون دولار في عام 1999. وقد تطلب تحقيق النمو في الناتج المحلي الإجمالي معدلات مناسبة لنمو الاستثمار، والذي ازداد من 1065.0 مليون دولار عام 1995، إلى 2081.2 مليون دولار عام 1999.

ومن ثم فإن التطور الحاصل في العلاقة بين الادخار والاستثمار لم يساهم في تقليص فجوة الموارد المحلية، وإنما ساهم في توسيع هذه الفجوة، من (834.1) مليون دولار عام 1995، إلى (1720.0) مليون دولار عام 1999. ويعزى هذا التوسع والتطور في الفجوة إلى تدهور الدخل الناتج عن المشاكل المحيطة والمتعلقة بالاقتصاد الفلسطيني بتدني مستوى الإنتاج إلى درجة عدم قدرته على استيعاب الطلب المحلى على السلع والخدمات من قبل الحكومة والأفراد ، بالإضافة إلى ضعف القاعدة الإنتاجية وعدم تنوعها ، وتفشي ظاهرة الفقر والتي بلغت نسبتها في تلك الفترة 16.2 %، إضافة إلى معدلات البطالة والتي بلغت نسبتها 17.7 %، مما جعل الادخار منخفضًا أو بمعنى آخر أن الادخار لا يفي بمتطلبات الاستثمار الذي يسمح بإنتاج سلع وخدمات تقابل الطلب المحلى، وعليه فإن انخفاض الدخل أدى إلى انخفاض حجم الاستهلاك والادخار وبالتالي ساهم في توسع فجوة الموارد المحلية.

▪ أما خلال الفترة (2000-2005)، استمرت فجوة الموارد المحلية بالتوسع في تلك الفترة، فهي في تزايد مستمر حيث بلغ متوسط فجوة الموارد المحلية في تلك الفترة حوالي (1191.57)، في حين بلغت نسبة فجوة الموارد المحلية من الناتج المحلي الإجمالي (32.06 %)، حيث نلاحظ أنه في العام 2000، تراجع الناتج المحلي الإجمالي والذي بلغت قيمته 4118.5 مليون دولار، وقد أدى الانخفاض الحاصل في الناتج المحلي الإجمالي إلى انخفاض في إجمالي الاستهلاك، وانخفاض في الادخار والاستثمار ويعزى هذا الانخفاض إلى اندلاع انتفاضة الأقصى وما ترتب عليها من حالة انعدام الأمن السياسي واستمرار ظروف الحصار والإغلاق، وبالتالي تسبب في عدم قدرة الاقتصاد الفلسطيني على الانتعاش، وجعل من استرداده لعافيته أمرًا صعبًا، وهو ما يترجم في انخفاض فرص العمل، إذ لم تتجاوز إسهامات السلطة في استثمارات القطاع العام لسنة 2001 مبلغ 15 مليون دولار فكانت إسهامات هامشيه، وكما أن إجمالي الاستثمار انخفض بنسبة 17 % في العام 2000، مقارنة بما كان عليه في عام 1999[3] .

ويقــدر البنك الدولي بأن إجمالي الاستثمار في القطاع العام قد تراجع بنسبة 19 %، في عام 2000، وبنسبة 30 %، في عام 2001[4].

كما يتضح استمرار التراجع والانخفاض في حجم الادخار في تلك الفترة-2005) (2002، حيث كانت معدلات الادخار المنخفضة أو السالبة والأقل من معدلات الاستثمار قد ولدت فجوة الموارد المحلية السالبة في تلك الفترة. حيث بلغت فجوة الموارد المحلية في العام 2005، (937.7) مليون دولار في حين كانت نسبة فجوة الموارد المحلية من الناتج المحلي الإجمالي (20.6 %).

▪ بينما خلال الفترة (2006-2012)، تراجعت فجوة الموارد المحلية حيث بلغ متوسط فجوة الموارد المحلية (428.6) مليون دولار، في حين بلغت نسبة فجوة الموارد المحلية من الناتج المحلي الإجمالي (GDP)(15.1 %).

شهد العام 2006، انخفاضا في معدل الادخار مقارنة مع معدل الاستثمار مما ولد فجوة في الموارد المحلية وكانت سالبة حيث بلغت فجوة الموارد المحلية في ذلك العام (-701.6 مليون دولار)، ويعزى ذلك إلى تأثر الوضع الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية بالتطورات السياسية المحلية التي ألقت بظلالها على مجمل الأوضاع بشكل عام وعلى النشاط الاقتصادي والاجتماعي بشكل خاص، فالتراجع في حساباتها القومية كان

من أبرز سمات هذه الأوضاع، بالإضافة إلى تخفيض حجم المعونات والمساعدات، وحجز الإيرادات الضريبية التي يحصلها الجانب الإسرائيلي وتشديد القيود على حرية الأفراد والبضائع، مما ترتب على ذلك تراجع في الإيرادات الحكومية ومن ثم تراجع مستوى السيولة العامة في الاقتصاد مما حال دون تدخل القطاع الخاص لإنعاش الحالة الاقتصادية فكان له الأثر السلبي على مستويات البطالة والفقر.

انعكست هذه التطورات على تراجع وهبوط مستوى الاستثمار شأنه شأن جميع القطاعات الاقتصادية الأخرى. وعليه نلاحظ أنه خلال العام 2006، تراجع الإنفاق الاستثمار بنسبة 27.1 % مقارنة مع نمو بنحو 1.9 % عام 2005، ليشكل نسبة 19.3 % من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة ما كان عليه عام 2005 حوالي 24.1 %، وذلك جراء التراجع الكبير الذي طرأ على الاستثمار الحكومي وما لذلك من انعكاسات واضحة سواء على الاستثمار في البنية التحتية وبعض القطاعات الحيوية[5].

وكما هو معروف أن الأراضي الفلسطينية في ظل ما تعانيه من نقص في الادخار الإجمالي كونه ادخارًا منخفضًا أو سالبًا مما تسبب في فجوة في الموارد المحلية وكانت سالبة باستثناء عامي 2007، 2008، على التوالي حيث بلغت فجوة الموارد المحلية في العام 2007، 114.4 مليون دولار، وبنسبة من الناتج المحلي الإجمالي 2.5 %، بينما بلغت فجوة الموارد المحلية في العام 2008، 1096.3 مليون دولار، وبنسبة من الناتج المحلي الإجمالي 22.5 %. ويعود السبب في ذلك إلى ضخامة صافي التحويلات الجارية من الخارج، ومعظمها على شكل مساعدات من الدول المانحة والتي ساهمت بشكل كبير في تحسن البيئة والمناخ الاستثماري، وتحويلات الفلسطينيين العاملين أو المقيمين في الخارج إلى أهاليهم في الداخل، حيث بلغ صافي التحويلات الجارية من الخارج 2093.9 مليون دولار عام 2007، ويقدر بحوالي 3158.2 مليون دولار عام 2008[6].

كما يتضح انخفاض الادخار الإجمالي وبشكل ملحوظ في عامي (2010,2009)، وكان متزامنا مع ارتفاع ملحوظ في الاستثمار الإجمالي وهو ما ولد فجوة في الموارد المحلية وكانت سالبة حيث بلغت فجوة الموارد المحلية في العام 2009، (151.1) مليون دولار وبنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (2.9 %)، بينما بلغت فجوة الموارد المحلية في العام 2010، (861.1) مليون دولار وبنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (15.0 %).

ويعزى هذا التحسن والارتفاع الملحوظ في إجمالي الاستثمار في الأراضي الفلسطينية، إلى التهدئة التي تمت بين إسرائيل والفصائل الفلسطينية بعد الحرب التي شنتها إسرائيل على قطاع غزة أواخر عام 2008، مما ترتب على ذلك تحسن كبير في الأوضاع الاقتصادية، إضافة إلى الانجازات التي حققتها السلطة الفلسطينية في مجال بناء المؤسسات والإصلاحات الاقتصادية والمالية والأمنية، والمدعومة بمساعدات خارجية ساهمت بشكل كبير في تحسن البيئة الاستثمارية إضافة إلى تخفيف القيود على حركة الأفراد والتجارة بين الأراضي الفلسطينية والعالم الخارجي[7]، وبالرغم من تحسن إجمالي الاستثمار إلا أنه فاق إجمالي الادخار مما تسبب في وجود فجوة الموارد المحلية.

- كما يتضح من الجدول رقم (1)، اتساع فجوة الموارد المحلية في عامي 2012,2011، إذ بلغت (1247.6) مليون دولار عام 2011، لتصل إلى (1849.9) مليون دولار عام 2012، ويعزى اتساع فجوة الموارد المحلية في هذين العامين إلى الانخفاض الحاد في الادخار الإجمالي إذ بلغ الادخار الإجمالي 180.8- مليون دولار عام 2011، وبلغ 77.5- مليون دولار عام 2012، الأمر الذي أدى إلى اتساع فجوة الموارد المحلية بشكل كبير.

وفقًا لما سبق فإن الاقتصاد الفلسطيني يعاني من اختلال هيكلي عميق ما بين الادخار والاستثمار، يظهر في عدم كفاية الادخار القومي المتاح، وعجزه عن تغطية الاستثمار الإجمالي، فخلال الفترة (1995-2012)، كانت قيم الادخار إما منخفضة أو سالبة مما ولد فجوة في الموارد المحلية وكانت سالبة في معظم سنوات الدراسة باستثناء عامي 2008,2007، فكانت موجبة وخلال هذين العامين لوحظ ارتفاع كبير في صافي التحويلات الجارية من الخارج، والجزء الأكبر منها هو على شكل مساعدات من الدول المانحة، وهو ما انعكس في وجود وفرة في الادخار الإجمالي مقارنة بالاستثمار (التكوين الرأسمالي الإجمالي)، أي ان فجوة الموارد المحلية دفعت السلطة إلى الاستعانة بمصادر التمويل غير الحقيقية سواء كانت داخلية أو خارجية أو كلتيهما ومن هنا ينشأ الدين الخارجي[8].

ثالثًا: هيكل فجوة الموارد المحلية

إن فجوة الموارد المحلية تظهر نتيجة للاختلال ما بين إجمالي الادخار المحلي وإجمالي الاستثمار الكلي في الاقتصاد الفلسطيني، وفيما يلي تحليل هيكل هذه الفجوة وتطورها والتغيرات التي طرأت على مكوناته:

1- تطور إجمالي الادخـــار المحلي

ويقصد بإجمالي الادخار المحلي هو ذلك الجزء من الدخل الذي لا ينفق على شراء السلع الاستهلاكية أو الخدمات[9]، وبما أن الدخل القومي في الدول النامية منخفض، فإن هذا يترتب عليه انخفاض متوسط الدخل الذي يحصل عليه الفرد في هذه الدول، وبالتالي فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع الميل إلى الاستهلاك وانخفاض الميل إلى الادخار، وما يقود إليه ذلك من انخفاض الادخار المتاح في هذه الدول[10]. ولرصد تطور ومعدل نمو الادخار في الاقتصاد الفلسطيني للفترة 1995-2012، سنقوم باستعراض بيانات الجدول رقم (2).

- يعد انخفاض إجمالي الادخار المحلي من السمات المميزة في الاقتصاد الفلسطيني وكما يبدو من الجدول (3) ، حيث أن الادخار المحلي كان سالبًا لبعض سنوات الدراسة إذ بلغت أهميتها النسبية إلى الناتج المحلي الإجمالي 7.42 % خلال الفترة (1995-1999)، ثم انخفضت إلى (1.9 %) خلال الفترة 2000-2005، ثم ارتفعت إلى 18.5 % خلال الفترة 2006-2012، أما على امتداد الفترة 1995-2012، فقد بلغت 8.62 %.

إن تواضع نسب الادخار المحلي في الأراضي الفلسطينية يعطي مؤشرًا على انخفاض متوسط نصيب الفرد نتيجة لانخفاض الناتج المحلي الإجمالي الأمر الذي جعل ميله الحدي للاستهلاك مرتفعًا، إضافة إلى ضعف الحوافز الاقتصادية وعدم كفاية المؤسسات المالية التي تتوفر في فلسطين على تنمية الوعي الادخاري، وتعبئة الموارد المحلية ووضعها في خدمة الإنتاج مما أدى إلى قصور الادخار المحلي عن الوفاء بالاحتياجات الرأسمالية وظهور فجوة الموارد المحلية.

جدول رقم (2)

تطور إجمالي الادخار المحلي في الاقتصاد الفلسطيني بالأسعار الثابتة للفترة (1995-2012)

(مليون $)

السنة	الادخـــــار الإجمالي(S)	التكوين الرأسمالي الإجمالي(I)	فجوة الموارد المحلية (S-I)	الادخار كنسبة من (GDP)	فجوة الموارد المحلية كنسبة من (GDP)	معدل نمو الادخار	نسبة تغطية الادخار إلى الاستثمار
1994	84.4	1051.5	-967.1	% 2.8	% 32.1	–	% 8.0
1995	230.9	1065.0	-834.1	% 7.2	% 26.1	1.7	% 21.6
1996	170.3	1160.7	-990.4	% 5.2	% 30.1	-0.26	%14.6
1997	168.6	1310.6	-1142.0	% 4.6	% 30.9	-0.009	% 12.8
1998	386.9	1531.2	-1144.3	% 9.3	% 27.6	1.29	% 25.2
1999	361.2	2081.2	-1720.0	%8.0	% 38.1	-0.06	% 17.3
2000	217.2	1561.1	−1343.9	% 5.3	% 32.6	-0.39	% 13.9
2001	2.6	1120.0	-1117.4	% 0.0	% 29.7	-0.98	% 0.23
2002	-57.9	954.1	-1012.0	% 1.8	% 31.0	-23.26	% -6.06
2003	-371.0	1204.0	-1575.0	% 9.9	% 42.0	5.40	% -30.8
2004	-512.2	1022.3	-1534.5	% 12.2	% 36.5	0.38	% -50.1
2005	328.0	1265.7	-937.7	% 7.2	% 20.6	-1.64	% 25.9
2006	645.6	1347.2	-701.6	%14.9	% 16.2	0.96	%47.9
2007	1237.3	1122.9	114.4	% 27.3	% 2.5	0.91	%110.1
2008	2156.8	1060.5	1096.3	% 44.2	% 22.5	0.74	%203.3
2009	986.2	1137.3	-151.1	% 18.8	% 2.9	-0.54	% 86.7
2010	582.1	1443.2	-861.1	% 10.2	% 15.0	-0.40	% 40.3
2011	-180.8	1066.8	-1247.6	%2.8	%19.4	-1.3	%-16.9
2012	-775.9	1074.0	-1849.9	%11.4	%27.2	3.2	%-72.2

المصدر :

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة، الأعداد (1994-2000)، (2000-2005)،(2004-2007)، (2008,2009)، (2010,2011)، رام الله، السنوات 2003، 2008، 2009، 2011، 2012، الصفحات 96، 112، 105، 87، 75.
- سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2012، رام الله، 2013، ص98.

جدول رقم (3)

متوسط الفترة لتطور إجمالي الادخار المحلي في الاقتصاد الفلسطيني للفترة (2010-1995)

(مليون $)

الفتـــــرة	الادخـــــار الإجمالي(S)	الادخار كنسبة من (GDP)	معدل نمو الادخار	نسبة تغطية الادخار إلى الاستثمار
1999-1995	263.58	% 7.42	0.51	% 18.3
2005-2000	-3.71	% -1.9	-3.41	% -7.93
2012-2006	664.4	%18.5	0.05	% 57.02
2012-1995	352.8	% 8.62	-0.96	% 24.61

▪ **المصـــدر مـــن إعـــداد الباحـــث بالاســـتناد إلـــى بيانـــات الجـــدول رقـــم (2)**

▪ وبهـــدف معرفـــة مـــدى قـــدرة الاقتصـــاد الفلســـطيني فـــي الاعتمـــاد على مـــوارده الذاتيـــة الحقيقيـــة لتمويـــل عمليـــة التنميـــة الاقتصـــادية فقـــد اعتمـــد الباحث معيار نســـبة الادخـــار المحلـــي إلـــى الاســـتثمار الإجمـــالي كونـــه معيـــارًا مناســـبًا لقيـــاس درجـــة الاعتمـــاد وكمـــا يبـــدو مـــن الجـــدول رقـــم (3) أن نســـبة الادخـــار المحلـــي إلـــى الاســـتثمار الإجمـــالي كانـــت منخفضـــة خـــلال الفتـــرة (1995-1999)، إذ بلغـــت نســـبة التغطيـــة 18.3 %، وانخفضـــت إلـــى (7.93 %) خـــلال الفتـــرة (2000-2005)، وارتفعـــت نســـبة التغطيـــة إلـــى 57.02 % خـــلال الفتـــرة (2006-2012)، ويعـــزى ذلـــك إلـــى ارتفـــاع معـــدل الادخـــار المحلـــي عـــامي 2008,2007 علـــى التـــوالي وكـــان أعلـــى مـــن معـــدل الاســـتثمار الإجمـــالي ممـــا ولـــد فجـــوة فـــي المـــوارد المحليـــة وكانـــت موجبـــة، ويعـــود ذلـــك إلـــى ضـــخامة صـــافي التحـــويلات الجاريـــة مـــن الخـــارج، ومعظمهـــا بصـــورة مســـاعدات مـــن الـــدول المانحـــة وتحـــويلات الفلســـطينيين

العاملين أو المقيمين في الخارج[11]، أما على امتداد الفترة (1995-2012)، فقد بلغت نسبة التغطية 24.61 %، الأمر الذي يفسر قصور الادخار المحلي وعجزة على تغطية الاستثمار الإجمالي، وأن الاستثمار يعتمد على مصادر تمويل غير حقيقية سواء كانت من الداخل أو من الخارج.

وفقًا لما سبق فإن انخفاض متوسط نصيب الفرد في فلسطين نتيجة لانخفاض الناتج المحلي قد أدى إلى ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك، وذلك بسبب التشوهات الهيكلية في الاقتصاد الفلسطيني، وضعف دور القطاع الخاص نتيجة عدم الاستقرار السياسي وإغلاق المعابر والحصار، أسهمت كل هذه العوامل في انخفاض الادخار المحلي عن الوفاء بمتطلبات التنمية الاقتصادية الأمر الذي نجم عنه فجوة الموارد المحلية مما يتطلب اللجوء إلى مصادر تمويل غير حقيقية سواء كانت داخلية أو خارجية أو كلتيهما.

2- تطور إجمالي الاستثمار:

بداية لابد أن نشير إلى مفهوم الاستثمار الإجمالي ومكوناته، حيث يقصد بالاستثمار الإجمالي هو ذلك الجزء من القابلية والمقدرة الإنتاجية الموجهة نحو إنتاج السلع الرأسمالية بهدف زيادة طاقة البلد الإنتاجية ويتضمن (التكوين الرأسمالي الثابت "الاستثمار" بشقيه العام والخاص والتغير في المخزون)[12]، أما الاستثمار العام هو ما تنفقه الدولة على شراء سلع استثمارية تلزم لإقامة المشروعات العامة وتستهدف زيادة التكوين الرأسمالي في المجتمع[13]، كذلك يتمثل الاستثمار العام في كافة أوجه الإنفاق التي تستهدف زيادة الطاقة الإنتاجية للدولة أو تحسين مستوى المعيشة للمواطنين[14].

ويقصد بالاستثمار الخاص الإضافة إلى الطاقة الإنتاجية للمجتمع وتقوم بها وحدة تنظيمية خاصة سواء كانت وطنية أو أجنبية أو

مشروع مشترك ويطلق عليها مشروع استثماري خاص بهدف تحقيق الربح خلال فترة زمنية مستقبلية[15].

وتعتبر استثمارات القطاع الخاص الممول الرئيس للاقتصاد في دول العالم المتقدم، وفي الدول التي تطبق نظام الاقتصاد الحر، وهذا بعكس ما يحدث في الدول النامية حيث تعتبر الدولة ممثلة في الاستثمار العام هي المحرك الرئيس للاقتصاد، والاستثمار الخاص له الدور الثانوي[16].

أما التغير في المخزون هو عبارة عن التغير في المخزون السلعي من مواد أولية ووسيطة وسلع نهائية، فالمنتج لا يقوم ببيع جميع ما ينتجه فور إنتاجه بل يخزن جزء من هذا الإنتاج توقعاً لطلبات عملائه، كما يقوم بتخزين جزء من المواد الأولية والوسيطة حتى لا يتوقف إنتاجه إذا لم يستطع الحصول على هذه المواد في الأوقات المحددة للإنتاج، وهذا النوع من الاستثمار يسمى استثماراً في المخزون Inventory Investment.

لاحظنا سابقًا انخفاض معدلات الادخار المحلي في الاقتصاد الفلسطيني لأغلب السنوات باستثناء عامي 2008,2007، فعلى العكس من ذلك فإن إجمالي الاستثمار المحلي كان مرتفعًا نسبيًا مقارنة بالادخار لمحلي، الأمر الذي يفسر أن المصدر الرئيس لتمويل إجمالي الاستثمار في فلسطين هو ليس الادخار المحلي، وإنما يعتمد بشكل كبير على مصادر التمويل سواء الداخلية أو الخارجية أو كلتيهما.

ولمعرفة مدى الدور الذي يمارسه الاستثمار المحلي الإجمالي في الاقتصاد الفلسطيني في تكوين فجوة الموارد المحلية وللتعرف على ذلك يمكن متابعة تطور حجم الاستثمار الإجمالي وعناصره في الاقتصاد الفلسطيني للفترة (1995-2012)، من خلال استعراض بيانات الجدول رقم (4) يلي:

جدول رقم (4)

تطور الاستثمار الإجمالي في الاقتصاد الفلسطيني بالأسعار الثابتة للفترة (1995-2010) (مليون $)

السنة	الاستثمار العام	الاستثمار الخاص	التغير في المخزون	الاستثمار الإجمالي (I)	معدل نمو الاستثمار الإجمالي (%)	الاستثمار العام كنسبة من GDP(%)	الاستثمار الخاص كنسبة من GDP(%)	الاستثمار الإجمالي من GDP(%)
1995	255.45	734.43	-105.12	1065.0	1.3	8.0	23.0	33.4
1996	372.30	798.16	-9.76	1160.7	8.9	11.33	24.29	35.3
1997	408.28	899.48	2.84	1310.6	12.9	11.03	24.3	35.4
1998	507.70	929.12	94.38	1531.2	16.8	12.24	22.4	41.4
1999	743.07	1186.57	151.56	2081.2	35.9	16.47	26.3	46.1
2000	574.94	786.63	199.53	1561.1	-24.9	13.96	19.1	31.4
2001	400.06	577.58	142.36	1120.0	-28.2	12.75	15.34	20.7
2002	337.18	264.39	352.53	954.1	-14.8	10.33	8.1	24.7
2003	736.42	311.21	156.37	1204.0	26.1	19.64	8.3	26.8
2004	787.61	310.68	-75.99	1022.3	-15.0	18.76	7.4	25.1
2005	852.17	337.40	76.13	1265.7	23.8	18.69	7.4	24.1
2006	531.64	769.36	46.2	1347.2	6.4	12.3	17.8	30.7
2007	888.99	4757.94	-4524.0	1122.9	-16.6	19.6	104.9	30.6
2008	995.17	5141.72	-5076.39	1060.5	-5.5	20.4	105.4	19.3
2009	1163.6	5534.81	-5561.11	1137.3	7.2	22.2	105.6	18.3
2010	1512.2	5756.64	-5825.64	1443.2	26.8	26.4	100.5	18.5
2011	589.8	697.3	-220.3	1066.8	-0.3	9.2	10.9	16.6
2012	593.9	759.1	-279.0	1074.0	-0.006	8.7	11.2	15.8

المصدر :

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية الفلسطينية بالأسعار الجارية والثابتة (2000-2005)، رام الله، 2005، ص112.
- سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي الحادي عشر 2005، رام الله، 2006، ص134.

- سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2011، رام الله، 2012، ص105.
- سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2012، رام الله، 2013، ص98.
- سنة الأساس للفترة 1995-2003 هي سنة 1997، وسنة الأساس للفترة 2004-2010 هي سنة 2004.

جدول رقم (5)

متوسط الفترة لتطور الاستثمار الإجمالي في الاقتصاد الفلسطيني بالأسعار الثابتة للفترة (1995-2010) (%)

الفترة	الاستثمار الإجمالي(I)	معدل نمو الاستثمار الإجمالي	الاستثمار العام كنسبة من GDP	الاستثمار الخاص كنسبة من GDP	الاستثمار الإجمالي من GDP
1999-1995	1429.74	15.16	11.81	24.05	37.92
2005-2000	1187.86	-5.5	15.68	12.60	24.33
2012-2006	1025.41	2.57	16.97	65.18	21.4
2012-1995	**1251.54**	**3.37**	**15.11**	**35.67**	**27.45**

- **المصدر بيانات الجدول رقم (4).**
- **قيم الاستثمار الإجمالي بملاين الدولارات.**
- وكما يبدو من الجدول رقم (5)، خلال الفترة (1995-1999)، بلغ متوسط حجم الاستثمار الإجمالي 1429.74 مليون دولار، وقد نما بمعدل بلغ قدره 15.16 % وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغ 37.92 % .
- بينما خلال الفترة (2000-2005)، انخفض متوسط حجم الاستثمار الإجمالي ليصل إلى 1187.86 مليون دولار، وبذلك انخفض معدل النمو بمعدل بلغ قدره (5.5 %) وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغ 24.33 %.
- وخلال الفترة (2006-2012)، بلغ متوسط حجم الاستثمار الإجمالي 1025.41 مليون دولار وبمعدل نمو 2.57 % وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي 21.4 %.
- أما على امتداد الفترة (1995-2012)، فقد بلغ متوسط حم الاستثمار الإجمالي 1251.54 مليون دولار بمعدل نمو 3.37%، وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغ 27.45%.

يلاحظ من خلال تحليل وتطور ومعدلات نمو فجوة الموارد المحلية في الاقتصاد الفلسطيني، خلال الفترة (1995-2012)، انخفاض معدلات الادخار المحلي بشكل واضح معظم سنوات الدراسة، وكانت سالبة في بعض السنوات، على عكس معدلات الاستثمار الإجمالي الذي كان مرتفعًا نسبيًا مقارنة مع الادخار، وهو ما يفسر قصور وعجز الادخار المحلي عن تغطية الاستثمار، مما ولدت فجوة في الموارد المحلية، والتي تعد من التحديات التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني.

وفي حالة وجود فجوة في الموارد المحلية والتي تعتبر واحدة من أهم الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني، يتطلب تمويلها توفر مصادر تمويل داخلية وخارجية، وبسبب ضعف مصادر التمويل الداخلي وعدم قدرتها على تمويل الفجوة، اضطر الاقتصاد الفلسطيني على تمويل فجوة الموارد المحلية من مصادر التمويل الخارجي والتي كان معظمها من القروض والمساعدات الخارجية، إلا أن هذا الأمر شكل دومًا عاملا مؤثرًا في استدامة العجز في الميزان التجاري والموازنة العامة، وعدم ملائمة حجم الاستثمارات للاحتياجات المطلوبة، وبالتالي ترتب على ذلك آثار اقتصادية واجتماعية على العديد من القطاعات الاقتصادية والمؤشرات الاقتصادية الكلية، وساهمت في ارتهان الاقتصاد الفلسطيني للمساعدات الخارجية التي أصبحت العامل المؤثر في النمو الاقتصادي، وتمثلت الآثار السلبية من وجود الفجوة في تخصيص الموارد إذ وجهت المنح والمساعدات لسد فجوة الموارد المحلية بدلاً من توجيهها نحو القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والخدمية الهامة وكذلك مشاريع البنية التحتية.

إن معالجة فجوة الموارد المحلية لا يمكن أن تتم إلا في ظل دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة وتمتلك الصلاحيات لاتخاذ القرارات الملائمة لتحقيق تطلعات الشعب الفلسطيني، وتسيطر على الموارد والحدود والمعابر.

حيث من الممكن بعد قيام الدولة الفلسطينية المستقلة أن يتم إنشاء بنك مركزي فلسطيني، وإصدار عملة وطنية، ومما يؤدي إلى استخدام البنك المركزي الفلسطيني أدوات السياسة النقدية المعروفة لزيادة حجم المدخرات، والاستفادة منها في تمويل الفجوة بدلاً من استغلالها في الخارج، وتبني خطة إستراتيجية طويلة تكون بمثابة خارطة طريق

اقتصادية، للتخلص من فجوة الموارد المحلية من خلال تضافر وجهود شركاء التنمية الثلاث، السلطة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، لقيادة النمو الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية، في ظل إتباع سياسات اقتصادية حكيمة ورشيدة، وهذا يعتمد على زيادة استثمارات القطاع الخاص لتمكين السلطة الفلسطينية من توسيع الوعاء الضريبي، وإيجاد فرص العمل، وتخفيض اعتمادها على المساعدات من الجهات المانحة سعيًا للاعتماد على الذات، وتوجيه النشاط الاقتصادي نحو نمط استهلاكي تقشفي، والحد من استيراد الكماليات، وتحفيز الادخار والاستثمار في الاقتصاد المحلي، وبخاصة الإنتاج المحلي بما يعزز القدرة الإنتاجية والاستيعابية/ التشغيلية/ الفلسطينية، وتوجيه الاقتصاد نحو جذب الاستثمارات الفلسطينية في الخارج والاستفادة منها واستغلالها في تمويل الفجوة بدلاً من استثمارها في الخارج.

وأن يكون هناك دور رئيسي للقطاعات الإنتاجية، في قيادة ودفع عملية التنمية من خلال دور قطاع الزراعة في تعزيز القدرة الذاتية عبر توفير الغذاء الأساسي، واستيعاب اليد العاملة، وتقليص الاعتماد المعيشي على الخارج، أما دور قطاع الصناعة تمثل في تركيز السياسات الصناعية على التوجه الإحلالي، وبخاصة لإنتاج بعض السلع الاستهلاكية البسيطة التي تستورد من إسرائيل، وأهمها السلع الغذائية والدوائية والسلع الاستهلاكية التي تنتجها إسرائيل خصيصًا للأسواق الفلسطينية.

وأخيرًا يجب أن يكون هناك دور للتجارة الخارجية في عملية التنمية، بهدف تحرير الاقتصاد الفلسطيني من التبعية والهيمنة للاقتصاد الإسرائيلي، وتنويع علاقاته الاقتصادية والتجارية وتطويرها، وبخاصة مع الأسواق العربية المجاورة، وتطوير علاقاته مع بقية دول العالم، وكسر احتكار إسرائيل للتجارة الخارجية الفلسطينية.

الهوامش

1- علي لطفي، التخطيط الاقتصادي، دراسة نظرية وتطبيقية، مكتبة عين شمس، مصر، 1980، ص190.

2- رمزي زكي، مشكلة التضخم في مصر أسبابها ونتائجها مع مقترحات لمكافحة الغلاء، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1980، ص189.

3- البنك الدولي، أخبار تنموية، الضفة الغربية وقطاع غزة، آب 2002، ص13.

4- البنك الدولي، خلاصة التقييم التقديري لخمسة عشر شهرًا من الانتفاضة، حزيران 2002، ص16-17.

5- نسيم أبو جامع، الاقتصاد الفلسطيني ومعوقات الاستثمار كأحد معوقات التنمية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 44، هولندا، 2010، ص9.

6- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة (2008,2007)، مارس 2010، ص84.

7- سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2010، مرجع سبق ذكره، ص22.

8- يقصد بمصادر التمويل غير الحقيقية، لجوء الحكومة إلى الاقتراض من الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية الحكومية والأفراد داخليًا، والاقتراض من الخارج سواء كان من الحكومات أو المؤسسات والمنظمات الدولية أو الاقتراض من المصارف في الخارج.

9- جميس جوراتي وريجارد استروب، ترجمة عبد الرحمن عبد الفتاح، الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص، دار المريخ للنشر، الرياض ، 1988، ص237.

10- فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2006، ص215.

11- ماجد حسني صبيح، فجوة الادخار وسياسة الحد من تعاظمها في الاقتصاد الفلسطيني، مجلة جامعة القدس المفتوحة، العدد23، 2011، ص20.

12- علي إبراهيم بخيت، فجوة الموارد التمويلية وأثرها في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد السوداني ، مرجع سبق ذكره، ص67.

13- عبد الله الطاهر، مقدمة في اقتصاديات المالية العامة، جامعة الملك سعود، السعودية، 1984، ص14.

14- رمضان الشراح ومحروس محسن، الاستثمار– النظرية والتطبيق، ذات السلاسل للنشر والتوزيع، الأردن، 1999، ص13.

15- الغرفة التجارية بالقاهرة، وسائل تشجيع الاستثمار الخاص في مصر، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، 1998، ص409.

16- غدير الجمود، العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص في إطار التنمية الاقتصادية السعودية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك سعود، السعودية، 2004، ص35.

الصراع الفلسطيني الإسرائيلي والحلول المطروحة – دراسة إستشرافية

أ.عايش أحمد قاسم(*)

مقدمة:

إن ما أفرزته سنوات الصراع الدائر في فلسطين، من تغيرات جغرافية ديموغرافية وسياسية، أدت إلى وجود مساحة كبيرة من العداوة والكراهية بين الشعبين اليهودي والفلسطيني، يحول دون الوصول لدمج الشعبين في دولة واحدة، وتحول دون أي شراكة أو أي حلول قائمة على أساس دولتين لشعبين، وذلك لعنصرية المجتمع الإسرائيلي وانغلاقه على ذاته، ولرفضه تحقيق المساواة بين كافة المواطنين فلسطينيين ويهود في جميع الحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية، وتحسباً لمخاطر الديموغرافيا الفلسطينية المتنامية التي تحول اليهود في فلسطين إلى أقلية في الأعوام القليلة القادمة. إلا أنه بات واضحاً قدرة مقترح

(*) ماجستير علوم سياسية

حل الدولتين على تلبية مطالب الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، رغم تباين مواقف الطرفين من هذا الحل.

ننطلق من هذه الدراسة لوضع السيناريوهات المحتملة لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي مستخدمين المنهج الوصفي التحليلي الاستشرافي، بهدف وضع السيناريوهات المستقبلية لحل هذا الصراع الذي طال نهايته.

أولا: حل الدولتين:

حل الدولتين مقترح يقوم على تسوية للصراع الإسرائيلي–الفلسطيني على أساس التقسيم الإقليمي لمساحة فلسطين التاريخية بين دولتين، إسرائيل وفلسطين، يقوم في صيغته السياسية على أساس إقامة دولة فلسطينية في حدود الرابع من حزيران عام 1967– أي مناطق الضفة الغربية بما تشمل القدس الشرقية وقطاع غزة وما يربطهما والتي تشكل 22% من مساحة فلسطين التاريخية، على أساس الاعتراف المتبادل مع إسرائيل التي أقيمت منذ العام 1948 على نحو % 78 من مساحة فلسطين التاريخية. وعادة ما يتم ربط التسوية الواردة بإضافة جملة مبهمة حول إيجاد حل"عادل "لقضية اللاجئين الفلسطينيين .وترتبط هذه التسوية عادة بقراري الأمم المتحدة رقم 242 لعام 1967 و 338 لعام 1973 [تقرير مركز بديل ،2005،ص3].

1– مبررات حل الدولتين:

اكتشف عالم الديموغرافيا الفرنسي "فيليب فارغ[i] الذي سلط الضوء أكثر من أي باحث غربي آخر على التفاعل بين الديموغرافيا والصراع القومي بين الفلسطينيين واليهود الإسرائيليين من خلال رؤيته لمستقبل التوازن السكاني الفلسطيني– الإسرائيلي وفقاً لسيناريوهات سياسية ديموغرافية متعددة حال تخلي إسرائيل عن احتلالها لأراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، والقدس الشرقية، أن

[i] عالم الديموغرافيا فيليب فارغ الفرنسي، المتخصص بالشرق الأوسط، والذي وضع كتابات لمعهد «بوركينغز» في العاصمة واشنطن.

الطريقة الوحيدة لخفض معدلات الخصوبة الفلسطينية تكمن في التعايش السلمي وإنشاء دولة فلسطينية قابلة للحياة في الضفة الغربية وغزة، اللذان سيساهمان في إبعاد مخاطر الديموغرافيا الفلسطينية المتنامية، الذي يتعايش فيها ارتفاع معدلات الولادة مع ارتفاع المستويات التعليمية، وربما يساعد الانتقال إلى السلام في فك الاقتران بين الأسر الكبيرة والنضال السياسي الوطني الذي ينخرط فيه الفلسطينيون منذ 65 عاماً [زريق،2003، ص45].

ومن الجدير بالذكر أن أول من طرح هذا الحل هو نعوم تشومسكي[ii] بعد حرب عام 1967، والذي يحمل رؤية مستقبلية لحل الصراع الإسرائيلي-العربي. وكان قد وضع بعض المبادئ الأساسية لقيام هذه الدولة. وقد هاجمه معظم الكتاب والمفكرين الإسرائيليين [عاشور،2010،ص142].

وبعد خمسة وستين عاماً من الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، ورغم الاتفاق بين الأكثرية العظمى من الإسرائيليين حول الخطر الديموغرافي، فإن الهاجس الديموغرافي سيبقى يشغل بال الإسرائيليين لإيجاد طريقة للتخلص منه، لا بل زادت أهميته لأسباب عديدة أهمها الشك بإمكانية تحقيق حل الدولتين وهجرة غير اليهود المتواصلة إلى إسرائيل والعدد الكبير من العمال الأجانب.

فالتطلع نحو أغلبية يهودية يبدو كهذيان صادر من شخص حُبس في غرفة وظهره إلى النافذة. فإسرائيل جزء من الشرق الأوسط العربي. وفرصتها الوحيدة للبقاء كدولة مستقلة وديمقراطية ليس مرتبطاً بأغلبيتها اليهودية، بل بالأساس العادل والأخلاقي الذي ستبلوره تجاه الفلسطينيين وتجاه مواطنيها اليهود. لذلك يتعيّن إنهاء الاحتلال، الخروج من دون تأخير من جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة والتقوقع داخل حدود متفق عليها [جولاني،2004،هآرتس].

شمعون بيرس الرئيس الإسرائيلي الحالي، يعتقد أنه بعد عشرين عاماً من الآن سيتضاعف عدد سكان فلسطين التاريخية (فلسطين وإسرائيل) ل يصل إلى 20 مليون نسمة، سيكون نصفهم من العرب، على الأقل، ونصفهم

[ii] كاتب أمريكي يهودي ليبرالي

الآخر من اليهود، وسيكون للديموغرافيا على هذا النحو نتائج سياسية مهمة: من أجل أن تبقى إسرائيل بلداً يهودياً على الصعيد السكاني والخلقي، هي بحاجة إلى وجود دولة فلسطينية [مرسي،2005،ص208].على الرغم من وجود فئة من الإسرائيليين المتطرفين تنكر أصلاً وجود المشكلة ولكن مواقفها هي الأخطر حالياً في إسرائيل، خاصة بسبب قوتها السياسية الملموسة. [حيدر،2012،ص13:14].

ويرى جزء آخر من الإسرائيليين أن الوقت لا يسير في صالحهم، فزيادة القلق الديموغرافي في ظل غياب قناة سياسية حقيقية قد يؤثر في التوجه الدولي، وقد يخلق تأييداً لحل الدولة الواحدة(أي دولة واحدة ديمقراطية مشتركة بين نهر الأردن والبحر). في مثل هذه الدولة، سيصبح العرب أكثرية خلال أجيال قليلة. وعلى ضوء ذلك، وعوامل أخرى، يعتقد بعض المسئولين الإسرائيليين أن فكرة " دولة فلسطينية " تغيرت من مساهمة إسرائيلية (تنوي إسرائيل أن تقدمها) إلى مصلحة إسرائيلية (تستعد إسرائيل للدفع مقابلها). وإذا وصل الذين يرون ذلك إلى موقع توجيه الدفة في إسرائيل، فسوف يتجهون نحو مباحثات السلام بزخم أكبر. [ايلاند،2009، ص63].

وقد برز سيطرة العامل الديموغرافي في قول أولمرت "إن الاختيار بين الرغبة في تمكين كل يهودي من السكن في أي مكان أو جزء من أرض إسرائيل وبين وجود وبقاء دولة إسرائيل كدولة يهودية يستوجب التنازل عن أجزاء من أرض "إسرائيل"، هذا ليس تنازلاً عن الفكرة الصهيونية، وإنما هو التجسيد الجوهري لهدف الصهيونية المتمثل في وجود دولة يهودية وديمقراطية في أرض إسرائيل، كما "وعلينا أن نبلور خطاً حدودياً واضحاً يعكس الواقع الديموغرافي، بحيث تحتفظ إسرائيل بالمناطق الأمنية وبالكتل الاستيطانية اليهودية والأماكن التي توجد لها أهمية قومية عليا للشعب اليهودي وفي طليعتها القدس الموحدة تحت سيادة إسرائيل ولا وجود لدولة يهودية دون أن تكون القدس العاصمة في قلبها"، وقد قصد "أولمرت" إيجاد مناطق أمنية بين الدولة الإسرائيلية والفلسطينيين، السيطرة على غور الأردن الذي يمثل 20% من مساحة الضفة الغربية، كما يجب عدم التخلي عن السيطرة على القدس بحدودها الموسعة والتي

تشمل ما يقرب 20% أيضاً من مساحة الضفة، كما دعا للحفاظ على الكتل الاستيطانية مثل غوش عصيون، وارئيل وغيرها والتي تشكل هي أيضا ما يقرب من 20% من مساحة الضفة، وبرغم من تلك المساحات التي يجب السيطرة عليها من مساحة الضفة بدواعي أمنية، كما أوضح "أولمرت" في خطابه أمام مؤتمر هرتسليا رؤيته للحل السياسي مع الفلسطينيين، ورؤيته حول مشكلة العامل الديموغرافي، والتحديات الأمنية التي تواجه الحلول السياسية مع الفلسطينيين، بقوله " إن وجود دولتين قوميتين يهودية وفلسطينية هو الحل الأمثل الذي يلبي التطلعات الوطنية لكلا الشعبين [عدوان،2007].

في الوقت الذي يرى فيه بعض الإسرائيليين أنَّ المشروع الاستيطاني في الضفة الغربية الذي يعزز ويدعم أمن إسرائيل القومي، يرتبط بأثمان ومخاطر جسيمة بالنسبة للأمن القومي الإسرائيلي، ويضر بالمكانة الدولية والمناعة الاجتماعية، ويؤدي إلى المس بسلطة القانون في إسرائيل، ويشكل عقبة مركزية تحول دون التقدم نحو التوصل إلى تسوية سياسية للصراع. فالمصلحة الأمنية الإسرائيلية تتأتى في التوصل إلى تسوية سياسية تنهي الصراع وتعين الحدود بقيام دولتين بين البحر والنهر، ودون ذلك فإن الضرر الذي يلحقه المشروع الاستيطاني بأمن إسرائيل القومي هو ضرر جسيم للغاية [عياش،2012، ص5].

وفي إطار البحث الفلسطيني الجاد عن حلول ظهرت مؤخراً تصريحات تدعو لحل السلطة الوطنية الفلسطينية، ويمكن فهم هذه التصريحات من زاويتين أولها أنها مجرد تعبير عن درجة الإحباط واليأس من انعدام التقدم على جهة الحل السياسي، وبهذا المعنى فإن إطلاقها يرمي إلى "تهديد" الطرف الإسرائيلي والمجتمع الدولي بشكل عام بأن صبر الفلسطينيين استنفذ. وثانيها أنها تعبر عن خيار واع، قرار سياسي مدروس يمكن أن يؤدي إلى تحسين القوة التفاوضية للطرف الفلسطيني وتهيئة ظروف أكثر مُلاَئمَة لتسوية سياسية أكثر عدلا للصراع الفلسطيني الإسرائيلي [تقرير معهد ماس،2011،ص7] وبساعد على تطوير الجهود الدبلوماسية للسلطة الفلسطينية، باتجاه وضع المجتمع الدولي والجهات الراعية للعملية السياسية والمؤسسة الأممية أمام مسؤولياتها لممارسة مزيد من

الضغوط على إسرائيل للالتزام بالاتفاقيات الموقعة وبقرارات الشرعية الدولية واستغلال التغيرات الإقليمية في المحيط العربي التي تصب في مصلحة المشروع الوطني الفلسطيني [تقرير معهد ماس،2011،ص6]، وتسهيل دور الهيئات الدولية والمراكز الحقوقية ووسائل الإعلام، ومدى تفاقم قضية اللاجئين الفلسطينيين، في كشف حجم معاناة الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال وتدني المستوى المعيشي وتفشي البطالة والفقر وما له من آثار سلبية على مستقبل المنطقة والأمن والسلم العالمي. ولا يمكن إغفال دور انتفاضة الأقصى وما أحدثته من تغيرات في معادلة الصراع و نالت من قدرات إسرائيل العسكرية، وقدرتها على تحقيق الأمن للمجتمع الإسرائيلي بالوسائل العسكرية، وفي سياق متصل تنوعت أساليب الشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال حيث لعب الدور الدبلوماسي دوراً هاماً في عرض القضية الفلسطينية للعالم.

نخلص إلى القول، أن التوجه نحو حل الدولتين قد أصبح مطلباً فلسطينياً إسرائيلياً، مع اختلاف الدوافع والمبررات التي دفعت كل طرف منهما للسعي لتحقيق هذا الحل، حيث تمحورت الدوافع الإسرائيلية حول الخطر الديموغرافي الذي يعمل للصالح الفلسطيني، وما يزيد من تخوفاتها وخاصة بعد رفع مكانة فلسطين إلى دولة مراقب، من أن تقوم بحل السلطة وما يحمله من مخاطر تقطع الأمل في حلول سياسية بالإضافة إلى تصاعد وتيرة المقاومة وتلقى بعبء الأراضي الفلسطينية المحتلة على كاهل دولة الاحتلال إسرائيل، وعندها يحقق فيه الفلسطينيون الأغلبية إذا ما تم دمجهم في الدولة. في حين تمحورت الدوافع الفلسطينية حول الخطر الاستيطاني وما يحدثه من تغيرات ديموغرافية تعرقل سعي الشعب الفلسطيني للانعتاق من الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة المتصلة جغرافياً والقادرة على الحياة. وتأمين حق العودة للاجئين الفلسطينيين، وفقا لقرارات الشرعية الدولية.

2- الموقف العام من حل الدولتين.

شكل الصمود الفلسطيني والرفض القاطع للخضوع للاحتلال حجر الأساس في كافة المشاريع السياسية لتسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي،

ولوضع حد للسياسات الإسرائيلية التوسعية و إيجاد موطئ قدم للفلسطينيين على أرضهم دعما للقيادة الفلسطينية من خلال تبنيها برنامجاً مرحلياً قائم على القبول بدولة فلسطينية على حدود العام 1967م، وعملت على كافة الاتجاهات لتحقيق ذلك وحشدت له التأييد، من خلال طرح حل الدولتين وتجاوب الأطراف الفلسطينية والعالمية والإسرائيلية التي عبرت عن مواقفها كما يلي :

2.1 الموقف الفلسطيني:

كانت صيرورة حل الدولتين منذ عقد السبعينات مروراً بعقد الثمانينات المتمثلة بإقامة دولة فلسطينية مستقلة" على أي جزء محرر من تراب فلسطين " كتكتيك " لإستراتيجية الدولة الديمقراطية الواحدة ومن ثم كإستراتيجية مستقلة (قائمة أساساً على طريق تحقيق مشروع قابل للتنفيذ في المدى القصير والمتوسط) بخلف الدولة الديمقراطية الواحدة على كامل تراب فلسطين. "لقد رأت منظمة التحرير الفلسطينية واقعية المشروع كموطن قوة وكموطئ قدم أساسي لها في" الداخل الفلسطيني"، خصوصاً بعد سنوات صراع دامية مع الدول العربية كالأردن وسوريا ولبنان .وقد تزامنت واقعية المشروع في إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 مع بث مناخ دولي داعم جاء ضمن المشهد السياسي الإسرائيلي ويقضي بإمكانية التوصل إلى حل من هذا القبيل مع منظمة التحرير الفلسطينية. ثمة أمر آخر متعلق يحرص منظرو حل الدولتين على إبرازه، وهو تحرر أبناء الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 من الاحتلال الإسرائيلي ومن آلته الاستيطانية وخاصة في مدينة القدس[تقرير مركز بديل،2005،ص4] ومن جهة أخرى، تنطلق حركة حماس وفصائل المقاومة من قناعتها بأن أرض فلسطين للفلسطينيين، ومن حقهم إقامةَ دولةٍ مستقلةٍ على أرضهم. ومع ذلك، وسعياً منها للوصول إلى برنامج وطني جامع، أقرت هذه الفصائل، وثيقة الوفاق الوطني (2006/6/26) التي دعت إلى قيام دولة فلسطينية مستقلة بحدود الرابع من يونيو 1967 وعاصمتها القدس[تقرير الزيتونة،2012].

ولتحقيق مبدأ حل الدولتين سلكت منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، عدة سبل، منها المفاوضات المباشرة مع إسرائيل وعندما وصلت المفاوضات لطريق مسدود قرر الفلسطينيون الذهاب للأمم المتحدة للحصول على عضوية لدولة فلسطين. حيث أشار الرئيس محمود عباس إلى أن المسعى الفلسطيني للذهاب للجمعية العامة للأمم المتحدة يهدف للحفاظ على مبدأ حل الدولتين.

في حين أكد عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية صائب عريقات، أن إجراءات (إسرائيل) على الأرض تقوض وبشكل فعلي خيار حل الدولتين . وأوضح أن القيادة الفلسطينية متمسكة بخيار حل الدولتين للشعبين، كونه المخرج الأساسي في إنهاء الصراع وإعادة مسار عملية السلام لطريقها الصحيح. [عريقات،2012، موقع الرسالة الالكتروني].إذن من الواضح أن هناك شبه إجماعاً فلسطينياً حول حل الدولتين وإقامة الدولة الفلسطينية على حدود العام 1967 ولا توجد معارضة من حيث المبدأ ، شريطة أن تحقق هذه الدولة كافة الثوابت الفلسطينية.

2.2 الموقف الإسرائيلي:

رغم التراجعات الحادّة عالميًا وعربيًا وفلسطينيًا لدعم عملية التسوية ، إلا أن الشعب الفلسطيني استطاع أن يفرض على الموقف الرسمي الإسرائيلي الموافقةَ على صيغة "الدولتين". فالخارطة السياسية الإسرائيلية من اليسار إلى الوسط مقتنعة بأشكال مختلفة بذلك، وحتى اليمين الإسرائيلي الأكثر تطرفًا لم يعد يستطيع التهرّب من معادلة "الدولتين"، ف "بنيامين نتنياهو" رئيس الحكومة الأكثر يمينية في تاريخ إسرائيل صرّح بمناسبة 100 يوم على حكومته "أن" دولتين لشعبين" هي محطّ "إجماع قومي" في إسرائيل ، كما أن رئيسة المعارضة تسيبي ليفني وزعيمة حزب "كاد يما" المنشقّ أساسًا عن الليكود، رفضت الدخول في الائتلاف الحكومي بإدّعاء أن الحكومة ترفض حلّ "دولتين لشعبين."[عودة،2009].

ويعتقد الإسرائيليون أن حل الدولتين يقتضي بإعادة تقسيم إسرائيل / فلسطين والقدس. ومن المرجح أن يكون ذلك على امتداد الخط الأخضر، مع إقامة دولتين لشعبين – دولة فلسطينية عربية ودولة إسرائيلية يهودية. يكون للشتات اليهودي والفلسطيني حرية المرور إلى دولتيهما المعنيتين (فقط)، بمعنى أن اللاجئين الفلسطينيين العائدين يقيمون فقط في الدولة الفلسطينية. وهذه هي الوصفة الأكثر شيوعاً من أجل تسوية النزاع بالنسبة إلى الشعبين والدوائر الدولية. يوفر هذا السيناريو إمكانية لتكوين شعبين شرعيين، فلسطيني وإسرائيلي [يفتاحئيل،2012، ص375:376].

وهناك موقف يمثله اليمين ممثل بحزب "المفدال" الذي يفند الادعاءات حول الخطر الديموغرافي ويقلل من عدد الفلسطينيين مدعياً أن نسبة اليهود تصل إلى 76% على هذا الأساس فهو يرفض الحل السياسي القائم على الانسحاب من المناطق المحتلة وإقامة دولة فلسطينية. هذا الطرف هو الأخطر لأنه يدعو لتكثيف الاستيطان، ومضايقة الفلسطينيين حتى يضطرهم إلى الهجرة وانتظار فرص تهجيرهم مثلما حدث في النكبة 1948 [حيدر،2012، ص13:14].

في ضوء ما سبق، تشكلت لدى الإسرائيليين قناعة بوجوب الانفصال عن الفلسطينيين، بعدما تبين لهم أن الاستمرار في التفوق السكاني أمرٌ مستحيل، وحتى الذين لا يؤمنون بالخطر الديموغرافي فإنهم غير قادرين على وضع الحلول سوى طرح مزيد من الاستيطان في حين أن هذا الاستيطان يحتاج لسكان وهجرات يهودية جديدة وهذا ما بات أصعب في ظل تراجع قدرة إسرائيل على جذب مهاجرين جدد. ولوضع حد لتداعيات الخطر الديموغرافي المستقبلي، فقد أبدت الحكومات الإسرائيلية الموافقة على حل الدولتين ولكن ضمن تصور معين لشكل الدولة الفلسطينية التي تكون نتاج مفاوضات وشروط تلبي الحاجة الإسرائيلية وليست نتاج القرارات الدولية ذات الصلة.

2.3 الموقف الدولي:

وعند التوقف عند مفهوم الدولة الفلسطينية في الأدبيات السياسية لأطراف الرباعية بشكل خاص، نجد أنها دولة تحددها موازين التفاوض بين الأطراف، وليست دولة تحددها قواعد القانون الدولي وقرارات المحاكم الدولية أو قرارات مجلس الأمن الدولي.

وفي سياق الموقف الدولي لابد من الإشارة إلى أن التطور الوحيد الذي ينبئ عن توجه إيجابي لصالح الدولة الفلسطينية هو التغير التدريجي والمتزايد في موقف الرأي العام الدولي لاسيما في الدول الأوروبية الكبرى، فقد دلّت آخر نتائج استطلاعات الرأي العام على أن تأييد إقامة دولة فلسطينية بلغ 49% مقابل 21% يعارضونها، بينما لم يحدد حوالي 30% موقفهم بشكل واضح [عبد الحي،2012، موقع الجزيرة الالكتروني].

وجاء الموقف الأوروبي على لسان "آشتون[iii] التي أكدت أن الاتحاد الأوروبي يعتبر البيانات الصادرة عنه في عامي 2009 و2010 والمتعلقة بعملية السلام في الشرق الأوسط، تمثل سياسة الاتحاد الأوروبي في الشرق الأوسط والتي تؤكد مبدأ حل الدولتين كأساس لحل الصراع الفلسطيني–الإسرائيل[zamn press ، 2012].

ولقد عرضت خارطة الطريق الموقف الأمريكي لإنهاء الصراع من خلال توصل الفريقان إلى اتفاق وضع نهائي وشامل ينهي النزاع الإسرائيلي–الفلسطيني عام 2005، عن طريق تسوية يتم التفاوض حولها على أساس قرارات مجلس الأمن 242، 338 و1397، التي تنهي الاحتلال الذي بدأ عام 1967، وتتضمن حلاً متفقاً عليه، عادلاً، ومنصفاً، وواقعياً لقضية اللاجئين، وحلاً تفاوضياً لوضع القدس يأخذ بعين الاعتبار الاهتمامات السياسية والدينية للجانبين، ويصون

[iii] كاترين آشتون، سياسية بريطانية تتولى منصب النائب الأول لرئيس المفوضية الأوربية منذ 9 فبراير2010 ، ومنصب الممثل السامي للاتحاد لشؤون السياسة الخارجية والأمن منذ 1 ديسمبر.2009 .

المصالح الدينية لليهود، والمسيحيين، والمسلمين على صعيد العالم، ويحقق رؤيا دولتين، إسرائيل، ودولة ذات سيادة، مستقلة، ديمقراطية وقابلة للحياة هي فلسطين، تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن" [خارطة الطريق،2007، موقع القنصلية الامريكية الالكتروني]. وهذا ما شدد عليه " الرئيس الأمريكي أوباما " في خطابه بجامعة القاهرة قائلا: إن السبيل الوحيد للتوصل إلى تحقيق طموحات الطرفين يكون من خلال دولتين يستطيع فيهما الإسرائيليون والفلسطينيون أن يعيشوا في سلام وأمن [موقع القنصلية الامريكية،2009].

ولم يختلف الموقف البريطاني الذي يدعم بشدة قيام دولة فلسطينية، عبر المفاوضات المؤدية لحل الدولتين. حيث أن المفاوضات هي أفضل سبيل للإيفاء بالتطلعات الوطنية للمواطنين الإسرائيليين والفلسطينيين وللمجتمع الدولي، وتؤدي لقيام دولة فلسطينية على حدود عام1967، وتكون فاعلة ذات سيادة تعيش بسلام وأمن إلى جانب إسرائيل وتنعم بالأمان والأمن، إلى جانب الدول الأخرى المجاورة في المنطقة [وزارة الخارجية البريطانية،2011].

بإيجاز نستطيع القول، أن مواقف المجتمع الدولي شكلت قوة داعمة باتجاه إنجاز حل الدولتين، ولكنه لم يشكل قوة ضاغطة تمتلك آليات تنفيذ بسبب التعنت الإسرائيلي، إلا أن هذا الخيار مازال قائماً وفق ما عبر عنه المجتمع الدولي.

3- معوقات حل الدولتين:

يمثل مفهوم الدولة الفلسطينية أحد هذه المفاهيم التي تشير لها الأدبيات الفلسطينية والإسرائيلية وبيانات اللجنة الرباعية وبعض نصوص قرارات الأمم المتحدة، لكنها وإن تماثلت في اللغة فإنها متباينة وإلى حد بعيد في المضمون، وثمة مشكلة أخرى في التحليل السياسي لموضوعات المنازعات الدولية كالصراع العربي- الصهيوني، فهل نتناوله من بُعده القانوني وتصبح المسألة محاجّة قانونية أم نتناوله من بعده السياسي؟ إن المحاجة القانونية قائمة على قرارات الأمم المتحدة ونصوص القانون الدولي والمعاهدات ولجان التحكيم وقرارات المحاكم الدولية، بينما البعد السياسي يبقى رهن موازين القوى بين أطراف الصراع، على

أن يُفهم ميزان القوى بأبعاده الثلاثة وهي القوى المادية والقوى المعنوية وفن إدارة متغيرات القوة. ويكشف تاريخ الصراع العربي–الإسرائيلي خلال قرن من الزمان، فالبعد السياسي وموازين القوى، يشكلان العامل الحاسم في تحديد مستقبل الصراع، وهو ما يعني أن مستقبل الدولة الفلسطينية لن يكون إلا انعكاسًا لموازين القوى المحتملة والممكنة والمأمولة [عبد الحي،2012، موقع الجزيرة الالكتروني].والذي نأمل كفلسطينيين من أن يشكل الضغط الدولي على إسرائيل ضرورة بالطبع كشرط مسبق، من أجل موازنة القوة في مواجهة الفلسطينيين. وعلى أية حال، فإذا كان الضغط يهدف الى تنفيذ حل الدولتين وفق الرؤية الاسرائيلية ، فإنه محكوم بالفشل. الضغط قد يؤدي إلى تعزيز الميل الإسرائيلي لفرض شروط غير مقبولة على الفلسطينيين، ثم اللجوء إلى لومهم على الفشل. كانت هذه الإستراتيجية الإسرائيلية منذ 1947، والتي تم تنقيحها في حل الدولتين، واتفاقيات أوسلو، وقمة كامب ديفيد (. ومنذ إعادة انتخاب "باراك أوباما" رئيسا للولايات المتحدة، ارتفعت التوقعات حول الضغط على الحكومة الإسرائيلية للتفاوض بشأن اتفاق سلام مع منظمة التحرير الفلسطينية.

الموضوع الفلسطيني المؤشر الأكثر وضوحًا بخصوص الموقف الدولي من موضوع الدولة الفلسطينية، فقد أصدرت اللجنة الرباعية منذ بدء عملها عام 2002 ما مجموعه 39 بيانًا، ورغم أنها الجهة التي أُوكل لها تسوية النزاع، فإن بياناتها تتضمن عبارة تكاد تشكِّل القاسم المشترك لكل البيانات، وهي عبارة "ترك قضايا الحل النهائي للتفاوض بين أطراف النزاع ."ولما كان التفاوض أمرًا تتحدد نتائجه بموازين القوى السياسية والاقتصادية والعسكرية الديموغرافية، فإن ذلك يعني إعطاء إسرائيل الفرصة كاملة لتوظيف كافة متغيرات القوة التي تمتلكها في مواجهة المفاوض الفلسطيني المجرد من أدوات الضغط[عبد الحي،2012، موقع الجزيرة الالكتروني].

خلاصة القول، في ظل غياب مرجعيات دولية تحتكم للقانون الدولي، وعدم وجود راع نزيه لعملية تسوية عادلة للفلسطينيين، إضافة إلى معيقات الانقسام الفلسطيني، يبقى لموازين القوى الكلمة الفصل في تحديد معالم الحل،

ومما لاشك فيه أن موازين القوى تميل للصالح الإسرائيلي كدولة قائمة متفوقة كماً ونوعاً على الفلسطينيين الذين يخضعون لمرحلة جديدة من الاحتلال دام أكثر من 45 عاماً، وارتبطت كل شروط حياتهم بدولة الاحتلال والتي مازالت تتحكم بكافة المقدرات الفلسطينية رغم اتفاقية أوسلو التي منحت بعض الصلاحيات للسلطة الفلسطينية.

3.1 المعيقات من الجانب الإسرائيلي:

يقوم الموقف الإسرائيلي من الدولة الفلسطينية على أساس الاعتبارات الدينية والتاريخية والإستراتيجية والاقتصادية والأمنية والسياسية؛ فمختلف التيارات السياسية الإسرائيلية، ترى أن فلسطين جزءٌ من أرض "إسرائيل". وعلى هذه الخلفية، يتبلور في "إسرائيل" الإجماع الذي يدعو إلى: عدم العودة لحدود الرابع من يونيو 1967، والقدس عاصمة موحدة لـ" دولة إسرائيل"، وبقاء الكتل الاستيطانية في الضفة تحت السيطرة "الإسرائيلية"، وعدم السماح بقيام دولة فلسطينية ذات سيادة [تقرير الزيتونة،2012].

ومن جهة أخرى، يدلل التوجه العام الإسرائيلي على استمرار المعارضة لقيام دولة فلسطينية رغم أن هذه النسبة المعارضة تتراجع من 79% عام 1987 إلى 52% عام 1996 وبلغت 29% عام 2010، بينما رفض 68% من الإسرائيليين عام 2012 وقف الاستيطان في الضفة الغربية، كما أن النسبة العظمى من الإسرائيليين يرفضون تعريف الدولة الفلسطينية على أنها تعني العودة إلى حدود 1967. ورغم تصعيد العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني وإقامة المستوطنات والجدار العازل وتهويد القدس الخ.. لا يعني أن "حل الدولتين" قد أُسقِط أو أنه غير واقعيّ، ولكنّ معناه أن حكّام إسرائيل أدركوا واقعية هذا الشعار والالتفاف الفلسطيني والعربي والعالمي حوله فيريدون تقويضه. وبهذا المنطق يتمّ زرع وقائع إضافية وتهويد القدس في سباق مع الزمن [عودة،2009].في الوقت الذي يرى فيه مؤيدو الخيار الشامل لدولة ثنائية القومية أن فرصة وجود دولتين منفصلتين باتت صعبة التحقيق، نظراً للأسباب الرئيسية التالية :

- من وجهة نظر ديموغرافية: بات من الصعب حماية دولة ذات طابع يهودي، أو دولة ذات طابع قومي فلسطيني، بسبب وجود أقلية فلسطينية كبيرة العدد تعيش داخل حدود إسرائيل 1948، وبسبب زيادة عدد المستوطنات الإسرائيلية والمستوطنين في الأراضي الفلسطينية المحتلة (خاصة في الضفة الغربية).

- أن السكان اليهود والفلسطينيين ينتشرون داخل أرض محدودة، ويشتركون في نظام بيئي واحد، يستلزم جهوداً موحدة لإدارته والتحكم فيه،

- يعتمد المجتمع الفلسطيني على الاقتصاد الإسرائيلي، (يشارك في سوق العمل) لذلك فإنه، مع عدم قيام دولة ثنائية القومية سيؤدي تطبيق حل الدولتين إلى تبعية الدولة الفلسطينية للدولة اليهودية سياسياً واقتصادياً [يونا ،2007، ص25].

- حل قضية القدس، ما يطرحه الإسرائيليون يرتكز إما ضم أحياء القدس العربية ومحيطها إلى الدولة الفلسطينية المقترحة، مقابل ضم التجمعات الإسرائيلية في القدس الشرقية لإسرائيل، في حين يدعو آخرون لضم القدس الكبرى كاملة لإسرائيل [عاشور،2010، ص121].

إلى جانب الأسباب التي ذكرناها أعلاه، فإن " أرنون سوفير" خبير الديموغرافيا الإسرائيلي، يرى أن هناك عقبات جوهرية تحول دون التوصل لحلول استناداً إلى المواقف المتشنجة من الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني الذين لن يتنازلوا عن القدس ويقول: عندما نتحدث مع ثلث شعب إسرائيل لن يتنازلوا عن الجدار ولا عن القدس، ولن يكون تقبل لقضية اللاجئين في إسرائيل فلن يعود هؤلاء إلى قراهم ولن يعاد بالطبع 400 ألف دونماً [خطيب،2004، ص40].كما ويرى " أرنون سوفير" عدم إمكانية العودة إلى الخط الأخضر وإزالة 200 ألف مستوطن من الضفة الغربية و180 ألف آخرين من القدس، وأن ما فعلناه هو طريق ملتوية كي يبقى 80% من المستوطنين داخل إسرائيل في "إشارة لجدار الفصل". أو لا يتم إزالة كافة المستوطنات وأن يترك اليهود المناطق الفلسطينية (A,B,C) ولا يمكن القبول بطرق عبر الممرات والطيران الفلسطيني يحلق فوق

رؤوسنا، ولا يمكن أن نحرم من "غور الأردن" والحرم الشريف على اعتبار أنه أحد المقدسات الفلسطينية وإذا قبلنا فهذا يعتبر إذلال لا نقبل به. هكذا فكر عرفات ولهذا لم يسرع لتحقيق السلام.لأن السلام الذي سوف يناله هو سلام إذلال باعتقاده [خطيب،2004، ص38].في ظل هذه المعادلة فإنَّ الفصل لتحقيق رؤية حل الدولتين أصبح صعباً جداً ولا يمكن تصوره [بورغ،2011، ص46].

وفي تفسير لحدود الدولة الفلسطينية مع الدول العربية ستكون مفتوحة ومقيدة لحركة الأشخاص والبضائع، ولكنها ستكون مغلقة أمام الهجرة العربية إلى أرض إسرائيل. ومع أن خط الحدود بين إسرائيل والكيان الفلسطيني ليس معروفاً بالفعل، إلا أنه يمكن القول بأن تعديلات حدود متفق عليها سوف تنفذ، بحيث يجري في إطارها ضم غالبية السكان اليهود المقيمين فيما وراء" الخط الأخضر" إلى أراضي دولة إسرائيل [مازور،2003، ص44].

أما قضية المياه في الدولة الفلسطينية المقترحة، فيصر الإسرائيليون على السيطرة والرقابة على مصادر المياه في الضفة الغربية وقطاع غزة، لدرجة أنهم حين عقدت اتفاقية "أوسلو" مع منظمة التحرير الفلسطينية، حددوا كميات المياه التي تقوم إسرائيل بإمدادها لهذه المدن من أحواض المياه المسيطر عليها من قبل الإسرائيليين وقد قامت إسرائيل ببناء المستوطنات فوق أحواض المياه في الضفة الغربية لتضم سيطرتها على هذه الأحواض. وتمنع حفر الآبار في المناطق(B,C) أما المناطق (A) فيتم الحفر بتنسيق مسبق [عاشور،2010، ص121].

وما لا يؤمنه هذا الخيار هو "إشباع الرغبة" في تدمير إسرائيل وتحرير فلسطين. كما أنه لا يؤمن إمكان" عودة" لاجئي 1948 لا إلى إسرائيل ولا حتى إلى الدولة الفلسطينية الجديدة بالنسبة إلى هؤلاء الكثيرين الذين هم في أقطار عربية [الدولة الفلسطينية،1990، ص100].مع تباين بعض المواقف في موضوع اللاجئين، حيث كانت رؤية "أولمرت " أن اللاجئين سيتم استيعابهم في الدولة الفلسطينية فقط، لن نسمح بعودة (دخول) لاجئين فلسطينيين إلى دولة إسرائيل [عدوان،2007، موقع الالكتروني].

ودون الغوص في ملابسات السياسة الإسرائيلية، ورغم إعلان أيهود باراك عام 2000 عن قبوله بالدولة الفلسطينية، وقبول أيهود أولمرت بها عام 2008، وهو ما كرره رئيس الوزراء الحالي نتنياهو، هناك سبعة مواقف سياسية واضحة لا لبس فيها، وقد كررها المسئولون الإسرائيليون في مناسبات عدة وهي [عبد الحي،2012، موقع الجزيرة الالكتروني].:

1. لا وقف دائم للاستيطان.
2. لا عودة لحدود عام 1967.
3. سيبقى الجيش الإسرائيلي على نهر الأردن.
4. لا تنازل عن القدس.
5. لا عودة للاجئين إلى الأراضي المحتلة عام 1948.
6. الكيان الفلسطيني المأمول قيامه منزوع السلاح، وليس له سيطرة على مجاله الجوي وحدوده خاضعة للمراقبة.
7. الكيان الفلسطيني ممنوعٌ عليه التحالف مع أي كيان سياسي خارجي

في ضوء ما سبق، فإن الفلسطينيون لن يتمتعوا بحالة " دولة قيد التكوين" ولا دولة " انتقالية". إن هذه الأجندة هي أجندة حزب الليكود الإسرائيلي الحاكم، الذي أصدر قراراً في المؤتمر العام 2002 ينص على أنه" سوف لا تكون دولة ثانية في أرض فلسطين التاريخية تكون البلاد مفتوحة للهجرة والاستيطان اليهودي، وإنما مغلقة في وجه العرب الذين سيظلون وفقاً لهذا السيناريو محجوزين في جيوبهم السكنية، ولا يمارسون سوى الحكم الذاتي البلدي والثقافي. سيشهد هذا السيناريو التخلي عن إطار أوسلو وحل السلطة الفلسطينية. وكما تقترح معظم منابر الأحزاب الصهيونية اليمينية، سيحمل الفلسطينيون المواطنة الأردنية ويشاركون في الانتخابات والسياسات الأردنية. وقد يؤدي هذا إلى تنفيذ هدف النقل السكاني السائد بين الأحزاب اليهودية اليمينية، وهذا يتضمن تشجيع أو إجبار العرب على مغادرة فلسطين التاريخية والإقامة في بلدان أخرى. وأياً كانت

الصيغة، فإن الأجندة الخاصة بإسرائيل الكبرى، التي سيطرت على السياسات الإسرائيلية منذ السبعينيات، ستظل تحول الدولة إلى مجتمع ابارتهايد، مع شبه التأكيد على تصعيد النزاع الإثني– القومي والتدهور الاقتصادي. لا يوجد مجال في هذا لوجود "شعب" شرعي أو نظام مستقر[يفتاحئيل،2012، ص376].

3.2 المعيقات من الجانب الفلسطيني:

فيما يتعلق بحل الدولتين فهو قائم من حقيقة عدم قدرته على توحيد قضايا قطاعات الشعب الفلسطيني ومصيرهم ضمن حل وطني حقوقي واحد. وعادة ما يعجز طرح حل الدولتين عن توفير إجابات شافية لمصير قطاعين مهمين من قطاعات الشعب الفلسطيني وهما الفلسطينيين المواطنين داخل إسرائيل واللاجئين الفلسطينيين والتي تتعلق قضيتهم ومصيرها بعام 1948 مباشرة وليس 1967. إن حل الدولتين في أحسن حاله قادر على حل مشكلة الفلسطينيين من غير اللاجئين في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام1967 وستكون حتماً على حساب القضيتين الحقيقيتين إذا ما سلمنا بطابع إسرائيل اليهودي [تقريرمركز بديل،2005، ص4].

يؤمن قليل من الإسرائيليين بأن السلطة الفلسطينية قادرة على فرض قانون يحظر المقاومة. والسلطة تعاني من ضعف سياسي وعسكري، وبعكس الرئيس الراحل ياسر عرفات، الذي تمتع بثقة معظم الفلسطينيين (وخصوصاً أجهزة الأمن ومؤسسات فتح)، فإن فرص السلام مع بروز مواقف حركة المقاومة الإسلامية "حماس" يحمل في طياته نتيجتين: الأولى، أن الحركة تعارض أية اتفاقية دائمة، وهي بالتأكيد لن تقبل بأي حل يضع حداً للصراع وللمطالب الفلسطينية. والثانية، أن عدداً متزايداً من الإسرائيليين بات يؤمن بأنه إذا تركت إسرائيل الضفة الغربية، نتيجة اتفاق مع السلطة الفلسطينية أو من طرف واحد، فإن حماس سوف تتولى السيطرة على المنطقة، كما فعلت في غزة، وإن درجة الاستعداد لقبول المخاطرة في هذا الشأن أصغر بكثير مما كانت عليه العام 2000م [ايلاند،2009، ص61].

كما ويشكل الفشل الفلسطيني في تحقيق مصالحة داخلية، أحد المعيقات، إلى جانب أنه لا يبدو أن الطرف الفلسطيني لديه تصور واضح لعملية الربط بين قطاع غزة والضفة الغربية عبر أراضي الدولة الإسرائيلية، وهو أمر يجعل تواصل هذه الدولة وترابط أطرافها أمرًا في غاية التعقيد، ويكاد يُعيد نموذج بنغلاديش وباكستان قبل انفصالهما في سبعينيات القرن الماضي [عبد الحي،2012، موقع الجزيرة الالكتروني].

إن طرح حل الدولتين قد يخلف العديد من القضايا دون حل. وهو يتضمن إفراغ (معظم) المستوطنات اليهودية في المناطق المحتلة، وإمكانية قيام دولة فلسطينية ضعيفة من المحتمل أن تظل معتمدة إلى حد كبير على إسرائيل، إضافة إلى مسألة تحديد مكانة وحقوق وقدرات الفلسطينيين المواطنين في الدولة اليهودية (المعلنة ذاتياً). هذه ليست مجرد تفاصيل تقنية، وإنما عقبات كبيرة قد تتسبب في استمرار حالة عدم الاستقرار، وتحول دون قيام مجتمعين سياسيين شرعيين. وقد تظهر مشاكل أخرى بسبب الطبيعة الإثنية المحتملة للدولتين، كاستمرار البلاغات والسياسات المعادية لليهود التي قد تقود إلى نمط من التعايش السلمي الإسرائيلي – الفلسطيني المحفوف بالمخاطر [يفتاحئيل،2012، ص375:376].

لا توجد لدى الفلسطينيين ثقة في نوايا إسرائيل الوفاء بالتزاماتها في اتفاقية دائمة، فالسبب الرئيس لتشككهم يكمن في الطريقة التي تعاملت بها إسرائيل مع قضية الاستيطان، وكما يرى الفلسطينيون ونتيجة لزيادة حجم الاستيطان منذ اتفاق أوسلو، فإن هذا التوسع جعل الاستيطان في الضفة الغربية غير قابل للتراجع عنه، ووفق ذلك فإن تعامل الحكومة مع البؤر الاستيطانية غير المشروعة، جعل القيادة الفلسطينية، وبالتأكيد "الشارع" الفلسطيني، يعتقد أن إسرائيل غير معنية، أو غير قادرة على التعامل مع القضية [ايلاند،2009، ص62].

إن السعي الفلسطيني لتحقيق حل الدولتين بات أقرب من أي وقت مضي، وحصول دولة فلسطين على عضوية الأمم المتحدة بصفة مراقب كان بمثابة شهادة ميلاد لدولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران العام 1967ـــ والذي أمد الفلسطينيين أيضاً بقوة الحركة السياسية والدبلوماسية ولكن يبقى حل

الدولتين مرتبط بقدرة استجابة الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني لاستحقاقات الحل، رغم وضوح الدور الإسرائيلي الأكبر في تعطيل التوصل لاتفاق نهائي من خلال وضع شروط تجعل من الحل أمراً يستحيل قبوله من الجانب الفلسطيني.

ثانياً: سيناريو "الدولة الواحدة ثنائية القومية"

رغم عدم وجود تعريفات محددة متفق عليها لحل الدولة الواحدة، وخاصة الدولة ثنائية القومية، في سياقات الصراع الإسرائيلي الفلسطيني خاصة، فإن الكثير من المحددات كانت قد استنبطت من تجارب أخرى مطبقة حول العالم، كسويسرا وبلجيكا وجنوب أفريقيا، فإن رؤية الدولة ثنائية القومية على كامل أرض فلسطين التاريخية تقوم على تسوية الصراع على أساس إيجاد نظام سياسي واحد للشعبين الفلسطيني واليهودي–الإسرائيلي، ومن مفهوم سياسي لقيام نظام حكومي يشترك فيه شعبان في النظرة إلى الدعائم السياسية التي تكوّن الدولة، تكون لكل جماعة من الجماعتين القوميتين هويتها المنفصلة التي تتمتع فيها بلغتها وثقافتها القومية وتراثها الديني .وأهم ما يميز نظام الدولة ثنائية القومية هو الحصول على نظام توافقي بين الجماعتين القوميتين يتجنب سيطرة الأغلبية على الأقلية لذا لا بد من وجود عناصر أساسية مثل تقسيم السلطة، ونظام تعدد الأحزاب، وحق الأقلية في الاعتراض، والمشاركة في السلطة التنفيذية .أما الدولة الديمقراطية، فعادة ما ينظر إليها على أنها نظام مساواة المواطنين أمام القانون ونظام الدولة المتفق عليه [تقرير مركز بديل،2005، ص3].

يشكل مفهوم الشعب مبادئ تنظيمية منافسة للمفاهيم الإثنية التي تستمد منها الأنظمة الإثنية سلطاتها السياسية والأخلاقية الرئيسية. فتكوين الشعب إنما يشكل خطوة ضرورية لتحويل النظام والمجتمع من نظام الحكم الإثني إلى الديمقراطية. كما أن الجغرافيا السياسية للدولة الديمقراطية تعتمد على وضع حدود واضحة للإقليم السياسي المعني الذي يتم فيه تطبيق " قانون الأرض" بالتساوي على جميع الأعضاء وعلى النحو الذي تبينه العديد من الدراسات والنظريات، فإن وجود جماعة مستقرة نسبياً من المواطنين– المقيمين المتساوين،

هو شرط ضروري من أجل إقامة مجتمع مدني يعمل في الفضاء الترابي بين الدولة، ورأس المال، والمنزل، ويقيم شبكة من المنظمات والمؤسسات والأحزاب والروابط كأساس للحكم الديمقراطي [يفتاحئيل،2012، ص372].

1- جذور مقترح " دولة ثنائية القومية":

تعود جذور هذا سيناريو" دولة ثنائية القومية" إلى المفكرين اليهود خلال العشرينيات، وبعد ذلك لجماعات يهودية وفلسطينية، حيث ظهر، مؤخراً، اهتمام ملحوظ بين الفلسطينيين بهذا الخيار وبخاصة في إسرائيل والشتات. لأن هذا السيناريو يمتلك القدرة على تكوين" شعب" شرعي في إسرائيل/فلسطين [يفتاحئيل،2012، ص378].

كما وتعود إلي توصية لجنة الأمم المتحدة الخاصة بمسألة فلسطين كانت هناك أيضاً توصية أقلية، قضت بأن تقام في فلسطين/ أرض إسرائيل دولة واحدة على أساس اتحاد (فيدرالية) يضم المجموعات القومية. ولحسن حظ اليهود فقد رفض العرب هذا المشروع، وبذلك مهدوا الطريق أمام تبني قرار التقسيم في العام 1947. ونقول" لحسن حظهم"، نظراً لأن الأغلبية في لجنة الأمم المتحدة أقرت بأن هذا الحل يستجيب بالفعل لمصالح اليهود الذين عاشوا في تلك الفترة في أرض إسرائيل، لكنه يؤدي بوضوح إلى تقييد هجرة اليهود في المستقبل. ففي ظل تلك الظروف لم تكن إقامة الدولة الواحدة توفر حلاً مرضياً لمشكلة اليهود الذين لم يكونوا وقتئذ من سكان أرض إسرائيل (فلسطين) [غابيزون،2008، ص78].

كما وقد طُرحت فكرة "الدولة الواحدة" من قبل المفكّر الفلسطيني والعالمي إدوارد سعيد، واقترح لها الرئيس الليبي معمّر القذّافي أسما هو "إسراطين" أمّا رئيس الوزراء الفلسطيني السابق أحمد قريع، فقد هدّد إسرائيل بأنّها إن لم تؤدِّ استحقاقاتها تجاه الشعب الفلسطيني فسوف يطالب بـ"الدولة الواحدة"، هذا عدا بعض المثقفين الفلسطينيين [عودة،2009، موقع الكتروني].

قد يكون ضرورياً هنا طرح السؤال التالي: من هم الذين ينبغي أن يكونوا أعضاء الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني؟ ومن هم المطالبون الرئيسيون بالقوة السياسية في إسرائيل/ فلسطين؟ على المستوى الأساسي، يمكن تسمية ست مجموعات أثنية سياسية رئيسة، تتميز بتواريخها وجغرافيتها المتباينة، والتي تدعي حقها في امتلاك القوة السياسية في إسرائيل/ فلسطين وهي [يفتاحئيل،2012، ص373]: المواطنون اليهود المقيمون في إسرائيل.

- المواطنون الفلسطينيون العرب المقيمون في إسرائيل.
- المستوطنون اليهود في الأراضي المحتلة عام 1967.
- الفلسطينيون المقيمون في الأراضي المحتلة عام 1967.
- الشتات اليهودي.
- الشتات الفلسطيني.

إن فكرة الدولة الواحدة ثنائية القومية تعني قيام دولة على حدود فلسطين التاريخية "بحدود الانتداب البريطاني" على فلسطين، يعيش فيها كل من اليهود والعرب، على أساس مبدأ الديمقراطية والمساواة وتستوجب لتحقيق ذلك موافقة الشعبين للعيش طوعاً دون ادعاء أحد ملكية الوطن فهي دولة ليست يهودية وليست عربية، وهنا لا يهم نظام الحكم جمهوري أو برلماني لأن المواطنين عرباً ويهوداً سيتساوون في الحقوق والواجبات مثل حق الترشح والانتخاب، سيكونون ضمن جيش واحد، وأجهزة أمنية وشرطية واحدة، سيديرون كافة موارد الدولة ومؤسساتها معاً.

2- الموقف الإسرائيلي من سيناريو "الدولة الواحدة ثنائية القومية":

على الرغم من عدم احتمال وجود توافق عليه من أية جماعة يهودية رئيسة على المدى القريب، نظراً لأنه يرقى إلى حد الخسارة الكبيرة للقوة- بمعنى نهاية السيادة اليهودية والانهيار الحاد للسيطرة اليهودية على الأرض والموارد.

ونظراً إلى أن قيام دولة ثنائية القومية وديمقراطية لا يمكن أن يتم إلا باتفاق الطرفين، فإن المعارضة اليهودية ستجعل هذا القرار غير محتمل في هذا الوقت بالذات [يفتاحئيل،2012، ص378]، على الرغم من الدعوات التي أطلقها عدد كبير من الشخصيات الإسرائيلية إلى تبني فكرة "الدولة ثنائية القومية". وعند توجيه اتهام لوزير الدفاع الإسرائيلي السابق" موشي أرنز" أنه يدفع اتجاه فكرة "دولة ثنائية القومية"، قال إن إسرائيل باتت دولة ثنائية القومية، وفيها 20 في المائة أقليات، وهذه هي الحقيقة. وقالت صحيفة "هآرتس" إن هذا الرأي ليس مقصوراً على الهامش السياسي، وإنما تشارك فيه شخصيات بارزة في حزب الليكود الحاكم وفي المستوطنات .ويشار في هذا السياق إلى أن رئيس الكنيست روبين ريفلين، كان قد صرح ، بأنه يفضل منح المواطنة للفلسطينيين سكان الضفة الغربية على تقسيم البلاد، بحسبه. وكانت عضوه الكنيست النائبة تسيبي حوطبيلي (الليكود) قد نظمت حملة في شهر أيار (مايو) 2009 في الكنيست تحت شعار «البديل لحل الدولتين»، وطالبت علانية بمنح المواطنة للفلسطينيين بشكل تدريجي [تقرير،2010، صحيفة القدس] .

إلا أن هناك إجماع معلن في إسرائيل من اليسار و اليمين العلماني و المتدين المعتدل و المتطرف، على رفض فكرة الدولة الواحدة التي ينادي لها بعض الفلسطينيين بين الحين والآخر. حيث تعتبرها من الناحية العملية هو نهاية إسرائيل كدولة ذات أغلبية يهودية، ونهاية للمشروع الصهيوني في فلسطين. لذلك لا يوجد جدل في إسرائيل على الرفض المطلق لهذا السيناريو، إلى جانب الأسباب التالية لرفضه وهى [ابو زايدة،2012، موقع معا الالكتروني].

أولاً: العامل الديموغرافي هو السبب الرئيسي الذي يجعل الإسرائيلي يرفض مجرد التفكير بهذا الخيار. عدد السكان في فلسطين التاريخية سيتساوى مع عدد اليهود في العام 2014 تبعاً لمعلومات مركز الإحصاء الفلسطيني و أن عدد الفلسطينيين سيتجاوز عدد اليهود في العام 2020 ، حيث ستصبح نسبة السكان اليهود حوالي 48,2% ، أي نحو 6,2 مليون يهودي مقابل 7,2 مليون فلسطيني. هذا يعني أن الفلسطينيين سيشكلون أغلبية في أقل من عشرة أعوام.

ثانياً: مشروع الدولة الواحدة يتناقض بشكل كلي مع مشروع الدولة اليهودية التي تسعى إسرائيل إلى انتزاع اعتراف فلسطيني ومن ثم دولي على أن إسرائيل هي دولة يهودية، وهي لن تكون كذلك دون الحفاظ على أغلبية يهودية مطلقة، وإذا كان هناك من هو مقتنع بالتنازل عن جزء من فلسطين التاريخية(حدود 1967) فقط من أجل الحفاظ على الغالبية اليهودية و ليس من منطلق التسليم بالحقوق الوطنية الفلسطينية.

ثالثاً: تجربة الإسرائيليين على مدار الصراع ، خاصة في العقدين الأخيرين، و ما رافق ذلك من أحداث دامية، خاصة في الانتفاضة الثانية، هو الانفصال عن السكان الفلسطينيين، لكن دون الانفصال عن الأرض التي يصادرون ما تبقى منها مع بزوغ كل فجر جديد.

رابعاً: إسرائيل تجد صعوبة في تقبل فلسطينيي الداخل و التي لا يتجاوز نسبتهم 25%، فكيف لهم أن يتقبلوا غالبية فلسطينية ضمن حدود الدولة الواحدة؟

خامساً: من الناحية الأمنية، ترفض إسرائيل السماح للفلسطينيين بالعمل في السوق الإسرائيلي سوى لأعداد محدودة و ضمن شروط و معايير أمنية صارمة، هل ستقبل بسبعة ملايين فلسطيني متساوين في الحقوق و الواجبات؟

سادساً: تنظر إسرائيل لهذا الأمر على أنه نوع من التهديد الفلسطيني لكي يقبل الإسرائيلي بخيار الدولتين، و ليس ناتج عن إستراتيجية فلسطينية لتبني هذا الخيار.

إنَّ من الأهمية بمكان النظر للدولة ثنائية القومية أنها دولة قائمة على التعايش السلمي بين مواطنيها على اختلاف قومياتهم، وهذا يعني تحول الفكر الإثني اليهودي إلى فكر ديمقراطي يقبل بالمساواة والعدالة وهذا ما لم تثبته سنوات الصراع بين الفلسطينيين والإسرائيليين، فلقد ذهبت إسرائيل إلى أبعد الحدود في إلحاق الظلم والأذى بالشعب العربي الفلسطيني من قتل وتشريد واعتقال وتدمير بيوت و تمييز عنصري، غرس في العقلية الإسرائيلية عقدة الخوف من انتقام فلسطيني في المستقبل، وما يزيد الموقف الإسرائيلي رفضاً

للدولة الثنائية تحسبه للخطر الديموغرافي الذي يميل للصالح الفلسطيني في السنوات القليلة القادمة. إلا أنه لا يمكن إغفال القناعة الإسرائيلية بعدم جواز إقامة دولة فلسطينية بين نهر الأردن وإسرائيل. والتي تستدعى البحث عن حلول تفرضها، تلبي الحاجة الإسرائيلية وليست حلول تفرض عليها. لذا من الأفضل للإسرائيليين أن يقبلوا بدولة فلسطينية على كامل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، بما في ذلك القدس وتفكيك كل المستوطنات على قبول خيار الدولة ثنائية القومية.

3- الموقف الفلسطيني من سيناريو "الدولة ثنائية القومية".

حتى تشرين الأول أكتوبر 2000، كانت معظم الرؤية الشعبية تدور حول دولتين قوميتين منفصلتين، لكن ومنذ ذلك الوقت، أخذ حل الدولة الواحدة ثنائية القومية يكسب شعبية بين المثقفين الفلسطينيين، بسبب فشل عملية أوسلو [غرينيبرغ،2009، ص41].وبنفس الوقت، أن فكرة الدولة الواحدة ثنائية القومية تبقى تثير تخوفات الفلسطينيين في ظل حالة الضعف الفلسطيني والفصل ما بين غزة والضفة واستمرار تآكل السلطة الفلسطينية في الضفة[ابراش،2012،موقع الحوار المتمدن]،إضافة إلى الإجراءات الإسرائيلية التي تسعى لتقويض قدرة السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية.

وجاء الارتفاع الجديد بالمطالبة بحلّ "الدولة الواحدة ثنائية القومية" تعبيرًا عن اليأس من إقامة دولة فلسطينية مستقلة في حدود أراضي الـ67، نتيجة للتنكّر الإسرائيلي بالأساس لحقوق الشعب الفلسطيني والاستيطان والجدار العازل، ونتيجة لحالة الانقسام الفلسطينية وتعزيز قوّة الحركات الإسلامية، ولكنّ الكلّ يجمع أنّه رغم كلّ المعوقات فإن إقامة دولة فلسطينية على حدود ال1967 تتطلّب جهدًا أقلّ بكثير من المعركة طويلة الأمد والتي لا يضمن نتائجها أحد [ابراش،2012، موقع الحوار المتمدن].

إنَّ ذلك يتطلب إستراتيجية فلسطينية جديدة، تقوم بتحويل النضال الفلسطيني من أجل دولتين إلى السعي إلى دولة واحدة تتمتع بحقوق متساوية، في

إطار ما يعد الآن دولة أحادية الجانب تحكمها إسرائيل. وتتطلب الخطوة الأولى في هذه الخطة تفكيك السلطة الفلسطينية، أو على الأقل إحداث تغيير في وجهة القيادة الفلسطينية. ويجب أن ينتهي دور السلطة الفلسطينية كفاصل بين قوة الاحتلال والناس الخاضعين للاحتلال، سوية مع وهم الحكم الذاتي الواسع الذي تكرسه. فقد أفضى هذا إلى توفير حماية لإسرائيل من مواجهة التزاماتها القانونية كقوة احتلال، لكنه خلق توازياً زائفاً بين الناس الخاضعين للاحتلال وسلطات الاحتلال.

ويجب أن تلتزم العلاقة الجديدة للسلطة الفلسطينية مع إسرائيل بالسعي إلى تحصيل حقوق شعبها الرازح تحت الاحتلال، بما في ذلك الحق في المقاومة السياسية. ويجب أن تقود السلطة الفلسطينية الحملة لإعداد الفلسطينيين للتخلي عن فكرة الدولتين والنضال من أجل الحقوق المتساوية بدلاً من ذلك. ومن دون وسيط مختبئ في الخلف، فإن حقيقة احتلال إسرائيل ستتعرى وسيكون منطق نضال الحقوق المدنية أمراً لا يقبل الدحض[karmi،2012] .

لذا لم يكن الطرح الفلسطيني لحل الدولة الواحدة " ثنائية القومية" نابعاً عن قناعة تعبر عن إستراتيجية واضحة لتحول النضال الفلسطيني لتبني هذا الطرح، بل جاء كتبرير لحالة الفشل السياسي والقدرة الفلسطينية على تحقيق حل الدولتين، ومن نافلة القول أن هذا الطرح جاء كتلويح بخطر العامل الديموغرافي على إسرائيل إن تم تحقيق حل الدولة الواحدة، وذلك لدفعها للقبول بحل الدولتين.

4- معوقات سيناريو الدولة الواحدة "ثنائية القومية":

يواجه سيناريو "الدولة الواحدة ثنائية القومية" عقبات جسيمة تؤدي إلى عدم قيامها، وتعود هذه العقبات إلى الأسباب التالية[يفتاحئيل،2012، ص373]:

- العمليات الأثنوقراطية التي نسفت عملية تشكيل الشعب، تضمن اختراق الحدود الإسرائيلية بواسطة احتلال طويل الأمد، واستيطان المناطق المحتلة، وعبر تمكين الشتات اليهودي في جميع المجالات السياسية الرئيسة.

- كما عملت المواطنة الناقصة للفلسطينيين العرب في إسرائيل الافتقار إلى أساس قانوني وثقافي من أجل قيام كيان شامل لجميع السكان.

- تقليص الرؤية والقدرة على إقامة شعبين: إسرائيلي (مختلف عن يهودي) وفلسطيني.

- الإرث المؤلم من التطهير العرقي والعنف والإرهاب الإسرائيلي والرفض العربي، إضافة إلى اصطفاف طبقي- أثني واستقطاب سياسي أثني، يعمل كله ضد تقوية فكرة الشعب كأساس لمجتمع مدني فاعل وشامل لجميع السكان.

- إن الإقامة الفورية لمثل هذه الدولة قد تكون معرضة لنزاعات حادة، وذلك بسبب التغييرات التي تنجم عن التغيير المفاجئ في إعادة توزيع الموارد الرئيسة(وبخاصة الأرض)، والإسكان، والتشغيل، وبسبب المعارضة العنيفة التي يرجح أن تندلع من جانب أغلب الإسرائيليين. ولابد أن نذكر أن النفسية الجماعية اليهودية لا تزال مسكونة بذكريات الإبادة والاقتلاع والخوف، وأن الأمن الاجتماعي وتقرير المصير للإسرائيليين هو غاية لا يمكن التخلي عنها من قبل معظم الإسرائيليين. لذلك، فإن الطرح النظري الديمقراطي لدولة مشتركة قد يؤدي ليس إلى تكوين "شعب" شرعي، وإنما إلى جولات إضافية من العنف المجتمعي [يفتاحئيل،2012، ص380].

- فالمعركة من أجل العدل الاجتماعي وتقاسم الموارد والهيمنة هي معركة الغالبية الساحقة من المواطنين، وتُكلّف الشعوب عشرات السنين من الكفاح ودفع الأثمان الباهظة في الأرواح والمقدّرات. وفي إسرائيل حيث يتشابك البعد الطبقي بالقومي فالمعركة أضنى ومعقّدة أكثر بكثير من دولة أُحاديّة القومية [عودة،2009، موقع الكتروني].

- إن "الدولة الواحدة" حتى في تحقيقها النظري، ليست وصفة سحرية لحل مشاكل ستبقى كُبرى، ومنها أن الاقتصاد والهيمنة سيبقيان بيد القيادة الإسرائيلية، وربّما تكون الدولة على نسق الاقتراحات الإسرائيلية في منتصف الثمانينيات مثل

مشروع "التقاسم الوظيفي" المقترح من قبل شمعون بيرس أو "تحسين شروط المعيشة" المقترح من قبل موشيه أرنز في منتصف الثمانينيات أو المبادرة الأخيرة لبنيامين نتنياهو المسمّاة بـ"السلام الاقتصادي2009 .

• ومن الواضح أن عودة اللاجئين ستجعل من إسرائيل دولة ثنائية أكثر ويهودية أقلّ، وهذا يمهّد الطريق بقوّة إلى حلّ" الدولة الواحدة". فلماذا يتم استبدال أولوية هذا المطلب العادل والذي يحوز على شرعية دوليّة كبيرة بأولوية "الدولة الواحدة" التي لا يؤيّدها أحد في المجتمع الدولي [عودة،2009، موقع الكتروني].

• كما أن حل الدولتين يقوم على النموذج الأوروبي للدولة القومية، كما يقوم حل الدولة الواحدة على نموذج الديمقراطية الليبرالية الأوروبية. ولا يعكس أي من النموذجين الواقع السياسي والثقافي والعسكري في إسرائيل/ فلسطين، ولا يقدم أي منهما انتقالاً فعالاً من الحكم الثنائي العسكري. الديمقراطي الحالي. إن الانتقال من الواقع الحالي على واحد من النموذجين يبدو بعيد الاحتمال، وأقرب إلى خلق التوتر، وغير قادر على احتوائه بعد التنفيذ [غرينبيرغ،2009، ص41].

• إن فكرة الدولة الحرة قد تكون جذابة من ناحية المبدأ، ولكنها قد تكون خطيرة أيضا إذا نفذت، فإذا تذكرنا تاريخ الصراع وذاكرته وعدم كفاءة المؤسسات الديمقراطية لاحتوائه. وسوف يقوم القوميون المتطرفون بعرقلة ذلك بسهولة، باستخدام العنف، وتحريض المشاعر القبلية للخوف من الآخر.

• فإنَّ دولة ديمقراطية واحدة سوف تحرض على السباق الديموغرافي، وتعزز المخاوف الديموغرافية المتبادلة. وبدلاً من فتح أفق سياسي لبرنامج جديد وقضايا في المجتمع المدني، مشتركة بين الإسرائيليين والفلسطينيين، فإن حل الدولة الواحدة سيعمل على مأسسة التحريض القومي من كل طرف ضد الآخر، وتحييد الفضاء السياسي لإمكانيات المصالح المشتركة. ويبدو أن حل الدولة الواحدة، طرح للتأكيد على الطبيعة غير الديمقراطية للاحتلال العسكري الإسرائيلي والدولة اليهودية، أكثر من كونه يهدف إلى وضع قواعد سياسية يمكنها احتواء الصراع في المستقبل. إن المؤسسات الديمقراطية الرسمية ليست ضماناً

للاستقرار السياسي، بالعكس من ذلك، ففي العلاقات الإسرائيلية الفلسطينية قد تكون الديمقراطية واحدة من مصادر الصراع، بحيث تشجع السباق الديموغرافي و النزاعات حول الهجرة(حق العودة الفلسطيني والقانون اليهودي للعودة). إن دولة ديمقراطية واحدة دون إضافات مؤسساتية سياسية يتوقع أن تعزز تسييس الديانة واستقطاب الاتجاهات القومية الإثنية الأكثر تطرفا [غرينبيرغ،2009، ص45].

- لقد فشلت الفكرة عندما كان الفكر السائد سواء في إسرائيل أو عند الفلسطينيين فكراً يسارياً واشتراكياً ومتفتحاً، فهل للفكرة نصيب من النجاح اليوم في ظل فكر ديني توراتي يسيطر على المؤسسة الرسمية الإسرائيلية ويعم إسرائيل التي تسعى لتكون دولة يهودية خالصة، وفي ظل فكر ديني يتزايد انتشاراً عند الفلسطينيين وفي العالم العربي [ابراش،2012، موقع الحوار المتمدن].

- إن خطورة طرح الفكرة اليوم تكمن في تجاوز كل قرارات الشرعية الدولية والعربية، من قرار التقسيم حتى المبادرة العربية وقبول فلسطين في الأمم المتحدة كدولة غير عضو والتأسيس لشرعية ومرجعية جديدة لا نعتقد أن الوضع الدولي والعربي مستعد وقادر على تأسيسها.

بإيجاز، نستطيع القول، لا شك أنه في حالة فشل كل خيارات التسوية ليس أمام الفلسطينيين أصحاب الأرض والحق إلا التشبث بأرضهم ولكن فرض وضع الدولة ثنائية القومية يحتاج لنضال لا يقل عن النضال من أجل الدولة المستقلة وهذا يتطلب وجود استراتيجيه فلسطينية واحدة حول هذا الهدف ولا يبدو في الواقع إمكانية وجود هذه الإستراتيجية [ابراش،2012، موقع الحوار المتمدن].فإن حل الدولة الواحدة قد يؤمن إعادة توحيد وتجمع الشعب الفلسطيني في أرضه ووطنه، ويحمل في طياته حل قضية اللاجئين الفلسطينيين، المستندة إلى القانون الدولي في العودة، ومعولاً على التفوق الديموغرافي المحتمل ، الذي سيحسم الأغلبية للصالح الفلسطيني، رغم أهمية هذا الطرح ولكنه لم يأت في سياق تغيير موازين القوى بل جاء نتيجة تراجع وضعف سياسي وإذا كان قائماً على ذلك

يعني تشريع كل ما قامت به إسرائيل طوال السنوات الماضية من ضم للأراضي الفلسطينية تحت بند قانون أملاك الغائبين بالإضافة لتحديد حقوق المواطنين العرب، لذا فإن على الشعب الفلسطيني أن يحدد أولوياته ليس من زاوية ردة الفعل العفوية بل من خلال دراسة واعية لآفاق الحل العملية.

السيناريوهات المتوقعة في السنوات القادمة

انطلاقاً من الواقع الحالي الذي تراجعت فيه عملية التسوية، وأمام جملة من الممارسات الإسرائيلية التي تعمل على تقويض السلطة الفلسطينية، وفي ظل الرفض الإسرائيلي لتجميد الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م و إجراءات التهويد لمدينة القدس، بالإضافة إلى إطلاق يد المستوطنين للقيام بأعمال عدائية ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية و ما يوازيه من استمرار العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة الذي يعاني الحصار منذ أكثر من خمس سنوات كل هذا أدى إلى ارتفاع وتيرة العنف و دفع إلى فقدان الأمل في تسوية سياسية قريبة.

فإن اتفاق السلام الشامل بين الكيان الإسرائيلي والدول العربية يأخذ في حسابه احتمال حدوث تراجع عن خطوات السلام، بحيث تعود مجمل العلاقات بين إسرائيل والفلسطينيين إلى الصيغة المعروفة قبل اتفاق أوسلو. وفي أعقاب هذا التراجع ستتسع حلبة الصراع، كما أن اتفاقيات السلام مع مصر ومع الأردن قد تلغى، أو تجمد. ومع ذلك، فإن من الصعب الافتراض بأن تصور" تجدد حالة العداء" سوف يبقى بدون تغيير على خلال ربع القرن القادم. ضمن جهة سوف يجري توجيه ضغوط دولية على الأطراف لاستئناف التباحث ولإنشاء مسيرة سياسية جديدة، ومن جهة أخرى سوف يتزايد الوعي في تبرير " الثمن" الذي سيجد كل واحد من الطرفين نفسه مطالباً بدفعه من أجله. ولذا يمكن القول بأنه على الرغم من الصعوبات القادمة على الطريق، إلا أن سيناريو السلام سوف يتحقق [مازور،2003، ص44:45].

هذا السيناريو الأكثر احتمالاً في المستقبل القريب. يشير إلى أن إسرائيل سوف تتجنب ضم المناطق المحتلة لها(باستثناء الضم غير القانوني لما يتبقى من المستوطنات اليهودية)، مما سيساعدها على التعامل مع الفلسطينيين " عسكرياً في الغالب" باعتبارهم أمة " جارة"، وبذلك يتم تجاوز الحاجة لإشراكهم في السلطة والموارد. وقد يتضمن هذا السيناريو بعض الانسحابات الإسرائيلية المستقبلية من بعض المناطق في الضفة الغربية، على النحو الذي حدث في قطاع غزة، بهدف تحسين قدرة إسرائيل في السيطرة على الفلسطينيين في أماكن تجمعاتهم السكانية. وقد تتحول السلطة الفلسطينية إلى "دولة انتقالية" ولكنها ستمارس سلطات محدودة فقط في أجزاء متفرقة من المناطق التي ستحتفظ إسرائيل بسيطرتها عليها، وستظل أراضي فلسطين مفتوحة للهجرة والاستيطان اليهودي، ولكنها ستكون مغلقة أمام العرب الذين سيظلون محصورين في جيوب إقامتهم التقليدية بفعل القوة العسكرية والقانون التخطيطي والجدار العازل الجديد. قد تؤدي هذه المجموعة من السياسات والتنظيمات إلى تسريع" النقل الهادئ" للفلسطينيين الذين يقيمون في جيوب معزولة إلى المدن والبلدات الفلسطينية الأكبر. وبكلمات أخرى، فإن هذا الوضع سوف لا يتمخض عن دولتين مستقلتين ولا دولة واحدة تضم إسرائيل/ فلسطين. وكما يتضح فيما سبق، فإن مثل هذه الديناميكيات تؤدي إلى عملية " ابارتهايد زاحف" غير قابلة للاستمرار، وإلى تراجع متزايد عن الديمقراطية، يترافق مع النزاعات الإثنية المتواصلة، وتفاقم الأزمة الاقتصادية والتفتت الداخلي الإسرائيلي [يفتاحئيل،2012، ص374].

وبالنظر لأجندة حزب الليكود الإسرائيلي الحاكم، الذي أثبت أنه يولي أهمية كبيرة للقوة العسكرية في التعامل مع الفلسطينيين. الذي يعتبر أن الأولويات لدولة الكيان الإسرائيلي هو الخطر الإيراني ويتجاهل عن عمد القضية الفلسطينية" [ابوزايدة،2012].يعني أن الكيان الإسرائيلي يعمل على إدارة الصراع ولا يعمل على إيجاد حلول. ومن الأهمية بمكان إبراز مظاهر المقاومة الفلسطينية التي أحدثت تغير نوعي في الصراع ، فالمقاومة السلمية للاحتلال في مدن الضفة

الغربية وما يوازيها من مقاومة عسكرية نوعية في قطاع غزة باتت تشكل قلق أمني إسرائيلي دائم.

وعلى صعيد آخر فإن الإنجازات التي حققتها الدبلوماسية الفلسطينية والتي توجت بقبول فلسطين عضو مراقب في هيئة الأمم المتحدة وبدعم 138 دولة يعني النجاح الباهر لعرض القضية الفلسطينية وكسب التعاطف والتأييد للشعب الفلسطيني وحقه في تقرير مصيره. وهذا يعني انحسار الدبلوماسية الإسرائيلية والتي باتت في حالة دفاعية. ومن الجدير بالذكر أن الدبلوماسية الفلسطينية ستستمر في عرض القضية الفلسطينية في المحافل الدولية وما تسببه من إحراج للمواقف الأمريكية الداعمة للكيان الإسرائيلي أمام العالم من خلال رفضه إنهاء احتلال دولة فلسطين.

سوف تدفع مجمل هذه التغيرات إلى ارتفاع أصوات في دول العالم – وتحديداً دول أوروبا– تدعو للمضي في عملية تسوية سلمية لتجنب استمرار الصراع. وفي الكيان الإسرائيلي ستتشكل قوى تدعو إلى الانسحاب من دولة فلسطين للتخلص من الهاجس الأمني المصحوب بالهاجس الديموغرافي.

من أجل ذلك سيبقى الجانب الفلسطيني يمتلك من مقومات القوة والنصر والسير نحو تحقيق أهدافه، من خلال التشبث بالحقوق والوحدة الوطنية وتوفير فرص الصمود وتنوع الوسائل النضالية، مما سيجبر الاحتلال على الانسحاب خاصة وأن العامل الديموغرافي لا يزال يعمل للصالح الفلسطيني وما خطوة الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة إلا ترجمة فعلية لعاملي الديموغرافيا والمقاومة بأشكالها المتعددة. لذا يعتبر خيار حل الدولتين حلاً مقبولاً حسب الشروط الفلسطينية لما حققه من تأييد عربي وعالمي وإجماع فلسطيني، والذي يهدف لإيقاف المد الاستيطاني الإسرائيلي على الاراضي المحتلة عام 1967 وترسيم الحدود، مع السعي لضمان حل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين على أساس قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة في أي تسوية سياسية قادمة.

الخاتمة

على الرغم من انعدام الحركة نحو تغيير جذري وإنجاز سياسي في ظل السياسة الإسرائيلية المتعنتة والمدعومة من الولايات المتحدة الأمريكية، سيبقى الطرف الفلسطيني متشبثاً بقرارات الشرعية الدولية التي تدعو للانسحاب الإسرائيلي من الأراضي الفلسطينية المحتلة في العام 1967 ومنح الشعب الفلسطيني حق تقرير المصير و إقامة دولته المستقلة مع حل عادل لقضية اللاجئين وهذا ما يبرر للجانب الفلسطيني تبني طرح الدولتين، رغم ما يحمله هذا الحل من عقبات تضعها إسرائيل تحول دون تحقيقه، في ابتزاز واضح يعكس موازين القوى وقدرتها على فرض الحلول. وأهم ما يواجه الموقف الفلسطيني من تحديات هو حالة الانقسام التي فصلت قطاع غزة عن الضفة الغربية وعكست انقساماً سياسياً وعدم توحد الكل الفلسطيني حول برنامج نضالي واحد يوفر إجماعا وطنياً ودعماً عربياً وتأييداً عالمياً، بالإضافة إلى حالة التشتت الفكري والسياسي في طرح الحلول. ولقد سعى الفلسطينيون منذ أكثر من أربعين عاماً لتحقيق حل الدولتين، حشدوا له القدر الكبير من الدعم العربي والعالمي ولقي ترحيباً أممياً واسعاً، وعندما شعر الفلسطينيون بتعثر هذا الحل عاد الفلسطينيون دون استرتجية واضحة لطرح الدولة الواحدة (دولة فلسطينية ديمقراطية واحدة) الذي تبنته منظمة التحرير الفلسطينية وحركة فتح قبل تبني البرنامج المرحلي في العام 1974م. و" ليس من الحكمة إثارة مخاوف إسرائيل وإنما استدراجها، كما ليس من الحكمة وضع القضية "خارج الشرعية الدولية"، وبالتالي تحييد المجتمع الدولي. ومع كل ذلك لا داعي لتبديد الإنجازات المتحققة على ضآلتها، كما لا حاجة للمخاطرة غير المحسوبة بإعلان تبديل الأهداف والتكتيكات بلا مسوغات واقعية وعملية أو لمجرد الإحساس بصعوبة تحقيق الأهداف."[محيسن،2012، منتدى غزة] ، فهذا التذبذب في الطرح يشكك في مصداقية الشعب الفلسطيني ونواياه في البحث عن حلول وقدرته على إقامة دولته المستقلة.

المراجع

- تقرير مركز بديل (2005):" حل الدولتين، حل الدولة الواحدة وحقوق اللاجئين الفلسطينيين". بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، ملخص ورقة عمل مقدمة إلى اللقاء ألتنسيقي السادس للائتلاف الفلسطيني لحق العودة، هولندا، نوفمبر تشرين ثاني.

- زريق، إيليا (2003):"الديموغرافيا والترانسفير طريق إسرائيل إلى اللا مكان". مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت.العدد55.ص 3.

- عاشور، عمر (2010):" حل الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، تعارض المفاهيم– الحلول البديلة". مجلة قراءات إستراتيجية، العدد ،السادس ، مركز التخطيط الفلسطيني، منظمة التحرير الفلسطينية.ص45.

- جولاني، (2004): جريدة البلاد "هآرتس".

- مرسي، مصطفى (2005): "البعد الديموغرافي في النزاع العربي الإسرائيلي". مجلة شؤون عربية،العدد 121.ص208.

- حيدر، رندة (2012):"عشرة أعوام على جدار الفصل". مؤسسة الدراسات الفلسطينية. ص14:13.

- أيلاند،غيورا (2009):" إعادة التفكير في حل الدولتين". قضايا إسرائيلية، المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية–مدار. العدد 34.ص63.

- عدوان، بيسان (2007):"اتجاهات جديدة في الخطاب الإسرائيلي"، مؤتمر هرتسليا. موقع أجراس العودة. http://www.ajras.org/?page=show_details&Id=2084&table=articles تاريخ التصفح 27/10/2012.

- عياش، سعيد (2012):" الضرر الذي يلحقه المشروع الاستيطاني في الضفة الغربية بأمن إسرائيل القومي جسيم للغاية".المشهد الإسرائيلي، المركز

الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية – مدار. الثلاثاء 27/11/2012 الموافق 13 محرم 1434 هـ العدد 295 السنة العاشرة.ص5.

– تقرير معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) (2011):" حل السلطة الوطنية: المبررات– التبعات– المحاذير مع تركيز على الأبعاد الاقتصادية. 28– نوفمبر تشرين الثاني.ص7.

– تقرير مركز بديل (2005):" حل الدولتين، حل الدولة الواحدة وحقوق اللاجئين الفلسطينيين". بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، ملخص ورقة عمل مقدمة إلى اللقاء ألتنسيقي السادس للائتلاف الفلسطيني لحق العودة، هولندا، نوفمبر تشرين ثاني.ص 4.

– تقرير الزيتونة (2012):" مستقبل الدولة الفلسطينية في ظل حل الدولتين ".إعداد مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. نشر في موقع النبأ. تاريخ التصفح 4/11/2012.

– عريقات، صائب (2012):" سنحافظ على خيار حل الدولتين" موقع الرسالة.تاريخ 8/11/2012.
http://alresalah.ps/ar/index.php?act=post&id=61631

– عودة، أيمن (2009):" بين "حل الدولتين" و "حل الدولة الواحدة". دراسة منشورة على موقع الجبهة الديمقراطية للتغيير والمساواة.
http://www.aljabha.org/index.asp?i=46133

– يفتاحئيل، أورون (2012): الأثنوقراطية، سياسات الأرض والهوية في إسرائيل/ فلسطين. ترجمة سلافه حجاوي. المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية– مدار، رام الله.ص376:375.

– حيدر، رندة (2012):"عشرة أعوام على جدار الفصل". مؤسسة الدراسات الفلسطينية. ص14:13.

- عبد الحي، وليد (2012):"الدولة الفلسطينية... الممكن والمحتمل والمأمول" موقع الجزيرة للدراسات.تاريخ التصفح 26/10/2012. http://studies.aljazeera.net/reports

- موقع زمان برس (2012):مقابلة الرئيس محمود عباس "الاعتراف بفلسطين يحفظ مبدأ حق الدولتين".موقع zamn press.تاريخ التصفح 10/11/2012.http://zamnpress.com/zamn-news

- خريطة الطريق : موقع القنصلية الأمريكية بالقدس. تاريخ التصفح 2012/11/20.http://www.america.gov/st/mideastpeace

- موقع القنصلية الأمريكية بالقدس (2009):" خطاب الرئيس الأمريكي باراك أوباما في جامعة القاهرة، 4 حزيران/يونيو.. تاريخ التصفح 2012/11/20.http://www.america.gov/ar/middleastpeace.html

- (الفلسطينيون،2011،موقع وزارة الخارجية البريطانية). http://www.fco.gov.uk/ar/

- عبد الحي، وليد (2012):"الدولة الفلسطينية... الممكن والمحتمل والمأمول" موقع الجزيرة للدراسات.تاريخ التصفح 26/10/2012. http://studies.aljazeera.net/reports

- تقرير الزيتونة (2012):" مستقبل الدولة الفلسطينية في ظل حل الدولتين ".إعداد مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. نشر في موقع النبأ. تاريخ التصفح 4/11/2012.

- عودة، أيمن (2009):" بين "حل الدولتين" و "حل الدولة الواحدة". دراسة منشورة على موقع الجبهة الديمقراطية للتغيير والمساواة. http://www.aljabha.org/index.asp?i=46133

- يونا، يوسي (2007):"إسرائيل كديمقراطية للتعددية الثقافية". قضايا إسرائيلية، المركز الفلسطيني للدراسات، مدار.رام الله.العدد27.ص25.

- عاشور، عمر (2010):" حل الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، تعارض المفاهيم- الحلول البديلة". مجلة قراءات إستراتيجية، العدد ،السادس ، مركز التخطيط الفلسطيني، منظمة التحرير الفلسطينية.ص121.

- خطيب، فراس (2004):" فزاعة الخطر الديموغرافي".المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، مدار، العدد16 العدد16.ص40:38.

- بورغ ،أبراهام (2011):" حل الدولتين لفظ انفاسه الاخيرة " قضايا اسرائيلية،مقابلة اجراها انطوان شلحت. المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية –مدار. رام الله.ص46.

- مازور، أدام و وآخرون :(2003):" الخطوط الشاملة لإسرائيل في سنوات الألفين- إسرائيل2020 ". المركز الفلسطيني للدراسات الإقليمية، رام الله.ص44.

- عاشور، عمر (2010):" حل الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، تعارض المفاهيم- الحلول البديلة". مجلة قراءات إستراتيجية، العدد ،السادس ، مركز التخطيط الفلسطيني، منظمة التحرير الفلسطينية.ص121.

- عدوان، بيسان (2007):"اتجاهات جديدة في الخطاب الإسرائيلي"، مؤتمر هرتسليا. موقع أجراس العودة. http://www.ajras.org/?page=show_details&Id=2084&table=articles تاريخ التصفح 27/10/2012.

- عبد الحي، وليد (2012):"الدولة الفلسطينية... الممكن والمحتمل والمأمول" موقع الجزيرة للدراسات.تاريخ التصفح 26/10/2012. http://studies.aljazeera.net/reports

- يفتاحئيل، أورون (2012): الأثنوقراطية، سياسات الأرض والهوية في إسرائيل/ فلسطين. ترجمة سلافه حجاوي. المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار، رام الله.ص376.

– تقرير مركز بديل (2005):" حل الدولتين، حل الدولة الواحدة وحقوق اللاجئين الفلسطينيين". بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، ملخص ورقة عمل مقدمة إلى اللقاء ألتنسيقي السادس للائتلاف الفلسطيني لحق العودة، هولندا، نوفمبر تشرين ثاني.ص4.

– أيلاند،غيورا (2009):" إعادة التفكير في حل الدولتين". قضايا إسرائيلية، المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية–مدار. العدد 34.ص61.

– عبد الحي، وليد (2012):"الدولة الفلسطينية... الممكن والمحتمل والمأمول" موقع الجزيرة للدراسات.تاريخ التصفح 26/10/2012. http://studies.aljazeera.net/reports

– يفتاحئيل، أورون (2012): الأثنوقراطية، سياسات الأرض والهوية في إسرائيل/ فلسطين. ترجمة سلافه حجاوي. المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية– مدار، رام الله.ص376:375.

– أيلاند،غيورا (2009):" إعادة التفكير في حل الدولتين". قضايا إسرائيلية، المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية–مدار. العدد 34.ص62.

– تقرير مركز بديل (2005):" حل الدولتين، حل الدولة الواحدة وحقوق اللاجئين الفلسطينيين". بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، ملخص ورقة عمل مقدمة إلى اللقاء ألتنسيقي السادس للائتلاف الفلسطيني لحق العودة، هولندا، نوفمبر تشرين ثاني.ص3.

– يفتاحئيل، أورون (2012): الأثنوقراطية، سياسات الأرض والهوية في إسرائيل/ فلسطين. ترجمة سلافه حجاوي. المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية– مدار، رام الله.ص378:372.

– غابيزون، روت (2008):" تأملات في مغزى وأبعاد مصطلح " يهودية " في تعبير" دولة يهودية وديمقراطية".قضايا إسرائيلية ، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، مدار، العدد 31–32.ص78.

- عودة، أيمن (2009):" بين "حل الدولتين" و "حل الدولة الواحدة". دراسة منشورة على موقع الجبهة الديمقراطية للتغيير والمساواة. http://www.aljabha.org/index.asp?i=46133

- يفتاحئيل، أورون (2012): الأثنوقراطية، سياسات الأرض والهوية في إسرائيل/ فلسطين. ترجمة سلافه حجاوي. المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار، رام الله.ص373:378.

- تقرير القدس (2010):" شخصيات إسرائيلية تدعو إلى تبني فكرة الدولة "الثنائية القومية" موقع جريدة القدس،تاريخ التصفح 6/11/2012

- http://www.alquds.com/news/article/view/id/189381/sort/views+asc/perPage/20/page/463

- أبو زايدة، سفيان (2012):" مقابلة شخصية أجراها الباحث بعنوان الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

- غرينبيرغ، لويس. (2009):"الاتحاد الإسرائيلي الفلسطيني1.2.7دول: رؤية المستقبل". قضايا إسرائيلية، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار. العدد34.ص41.

أبراش، إبراهيم (2012):" ما وراء عودة الحديث عن دولة ثنائية القومية في فلسطين".موقع الحوار المتمدن، العدد 3876،تاريخ التصفح 5/11/2012. http://www.ahewar.org/debat/nr.asp

- Karmi, Ghada (2012):" Palestinians need a one-state solution". Guardian. Reading date:5/11/2012.

- يفتاحئيل، أورون (2012): الأثنوقراطية، سياسات الأرض والهوية في إسرائيل/ فلسطين. ترجمة سلافه حجاوي. المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار، رام الله.ص373:380.

- عودة، أيمن (2009):" بين "حل الدولتين" و "حل الدولة الواحدة". دراسة منشورة على موقع الجبهة الديمقراطية للتغيير والمساواة. http://www.aljabha.org/index.asp?i=46133

- غرينبيرغ، لويس. (2009):"الاتحاد الإسرائيلي الفلسطيني1.2.7دول: رؤية المستقبل". قضايا إسرائيلية، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار. العدد34.ص45:41.

- أبراش، إبراهيم (2012):" ما وراء عودة الحديث عن دولة ثنائية القومية في فلسطين".موقع الحوار المتمدن، العدد 3876،تاريخ التصفح 5/11/2012.http://www.ahewar.org/debat/nr.asp

- مازور، أدام و وآخرون :(2003):" الخطوط الشاملة لإسرائيل في سنوات الألفين- إسرائيل2020 ". المركز الفلسطيني للدراسات الإقليمية، رام الله.ص45:44.

- يفتاحئيل، أورون (2012): الأثنوقراطية، سياسات الأرض والهوية في إسرائيل/ فلسطين. ترجمة سلافه حجاوي. المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار، رام الله.ص374.

- أبو زايدة، سفيان (2012):" مقابلة شخصية أجراها الباحث بعنوان الصراع الفلسطيني الإسرائيلي الفلسطيني.

- محيسن، تيسير (2012):"هل يشكل بديل" الدولة ثنائية القومية" خياراً واقعياً؟".مؤتمر منتدى غزة الخامس للدراسات والسياسات والإستراتيجية، "المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية- البحث عن خيارات". مركز التخطيط الفلسطيني، منظمة التحرير الفلسطينية. المنعقد في غزة بتاريخ 7/11/2012 .

الدولة الفلسطينية في الفكر السياسي لحركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح"

أ. خالد خليل الشيخ عبد الله

مقدمة

ظل الشعب الفلسطيني يحلم بإقامة دولته الفلسطينية المستقلة لأكثر من قرن لكنه لم ييأس، وقدم تضحيات كبيرة كي تصبح الدولة الفلسطينية حقيقة بالرغم من أن مراحل النضال الفلسطيني من أجل قيام الدولة الفلسطينية ظل متشابكاً ومتداخلاً بين رؤية الكل الوطني الفلسطيني، وبين الأحزاب والحركات الوطنية والإسلامية الفاعلة على الساحة الفلسطينية، حيث كان لكل حزب وتنظيم رؤيته للدولة من منطلق فكره وبرنامجه السياسي الذي عبر عن تلك الرؤية لتحقيق تحرير أرضه وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة. فقد توحدت الرؤى في إطار برامج فصائل منظمة التحرير الفلسطينية منذ تولي التنظيمات الفلسطينية قيادتها في عام 1968م، وقد أجمعت الفصائل على أهداف موحدة في إقامة الدولة الفلسطينية على كامل التراب الفلسطيني، ومع تعدّد فصائل منظمة التحرير الفلسطينية بالمنطلقات والاستراتيجيات، وإقرار البرنامج السياسي المرحلي عام

1974م، وحتى بلورة أول وثيقة فلسطينية تعلن الاستقلال عام 1988م، بلورت مواقف التنظيمات السياسية محددات المشروع الوطني الفلسطيني ضمن حراك سياسي بين جبهة القبول وجبهة الرفض. وقد تناولت الدراسة، رؤية الفصيل الفلسطيني الأكثر أهمية في منظمة التحرير الفلسطينية المتمثل في حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" حيال مسألة إقامة الدولة الفلسطينية، ومراحل تطور الفكر السياسي الذي مرت به حركة فتح، والعوامل المحلية والإقليمية والدولية المؤثرة في التحولات الفكرية والسياسية لها تجاه إقامة الدولة الفلسطينية.

مراحل تطور مفهوم الدولة في الفكر السياسي لحركة فتح

عملت حركة فتح منذ تأسيسها على بعث الكيانية الفلسطينية، وواكبت كافة التطورات التي طرأت بشأن الكيان الفلسطيني المزمع إنشاؤه، وقد اتخذ الخطاب السياسي لحركة فتح- ولأبرز قادتها- عدة صور ومراحل، عملت في تحديدها عوامل كثيرة أحاطت بالثورة الفلسطينية وبالقضية الفلسطينية، فكانت فكرة تحرير كامل التراب الفلسطيني، ثم الدولة الفلسطينية الديمقراطية على كامل التراب الفلسطيني، ثم الدولة المرحلية" على أي جزء من فلسطين يتم تحريره وفقاً لمقررات البرنامج السياسي المرحلي"،وأخيراً السلطة الوطنية الفلسطينية بعد توقيع منظمة التحرير الفلسطينية على اتفاقية أوسلو.

تمت صياغة وثيقة (مبادئ وأهداف وأساليب حركة فتح)، في المؤتمر الثاني للحركة عام 1968م، وهي وثيقة سياسية فكرية تعد دستور حركة فتح الأساسي، وقد أقرها فيما بعد المؤتمر الثالث عام 1971م، والمؤتمر الرابع عام 1980م. غير أن حركة فتح منذ تأسيسها ركزت على فكرة تحرير كامل الأرض الفلسطينية، وتميزت بالتأكيد على الهوية الوطنية، واستقلالية القرار الوطني الفلسطيني، واستبعاد الإيديولوجيات من هوية الحركة، ليتوحد الجميع في معركة التحرر(صالح، 2003، ص384).

يمكن رصد وتلخيص النقاط الأساسية التي ركزت عليها هذه الوثيقة، ومختلف الوثائق الأخرى للحركة، وبياناتها السياسية ونشراتها، كما يلي(كريشان، 1986، ص54):

- أن تحرير فلسطين هو الطريق إلى توحيد الوطن العربي، فهي جزء من هذا الوطن، وشعبها جزء من الأمة العربية، وكفاحه جزء من كفاحها.
- أن حرب الشعب طويلة الأمد هي السبيل الوحيد لتحرير فلسطين.
- ضرورة تحرير الإرادة الفلسطينية والمحافظة على استقلاليتها في القرار وفي القتال.
- أن الوحدة الوطنية الفلسطينية هي شرط تحقيق الانتصار، وأن لمعركة التحرير الأولوية على أي تناقضات فكرية وسياسية واجتماعية.
- أن الثورة الفلسطينية هي حركة تحرير وطني عربية، وهي طليعة الأمة العربية في معركة التحرير المصيرية، وأن نضال الشعب الفلسطيني هو جزء من النضال المشترك لشعوب العالم ضد الشعوب الصهيونية والاستعمار والامبريالية العالمية، وأن معركة تحرير فلسطين واجب عربي وديني وأنساني.
- أن حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح، حركة وطنية ثورية مستقلة تمثل الطليعة الثورية للشعب الفلسطيني.
- أن اسرائيل مؤسسة عنصرية عسكرية متكاملة دخيلة وغازية، وبقاؤه يشكل عدواناً مستمراً على الأمة العربية، وان قيام دولة فلسطينية عربية ديمقراطية يعيش فيها المسلمون والمسيحيون واليهود بحقوق وواجبات متساوية على أنقاضه أمر حتمي.
- أضاف المجلس الثوري لحركة فتح بعد حرب تشرين أول/ أكتوبر عام 1973م، أن للشعب الفلسطيني وحده حق ممارسة السيادة الوطنية على أي جزء من ارض فلسطين يتم تحريره.

وقد أكد المؤتمر الرابع لحركة فتح الذي عقد عام 1980م، أن البرامج السياسية التي قررتها المجالس الوطنية الفلسطينية لمنظمة التحرير الفلسطينية هي ملزمة للحركة.

تبنت حركة فتح منذ نشأتها مفهوم الدولة الكاملة على كافة التراب الوطني الفلسطيني، كمفهوم استراتيجي، وأخذت على عاتقها تحرير فلسطين بالكفاح المسلح وإنشاء الدولة الفلسطينية الديمقراطية التقدمية عليها، ومع تطور مراحل الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني، كانت حركة فتح أكثر التنظيمات البراغماتية، وتعاملت مع الظروف الموضوعية، وكان لها رؤية وقراءة واقعية للتطورات السياسية والدولية، فطرحت الدولة الفلسطينية الديمقراطية التي يعيش فيها كافة المواطنين من جميع الديانات والأطياف متساوين في الحقوق والواجبات. وقد كان لهزيمة حرب حزيران/ يونيو عام1967م، والانتكاسة التي منيت بها الدول العربية، تحول خطير في الصراع الإسرائيلي- العربي، انعكس بشكل سلبي على القضية الفلسطينية، وبالتالي على الفكر السياسي الفلسطيني، الذي تعامل بأكثر واقعية، وبما ينسجم مع الوقائع المحلية والعربية والدولية، فكانت فكرة الدولة المرحلية، التي ترجمت فيما بعد في مشاريع التسوية السياسية.

أولاً: الدولة الفلسطينية على كامل التراب الوطني الفلسطيني

آمنت حركة فتح بفكرة اجتثاث إسرائيل منذ نشأتها وحتى حرب حزيران/ يونيو عام 1967م، وهدفت الحركة إلى تدمير إسرائيل ككيان اقتصادي وسياسي وعسكري،وإقامة دولة فلسطين على كامل التراب الفلسطيني، أي إعادة فلسطين إلى وضعها الراسخ في عقول معظم الفلسطينيين، وطنهم كما كان قبل النكبة عام1948م.

جاء في المادة الثانية عشرة من النظام الأساسي لحركة فتح والذي نص على "تحرير فلسطين تحريراً كاملاً وتصفية الكيان الصهيوني اقتصادياً وسياسياً

وعسكرياً وثقافياً"(النظام الأساسي لحركة فتح،1968، ص14).كما جاء في هيكل البناء الثوري لحركة فتح "أن الهدف الرئيسي لثورتنا هو العمل على تحرير أرض فلسطين المحتلة تحريراً كاملاً، وتصفية الغزو الصهيوني الاستعماري لوطننا السليب حتى تعود فلسطين بكاملها جزءً عربياً حراً من الوطن العربي الكبير". وعندما سئل ياسر عرفات إذا ما كان هدف حركة فتح هو تحرير جميع الأراضي المحتلة بعد نكسة الخامس من حزيران فقط، أجاب بأن "ثورتنا كانت قبل الخامس من حزيران عام 1967م، والخامس من حزيران شيء طارئ زاد في مسؤوليتنا والتبعية الملقاة على أكتافنا. ثق أننا نحن حركة وثورة تحرير الأرض بكاملها، بكل شبر فيها"، وكان ذلك في نفس العام التي تبنت فيه فتح هدف إقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية(عدوان، 2008، ص7:6).

ثانياً: الدولة الفلسطينية الديمقراطية

تعود جذور هذا المفهوم إلى ما طرحته الحركة الوطنية الفلسطينية من أفكار ومقترحات سياسية إبان الانتداب البريطاني على فلسطين، وقبل قيام إسرائيل عام 1948م، وإلى تحرر الحركة الوطنية من أفكار التمييز العنصري والتعصب الديني (الكيالي، ج2، 1979، ص720)، فتفحص تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية قبل عام 1948م، يشير إلى وجود مواقف تعبر عن نزعة إنسانية للتعايش بين جميع المواطنين بغض النظر عن الدين أو العرق،ففي الشهادة التي قدمها الفلسطينيون إلى "لجنة بيل" عام 1937م، عبر الفلسطينيون عن رغبتهم في إقامة دولة فلسطينية موحدة ديمقراطية متعددة الأديان، يتعايش فيها العرب واليهود بسلام وتضمن للجميع حقوقهم الدستورية والقانونية بغض النظر عن الديانة، إلا أن حرب عام 1948م، والبشاعة الصهيونية بحق الشعب الفلسطيني، ورفض الإسرائيليين لأية إمكانية للتعايش مع الفلسطينيين في فلسطين واحدة، كل هذا خلق تراكمات من الأحقاد والآلام النفسية والعقلية عند الشعب الفلسطيني خاصة، والعرب عامة، وهو الأمر الذي تمخض عنه بحكم الواقع

والمنطق، ظهور مواقف متشنجة تجاه اليهود عُبِّـر عنهـا بأشـكال الـرفض المتكـررة لأي تفاوض أو تعايش عربي معهم(أبراش، 2001، ص12:11).

تعتبر حركة فتح أول جهة فلسطينية تحـدد هـدف النضـال الفلسـطيني بإقامـة دولة فلسطين الديمقراطية تتعايش فيها كـل الطوائـف بتسـاوٍ (الكيـالي، ج2، 1979، ص720)، فقد أرشفت محفوظات حركـة فـتح منـذ عـام 1967م، تقريـراً سياسـياً قدمه عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسـطينية وأحـد مؤسسـي حركـة فـتح فاروق القدومي، وعرض فيه الإستراتيجية والتكتيـك، ومـا يجـب أن تتبنـاه الحركـة بتأييد قيام دويلة في الضفة الغربية وقطاع غـزة، كمرحلـة تقـود إلـى تحقيـق إقامـة دولة فلسطينية ديمقراطية على كامل تراب فلسـطين. وبـالرغم مـن النظـرة الواقعيـة التي تقدّم بها القدومي، إلا أنها واجهـت معارضـة بنيـت لـيس علـى الـرفض، بـل ارتبطت بنقطة مهمة، هي عدم وجـود قواعـد شـعبية تتسـع لعـرض الوثيقـة علـى كوادر وأطر الحركة. وبعد عام، أُعلنَ عن الهدف الاسـتراتيجي فـي مـؤتمر صـحفي في 10 تشرين الأول/ أكتـوبر عـام 1968م، بـأن طرحـت حركـة فـتح مشـروعاً سياسياً أطلقت عليه مسمى "مشروع السلام في فلسـطين" ليـدل علـى مغـزى الكفـاح المسلح، ويتمّثل في إقامة دولة ديمقراطية علـى كامـل أرض فلسـطين، يعـيش فيهـا العرب واليهود (عودة، 2009، ص86).وقد برز شـعار الدولـة الديمقراطيـة بـروزاً واضحاً في البيان الذي وجهته حركة فتح إلى هيئة الأمـم المتحـدة فـي تشـرين أول/ أكتوبر عام 1968م، حيث بينت فيه أن هدف حركة المقاومـة الفلسـطينية يتمثـل فـي "تحرير فلسطين بأكملها من الاحتلال الإسـرائيلي، وإنشـاء دولـة مسـتقل ديمقراطيـة ذات سيادة يتمتع في ظلها جميـع المـواطنين الشـرعيين بغـض النظـر عـن الـدين واللغة، بحقوق متساوية" (الشريف، 1995، ص183).

أعادت حركة فتح تأكيد هذا الهدف بصورة أكثـر جـلاءً فـي مـؤتمر القـاهرة لنصرة الشعب العربي في كانون ثاني/ يناير عام 1969 عنـدما ألقـت خطـاب باسـم الثورة الفلسطينية أكدت فيه "نحن نقاتل في سـبيل إقامـة دولـة فلسـطينية ديمقراطيـة، يعيش فيها الفلسـطينيون بكـل طـوائفهم مسـلمين ومسـيحيين ويهـود فـي مجتمـع ديمقراطي تقدمي، ويمارسون عباداتهم وأعمـالهم مثلمـا يتمتعـون بحقـوق متسـاوية".

وتأكيداً من حركة فتح على إنسانية الهدف استطرد نفس البيان قائلاً "إن ثورتنا الفلسطينية لتفتح قلبها وفكرها لكل بني الإنسان الذين يريدون أن يعيشوا في المجتمع الفلسطيني الحر الديمقراطي، وأن يناضلوا في سبيله بصرف النظر عن اللون أو الدين أو العرق "(الكيالي، ج2، 1979، ص720).

أدرجت حركة فتح موضوع إقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية في النظام الأساسي للحركة، فقد نصت المادة الثالثة عشرة من النظام على "إقامة دولة فلسطينية ديمقراطية مستقلة ذات سيادة على كامل التراب الفلسطيني، وتحفظ للمواطنين حقوقهم الشرعية على أساس العدل والمساواة دون تمييز بسبب العنصر أو الدين أو العقيدة، وتكون القدس عاصمة لها"(النظام الأساسي لحركة فتح، 1968، ص14).

اشتمل هذا الطرح على عدة قضايا توضيحية لمفهوم الدولة الديمقراطية من أهمها (أحمد، 2007، ص49):

- التأكيد على أن هذا الطرح لا يحتمل تأويلات بإمكانية القبول بدولة فلسطينية إلى جانب دولة يهودية.
- الإشارة إلى أن فلسطين الديمقراطية لا تعني بأي شكل من الأشكال الابتعاد عن عروبة فلسطين، وإمكانية تحولها إلى دولة قوميات.
- التشديد على أن دولة فلسطين الديمقراطية لن تتحقق عن طريق منحة أو هدية، وان الطريق الوحيد للوصول إليها هو الكفاح المسلح.

شرعت فتح في التنظير لهذا الهدف، في محاولة منها لزعزعة الروح المعنوية العنصرية لدى اليهود في فلسطين وإحراجهم دولياً. وشرح صلاح خلف مفهوم حركة فتح من الدولة الديمقراطية الفلسطينية في حديث نشرته مجلة الطليعة المصرية في عددها الصادر في حزيران/ يونيو عام 1969م، جاء فيه "إن الكفاح المسلح وسيلة لهدف إنساني كبير، هذا الهدف هو حل سلمي حقيقي للمشكلة، وليس حلاً سلمياً قائماً على فرض العدوان والعنصرية، ولا يمكن أن يتحقق هذا السلام إلا في إطار دولة ديمقراطية في فلسطين، وأن معنى الدولة

الفلسطينية الديمقراطية واضح، وهي أنها تصفي فقط الكيان الصهيوني العنصري داخل فلسطين"، وتابعت منظمة التحرير الفلسطينية الخط الجديد حول الدولة الديمقراطية، فأعلنت المنظمة عام 1969م "أن هدف منظمة التحرير الفلسطينية هو إقامة دولة فلسطينية ديمقراطية يعيش فيها اليهود والمسيحيون والمسلمون"(حسين، 1993، ص157). أما بخصوص البعد الثاني لشعار الدولة الديمقراطية المتعلق بالعلاقة التي ستنشأ بين هذه الدولة، بعد قيامها، وبين البلدان العربية الأخرى، فقد اعتبرت حركة فتح أنه لن يكون هناك تناقض بين الطبيعة الديمقراطية لدولة فلسطينية، يتعايش فيها العرب واليهود "المحررين" من الصهيونية على قدم المساواة، وبين عروبتها، باعتبار أن دولة فلسطين الديمقراطية المستقلة "لا تستطيع أن تعزل نفسها عن محيطها الجغرافي"، ولاسيما وأن غالبية سكانها سيكونون من العرب (الشريف، 1995، ص185).

أشارت كافة التصريحات الصادرة عن أدبيات حركة فتح بخصوص الدولة الفلسطينية الديمقراطية، على أن المكون الأساسي لمفهوم فلسطين الديمقراطية، هو تأكيد الطابع الإنساني للثورة الفلسطينية، وإبطال دعاوى الحركة الصهيونية التي تسعى لوضع كل اليهود في سلة واحدة؛ ولتبعد حركة فتح أي التباس أو تشويه لهدف دولة فلسطين الديمقراطية، وحتى لا تذهب الظنون أن الدولة الفلسطينية نقيض لعروبة فلسطين، فإنها حذرت من الوقوع في خطأين قد يلصقان بمفهوم الدولة الفلسطينية الديمقراطية، الأول أن دولة فلسطين الديمقراطية اللا طائفية ليست هي الدولة المتعددة الأديان أو المزدوجة القومية، (فالمجتمع الفلسطيني الجديد لن ينشأ حول ثلاث ديانات للدولة أو حول قوميتين). فهو وإن كان يرفض التعصب الديني أو العرقي، وينفتح على جميع الأديان. فإنه "لا ينوي توزيع المناصب السياسية وغيرها من الوظائف وفقاً لنسب دينية معينة". الثاني هو الاعتقاد بأن دولة فلسطين الديمقراطية الجديدة ستكون بديلاً عن التحرير، لأن فلسطين هذه هي الهدف النهائي للتحرير، فهي ستأتي تتويجاً للكفاح المسلح وتصفية إسرائيل، وعليه فإنها، دولة فلسطين الديمقراطية، تتنافى مع بعض الطروحات التي يروج لها من يسمون "يهود غير صهاينة" والذين يدعون

لإسرائيل مجـردة مـن طابعهـا الصـهيوني أو المعقمـة (أبـراش، 2001، ص13-18).

حذرت حركـة فـتح أن هـذه الطروحـات هـدفها تضـليل الفلسـطينيين، وأن الشرط الأساسي لفلسـطين الغـد هـو القضـاء علـى الجـذور والأسـس السياسـية والاقتصادية والعسكرية للدولة الصهيونية، فالدولـة الديمقراطيـة لا تعنـي بـأي شـكل من الأشكال تسوية بين الفلسـطينيين والإسـرائيليين، فنظـراً لهيمنـة الفكـر الثـوري والمواقف الجذرية فلسطينياً وعربيـاً واعتبـار الحـديث عـن التسـوية السـلمية مـن المحرمات، آنذاك، ولو كان تفـي إطـار قـرارات الشـرعية الدوليـة، فقـد شـددت حركة فتح على أن فلسطين الديمقراطية لن تكـن منحـة مـن هـذا الطـرف أو ذاك، ولن تكون محصلة حلول سلمية أو تسويات سياسية، بـل أنهـا سـتأتي تتويجـاً للكفـاح الفلسطيني المسلح، فهي نتيجة له وهدف في نفس الوقـت، ولـولا هـذا النضـال لمـا كان ممكناً فهم أو بالأحرى تقبل هـذا المفهـوم، ففلسـطين الديمقراطيـة خطـة قتـال وتحرير، ولا سبيل لها إلا بحرب الشعب طويلة الأمد (أبراش، 2001، ص19).

تمكنت حركة فتح من حمل اللجنة السياسية والإعلاميـة فـي الـدورة السادسـة للمجلس الوطني التي عقدت فـي القـاهرة فـي الفتـرة 1- 6 أيلـول/ سـبتمبر عـام 1969م، على تبني طرحها حول الدولة الديمقراطية، واتخـذت اللجنـة توصـية بهـذا الخصوص جاء فيها "يهدف الكفاح المسلح الفلسـطيني إلـى إنهـاء الكيـان الصـهيوني في فلسطين وإعادة الشعب الفلسطيني وإقامـة الدولـة الفلسـطينية الديمقراطيـة علـى كامل التراب الفلسطيني"، حيث شكلت التوصية مخالفة لـروح الميثـاق الـوطني الـذي ينص على أن السيادة على فلسطين هـي لأهلهـا العـرب الفلسـطينيين، ولـم يقرهـا المجلس بسبب رفض اللجنة التنفيذية للمنظمة والفصـائل الفدائيـة الأخـرى للتوصـية، إلا أنها نجحت بعـد الخـروج مـن الأردن وتحديـداً فـي الـدورة الثامنـة للمجلـس الوطني الفلسطيني، التي عقدت في القـاهرة فـي الفتـرة 28 شـباط/فبرايـر إلـى 5 آذار/ مارس عام 1971م، بوضـع بنـد حـول الدولـة الديمقراطيـة فـي البرنـامج السياسي والتنظيمي الذي اقره المجلس، ونـص علـى "أن الكفـاح الفلسـطيني المسـلح ليس كفاحاً عرقياً أو مذهبياً ضد اليهود، ولهـذا فـإن دولـة المسـتقبل فـي فلسـطين

المحررة من الاستعمار الصهيوني هي الدولة الفلسطينية الديمقراطية التي يتمتع الراغبون العيش فيها بنفس الحقوق والواجبات ضمن إطار مطامح الأمة العربية في التحرر القومي والوحدة الشاملة، مع التأكيد على وحدة الشعب في كلتا ضفتي الأردن" (حسين، 1993، ص158). ولم تلقَ فكرة الدولة الديمقراطية قبولاً وتعاطفاً مع المجتمع الدولي، وخصوصاً إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية(عدوان، 2008، ص21).

خفتت الدعوة إلى الدولة الديمقراطية في أوائل سبعينيات القرن العشرين، رغم ثبوتها في مواثيق الحركة، حيث لم تعد حركة فتح تأمل تصفية إسرائيل لصالح إقامة الدولة الديمقراطية، واكتفى ياسر عرفات بالتبشير بها في المناسبات المختلفة، كقوله في احتفال التضامن العالمي مع الشعب الفلسطيني "إن الدولة الديمقراطية الفلسطينية آتية"، وقوله أمام الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر اليونسكو في الفترة 23 أيلول/ سبتمبر إلى28 تشرين أول/ أكتوبر عام 1980م "شعبنا سينتصر بمسلميه وبمسيحيه وبيهوده، ليرفرف علم دولتنا الديمقراطية على روابي جبال الزيتون في القدس"، إلا أن حركة فتح على ما يبدو تراجعت عملياً عن هذا الخط عندما أعلن ياسر عرفات لجريدة لوموند الفرنسية في 27 آذار/ مارس عام 1980م،"أن فكرة الدولة الديمقراطية قد رفضت واستبعدت وحل محلها قرار بإنشاء دولة فلسطينية على أي جزء من الأرض الفلسطينية ينسحب منه الإسرائيليون" (عدوان، 2008، ص20:21).

لم يرضي شعار الدولة الفلسطينية الديمقراطية جهات كثيرة، وعلى الرغم من تقبل العديد من دول العالم النامي لهذا الهدف، إلا أن الكثير من الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية رفضته وتوجست منه. أما إسرائيل فلم تعطه أي أهمية، وتعاملت معه كأنه لم يكن، لذلك تبنت حركة فتح البرنامج السياسي المرحلي، بعد حرب تشرين أول/ أكتوبر عام 1973م، وتحديداً في الدورة الثانية عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني عام 1974م، الذي يفضي إلى قيام دولة فلسطينية على أي جزء من أرض فلسطين يتم تحريره.

ثالثاً: الدولة الفلسطينية المرحلية

رفضت أدبيات حركة فتح في خلال فترة الستينيات من القرن العشرين، وحتى حرب تشرين أول/أكتوبر عام 1973م الحديث عن إقامة الدولة الفلسطينية على جزء من أرض فلسطين، واعتبرت من يسعى بهذا الاتجاه متهاوناً في حقوق الشعب الفلسطيني يستحق "عقوبة تستهدفه في شخصه وممتلكاته"(صافي، 2011، ص52).

ترسخت أهمية إقامة دولة فلسطينية على أي جزء من فلسطين بعد عامي 1970م– 1971م، فقد تكشفت حقيقة غياب الملاذ والقاعدة الآمنة، من قبل أي بلد عربي، التي تحتاجها الثورة الفلسطينية لتنطلق منها بحرب العصابات، خاصة بعد خروج القوات الفلسطينية من الأردن، وطرح الملك حسين لمشروعه "المملكة المتحدة"عام 1972م، لتضم ضفتي نهر الأردن وتتكون من إقليمين متحديين، ترسخ مع رفض المقترح الأردني ضرورة تبني الإستراتيجية غير المباشرة في إدارة الصراع، وبشكل خاص. بعد حرب تشرين أول/ أكتوبر عام 1973م (عودة، 2009، ص87:86). وقد تهيأت حركة فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية بعد ترتيبات حرب عام 1973م، لجني بعض المكاسب السياسية. ولكي يكون الخطاب مقبولاً على المستويين العربي والدولي،تبنت حركة فتح فكرة الحل السياسي المرحلي لإقامة دولة فلسطينية (عدوان، 2008، ص22:21). وطرح هذا المشروع في البداية من قبل الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، وتم تبنيه من قبل حركة فتح وبمشاركة كافة فصائل منظمة التحرير الفلسطينية مجتمعة عام 1974م،كان ياسر عرفات قد أعلن منذ تشرين أول/ أكتوبر عام1972م،أن العمل الفدائي، على أهميته المؤكدة، ليس سوى عنصر من عناصر الكفاح الذي تخوضه المقاومة. وتمكَّن من تمرير قرار في الدورة الحادية عشرة للمجلس الوطني، يشير إلى أن الكفاح المسلح ليس هو الطريق الوحيد بل الأداة الرئيسية للتحرير(كابليوك،2005، ص125).

ربط خال الحسن عضو اللجنة المركزية لحركة فتح لجوء حركة فتح إلى تبني الإستراتيجية غير المباشرة بسبب رئيسي مثله غياب التحالفات والاستراتيجيات الدولية لدى الدول الكبرى وهو "خلل فرض تبني الإستراتيجية غير مباشرة التي تعني برمجة النضال بتحديد أهدافه المرحلية، وبالتالي فإننا نقول بإقامة دولة فلسطين على جزء يتحرّر من التراب الفلسطيني كهدف مرحلي ولا يتم القول أنه حل مرحلي وليس تسوية مرحلية، لأن التسوية تعني إقفال الملف، والحل يعني إنهاء الخلاف"(الحسن، 1986، ص83).

ارتبطت حالة التحفظ التي أظهرتها حركة فتح لولوج المرحلية النضالية بالحصول على اعتراف جامعة الدول العربية بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً وحيداً للشعب الفلسطيني، والذي تحقق فعليا في قرار قمة الرباط عام 1974م. حيث نظرت فتح لموضوع المرحلية بأنه يأتي ضمن الواقعية السياسية، كما ثورات العالم جميعاً، باعتبارها أسلوباً ثورياً في العمل، وأن مرحلية الثورة الفلسطينية يجب أن تتمثل بالنضال من أجل انتزاع الضفة الغربية وقطاع غزة من الاحتلال الإسرائيلي، وإقامة قاعدة ثورية ووطنية عليهما، شريطة ألا يكون ثمن هذه القاعدة التنازل عن الحق التاريخي، ومع إقرار القمة العربية في الرباط عام 1974م بتأكيد "حق الشعب الفلسطيني في العودة إلى وطنه، وحقه في إقامة سلطة وطنية مستقلة تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، على كل قطعة محررة من الأراضي الفلسطينية (عودة، 2009،ص69-88).

رابعاً: دولة فلسطينية بحدود عام1967م"مرحلة التسوية السياسية"

زادت وتيرة حركة فتح في الدوران في فلك التسوية السياسي منذ الخروج من لبنان عام 1982م،وتوقيعها الاتفاق الأردني الفلسطيني المشترك "اتفاق عمان"، في 11 شباط/ فبراير عام1985م، الذي ينطلق من إقامة دولة كونفدرالية مع الأردن(صافي، 2011، ص54). ساهم واقع المتغيرات السياسية التي نجمت عن الانتفاضة الفلسطينية عام1987م، وما لحقه من فك الارتباط الأردني بالضفة

الغربية، بالتوجه نحو الإعلان عن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس في الضفة الغربية وقطاع غزة، بعد تحقيق الانسحاب الكامل منها، وتأكيد حق اللاجئين في العودة. عندما أعلن ياسر عرفات أمام المجلس الوطني الفلسطيني في الدورة التاسعة عشرة في تشرين ثاني/ نوفمبر عام 1988م، عن قيام دولة فلسطين.وكان ذلك في محاولة منه ليضع فلسطين على الخريطة السياسية التي ستؤهله ليصبح على الخريطة الجغرافية، كما قال عرفات(عدوان، 2008، ص45).وتم الإعلان أيضاً في الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني، عن طرح مشروع السلام الفلسطيني، وتأليف حكومة مؤقتة، عبّر عرفات عن نظرة حركة فتح إلى الحكومة وذكر أنها أداة ووسيلة تقتضيها المصلحة الوطنية، وليست غاية بحد ذاتها(عودة، 2009، ص96:97).

بين ياسر عرفات معالم هذه الدولة في خطابه قائلاً "هي دولة للفلسطينيين أينما كانوا، قائمة على نظام ديمقراطي، وهي جزء لا يتجزأ من الأمة العربية، وهي ملتزمة بمبادئ عدم الانحياز، وهي دولة محبة للسلام وملتزمة بمبادئ التعايش السلمي، وتهيب بهيئة الأمم المتحدة أن تعينها على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية، وتؤمن بتسوية المشاكل الدولية والإقليمية بالطرق السلمية، وترفض التهديد بالقوة أو العنف أو الإرهاب أو باستعمالها ضد سلامة أراضيها واستقلالها السياسي أو سلامة أي دولة أخرى" (عدوان، 2008، ص45:46).

كانت مراهنة حركة فتح بقيادة ياسر عرفات في تلك الفترة على محاولة تحقيق تسوية تضمن للفلسطينيين الحد الأدنى من حقوقهم، والمتمثل في دولة فلسطينية بحدود الرابع من حزيران/ يونيو عام 1967م، واتجهت السياسة الفلسطينية وعلى رأسها سياسة حركة فتح منذ سبعينيات القرن العشرين إلى هذا الاتجاه، حيث تم في دورة المجلس الوطني التاسعة عشرة الاعتراف بالقرارين(242)و(338)، بالإضافة إلى قرار التقسيم رقم (181)، وإعلان الاستقلال(أحمد، 2007، ص54)، وتبع ذلك تحركاً سياسياً فلسطينياً وعربياً ودولياً تمخض عنه مؤتمر مدريد للسلام في تشرين أول/ أكتوبر عام 1991م.

وما تبع ذلك من جولات تفاوضية علنية وسرية، انبثق عنها اتفاق إعلان المبادئ " أوسلو" في واشنطن في 13 أيلول/ سبتمبر عام 1993م، وقيام السلطة الوطنية الفلسطينية "سلطة الحكم الذاتي" على بعض أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة(صافي، 2011، ص54).

ارتبطت مواقف حركة فتح من نهج التسوية السياسية رفضاً أو قبولاً بعاملين أساسيين، العامل الأول هو مدى تأثير المتغيرات والمستجدات السياسية عربياً ودولياً على القضية الفلسطينية، وظهرت المواقف تحت عنوان "نجاح أو سقوط الرهان على التسوية"، والعامل الثاني هو مدى قدرة الحركة على الربط بين متطلبات التسوية السياسية من جهة، والنظرة الضمنية للدولة الفلسطينية على الضفة الغربية وقطاع غزة باعتبارها هدفاً ممكن التحقيق، ووسيلة للحد من أي دور بديل عن منظمة التحرير من جهة ثانية(الشريف، 1995، ص238).

نلاحظ بأن النضال السياسي لحركة فتح ركز على الخيار السلمي بما يبقي الحركة في إطارها الوطني، فكانت حركة فتح تربط كل خطوة للدخول في نهج الحلول السياسية بهدفها المرحلي المرتبط بمسألة القرار الوطني المستقل، وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود الرابع من حزيران/ يونيو عام1967م،كحد أدنى للنضال الوطني الفلسطيني.

خامساً: مفهوم الدولة في المؤتمر السادس لحركة فتح

أعادت حركة فتح في مؤتمرها السادس الذي عقد في مدينة بيت لحم في الفترة 4- 8 آب/ أغسطس عام 2009م، صياغة برنامجها السياسي، الذي يمكن تسميته بأنه برنامج الخيارات المفتوحة لكن أهمها يبقى خيار المفاوضات للوصول إلى حل مع الجانب الإسرائيلي.وتناول البرنامج معظم القضايا بما في ذلك الكفاح المسلح، لكنه، بالمقابل أبقى الباب مفتوحاً لاعتماد الخيار المعين وبديله. لذلك بقي خيار الكفاح المسلح أحد أساليب النضال وأشكاله بينما جرى تركيز في أكثر من بند على العملية التفاوضية وشروطها.

توصل مؤتمر فتح السادس إلى أن حل الدولتين للشعبين الفلسطيني والإسرائيلي لا يزال الخيار الاستراتيجي للحركة الوطنية الفلسطينية، رافضاً الاعتراف بإسرائيل "كدولة يهودية"، ورافضاً الاقتراح بإقامة دولة فلسطينية في حدود مؤقتة، مشدداً على ضرورة إقامة الدولة الفلسطينية المتواصلة على أساس حدود الرابع من حزيران/ يونيو عام1967م، وعاصمتها القدس الشرقية، ومؤكداً على ضرورة حل عادل ومتفق عليه مع إسرائيل لمشكلة اللاجئين على قرار الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة رقم (194).وأكد برنامج الحركة الالتزام بالسلام والعملية السلمية، ولكن في ظل انعدام التقدم الحقيقي في حل الدولتين، أكد المؤتمر السادس لفتح على خيار استئناف الكفاح المسلح ضد إسرائيل في سبيل حرية الشعب الفلسطيني بوسائل مشروعة، بينها الكفاح ضد المستوطنين والقوات التي تحميهم وكذلك العصيان المدني غير المسلح لإقامة دولة ثنائية القومية بين البحر والنهر، أو بإعلان من جانب واحد عن دولة مستقلة في حدود عام 1967م (الحسيني،2009/8/12).

جاء في وثيقة المؤتمر السادس لحركة فتح أن تصورها لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي يقوم على "أننا نعيد تأكيدنا على حل الدولتين على أساس حدود 1967م، ويعني هذا بالضرورة أن تكون القدس عاصمة دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة، ويجب أن يكون هناك اتصال بري تحت السيادة الفلسطينية بين الضفة الغربية وقطاع غزة، باعتبار ذلك شرطاً لوجود دولة حقيقية. ونحن لا نرفض إمكانية إدخال تعديلات متفق عليها على الحدود، ولكن التفاوض على ذلك يقتضي أولاً قبول إسرائيل بخط الحدود كأساس للدولتين، كما إننا لا نرفض البحث في ترتيبات مشتركة للقدس الشرقية والغربية" (صافي، 2011، ص55).

أكدت حركة فتح دعمها الكامل لاستحقاق الدولة الفلسطينية في أيلول/ سبتمبر 2011م، **وطالبت الفصائل بتوحيد موقفها منه، ودعت الجميع إلى الالتفاف حوله، باعتباره محطة نضالية هامة ومنعطفا تاريخيا في مسار القضية.وقال المتحدث باسم الحركة فايز أبو عيطة في تصريح صحفي صادر عن مفوضية الإعلام والثقافة، في 3 آب/ أغسطس عام 2011م "إن استحقاق**

أيلول القاضي بالتوجه إلى الأمم المتحدة للمطالبة بالعضوية الكاملة لدولة فلسطين على حدود الرابع من حزيران/ يونيو عام 1967م يعد معركة نضالية حقيقية، ومنعطفاً تاريخياً هاماً، ستحدد نتائجه الاستراتيجيات الوطنية للمرحلة القادمة".ودعا أبوعيطة جميع القوى والفصائل والأحزاب ومنظمات المجتمع المدني والفعاليات الوطنية والشعبية إلى الالتفاف حول هذا الاستحقاق، لتحقيق أوسع إجماع وطني يعبر عن وحدة الشعب الفلسطيني في تمسكه بحقه في الحصول على الاعتراف العالمي بحدود الدولة الفلسطينية المستقلة(مركز المعلومات الفلسطيني- وفا، 2011).

جاء قرار الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة صادماً لإسرائيل، لأنه أقر بأن هذه الأرض للشعب الفلسطيني وأن الشعب الفلسطيني لديه اليوم دولة تحت الاحتلال وعاصمتها القدس، وبالتالي فالسلطة الوطنية الفلسطينية على استعداد أن تخوض غمار أي مفاوضات ولكن إذا تحققت في هذه المفاوضات المرجعيات التالية:

- تسليم إسرائيل بأن هذه الأرض في حدود الرابع من حزيران/ يونيو عام 1967م هي أرض فلسطينية.
- أن تكون هذه المفاوضات محدودة الأجل، أي لديها برنامج زمني وليست مفاوضات مفتوحة إلى مالا نهاية.
- أن يكون هدف هذه المفاوضات هو إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.
- وقف الاستيطان غير الشرعي وقفاً كاملاً وشاملاً.

إن حركة فتح قامت بهدف تحرير الجزء المغتصب من فلسطين عام 1948م، وإقامة الدولة الفلسطينية على كامل التراب الفلسطيني، ولكن سقوط الجزء المتبقي من فلسطين عام 1967م تحت الاحتلال الإسرائيلي في ظل ضعف عربي مهين، دفع باتجاه فكرة الدولة الديمقراطية على كامل الأرض الفلسطينية، وهو حل لم تلق له إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية تأييداً، وأدى خروج المقاومة الفلسطينية من الأردن عام 1970م، وحرب تشرين أول/ أكتوبر عام 1973م إلى تطور فكر حركة فتح باتجاه إقامةالدولة الفلسطينية وفق

البرنامج السياسي المرحلي على جزء من أرض فلسطين، وخطت في هذا خطوات حثيثة،فقد كان لتبني خطاب سياسي أمام العالم في العام 1974م، الأثر الكبير في تفنيد مزاعم إسرائيل التي أطلقتها حول طبيعة الثورة الفلسطينية وأهدافها التي وصفتها "بالإرهابية"، والتي تشكل تهديداً للأمن العالمي وأمن إسرائيل، لذا جاء خاطب ياسر عرفات أمام هيئة الأمم المتحدة ليظهر بعداً واقعياً للثورة وهو السعي لتحقيق السلام وإقامة دولة فلسطينية تنعم بالحرية، تشارك العالم التطور والتقدم، وتسهم في الأمن والسلم الدوليين، الأمر الذي أسهم في حصول الثورة الفلسطينية على التأييد العالمي والعربي الواسع والداعم لإقامة دولة فلسطينية مستقلة. وقد خلصت الدراسة، بأن الرؤية المرحلية في أدبيات حركة فتح بعد إعلان الاستقلال عام 1988م، ودخول منظمة التحرير الفلسطينية لمرحلة التسوية السياسية وتوقيع اتفاقية إعلان المبادئ "أوسلو" مع الجانب الإسرائيلي، وإقامة السلطة الوطنية الفلسطينية في قطاع غزة وأجزاء من الضفة الغربية، هو إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود الرابع من حزيران/ يونيو عام 1967م وعاصمتها القدس الشرقية، كمشروع مرحلي منبثق عن البرنامج السياسي المرحلي، أما الرؤية الإستراتيجية الثابتة للحركة فهي إقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية على كامل التراب الوطني الفلسطيني، دولة تمثل كافة أطياف ومشارب ومعتقدات الشعب الفلسطيني.

المراجع والمصادر

أ: الكتب العربية

1. الحسن، خالد. السلام في الشرق الأوسط من وجهة نظر فلسطينية، أوراق سياسية "1"، دار الكرمل، عمان، 1986.
2. حسين، غازي. الفكر السياسي الفلسطيني 1963–1988، دار دانية للطباعة والنشر، دمشق، 1993.

3. الشريف، ماهر. البحث عن كيان دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني 1908-1993، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، نيقوسيا، قبرص، 1995.

4. صالح، محسن. فلسطين دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، سلسلة دراسات فلسطينية (1)، مركز الإعلام العربي، الجيزة، 2003.

5. عدوان، عصام. الدولة الفلسطينية في فكر ياسر عرفات، (بدون دار نشر)، غزة، 2008.

6. كابليوك، اكنون. عرفات الذي لايقهر، (ترجمة عصام البطران)، وزارة الثقافة الفلسطينية، رام الله، 2005.

7. كريشان، محمد. منظمة التحرير الفلسطينية التاريخ والهياكل الفصائل والايديولوجيا، المطابع الموحدة، تونس، 1986.

8. الكيالي، عبد الوهاب، وآخرون. موسوعة السياسة، الأجزاء 1، 2، 3، 4، 5، 6، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1979.

9. النظام الأساسي لحركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح، مكتب الشئون الفكرية والدراسات، 1968.

ب. الدوريات والمجلات

1. أبراش، إبراهيم. الدولة الفلسطينية في المواثيق الفلسطينية الميثاق الوطني ومقررات المجالس الوطنية الفلسطينية، مجلة رؤية، العدد 5، 2001.

2. صافي، خالد. موقف الفصائل الفلسطينية من استحقاق الدولة، منتدى غزة للدراسات السياسية والإستراتيجية، مركز التخطيط الفلسطيني، غزة، (بدون عدد)، 2011.

ج. الرسائل العلمية غير المنشورة

1. أحمد، محمد. حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح وأثرها على التنمية السياسية في فلسطين "1993-2006"، برنامج التخطيط والتنمية السياسية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2007، رسالة ماجستير غير منشورة.

2. عودة، كفاح. أحداث حزيران 2007 في قطاع غزة وتأثيرها على المشروع الوطني الفلسطيني "استراتيجياً وتكتيكياً"، برنامج التخطيط والتنمية السياسية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2009، رسالة ماجستير غير منشورة.

د. المواقع الالكترونية

1. الحسيني، سنية. قراءة في نتائج مؤتمر فتح السادس، معلومات نشرت على الموقع الالكتروني: دنيا الرأي، تاريخ الاقتباس: 6 شباط/ فبراير 2013.

(http://www.pulpit.alwatanvoice.com/articles/2009/08/12/171633.html)

2. نشأة منظمة التحرير الفلسطينية، معلومات نشرت على الموقع الالكتروني: مركز المعلومات الوطني الفلسطيني (وفا)، تاريخ الاقتباس: 27 نيسان/ ابريل 2012.

(http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3748)

تقارير

القدس خلال الحملة الانتخابية للكنيست التاسعة عشرة 2013

د . خالد شعبان

مدخل

بعد الإعلان عن تقديم موعد الانتخابات الإسرائيلية العامة في أكتوبر 2012 تعرض الشعب الفلسطيني سواء في قطاع غزة أو في الضفة الغربية لهجمة إسرائيلية شرسة تمثلت الأولى بالهجوم العسكري على قطاع غزة في 2012/11/14 في حرب استمرت ثمانية أيام ، وكانت الثانية بعد حصول فلسطين على دولة مراقب غير عضو في الأمم المتحدة 2012/11/29 ، حيث ازدادت شراسة إسرائيل في الهجوم على الفلسطينيين وممتلكاتهم في القدس الشرقية، وترافق ذلك مع حملة انتخابية ضد الفلسطينيين في أماكن تواجدهم في مدينة القدس، كما طالب بعض أعضاء الليكود بالرد على الخطوات الفلسطينية بالتوجه إلى الأمم المتحدة بخطوات أحادية تتمثل بفرض القانون الإسرائيلي على الضفة الغربية وضمها إلى إسرائيل ، واقترح النائب اليميني المتطرف في حزب الليكود موشيه فيغلين بطرح فكرة الترحيل (الترانسفير) وطرد الفلسطينيين من مدنهم وقراهم في الضفة الغربية.

في ظل المعركة الانتخابية الإسرائيلية للكنيست التاسعة عشرة كان التوجه الفلسطيني للحصول على دولة عضو مراقب غير عضو في الأمم المتحدة وفي مقابل هذا التوجه أكدت إسرائيل وقبل الحرب على قطاع غزة انها سوف تقوم بعملية بناء واسعة جدا في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية والقدس ، ولوحظ في ذلك تعدد القرارات الصادرة عن المجلس الأمني السياسي والمعروف بالتساعية والذي درس تبني إسرائيل لأجزاء من تقرير البؤر الاستيطانية للقاضي المتقاعد ادموند ليفي الذي دعا إلى زيادة البناء في المستوطنات والبؤر الاستيطانية المتناثرة في الضفة الغربية ، وكان تقرير ادموند ليفي قد أكد ان الضفة الغربية ليست أرضاً محتلة وان المستوطنات ليست غير قانونية ،أي بمعنى انها شرعية[1].

سوف تتناول الورقة التي بين ايدينا القدس خلال الحملة الانتخابية من خلال عرض التصورات والأفكار ، وكذلك مواقف الحكومة الإسرائيلية من الاستيطان في القدس باعتبار القدس هي واحدة من القضايا الأساسية التي تهتم بها الأحزاب الإسرائيلية ، وكذلك ستعرض الورقة لبعض الفقرات الواردة في برامج الأحزاب حول القدس.

الهجمة الاستيطانية على القدس

نشرت وزارة الإسكان الإسرائيلية ومديرية أراضي إسرائيل في 2012/11/6 ستة عطاءات لإقامة (1285) وحدة سكنية جديدة في شرقي القدس وآرائيل ، وتدعو العطاءات إلى إقامة 607 وحدة في بسغات زئيف في شمال شرق القدس وهو مما سيجعل بسغات زئيف تقترب جدا من بيت حنينا ، وكذلك إقامة 606 وحدة سكنية في حي راموت في شمال القدس ، كما صادقت حكومة إسرائيل من خلال لجنة التخطيط والبناء في القدس التابعة لوزارة الداخلية ولجنة التخطيط والبناء التابعة لبلدية القدس على مخططات بناء الاف الوحدات السكنية في المستوطنات شرقي المدينة ، ومن هذه المخططات مخطط لإقامة مستوطنة في جنوب القدس الشرقية باسم جفعات هامتوس وبناء 2610 وحدة سكنية فيها ،

بالإضافة إلى إقامة مشروع سياحي يشمل إقامة فنادق ، ويترافق كل ذلك مع القرارات التي تصدرها وزارة الداخلية من خلال لجنة التخطيط والبناء لاحتمالات هدم 300 مزل فلسطيني في القدس الشرقية[2]، وبالإعلان عن هذه العطاءات يصل عدد وحدات البناء في شرق القدس خلال عام 2012 فقط ما يقرب من 2386 وحدة سكنية[3].

والغريب في هذه العطاءات انها جاءت في ظل الحملة الانتخابية الرئاسية في الولايات المتحدة الامريكية التي تعارض الاستيطان في القدس الشرقية ، وإذا ما فاز الرئيس باراك اوباما فان الولايات المتحدة ستتشدد بشكل كبير في أمر الاستيطان كما أن هذه العطاءات تعتبر ردا حقيقيا على التوجه الفلسطيني للأمم المتحدة .

وبعد التوجه إلى الأمم المتحدة وحصول الفلسطينيين على دولة مراقب غير عضو، صادق المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر والمعروف بمجلس التسعة على بناء 3 آلاف وحدة سكنية في القدس والضفة الغربية جميعها في الكتل الاستيطانية ، بالإضافة إلى ذلك أكدت إسرائيل انها ستعمد إلى تسريع الاستيطان في القدس وفي الكتل الاستيطانية وعلى رأسها المحور الذي يربط بين معاليه اودوميم والقدس المعروفة ب E1، ومن المعلوم أن البناء في E1 خط أحمر بالنسبة للأمريكيين والأوروبيين وكذلك الفلسطينيين حيث ان البناء في هذا المحور يحول دون التواصل الجغرافي للدولة الفلسطينية المتوقعة[4].

ومن الملاحظ أن هذا الخطوات الإسرائيلية تؤكد جميعها ان الاستيطان يشكل عقابا كبيرا للفلسطينيين وهي بالتالي تعترف وان كان ضمنياً بأن الاستيطان يمثل عقبة ضد إقامة الدولة الفلسطينية ، ومما يدلل على خطورة القرار الإسرائيلي هو استهجان الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي للقرار الإسرائيلي حيث يعتبر القرار الإسرائيلي خرق واضح لتعهدات قطعتها إسرائيل للولايات المتحدة والأوروبيين بعدم البناء في منطقة E1 ، كما يتنافى هذا القرار مع خطاب نتنياهو في جامعة بار ايلان حزيران 2009 والذي تعهد فيه بتجميد الاستيطان ، ورغم الاحتجاجات الاوروبية المتعددة والتي تم فيها استدعاء سفراء

إسرائيل لـوزارة الخارجيـة فـي دول الاتحـاد الاوروبـي أكـد مكتـب نتنيـاهو ان إسرائيل تعتزم اتخاذ خطوات اخـرى ضـد الفلسـطينيين والتـي منهـا عـدم تحويـل الضرائب للسلطة الفلسطينية .

ونتيجة لتواصل الضغوط الغربية خففت إسـرائيل مـن حـدة قراراتهـا ،حيـث أكد نتنياهو رئيس الوزراء الإسـرائيلي ومستشـاره لشـؤون الامـن القـومي يعقـوب عميدور أن إسرائيل لا تعتزم حاليا البناء فـي E1 وأكـد نتنيـاهو بـأن تقـدم وتيـرة إجـراءات التخطـيط وتنفيـذ خطـط البنـاء متعلقـة باحتمـالات المفاوضـات مـع الفلسطينيين والتقدم فيها[5].

أفكار اليمين الإسرائيلي الاستيطانية

تـدور أفكـار المسـتوطنين عـن وجـود خطـة شـاملة لإحاطـة القـدس بالمستوطنات وعزلها عن الضفة الغربية وتنقسـم المسـتوطنات حسـب هـؤلاء فـي القدس إلى دائرتين :

1- الداخلية : وتكون من خلال بناء مجموعـة مـن المسـتوطنات الصـغيرة ذات الطابع الايديولوجي تحيط بالبلدة القديمة من كل جانب .
2- الخارجية : وهي دائرة اوسع وتتكون مـن المسـتوطنات الكبـرى التـي تحيط بالقدس كاملة ، وتأتي E1 لتكمل هذه الصـورة ومـن الواضـح ان البناء في E1 حسـب المسـتوطنين سـيكمل القـدس الكبـرى ، القـدس حسب هذه الخطة ستكون متروبولين هائـل وغيـر قابـل لـلإدارة مـن جفعات زئيف وحتى البحر الميت ، ومـن مـداخل الخليـل إلـى مـداخل رام الله وبالتالي فإنها ستدفن فكرة حل الدولتين[6].

دوافع البناء انتخابية

تتباين اراء الأحزاب الإسرائيلية والسياسـيين الإسـرائيليين حـول البنـاء فـي القدس والبناء في E1 بشكل خاص حيث يعتبـر الجميـع أن الـدوافع الأساسـية للبنـاء في E1 هي سياسية حزبية بينما أكـد نتنيـاهو ان هـذه الكتـل سـتكون جـزءاً مـن

إسرائيل في اتفاق سلام نهائي ،مع ان البناء في E1 ينهي عمليا حل الدولتين ومع ذلك يؤكد حزب الليكود على ان الحل قائم على خطاب نتنياهو في جامعة بار ايلان حزيران 2009، الذي يقوم على تجميد البناء في المستوطنات، وشرط أن تكون الدولة الفلسطينية الناشئة في اراضي الضفة الغربية وقطاع غزة منزوعة السلاح ، وقيام إسرائيل بضم الكتل الاستيطانية في الضفة الغربية ونشر قوات إسرائيلية على طول الحدود بين الضفة الغربية والاردن ، ولكن نتنياهو ومن خلال حملته الانتخابية يؤكد على المحافظة على القدس كما أكد أحد قادة الليكود أن البناء في القدس يأتي لرغبات جمهور ناخبي الليكود ، كما أن قرارات البناء تنخرط كجزء من استراتيجية الانتخابات لائتلاف الليكود- بيتنا التي ترمي إلى السيطرة على جدول الأعمال وأفكار رجل الشارع الإسرائيلي ومحاولة منع أي تسريب للمصوتين نحو اليمين المتطرف وخاصة حزب البيت اليهودي برئاسة نفتالي بينت، ويشار هنا إلى ان الليكود خاض الانتخابات بدون الإعلان عن برنامج سياسي بسبب رفض بعض أعضاء الليكود مضمون خطاب بار ايلان.

يتضح من خطوات الليكود الانتخابية أنه يحاول طرح شعار انتخابات الكنيست عام 1996 (بيريس يقسم القدس) وذلك من أجل الحصول على اكبر قدر ممكن من الأصوات وذلك بعد استطلاعات الرأي في إسرائيل التي أكدت أن اغلبية الجمهور لن تصوت إلى جانب تقسيم القدس ومن هنا كانت القرارات في المجلس التساعي في احياء خطط البناء في القدس الشرقية .

ويرى الليكود في برنامجه ان الحكومة الإسرائيلية بقيادته ستحافظ على القدس موحدة عاصمة ابدية لإسرائيل تحت السيادة الإسرائيلية فاليهود من مختلف ارجاء المعمورة يتطلعون منذ 2000 عام نحو العودة وبناء القدس عاصمتهم التاريخية ، القدس هي قلب الثقافة اليهودية وستواصل إسرائيل الحفاظ عليها كذلك سوية مع ابناء جميع الديانات الاخرى في إقامة شعائرهم الدينية في الأماكن المقدسة لهم في المدينة ، ان اسوا ما يمكن فعله من اجل السلام هو تقسيم القدس، فمثل هذا التقسيم سيخلق نقطة احتكاك من شأنها ان تشعل المنطقة بأسرها ، فقط

القدس الكاملة الموحدة تحت السيادة الإسرائيلية هي التي يمكنها المحافظة على السلام في المنطقة[7].

كما ان اليسار يعتبر عاجزاً عن الحصول على أصوات من اليمين و من الليكود خاصة تحت شعار انتخابي يقوم على تقسيم القدس أو البناء في القدس، ولذلك فان التوجه الاساس من حملة شعار تقسيم القدس هي حملة ليكودية تسعى إلى تحقيق عدة أهداف منها :

1- جذب المصوتين من اليمين لصالح الليكود
2- اعادة الاعتبار إلى المحور السياسي الامن بدلا من الاجتماعي
3- اعادة التقسيم داخل المجتمع بين يمين ويسار على اساس البناء في القدس.

ولهذا فان اليسار لا يعرج كثيراً على هذه المسائل بل يذهب إلى حل وسط فاستراتيجية زعيمة حزب العمل الإسرائيلي يحيموفيتش تقدم برنامج انتخابي يتبع اليمين في المسائل السياسية الأمنية وآخر يساري في المسائل الاقتصادية والاجتماعية وهو ما يعني اجتذابها نحو شعار الليكود- بيتنا الخاص بالقدس وهو مما يجعلها دائما في موقف الدفاع واتخاذ خطوات اكثر يمينية خاصة في المسائل السياسية الامر الذي سيؤدي في النهاية إلى تحول الاصوات من حزب العمل إلى الأحزاب الجديدة التي ظهرت في الساحة الحزبية مثل حزب هناك مستقبل ليائير لبيد وحزب الحركة برئاسة تسيبي ليفني.

واكد برنامج حزب العمل على ان القدس بأحيائها اليهودية هي العاصمة الابدية للشعب اليهودي ولدولة إسرائيل في البلدة القديمة والحوض المقدس يطبق نظام خاص يعكس ويعبر عن الاهمية الدولية للمكان ومكانته المركزية للأديان الثلاثة والأماكن المقدسة لليهود ستبقى تحت السلطة الإسرائيلية[8].

أما رئيسة الوزراء السابقة وزعيمة حزب الحركة الجديد تسيفي ليفني ، أكدت انه سيكون هناك تمييز واضح بين المستوطنات في الكتل الاستيطانية وبين

المستوطنات السياسية ، حيث أكدت ليفني انها ستواصل تعزيز الكتل الاستيطانية، وهي ايضا تعود إلى الأفكار القديمة في تقسيم المستوطنات إلى سياسية وأمنية .

ويرى برنامج الحركة على ان يشمل الاتفاق الذي سينهي النزاع والمطالب القومية من إسرائيل مبادئ الترتيبات الأمنية اللائقة بما فيها نزع الاسلحة من الدولة الفلسطينية، مبادئ الترتيبات الأمنية اللائقة بما فيها نزع الاسلحة من الدولة الفلسطينية مبادئ الحدود التي تأخذ في الاعتبار الواقع الديمغرافي ميدانيا (الكتل الاستيطانية) ومواقع ذات اهمية قومية تاريخية ودينية وفي مقدمتها القدس عاصمة إسرائيل الابدية[9].

ومن المعلوم ان ليفني خاضت المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية عندما كانت وزيرة للخارجية في حكومة اولمرت 2006-2009 ، وهي صاحبة منهج عقيم في المفاوضات يقوم على اساس فكرة التفاوض من اجل التفاوض ، على اساس افكار رئيس وزراء إسرائيل السابق اسحق شامير الذي اكد على انه سيستمر في المفاوضات مع الفلسطينيين لمدة تزيد عن عشرين عاما وتكون محصلتها النهائية لا شيء وذلك خلال مؤتمر مدريد للسلام . فهذه الطريقة قاتلة لعملية التسوية السلمية وهو ما امكن ملاحظته في إدارة تسيبي ليفني للعملية التفاوضية مع الفلسطينيين وذلك خلال مفاوضات 2008 حيث كانت ليفني تتولى رئاسة طاقم المفاوضات الإسرائيلي ويقابلها من الجانب الفلسطيني احمد قريع ابو علاء ، وقد اظهرت فحوى الوثائق التي نشرتها قناة الجزيرة الفضائية كانون ثاني 2011 كرافضة ومتعنتة ، وكان لليفني دور مركزي في تفويت الفرصة – حسب بعض التقديرات الإسرائيلية – فهي التي رفضت بطريقة عنجهية محاولات ابو علاء التباحث في تقسيم القدس ، حيث رفضت ليفني نهائيا أي حديث عن تسوية أو حل وسط في شرق القدس ، ويبدوا ان ليفني ارادت من المفاوضات صنع نفسها وتحسين صورتها للجمهور بعد حرب 2006 في لبنان كزعيمة متزنة ومسؤولة لا تساوم على مليمتر واحد في مواضيع الامن[10].

أما حزب هناك مستقبل وهو من الأحزاب الجديدة على الساحة الحزبية الإسرائيلية والذي يعتبر من احزاب الوسط في إسرائيل فيرى ان مدينة القدس هي

عاصمة إسرائيل الابدية وتشكل وحدتها رمزا وطنيا من الدرجة الأولى ، وتبقى القدس موحدة تحت السيادة الإسرائيلية لأنها ليست مجرد مدينة وستبقى القدس موحدة تحت السيادة الإسرائيلية لأنها ليست مجرد مكان أو مدينة انما هي الوجدان اليهودي الإسرائيلي والمكان المقدس الذي شخصت اليه انظار اليهود في كل الاجيال[11].

القدس في استطلاعات الرأي خلال الحملة الانتخابية

أكد أحد استطلاعات الرأي والذي جرى في نوفمبر 2012 أن هناك ما يقارب من 67 % من الناخبين في إسرائيل لن يصوتوا لقائمة سوف تتنازل عن القدس الموحدة وهو ما يؤدي إلى تمسك الأحزاب الإسرائيلية جميعها بالقدس الكبرى أو بالقدس الموحدة كأحد العوامل الهامة في اتجاهات التصويت للناخبين الإسرائيليين في الانتخابات القادمة[12]، ويتوافق هذا الاستطلاع مع استطلاع آخر اجري بين المصوتين لأحزاب اليمين حيث اشارت نتائج الاستطلاع المذكور إلى ان اكثر من 66 % من مصوتي اليمين تعارض إقامة دولة فلسطينية ، وان 51% تؤيد اعمال البناء الاستيطانية في القدس في منطقة E1 ، والاهم ن ذلك ان 71% يرون انه يجب السماح لليهود بالصلاة في القدس الشريف[13]. ولذلك من الصعوبة بمكان ان نجد الأحزاب اليهودية تتبنى موقف يتعارض بشكل كبير مع توجهات الناخبين ، أو قضية محل اجماع وطني .

خلاصة :

يتضح مما سبق أن عملية البناء وتسارع وتيرتها في القدس هي جزء اساس من السياسة الإسرائيلية العامة وان جاءت كردة فعل للتوجه الفلسطيني للتوجه الفلسطيني للحصول على عضوية الأمم المتحدة إلا أنه تغلب عليها الطابع الانتخابي بعد الإعلان عن تقديم الانتخابات العامة في إسرائيل ، وقد كانت القدس المحور الاساس للبرامج الانتخابية للأحزاب الإسرائيلية ونقطة توجيه الاتهام بين قوى اليمين و اليسار بضياع القدس الموحدة والتفريط فيها لصالح الفلسطينيين والواضح أن كل هذه الخطوات تؤثر سلبا على عملية التسوية السلمية باعتبار ان البناء في E1 يحول كلية دون تحقيق حل الدولتين ،أو على الاقل عدم تحقيق الدولة الفلسطينية ، ولذلك فان على الفلسطينيين تكثيف جهودهم وطاقاتهم الدولية والإقليمية والمحلية لمنع البناء في E1 .

المراجع

[1] هآرتس 2012/11/7

[2] المشهد الإسرائيلي 2012/12/25

[3] معاريف 2012/11/7

[4] يديعوت احرنوت 2013/1/2

[5] معاريف 2012/12/5

[6] هآرتس 2012/12/2

[7] المشهد الإسرائيلي 2013/1/22

[8] المشهد الإسرائيلي 2013/1/22

[9] المشهد الإسرائيلي 2013/1/22

[10] عوزي لانداو، تسيبي ليفني واليسار الإسرائيلي، المشهد الإسرائيلي 2013/1/8

[11] المشهد الإسرائيلي 2013/1/22

[12] هآرتس 2012/12/18)

[13] المشهد الإسرائيلي 2012/12/25

خطة كيري الاقتصادية: الأهداف، المضامين والأبعاد

د.مازن صلاح العجلة

جاءت خطة كيري الاقتصادية في سياق التشجيع للانخراط في المفاوضات مع إسرائيل، وقد يكون ذلك تماهيا مع أفكار نتنياهو حول السلام الاقتصادي. وللتذكير فقد تم الترويج لأوسلو اقتصاديا، حينئذ، لدرجة أنهم تحدثوا عن سنغافورة جديدة في قطاع غزة ! وقبل ذلك توقع شمعون بيرس في كتابه " الشرق الأوسط الجديد" الذي صدر بالتزامن مع مؤتمر مدريد، ولادة شرق أوسط جديد تسوده الرفاهية والازدهار! وبهذا المنطق الاقتصادي " النفعي" روجت الصهيونية في القرن التاسع عشر للاستيطان في فلسطين تحت شعار " تحويل الصحراء إلى مزارع غناء" الذي ارتكزت عليه الدعاية الصهيونية للتملك على أرضية الفعالية الاقتصادية المغلفة بالأحقية التاريخية المزعومة.

ورغم ذلك، فالخطة تحتاج إلى دراسة وتقييم أولي على اعتبار أنها لم تنشر حتى تاريخه، وما حصلنا عليه من معلومات حول الخطة جاء من موقع اللجنة الرباعية الدولية التي ترعى الخطة وتشرف عليها بقيادة طوني بلير.

نظرة على فكرة الخطة وسياقها:

أعلن كيري عن خطته في فعاليات المنتدى الاقتصادي العالمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2013 الذي عقد في الأردن في مايو من هذا العام، وسلمها رسميا للسلطة في سبتمبر الماضي بعد بدء المفاوضات بأسابيع قليلة. وطلب كيري من موفد الرباعية طوني بلير بوضع خطة اقتصادية أطلق عليها بلير فيما بعد " المبادرة الاقتصادية لفلسطين". تندرج خطة كيري الاقتصادية، وفقا لتصريحاته، في إطار بناء الثقة من أجل تهيئة أجواء مواتية لبدء المفاوضات واستمرارها. وهي تأتي أيضا، بعد نجاح كيري في بدء المفاوضات مع عدم وقف الاستيطان تماهيا مع الشروط الإسرائيلية ورؤيتها الرافضة لإقامة دولة فلسطينية متصلة على حدود 1967، وعاصمتها القدس، والاستمرار في السيطرة على منطقة الأغوار، وفزاعة الاعتراف بالدولة اليهودية.

تعتبر "المبادرة الاقتصادية" في جوهرها برنامج استثماري برعاية الرباعية الدولية وليس خطة اقتصادية للحكومة الفلسطينية؛ من وجهة نظر الحكومة الفلسطينية فان الخطة الرئيسية لعمل الحكومة هي الخطة الوطنية للتنمية. تسعى المبادرة الاقتصادية الدولية في الأساس إلى تحفيز وتمكين المستثمرين الأجانب والعرب والفلسطينيين إلى ضخّ استثمارات بما يقارب خمسة مليارات دولار يتم مضاعفتها من خلال توفير الضمانات اللازمة لتامين مبلغ مماثل من البنوك ومؤسسات الإقراض لتمويل حزمة كبيرة من المشروعات الاستثمارية[1]. وقد قام على إعداد هذه الحزمة من المشاريع، والتي كان قد تم الإعلان عن جزء منها سابقا من قبل مؤسسات فلسطينية، فريق من الخبراء الدوليين بناء على دراسة معمقة قاموا بها لخطط التنمية الفلسطينية وللاستراتيجيات الوطنية لثمانية قطاعات حيوية، وهي: الإنشاءات، مواد البناء، المياه، الزراعة، الصناعة، السياحة، الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والطاقة. (انظر تفصيل عن هذه القطاعات في الملحق)

الأهداف الاقتصادية للخطة:

تتضمن الخطة ضخ أربعة مليارات دولار خلال ثلاث سنوات، عبارة عن استثمارات عبر القطاع الخاص، بالإضافة إلى السماح للسلطة باستخراج الفوسفات من البحر الميت، وتفعيل استخراج الغاز من الحقل الفلسطيني المكتشف في المياه الإقليمية الفلسطينية أمام شواطئ قطاع غزة، وهو ما كانت إسرائيل تمنعه طوال هذه السنوات. هذا إضافة إلى توسيع نطاق سيطرة السلطة في المنطقة "ج" وتطوير بنيتها التحتية، وما يرافق ذلك من إزالة بعض الحواجز العسكرية وتسهيل حركة التنقل[2]. لاحظ قبل أن ندخل في تفاصيل التحليل والمناقشة أن كل بند في هذه الخطة مرتبط بموافقة إسرائيل وإشرافها!

وتتوقع الخطة يؤدي ذلك إلى:

- زيادة الناتج المحلي الفلسطيني بنسبة 50% خلال المدة المذكورة
- تخفض البطالة بنسبة الثلثين، من 21% إلى 8%
- زيادة متوسط الرواتب بنسبة 40%
- تحفيز التغيير التحويلي والمتسارع في الاقتصاد الفلسطيني. وتطمح هذه المبادرة إلى النمو السريع للاقتصاد الفلسطيني الذي يغطي مجمل الضفة الغربية بما في ذلك المنطقة (ج) وقطاع غزة على مدى فترة ثلاث سنوات 2014-2016.
- طفرة كبيرة في تدفقات الاستثمار المحلية والأجنبية على حد سواء.
- انخفاض كبير في الاعتماد على المساعدات المباشرة لميزانية السلطة الفلسطينية.

وتهدف هذه المبادرة أيضا إلى أن تودي، على المدى المتوسط، إلى تحول كبير في الاقتصاد الفلسطيني نحو التنمية بقيادة القطاع الخاص، من خلال التركيز على نمو الصناعات الخاصة الأساسية، بمساعدة مزيج من عوامل التمكين، تهدف المبادرة إلى تحويل الاقتصاد الفلسطيني نحو نموذج التنمية الذي يقوده القطاع الخاص والاستدامة الاقتصادية قبل إقامة دولة فلسطينية في نهاية المطاف.

غموض السياسة والاقتصاد

لقد حاول كيري مرارا أن يبدد المخاوف الفلسطينية التي أبدتها السلطة وأصحاب الرأي والخبرة، حول التركيز على البعد الاقتصادي فقط، من خلال الخطة الاقتصادية، وإهمال البعد السياسي الذي يمثل المبدأ الأساس عند الفلسطينيين والذي من خلاله يأملون في التوصل إلى اتفاق يترتب عليه إقامة الدولة الفلسطينية العتيدة. في هذا الإطار، وتبريرا للخطة الاقتصادية، أكد بلير(انظر مقاله عن المبادرة الاقتصادية على الموقع الالكتروني للرباعية) أن نجاح المفاوضات السياسية يجب إن يكون مدعوما بالنمو والتنمية. ولكنه شدد في الوقت ذاته على أولوية وأحقية المبادرة الاقتصادية "خطة كيري" على حساب المسار السياسي كشرط لنجاح الأخير. واستخدم بلير في استعراضه لخطة كيري وأهدافها، الكثير من المستدركات اللغوية مقتربا تارة ومبتعدا تارة أخرى عن ضرورة التوازي بين المسارين، وهو ما ترغب به السلطة الفلسطينية، فكان الالتباس والغموض سيد الموقف ومازال، خاصة أن إسرائيل أكدت أكثر من مرة أن الخطة الاقتصادية لن تكون مرتبطة بالتقدم السياسي بين الطرفين. وهذا يعزز الشكوك الفلسطينية حول هذه الخطة كبديل اقتصادي على حساب الحل السياسي.

والحقيقة انه لا يمكن الفصل بين الاقتصادي والسياسي في خطة كيري، فهي خطة واحدة ذات مسارين. وفي رأينا أن مسارها السياسي أوضح وأكثر اهتماما لكيري وإدارته. ولا بد أن نتذكر أن هذه الخطة جاءت في سياق التحولات في الشرق الأوسط، والإشكالات التي تعاني منها السياسة الأمريكية في المنطقة، والوضع الاستراتيجي الأمني لإسرائيل. بمعنى إن هدف التحرك الأمريكي، من خلال خطة كيري، هو استعادة إسرائيل لوضعها الاستراتيجي ما قبل الثورات العربية. ولا بد من دراسة الخطة واستئناف المفاوضات نفسها في إطار زيارة أوباما للمنطقة في مارس 2013، والتي اقتصرت على الأردن وإسرائيل وفلسطين. ونعتقد أن الخطة بشقيها سعت إلى تحقيق أهدافا أخرى، منها:

1- حاجة إسرائيل الماسة إلى محفزات للنمو الاقتصادي وإعادة الزخم المفقود للاستثمارات الخارجية، الأمر الذي يحتاج إلى تهيئة جو مناسب على

الصعيد السياسي يسهل لإسرائيل تسويق دواعي الاستقرار وجنوحها للسلم ورغبتها في إنهاء الصراع مع الفلسطينيين. ناهيك عن استفادة إسرائيل من الدعم الواسع للفلسطينيين مدخلاً للخطة، فهي تدرك في النهاية أن جزءاً كبيرا من المليارات الأربعة سيصب في السوق الإسرائيلي ثمناً للواردات الفلسطينية اللازمة للمشاريع. لقد ساعدت، تاريخياً، أجواء السلام (!!) إسرائيل في إنجاح خطط التحولات الاقتصادية المهمة مثل ما تم غداة التوقيع على اتفاق أوسلو من إلغاء للمقاطعة وزيادة حجم الاستثمار الخارجي في إسرائيل بأضعاف مضاعفة.

2- الحؤول دون حدوث انتفاضة فلسطينية جديدة، باتت مؤشراتها وملامحها ظاهرة وبادية وقد حذرت مراكز أبحاث إسرائيلية من هذا الأمر، خاصة أن الظروف الإقليمية عربياً تجيش بتغيرات وثورات قد تغذي الأجواء الفلسطينية بعدواها. ولهذا ركزت الخطة على أهداف تدغدغ مشاعر المواطنين مثل توفير آلاف فرص العمل وتخفيض معدلات البطالة ورفع مستويات الأجور.

3- تفريغ الانجاز الفلسطيني بالحصول على دولة غير عضو في الأمم المتحدة. وقطع الطريق على استكمال الإجراءات المتممة له بالانضمام لعضوية منظمات الأمم المتحدة وخاصة محكمة الجنايات الدولية وغيرها من المنظمات ذات الأهمية الخاصة في تاريخ الصراع الفلسطيني مع إسرائيل. وقد بدا أن الجانب الفلسطيني تراخي في هذا الأمر غداة الموافقة على استئناف المفاوضات.

علاقة خطة كيري بمتطلبات التنمية في فلسطين:

أكدت السلطة الوطنية الفلسطينية على لسان د. محمد مصطفى، وكما أشرنا مسبقا، على أن الخطة في جوهرها برنامج استثماري برعاية الرباعية الدولية وليس خطة اقتصادية للحكومة الفلسطينية؛ من وجهة نظر الحكومة الفلسطينية فان الخطة الرئيسية لعمل الحكومة هي الخطة الوطنية للتنمية. وسنحاول فيما بعد مناقشة مدى واقعية الخطة وإمكانية تحيق أهدافها. ولكننا في هذا البند سنتعرض لما كتبه د. محمد مصطفى حول علاقة الخطة بمتطلبات التنمية الفلسطينية، حيث أشار إلى أن "المبادرة الاقتصادية"، وبالرغم من أهميتها، فإنها لن تكون كافية لإنجاز برنامج وطني شامل للتحول الاقتصادي. هناك حاجة لتغييرات جذرية

أخرى وعلى عدة محاور رئيسية من أجل ضمان البيئة المواتية لتحقيق التحول الاقتصادي المطلوب. واقترح التركيز على خمسة محاور، من المهم عرضها لأهميتها، كشروط مسبقة لنجاح أية خطط تنموية[3]:

الأول: توحيد الأراضي الفلسطينية واقتصادها والاستغلال الأمثل لمواردها، ويتطلب هذا التعامل مع الضفة الغربية، وتشمل القدس الشرقية، وقطاع غزة كوحدة إقليمية واقتصادية واحدة، وإزالة كافة عوامل وتبعات الحصار والانقسام، والعمل على إعادة دمج القدس الشرقية والأراضي المصنفة "ج" بما فيها الأغوار الفلسطينية وحصة فلسطين من شواطئ البحر المتوسط والبحر الميت في هذه الوحدة الاقتصادية الواحدة. كما يجب العمل على تحقيق السيطرة الفلسطينية على الموارد الطبيعية مثل المياه والنفط والغاز الطبيعي والبوتاس بما يمكننا من تنميتها وتطويرها.

الثاني: تغيير الإطار الذي يحكم العلاقات الاقتصادية بين فلسطين وإسرائيل (بروتوكول باريس)، وهو الإطار الذي كان من المفترض أن يستمر لفترة انتقالية مدتها خمس سنوات فقط، ولكنه امتد لعقدين كاملين وهو مستمر لغاية الآن . الهدف الرئيسي للإطار الجديد هو إزالة التبعية للاقتصاد الإسرائيلي التي تسبب بها هذا البروتوكول وطريقة تطبيقه بما يؤسس لتحقيق الاستقلال الاقتصادي للدولة الفلسطينية.

الثالث: تحقيق الاستقرار لخزينة الدولة. يعتبر تحقيق الاستقرار المالي أمر ضروري لإعادة ترتيب الوضع الاقتصادي والتحضير لانطلاقة جديدة للاستثمار الخاص. من أجل ذلك، لا بد من توفير دعم دولي مالي سريع لسد الاحتياجات المستعجلة للخزينة وفي مقدمتها سداد جزء من ديون الحكومة للبنوك والقطاع الخاص وهيئة التقاعد، وإعادة هيكلة ما يتبقى منها من خلال السندات وغيرها من الادوات المالية. إلى جانب هذا، يجب أن يصاحب ذلك جهد وطني جاد لتوضيح الرؤيا بالنسبة لمنظومة الضرائب والشروع في تنفيذ برنامج زيادة الايرادات من خلال توسيع القاعدة الضريبية وتعزيز آليات الجباية (قطاعي الكهرباء والماء مثلا)، وترشيد النفقات العامة (التحويلات الخارجية في قطاع

الصحة مثلا) وتفعيل نظام الخدمة المدنية ليشكل رافعة لقطاع عام فعال دون ان يشكل عبئا ماليا على النظام السياسي.

الرابع: تطوير البنية الوطنية التحتية المادية والبشرية. يشمل ذلك تطوير البنية التحتية البنية المادية في مجالات الإسكان والمواصلات والطاقة وشبكات المياه والصرف الصحي والاتصالات والمرافق السياحية ومعابر التجارة الدولية؛ وتطوير البنية الاجتماعية في مجالات التعليم والرعاية الصحية والرعاية الاجتماعية، مما يساهم في تنمية الموارد الوطنية وتسريع النمو الاقتصادي وخلق عدد كبير من فرص العمل. ولا بد من الاستفادة القصوى من المبادرات الوطنية والدولية التي تمت الإشارة إليها سابقا في تحقيق ذلك.

الخامس: رفع القدرة التنافسية للشركات الفلسطينية والمنتج الوطني. ويشمل ذلك زيادة مخصصات الاستثمار الرأسمالي في القطاعات الإنتاجية، خاصة في قطاعي الزراعة (بشقيه النباتي والحيواني) والصناعات الخفيفة، وزيادة قدرة الشركات الفلسطينية خاصة الصغيرة منها على الحصول على التمويل اللازم، وتسريع عمليات تسجيل الأراضي، وتطوير البيئة التشريعية العادلة والمستقرة وتعزيز قدرات المؤسسات القضائية القادرة على تطبيقها، ودعم المنتج الوطني ورفع مستوى جودته من خلال تفعيل نظام المواصفات والمقاييس وتسهيل عمليات التصدير، ورفع مستوى إنتاجية العامل الفلسطيني من خلال التدريب الفني والتعليم النوعي وتطوير رأس المال البشري الفلسطيني.

هل يمكن تنفيذ الخطة وتحقيق أهدافها الاقتصادية؟

لا شك أن ضخ أربعة مليارات دولار في اقتصاد صغير الحجم، لا يتجاوز ناتجة المحلي نهاية 2013 السبعة مليارات دولار، خلال ثلاث سنوات، سيشكل دعما قويا لنمو اقتصادي عالي المستوى من المتوقع أن يؤثر في مختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية. بيد أن هذا القول يجلله قدر كبير من الشك والريبة في إمكانية نجاح خطة كيري الاقتصادية في تحقيق أهدافها، لعدة أسباب:

السبب الأول، وهو أهمها، أن الاقتصاد الفلسطيني يعاني من مشكلة رئيسية اقتصادية سياسية تتمثل في تبعيته للاقتصاد الإسرائيلي في إطار السيطرة

الاستعمارية الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية ومواردها ومقدراتها بل وقرراها الاقتصادي الذي كبله الاحتلال بشبكة من الإجراءات والقوانين المرتبطة باتفاق باريس. والسيد كيري والعراب بلير والمؤسسات الدولية جميعها تدرك هذه المشكلة جيدا، وبالتالي يدركون مدى تهافت الطرح الاقتصادي كمسار لترقيع الوهن الظاهر في المسار السياسي. لقد تلقى الاقتصاد الفلسطيني ما يناهز 21 مليار دولار منذ العام 1994 وحتى الآن. فما هي النتيجة؟ مزيدا من التبعية والإلحاق للاقتصاد الإسرائيلي، ومزيدا من تدهور كافة المؤشرات الاقتصادية الكلية من فقر وبطالة وارتفاع حجم الدين العام إلى ما يزيد على أربعة مليار دولار، وانخفاض معدلات النمو، والاعتماد المفرط على المساعدات الخارجية والإنفاق الحكومي كرافعة للنمو بدلا من القطاع الخاص الذي بات في حكم الغائب الحاضر فاقدا لدوره الهام في التنمية، بسبب الممارسات الاستعمارية الإسرائيلية. بمعنىً آخر، إن مشكلة التمويل ليست لها الأولوية لتحقيق تنمية حقيقية في الحالة الفلسطينية.

والسبب الثاني، وهو مرتبط بالأول، فمحصلة عدة عقود من التبعية والسيطرة أفضت إلى اقتصاد ضعيف البنية يعاني من اختلال هيكلي حاد في سوق العمل وفجوة الموارد والقطاعات الإنتاجية والمالية والنقدية. فاقتصاد بهذا الوهن والجمود من الصعب أن يستجيب، من خلال بعض التمويل، لإحداث تغيرات تقود إلى تخفيض معدل البطالة 5% سنويا لتصل بعد ثلاث سنوات إلى 8% حسب خطة كيري. من جانب آخر كيف يمكن تصور أن مستوى الأجور سيرتفع بنسبة 40% خلال نفس الفترة؟ إن إمكانيات القطاع الخاص، وطبيعة هيكل الأسعار والطلب، وتوفر عناصر الإنتاج، ومدى المرونة، فنيا، كلها عوامل تؤكد صعوبة الوصول إلى هذا المستوى من الزيادة في معدل الأجور، ناهيك عن خطورة تحقيق ذلك بسبب الارتفاع الكبير المتوقع في معدلات التضخم المصاحب لذلك في مثل هذه الحالات. وتستهدف الخطة كذلك، زيادة الناتج المحلي بنسبة 50% خلال الثلاث سنوات من عمرها، أي بمعدل سنوي يصل إلى حوالي 17% سنويا. وهو معدل من الممكن تحققه، نظريا، وعلى صعيد الناتج المحلي الاسمي وبافتراض ضخ مليار دولار سنويا. لكن هذا المعدل لن يكون نابعا من قدرة حقيقية للاقتصاد

في ظل ضعف القطاعات الإنتاجية. ومن المشكوك فيه، أيضا، أن يؤثر على تخفيض معدلات البطالة والفقر بشكل جذري وحسب المستوى المستهدف، فمثل معدلات النمو هذه، والناتجة عن حقن الاقتصاد بالمساعدات، لم تحقق مسبقا تغيرا هيكليا، وهي لا تستطيع ذلك الآن، فالجسد المثقل بعلل خطيرة من الصعب أن يتعافى بعيدا عن معالجة العلة الأساسية التي تعصف به، السيطرة والتبعية.

السبب الثالث الذي دعانا للتشكيك في إمكانية نجاح الخطة، وهو الدور الإسرائيلي الذي يمثل ركنا أساسيا في ذلك. حيث افترض كل من كيري وبلير موافقة إسرائيل على عناصر الخطة واستعداداها لتوفير التسهيلات المطلوبة لتنفيذها.

وقد أوضح بلير في مقالته التي اشرنا إليها حول الموضوع إلى أن تطبيق الخطة "سيتطلب التزاما جليلا واضحا لا غبار عليه من قبل حكومة إسرائيل فلسفة ومضمونا، سيعتمد نجاحها بشكل محتوم على تطبيق إجراءات إسرائيلية تسهيلية على نطاق كبير جدا، لا تزيل فقط العوائق المادية أمام تطبيقها، بل تكسر الحواجز النفسية أمام المشككين بإمكانية نجاحها أو نجاح العملية السياسية ككل" انتهى قول بلير.

وهذا القول فيه من البلاغة والخطابية أكثر من اعتبارات الواقع الذي يدركه بلير جيدا، فقد فشل بلير مرارا نتيجة عدم التزام إسرائيل بما تم الاتفاق عليه من تسهيلات لتخفيف الحصار عن غزة، وكانت في مجملها اقل من المطلوبة الآن لنجاح الخطة. إن التسهيلات المطلوبة من إسرائيل لنجاح الخطة كلها خطوط حمراء بالنسبة لها حتى لو وافقت عليها شفويا فهي حتما ستفشلها واقعيا، خاصة فيما يتعلق بتمكين السلطة من أراضي المنطقة ج، واستغلال البوتاس في البحر الميت، واستخراج الغاز المكتشف منذ العام 2000 في المياه الإقليمية الفلسطينية أمام شواطئ غزة. إن فلسفة إسرائيل في التعامل مع الاقتصاد الفلسطيني، والتجارب السابقة مها منذ اوسلو، تتعارض بشدة مع إمكانية تحقيق هذه التسهيلات على ارض الواقع، فهناك سقف إسرائيلي (استعماري بالضرورة) لتطور الاقتصاد الفلسطيني يجب ألا يتجاوزه للوصول إلى انجازات تنموية حقيقية.

* هل المطلوب فلسطينيا تسهيلات لتحقيق انتعاش اقتصادي، أم تنمية حقيقية تقود إلى دولة؟

واضح من عناصر الخطة وربطها بالتسهيلات الإسرائيلية، ومن سياق التصريحات والكتابات حول خطة كيري، أن الجهود منصبة وموجهة نحو تسهيلات تقود إلى انتعاش اقتصادي. وهو منهج بات معروفا لدى الفلسطينيين، ولم يؤدِ طوال عشرين عاما مضت إلا إلى المزيد من التبعية والوهن والضعف الاقتصادي. فما هو الأثر التنموي لإنفاق أكثر من 20 مليار دولار كمساعدات خارجية على الاقتصاد الفلسطيني طوال هذه الفترة؟ لقد تدفقت المساعدات وبهذا الحجم في ظل السيطرة الإسرائيلية والحصار والإغلاق والعدوان العسكري المتكرر، الأمر الذي أدى إلى توجيه المعونات لمعالجة الآثار المترتبة على هذه الإجراءات الإسرائيلية وأفقدت السلطة الوطنية الفلسطينية القدرة على استغلال هذه المساعدات لتنفيذ خططها التنموية. ناهيك عن مواصلة إسرائيل لتفريغ أية انجازات، ذات شان، من مضمونها التنموي من خلال تدمير ما يتم انجازه من بنىً تحتية ومؤسسات وقدرات بشرية.

تأكيدا لما سبق، فقد تبدت الملامح الأولى لترجمة الخطة على ارض الواقع، لتعكس تراجعا واضحا عن الأهداف المرصودة والتمويل المصرح به. حيث أشار الدكتور محمد مصطفى نائب رئيس الوزراء الفلسطيني، انه تم إقرار برنامج تنموي شامل (!) يقوم على مرحلتين تتضمن الأولى إنشاء مشاريع صغيرة للبنية التحتية والزراعة والخدمات العامة بقيمة تتراوح بين 100–150 مليون دولار لتمويل حوالي 350 مشروعا، على أن يتم تنفيذ هذه المرحلة خلال فترة تتراوح بين 6–9 أشهر!!! يعني انه بنهاية 2014 ستنتهي المرحلة الأولى للخطة التي من المفترض أن تنجز خلال ثلاث سنوات وبتمويل لا يتجاوز 200 مليون دولار. فمتى إذا ستنفق المليارات الأربعة الموعودة؟ وأين الحديث عن البوتاس والغاز والسلام الاقتصادي المزعوم، والذي رفض أساسا إذا كان بديلا عن المفاوضات السياسية التي تقود لانجاز المصالح الفلسطينية؟

واضح أن خطة كيري الاقتصادية تفشل على ارض الواقع حتى بمنطق أنها رشوة اقتصادية لتزيين الدخول في المفاوضات والاستمرار فيها. فضلا عن فشلها نظريا سواء على صعيد كبر حجم الأهداف، ما يشير إلى الجانب الدعائي في الموضوع أكثر من وجود نية صادقة لتنفيذ ذلك، إضافة إلى صعوبة الاستجابة الإسرائيلية للتسهيلات المطلوبة، وعدم القدرة والرغبة، دوليا، في توفير التمويل الذي تحدثت عنه الخطة.

ملحق يوضح بعض ما ورد في الخطة حول القطاعات الرئيسية[4]

الزراعة:

تقدم الزراعة مساهمة كبيرة نسبيا في الناتج المحلي الإجمالي، لكنها يمكن أن تتقدم أكثر إلى حد كبير في الاقتصاد الفلسطيني. الأراضي الزراعية المستخدمة لمدخلات منخفضة، العائد المنخفض، المحاصيل البعلية، يمكن تحويلها إلى أراض ذات محاصيل عالية في موسم واحد، ما سيؤدي في بعض الحالات إلى زيادة عشرين ضعفا في العائد المالي. تمكين التنمية الموسعة للقطاع الزراعي الفلسطيني يتطلب كميات أكبر من المياه للمزارعين الفلسطينيين، الأسمدة ذات تركيز عالية، أنواع من بذور المتقدمة، وتحسين المعرفة الزراعية، والوصول إلى آليات التمويل (مثل الائتمان والتأمين على المحاصيل الموسمية). ينبغي أيضا التغلب على تفتت الحيازات الزراعية، من خلال إنشاء تعاونيات للمزارعين أو تأجير أراضي مزارعين في مناطق معينة. ويمكن لهذه المبادرات المساعدة على تسهيل تجميع الخدمات الإرشادية من قبل وزارة الزراعة والمنظمات الفنية الأخرى، فضلا عن نقل المهارات المتقدمة للمزارعين الأفراد في الميدان. يمكن لهذه الأنواع من التغييرات أيضا أن تمكن المزارعين من التفاوض على عقود أفضل للتوريد والوصول إلى أسواق ذات قيمة أعلى. هناك أيضا مساحات واسعة من الأراضي الهامشية التي يمكن إدخالها في عملية الإنتاج الزراعي من خلال توفير إمكانية الوصول إلى الطرق و استصلاح الأراضي لزراعة المحاصيل في غزة، يستخدم المزارعون الأراضي المزروعة بشكل جيد نسبيا ، وهم ينتجون

محاصيل ذات القيمة العالية وذات الإنتاجية العالية في المزارع الصغيرة. يمكن الآن الوصول إلى الأراضي التي تبعد 300 متر عن السياج . تتصور المبادرة اعادة زراعة الأراضي التي تم التخلي عنها بسبب (المنطقة العازلة الموسعة) من حوالي 1 كم من السياج الحدودي في غزة . إنها مساحات مهجورة من الأراضي الزراعية داخل قطاع غزة التي يمكن زراعتها مرة أخرى. ويشير التحليل الجغرافي المكاني إلى أن حوالي 50٪ من الأراضي الصالحة للزراعة في قطاع غزة تزرع حاليا، وأن 34٪ أخرى يمكن ضمها إلى الإنتاج . المياه اللازمة للري الإضافي يمكن توفيرها ، على الأقل في جزء منها من خلال مياه الصرف الصحي المعالجة (بعض محطات المعالجة هي قيد الإنشاء الآن) ، على الرغم من أن إمدادات إضافية قد تكون مطلوبة. ومثل هذه التغييرات تتطلب الوصول إلى الأسمدة ذات التركيز العالية، وأنواع من البذور المتطورة و المعرفة الزراعية. المبادرة تنص أيضا على بيع المنتجات من غزة ، ولا سيما الخضار، في الضفة الغربية و الأسواق الإسرائيلية . وينبغي فتح هذه الأسواق أمام منتجات غزة من خلال تحسين الإجراءات البيروقراطية واللوجستية.

الإنشاءات

توسيع البناء في السكن هو جزء أساسي من مبادرة الاقتصاد الفلسطيني. وتلبية الطلب الكبير على المساكن بأسعار معقولة يساعد على تحسين مستويات المعيشة، يوفر منازل عالية الجودة للأشخاص الذين لا يستطيعون شراء ، ويخلق عشرات الآلاف من فرص العمل الجديدة.

مشكلات قطاع الإنشاءات:

وبناء المساكن محدود بسبب عدم تطابق في العرض والطلب عدم الحصول على الأراضي الناجم عن مشاكل الملكية، و تسجيل الأراضي (حوالي ٣٥٪ فقط من أراضي الضفة الغربية مسجلة) التمليك والقيود على الأراضي في المنطقة (ج) يرفع تكلفة الأرض . هذا الارتفاع بتكلفة الأراضي يجعل متوسط

سعر الوحدة السكنية أعلى من ميزانية السكن المتاحة ل 50-80٪ من السكان، ومعظمهم من شرائح المنخفضة والمتوسطة الدخل في المجتمع الفلسطيني.

= وتشمل التحديات الأخرى معايير الإقراض العقاري الشديدة التي تحد من سوق الرهن العقاري وتمويل ملكية المنزل (السوق العقاري الفلسطيني هو أقل من 5 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي)، والعمليات الطويلة للحصول على تصاريح بناء جديدة في القدس الشرقية والمنطقة (ج)، والقيود المفروضة على الواردات إلى غزة .وترى مبادرة الاقتصاد الفلسطيني بناء أنواع مختلفة من المساكن لمعالجة مختلف القطاعات الديموغرافية والجغرافية في مختلف أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة – بما في ذلك الأراضي المتاحة في مراكز المدن، وحول أطراف المدن ، و في مواقع جديدة. من خلال بناء بكلفة معقولة ، والاستفادة من البنية التحتية، وتحديد الأراضي المناسبة ،باستخدام تقنيات البناء الحديثة والمواد، وتطوير شراكة فعالة بين القطاعين العام والخاص ، ينبغي توفير المساكن بأسعار معقولة تكون في متناول شرائح واسعة من السكان. في غزة ، التركيز يجب أن يكون على جهود بناء السكن بأسعار معقولة، و أن تكون مصممة خصيصا لتناسب شرائح الدخل المحلي . التطلع هو لبناء 10-16 ألف وحدة سكنية كل عام في غزة ، كجزء من مجموعة شاملة من 25-40 ألف وحدة سكنية في الضفة الغربية وقطاع غزة . وسيتم تسعير هذه الوحدات في حدود 35-50 ألف دولار أمريكي (اعتمادا على توافر الإعانات للأرض) لتتعامل مع شريحة كبيرة من السكان الفلسطينيين. بالنسبة لأولئك الأفراد الذين لا يستطيعون تحمل ملكية المنازل ، فإن تطوير سوق إيجار أكثر عملية سيكون خيار آخر. هذا التطور يتطلب رفع المزيد من القيود المفروضة على استيراد مواد البناء و ضمان الحصول على الأراضي (يحتمل أن تكون من خلال استخدام الأراضي الحكومية) ، و تأمين التمويل للمطورين و أصحاب المنازل المحتملين.

السياحة:

تعزيز السياحة أمر حيوي لنمو الاقتصاد الفلسطيني على المدى الطويل. الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية غنية جدا بمجموعة كاملة من المعالم

التاريخية والإيكولوجية، من المدينة التاريخية في نابلس إلى البلدة القديمة في القدس الشرقية والشريط الساحلي لغزة، بما في ذلك أربعة عشر موقعا معتمدا أو مرشحا في قائمة التراث العالمي.

مشكلات السياحة

على الرغم من هذه الفرص، لا تزال السياحة الفلسطينية غير مطورة بسبب عدم الاستقرار الإقليمي ، وانخفاض الوعي لمواقع الوجهة السياحية القائمة والمعروضة، والقيود المفروضة على الوصول إلى الأراضي و المواقع الأثرية التي تقع في الضفة الغربية، وعلى دخول السياح العرب من المنطقة. وتركز استراتيجية قطاع السياحة على مسارين ، مسار قصير الأجل يركز على التسويق الاستراتيجي للأراضي المقدسة في بعض الأسواق المستهدفة و مسار متوسط الأجل يهدف إلى تطوير خمسة محاور للسياحة داخل الضفة الغربية وقطاع غزة . غزة ، على وجه الخصوص، ضعيفة الأداء على مقاييس السياحة الرئيسية، إن لدى قطاع غزة إمكانات كبيرة كمركز سياحي بسبب سواحلها على البحر الأبيض المتوسط و الطرح الثقافي .

يمكن لهذه الإمكانية أن تتحقق من خلال التحسن في الوضع الأمني السياسي العام ، توسيع وصول وحركة الأفراد ،وتوفير الطاقة اللازمة والمياه إلى خدمة البنية التحتية السياحية، و الاستثمار والتمويل المطلوب في قطاع السياحة.

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هو قطاع خدمات في غاية الأهمية والنمو في الاقتصاد الفلسطيني . انه يمثل ما يقدر بنحو 6% من الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني . من خلال السماح لقطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية بالتوسع من خلال زيادة فرص الحصول على تكنولوجيا النطاق العريض المتنقلة والثابتة، مثل خدمات G3 و G4 ، فإنه سيشهد نمو اكبر ويدفع النمو والنشاط الاقتصادي في القطاعات الأخرى للاقتصاد الفلسطيني.

وتسعى المبادرة الاقتصادية، ضمن مجال تكنولوجيا المعلومات، لجذب الاستثمارات المحلية والدولية في خدمات تكنولوجيا معلومات محددة . وستسهم هذه المشاريع في رفع الجودة والاستفادة من القدرة التنافسية النسبية لأجور القوى العاملة الفلسطينية . وتهدف هذه المبادرة أيضا إلى خلق فرص للشركات المتعددة الجنسيات لتوظيف مطورين متوسطي المهارة في برمجة البرمجيات و توليد فرص عملية تجارية متخصصة تستعين بفرص خارجية ، الاستثمار في حاضنات تكنولوجيا المعلومات ووكالات ترويج التجارة هي أيضا مهمة لأنها تخلق منصة يمكن للفرص الجديدة أن تنمو وتجذب المزيد من الأموال. تطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في غزة يعتمد على دخول معدات الاتصالات السلكية واللاسلكية ورفع مستوى البنية التحتية القائمة . نمو قطاع الاتصالات يتطلب أيضا زيادة فرص الحصول على الطيف الكهرومغناطيسي و إلى أسواق جغرافية محددة للبنية التحتية المتداولة. وتطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات سيتطلب إقامة " نظام بيئي " كامل بما في ذلك مسرعات لتكنولوجيا المعلومات في الشركات المبتدئة، والتدريب المتخصص في مجال القوى العاملة المحلية ، والتمويل في مرحلة مبكرة.

الصناعات الخفيفة

إن الصناعات الخفيفة هي قطاع مهم للنمو بالنسبة للاقتصاد الفلسطيني. وعلى مدى العقدين الماضيين، نجحت العديد من البلدان في المنطقة في توسيع قطاعاتها للصناعات الخفيفة و أنشطة التصدير . وعلى النقيض من ذلك سجلت الصناعات الخفيفة الفلسطينية تحسينات طفيفة

معوقات

وكان يعوقها ضعف البنية التحتية والقيود المفروضة على الحركة والوصول، وانخفاض مستوى الاستثمار. وجود أكثرية من الشركات العائلية صغيرة الحجم حدت أيضا من مستوى التصنيع الفلسطيني وجعلتها غير قادرة على المنافسة مع المنافسين الإقليميين والدوليين.

إن إمكانات النمو في الصناعة التحويلية يتوقف على، الأجور التنافسية لقوة العمل الفلسطينية الشابة و المتعلمة، وانخفاض تكاليف التشغيل، والمناخ الاستثماري الإيجابي. القرب الجغرافي من أسواق إسرائيل والعرب، فضلا عن الاتفاقات التجارية الثنائية الجذابة مع الأسواق العالمية الرئيسية، يمكن أن توفر حوافز فريدة للشركات متعددة الجنسيات لإنشاء مصانع إنتاج تنافسية في المناطق الاقتصادية الفلسطينية الخاصة الجديدة. مبادرة الاقتصاد الفلسطيني تهدف إلى توسيع نطاق الاستثمار في العديد من القطاعات الفرعية التي تتمتع بإمكانات نمو عالية (مثل الأجهزة المنزلية وقطع السيارات والادوية) .عنصرا هاما في الإستراتيجية هو جذب الشركات متعددة الجنسيات و استهداف أسواق تصديرية هامة في المنطقة . وتركز هذه المبادرة أيضا على تعزيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحلية القائمة (الشركات الصغيرة والمتوسطة) لتوريد منتجات مكملة للشركات متعددة الجنسيات وتوسيع الصادرات (والتحويلات) في بعض القطاعات الفرعية .في غزة ، تراجعت الصادرات والتحويلات في هذا القطاع بشكل كبير منذ عام 2005 ، ولكن اللاعبين المحليين يحتفظون بالمزايا الرئيسية و يمكن أن يسهموا بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني والعمالة. إذا ما تم منح المصنعين غزة الوصول إلى أسواق إسرائيل والضفة الغربية، فإن الشركات المصنعة في غزة ستحتفظ على الأرجح بمزايا محددة "متخصصة" على المنافسين في تركيا و الصين .

مواد البناء:

على الرغم من أن مواد البناء ليست في حد ذاتها مساهم كبير الأثر في الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني أو نمو العمالة، فإن توسيع هذا القطاع سيساعد إطلاق الطاقات الاقتصادية للقطاعات الأخرى . وتهدف هذه المبادرة الاقتصادية لضمان توفير مواد البناء اللازمة لتلبية الزيادة المقررة في قطاعات البناء والسياحة والمياه والطاقة. كما تم تحديد الحجر والرخام كمصادر لزيادة عائدات التصدير. حاليا، يعتمد الاقتصاد الفلسطيني بشكل كبير على الواردات، وتحديدا الاسمنت والصلب و الرمال.

إن القضايا الرئيسية التي تواجه هذه الصناعة في الوقت الحاضر هي عدم وجود الآلات الحديثة، ونقص في المعرفة السوق الدولي، ومحدودية فرص الحصول على الأراضي لمحاجر جديدة . وتركز هذه المبادرة على زيادة قدرة الإنتاج المحلي وتنويع مصادر الاستيراد و تحسين القدرات. هذه التحسينات قابلة للتحقيق من خلال مجموعة من الخطوات والتدابير بما في ذلك:

إجراء مسح جيولوجي لتحديد المحاجر المحتملة والاحتياطيات الإجمالية ، وبناء مصنع لإنتاج الأسمنت الفلسطيني المحلي ، وإقامة مرفأ لتصدير الاسمنت المخصص لاستخدام الفلسطينيين ، الوصول متفجرات خاضعة للرقابة لاستخدامها في محاجر الحصى لزيادة الإنتاج ، والحصول على الآلات المتطورة في الحجر، و صناعة الرخام .

الطاقة:

إن الطاقة وإمدادات الكهرباء هي حاسمة بالنسبة لجميع قطاعات الاقتصاد الفلسطيني . وينبغي توفير حجم أكبر من الكهرباء المتاحة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة للتصدي بشكل كاف للطلب الحالي والمستقبلي على الكهرباء في وقت يستمر فيه الاقتصاد الفلسطيني والسكان بالنمو. تطمح مبادرة الاقتصاد الفلسطيني لزيادة ، على المدى القصير ، توفير الكهرباء من شركة كهرباء إسرائيل ومن منتجي الطاقة المستقلين . في نفس الوقت، فإن القدرة على توليد الكهرباء المحلية تحتاج إلى التوسع من خلال محطات الطاقة التقليدية و تطوير قطاع قوي للطاقة المتجددة. المواقع الجديدة سوف تحتاج التي التغذية بالغاز الطبيعي، الأمر الذي يتطلب استكمال عقود توريد غاز طويلة الأجل مع شركات الغاز إما الإسرائيلية أو الفلسطينية.

إن تطوير حقل غاز غزة البحري الفلسطيني يلعب دورا هاما في جهد لاحق لتوسيع قطاع الطاقة. الأسر والشركات و البنية التحتية في غزة تتواجد في ظل ظروف غير مؤكدة حول إمدادات الكهرباء. تطمح هذه المبادرة إلى تعزيز إمدادات الطاقة عن طريق استيراد المزيد من الكهرباء من إسرائيل من خلال خطوط نقل جديدة ومحسنة عالية الجهد ، ورفع مستوى شبكة التوزيع ، وتوسيع

توليد الكهرباء في غزة باستخدام مصادر الطاقة المتجددة مثل منشآت صغيرة ومتوسطة الحجم للطاقة الشمسية ، و توسيع مطاق قدرات محطة كهرباء غزة.

المياه:

من اجل الاستجابة للحاجة المتنامية للمياه من قبل الأسر الفلسطينية والأعمال ، يلزم بذل جهود كبيرة في البنية التحتية لتوليد مصادر جديدة للمياه. تهدف هذه المبادرة الاقتصادية لتأمين حجم ونوعية المياه اللازمة للنمو الاقتصادي السريع الفلسطيني، وخاصة في الزراعة والصناعة، فضلا عن تزايد استهلاك الأسر. وسيكون التركيز على تسهيل تنفيذ مشاريع البنية التحتية الكبيرة (مثل مشروع تحلية مياه كبير في غزة و مشاريع الصرف الصحي في قطاع غزة والضفة الغربية)، وتهدف هذه المبادرة أيضا إلى ضمان أن تظل مصادر المياه الجوفية مستدامة وحماية الحقوق المائية الفلسطينية. لا يزال قطاع المياه في غزة في أزمة عميقة بسبب تدهور طبقة المياه الجوفية الساحلية تحت الأرض . وقد أدى الإفراط في ضخ المياه الجوفية في غزة إلى تسلل المياه المالحة و انخفاض كبير في نوعية مياه الشرب. إن تشييد مرافق تحلية المياه الفلسطينية في قطاع غزة (محطة صغيرة في الأجل القصير و محطة كبيرو على المدى الطويل) وزيادة المشتريات من المياه من إسرائيل ، مهمة في تصحيح هذا الوضع المتدهور . تمويل المانحين لمحطة تحلية مياه أكبر يتوقف على نجاح تشغيل بنى تحتية حيوية أخرى في قطاع المياه وخاصة معالجة مياه الصرف الصحي الطارئة في شمال غزة.

إن تطوير مرافق معالجة مياه الصرف الصحي في الضفة الغربية وقطاع غزة ليست مهمة فقط للصحة و الصرف الصحي – ولكن أيضا لتمكين إعادة استخدام المياه المعالجة للري الزراعي . تتصور المبادرة أيضا إمكانية الوصول إلى مياه إضافية من طبقات المياه الجوفية من خلال تطوير الينابيع والآبار في مواقع في الضفة الغربية، بما في ذلك إعادة تأهيل الآبار الموجودة للأغراض المنزلية والزراعية، وتسلط الضوء على إمكانات تطوير البنية التحتية لسد لالتقاط مياه الأمطار لاستخدامها في الزراعة. هذه الخطط تتطلب تحسين التنسيق على

مشاريع البنية التحتية للمياه بين الفلسطينيين والإسرائيليين، فضلا عن تحسين القدرات المؤسسية الفلسطينية في قطاع المياه.

المراجع

[1] د. محمد مصطفى، المبادرة الاقتصادية الدولية ومتطلبات التنمية في فلسطين، الموقع الالكتروني

http://www.palpress.co.uk/arabic/?Action=Details&ID=101710

[2] توني بلير، لماذا "المبادرة من اجل فلسطين"؟ الموقع الالكتروني للرباعية الدولية، /http://arabic.quartetrep.org/news/entry/pei-article

[3] د. محمد مصطفى، مرجع سابق.

[4] المعلومات الواردة في هذا الملحق مأخوذة من تقرير لجريدة الايام بعنوان: الأيام"تنشر تفاصيل مبادرة كيري - بلير للاقتصاد الفلسطيني، جريدة الأيام، 30 أيلول 2013

ظاهرة العنف الأُسري في المجتمع الفلسطيني

أ.غادة حجازي

مقدمة:

عَرِفَ المجتمع الإنساني العنف الأُسري منذ قتل قابيل أخاه هابيل، تلك الظاهرة التي تمتد جذورها في كل الأمم والثقافات فهو قديم قدم الأزل تعددت وتنوعت أنواعه وأشكاله فأصبح منه العنف السياسي، والعنف الأُسري الذي يتمثل في العنف ضد المرأة، والعنف ضد الطفل، والعنف ضد كبار السن والعنف ضد الأخوة....الخ.

برزت ظاهرة العنف الأُسري نتيجة لضغوط الحياة العصرية المتمثلة في الضغوط النفسية الناتجة عن حياة العصر.

إن العنف الأسري أحد الأنماط السلوكية المكتسبة يتعلمه الفرد خلال أطوار تنشئته الاجتماعية، وهو أحد صور السلوك العدواني الذي ينتج عن وجود علاقات قوة غير متكافئة في داخل الأسرة من تحديد لأدوار كل من المرأة والرجل وتحديد مكانة كل فرد من أفراد الأسرة وفقاً لما يمليه عليه النظام الاقتصادي والاجتماعي السائد بالمجتمع.

إن ظاهرة العنف الأُسري من الظواهر المجتمعية التي تؤثر على مختلف النواحي في المجتمعات العربية عامة والمجتمع الفلسطيني خاصة، فهي تحد من فرص تطور وتقدم المجتمعات تجاه قضايا التنمية خاصة المتعلقة بحقوق الإنسان وقضايا الفقر والبطالة.

فالعنف عندما يصبح جزءاً من ثقافة المجتمع سيؤدي بالطبع لتوقف نموه وازدهاره بعكس ثقافة التسامح، والولاء، والمحبة التي تعمل على تطويره ونمائه.

لعل غياب القانون في المجتمع الفلسطيني أدى لشللٍ للمؤسسات القضائية التي تحمي المواطنين ومؤسساتهم. كذلك الصراعات السياسية بين الفصائل والأحزاب الفلسطينية تعتبر عاملاً قوياً أدى لزيادة حدة العنف بكافة أشكاله وأنواعه. أيضا وجود الاحتلال الإسرائيلي وممارساته، واعتداءاته العنيفة تجاه أبناء الشعب الفلسطيني من قتلٍ، واعتقالٍ، وقصفٍ، وتدميرٍ للمباني وتجريفٍ للأراضي، وحروب دائمة ومستمرة، أثر ذلك بالسلب على ازدياد حدة العنف الأُسري لدى الأُسر الفلسطينية خاصة النساء والأطفال، فهم أكثر الفئات تضرراً من الناحية النفسية.

كما يُعتبر الموروث الثقافي لدى أبناء المجتمع الفلسطيني من ثقافةٍ ذكوريةٍ مسيطرة عليه، تتمثل في العادات والتقاليد، سبباً في انتشار العنف الأُسري الموجه للفتاه إن كانت زوجة أو ابنة، إضافة لارتفاع نسبة البطالة وعدم مقدرة رب الأسرة بالإيفاء باحتياجات أسرته سبب ارتفاع نسبة العنف الأُسري نتيجة الحصار المفروض على المجتمع الفلسطيني الذي أدى لسوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي انعكست بالسلب وكانت نتائجه ارتفاع معدل حالات الطلاق وازدياد حالات الزواج المبكر، وازدياد حالات قتل النساء بحجة شرف العائلة وظهور حالات انتحار لدى الفتيات صغيرات السن وهي بادرة خطيرة بالمجتمع وإن كانت بنسب بسيطة، كما ازدادت حالات العنف الموجه للطفل من ضرب وتعذيب وشتم وإهمال أدى لارتفاع نسبة رسوب الطلبة وارتفاع معدل التسرب الدراسي بالمجتمع الفلسطيني في السنوات الأخيرة.

إن قضية العنف الأُسري في المجتمع الفلسطيني لـم تَحـظَ بأهميـة كافيـة لـدى صناع القرار فمن خلال الدراسات والتقارير التـي رصـدت تلـك الظـاهرة فهـي فـي عملية تزايد مستمر بسبب ضـعف آليـات التـدخل وعجزهـا عـن وضـع حـدّ لهـذه الظاهرة.

لقد كُثفت الجهود من قِبل المجتمـع الـدولي للتصـدي لظـاهرة العنـف بشـكل عام، والعنف الأسري بشكل خاص تمثـل ذلـك فـي اتفاقيـة سـيداو (CDAW) لمنـع كافة أشكال التمييز ضد المرأة، والاتفاقيـة الدوليـة لحقـوق الطفـل. وتلـك الاتفاقيـات صادق عليهما السيد الـرئيس محمـود عبـاس رئـيس السـلطة الوطنيـة الفلسـطينية، ومازال تطبيقها يواجه الكثير من العثرات، بسـبب خصوصـية الوضـع فـي المجتمـع الفلسطيني.

مفهوم العنف الأسري :

عرّف ابن منظور في معجم لسان العرب، العنـف بأنـه "الْخَـرقُ بـالأمر، وقلـة الرفق به، وَأَعنَفَ الشيء أخذه بشدة، والتعنيف هو التوبيخ، والتقريع، واللوم"[1].

يُعرّف العنف في الإعلان العالمي للقضـاء علـى العنـف ضـد المـرأة والـذي وضعته الأمم المتحدة سنة 1993م، بأنه أي فعـل عنيـف قـائم علـى أسـاس الجـنس (ذكر/أنثى) ينجم عنه أذى أو معاناة جسمية أو نفسية للمرأة.

كما يعـرف Domestic violence العنـف الأُسـري بأنـه تضـرر الشـخص من قبل شخص تربطه به علاقات حميمة أو علاقات زوجية.

يرى أصحاب نظريـة الصـراع أن العنـف الـذي يحـدث فـي المجتمـع هـو ميراث للظلم التاريخي ومعاناة للفئات الضعيفة فـي المجتمـع. كمـا يـرون أن العنـف ما هو إلا وسيلة قوية في الحرب بـين الجنسـين ومشـكلات التمييـز التـي سـيطرت على العقول[2].

يشير د. نبيل راغـب إلـى أن "العنـف الأُسـري يرجـع لرواسـبٍ اجتماعيـةٍ وسيكولوجيةٍ وثقافيةٍ موجودة سواء بين الوالـدين، أو الأبنـاء، أو الأخـوة، أو الـزوجين

وهذه الرواسب تتراكم لتشكل تراث متوارث لتنفجر بعد ذلك في شكل يصعب التنبؤ بها"[3].

وَيُعَرَف أيضاً بأنه ممارسة للقوة البدنية لإنزال الأذى بالأشخاص أو الممتلكات، وهو المعاملة التي تُحدث ضرراً جسمانياً وكذلك هو التدخل في الحرية الشخصية للأفراد[4].

كما ترى غادة شديد بأن العنف الأسري هو كل استخدام للقوة بطرقٍ غير شرعيةٍ من قبل شخص بالغ في العائلة ضد أفراد آخرين من نفس العائلة وهذه الأشكال تنتشر في المجتمع الفلسطيني خاصة بين النساء والأطفال باعتبارهم الفئات الهشة في المجتمع"[5]

أنواع العنف الأُسري:

اتسعت ظاهرة العنف الأُسري في المجتمع الفلسطيني نتيجة الظروف السيئة التي فرضها الاحتلال الصهيوني، حيث أساليب القهر النفسي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وأصبحت هذه الظاهرة تشكل تهديداً خطيراً على الأجيال القادمة، وهو يتطلب مسؤولية تقع على عاتق صناع القرار والسياسيين والمفكرين والعلماء ورجال الدين ووسائل الإعلام، للمساهمة الجادة في توعية وتوجيه الناس للحد من أشكال العنف من أجل بناء جيل صاعد قادر على العطاء ويتمتع بدرجة عالية من التوافق والصحة النفسية.

يعد العنف أحد المشكلات الخطيرة التي تعاني منها الأسرة التي أصبحت تتسم بالتناقض الظاهري، وذلك لأن العنف أصبح أمراً شائعاً داخل تلك الجماعة الاجتماعية التي من المفترض أن تكون مبنية على الحب والمودة والتراحم.

تتعدد أنواع العنف على النحو التالي:

- العنف الواقع على الزوجة.
- العنف الواقع على الأطفال.
- العنف الواقع على الزوج.

- العنف الواقع بين الأخوة.
- العنف الواقع على كبار السن.

العنف الأسري تتعدد أشكاله فقد يكون جسدياً وقد يكون معنوياً، العنف الجسدي باستخدام آلة حادة أو الأيدي أو أي أداة أخرى...الخ. أما المعنوي يكون بالشتم و الاهانة بالتوبيخ ....الخ.

وفي مجتمعنا الفلسطيني يعتبر الضرب سواء للزوجة أو لأفراد العائلة في الأسرة سلوك مقبول ثقافياً، فالعادات والتقاليد والقيم الموروثة لا يمكن التخلي عنها، فهي تتمثل في التفريق بين الذكور والإناث في عملية التنشئة والمعاملة في بعض الأسر الفلسطينية سواء في المدن، أو القرى، أو المخيمات. فتفضيل إنجاب الذكور على الإناث مرتبط بعوامل كثيرة مرتبطة بالعادات الفلسطينية خاصة سيادة مفهوم القوة الأساسية للأعمال الزراعية والنظر للإناث على أنهنّ مصدر تشتت للملكية من خلال نظام المواريث الإسلامي وحقها في الإرث، كما أنّ بعض الأُسر الفلسطينية تميل لتفضيل تعليم الذكور وعدم السماح للإناث بمواصلة تعليمهن بعد الثانوية العامة خاصة في المناطق المهمشة وفي القرى على اعتبار أن الذكور هم مصدر رزق للأسرة الفلسطينية.

يرى د.محمد عيد، أن إنسانية الإنسان لا تتحقق بغير أسرة، وتربية وتطبيق اجتماعي، فعن طريقهم تتفجر إمكانات الإنسان وقدراته ومواهبه، ويستطيع أن يعي ذاته، وأن يبحث لنفسه عن هوية وعن موقع في صميم العالم(6).

أين نحن من هذا عندما يُضرب الأطفال والنساء ضرباً مبرحاً؟ إن مشكلة ضرب الزوجات تدخل في إطار العقاب الزوجي، لذا لم ينل الاهتمام الكافي لأن كل من الأزواج والزوجات يرون أن هذا النوع من العنف مقبول ثقافياً، كما أن إظهار القوة البدنية للرجل هي المصدر الرئيسي لإبقاء الجماعات التابعة في مكانها.

يتمثل سلوك العنف ضد المرأة في الصفع على الوجه أو الدفع أو الضرب أو التهديد بالقتل. كذلك العنف الأسري ضد الأطفال سواء جسدياً، أو نفسياً، فإيذاء الطفل بشكل مقصود يعتبر تعنيفاً للطفل سواء بضربه باليد أو باستخدام أداة أو سبه وشتمه وتوبيخه وإهماله. كذلك العنف الأُسري الموجه لكبار السن (الوالدين) سواء

بإهمالهم، وضربهم وعدم الاستماع لهم وعدم رعايتهم الصحية ومنعهم من الذهاب للطبيب وتقديم العلاج لهم...الخ. كما يعتبر العنف الجنسي الذي يتمثل في حالات الاغتصاب الزوجي أي إكراه الزوجة على المعاشرة الزوجية دون رغبتها، وحالات زنا المحارم أو ارتكاب الفحشاء بهم من أنواع العنف، إلى جانب التعرض للأطفال والتحرش بهم جنسياً من قبل الوالدين أو الأخوة الكبار بسبب صغرهم وسذاجتهم... ليس هذا فحسب بل يعتبر أيضا العنف اللفظي الشديد يزيد من احتمالات العنف الجسدي والعكس صحيح.

ما زالت النساء اللواتي سبق لهن الزواج الأكثر تعرضاً للعنف الأسري بأنواعه في فلسطين حيث تبلغ نسبته في قطاع غزة (51%) مقابل(29.9%) في الضفة الغربية. فجميع أنواع العنف منتشرة في المجتمع الفلسطيني ويعتبر العنف الجسدي الأكثر ممارسة ضد أفراد العائلة حيث بلغت نسبته(22.2%) في الضفة الغربية،(43.8%) في قطاع غزة. تتقارب النسب بين الجنسين فيما يتعلق بالعنف الجسدي والجنسي ويزيد العنف الاقتصادي ضد الذكور وبالمقابل يزيد العنف النفسي ضد الإناث عن الذكور وهذا يعكس التوقعات المجتمعية من الذكور لقيامهم بدور رب الأسرة الذي تقع عليه مسؤولية توفير لقمة العيش.[7]

أسباب العنف الأُسري ودوافعه:

العنف الأُسري مشكلة اجتماعية وأخلاقية تؤثر بالمجتمع وتتأثر به، من هنا كان الحرص من جانب المؤسسات المجتمعية على الاهتمام بالعنف الأُسري ودراسة أسبابه والوقائع المؤدية له وسبل الوقاية منه. فالعنف الأُسري في المجتمعات العربية يختلف عنه في المجتمعات الغربية، ويرجع ذلك لاختلاف التربية والتنشئة المتعلقة بالدين والمجتمع. بالرغم من سرعة انتشار ظاهرة العنف الأُسري في المجتمع الفلسطيني إلا أن الاهتمام بها لا يعد كافياً من قبل المسؤولين وصناع القرار ورجال الدين.

الأسباب تتمثل في التالي:

أولا: الأسباب السياسية:

أدت سياسة المحتل الصهيوني القائمة على الظلم والاستبداد والقهر والقمع إلى ضغوط نفسية واجتماعية كبيرة ناجمة عن القتل والأسر والتعذيب والحروب والهدم والإبعاد إلى جانب معاناة أبناء الشعب الفلسطيني من الانقسام البغيض بين أبنائه، فيؤثر هذا على سلوكيات الكثير من الأشخاص في تعاملهم مع أفراد أسرهم، سواء على المحيط الشخصي أو الخارجي فيؤثر في حياتهم سواء الخاصة أو العامة. فشعور الأفراد بالظلم سواء من المحتل أو من أبناء الشعب يؤدي لحدوث الكثير من الصدمات النفسية نتيجة لأحداث الاعتقال السياسي والتعذيب، ينتج عن هذا أثراً سيئاً في حياة الأفراد على جميع المستويات الحياتية سواء النفسية أو الاجتماعية أو الأكاديمية، فيؤدي لاضطراباتٍ نفسيةٍ تتمثل في الخوف والقلق والاكتئاب والإحباط والتفكير في الانتحار لدى بعض الحالات ذات الإيمان الضعيف والنفوس المريضة.

ثانياً الأسباب الاقتصادية:

يعتبر العنف الأسري الذي يمارس على أفراد الأسرة كرد فعل طبيعي لسوء الأوضاع الاقتصادية التي يعاني منها ربُّ العائلة الذي لا يستطيع الإيفاء بمتطلبات أسرته وتوفير احتياجاتهم، فنجده يستخدم العنف وسيلة لتفريغ شحنة الغضب والخيبة بسبب الفقر والبطالة أو حتى تدني الراتب الوظيفي الذي لا يغطي احتياجات أسرته نظراً لكثرة عددهم. وقد يكون ضيق مساحة المنزل سبباً في نشوء العنف لدى الكثير من الأسر الفلسطينية، فمعظم الأسر في المجتمع الفلسطيني أُسر نووية ممتدة.

ومن أصعب صور العنف الموجه من الوالدين للأبناء هو قتل الوالد لولده بسبب الفقر، والذي نهى الله سبحانه وتعالى عنه فقال " ولا تقتلوا أولادكم من إملاق نحن نرزقكم وإياهم"[8]

ثالثاً: الأسباب الثقافية:

يؤثر الإعلام ومشاهدة المسلسلات والأفلام (الأكشن) على تعزيز العنف في نفسية الطفل والشاب والوالدين. فالكثير من أفلام الكرتون المشاهدة من قبل الأطفال تدفع للعنف، إلى جانب مشاهدة المصارعة لدى الصغار والكبار أيضا تدفع للعنف، وكم من القصص المأساوية التي تحدث في مجتمعنا العربي عامة والفلسطيني خاصة بسبب هذه المشاهد كقيام أطفال بشنق أنفسهم أو الإلقاء بأنفسهم من البلكونات لتقليد مشهد شاهده بالتليفزيون أو بألعاب (البلاي ستيشن) خاصة الألعاب الحربية، وأكثر المتأثرين بها هم فئة المراهقين خاصةً عند مشاهدتهم لأفلام تَحُث على القتل أو الاغتصاب نتيجة لمشاهدة مشاهد سيئة عبر وسائل التكنولوجيا الحديثة كالتليفزيون والانترنت وغيرها.

كما أن البعد عن القيم والأخلاق وعدم مراقبة الأهالي لأبنائهم يدفع لارتكاب سلوك العنف. إلى جانب اختلاف القيم من جيل لآخر بين المحافظ والمتحرر(صراع الأجيال) يؤدي للتمرد من قبل الأبناء على آبائهم فيدفع لممارسة العنف ضد الأبناء.

إن لوسائل الإعلام دوراً سيئاً بل سلبياً تجاه ظاهرة العنف الأسري الذي يؤثر سلباً على سلوكيات الأطفال ويؤثر على شخصيتهم، حيث سلوكيات العدوان التي تتمثل في السب والشتم والضرب ... ويتطور السلوك العدواني مع الزمن ليتحول الشخص لمجرم يقتل ويسرق ويغتصب ويدمن على المخدرات وغيرها من مظاهر العنف المستشرية في هذا العصر.

يؤكد د.أحمد حماد على دور الإعلام الفعال في تأثيره على الأفراد والجماهير الفلسطينية فعلى الجميع أن يعووا دور الإعلام في التأثير على سلوك الأفراد لأنه أصبح عناك نوع من الحقد والكراهية نتيجة لتأثير وخطورة الإعلام الحزبي لذا يجب على وسائل الإعلام كافةً كسر حاجز الصمت.

كذلك ترى د.أمنة زقوت أن سمات العنف واضحة على المجتمع الفلسطيني لأنه يعيش ثقافة المقهور وبدأت تظهر عليه صفات وسلوكيات على الأفراد تتسم بالعنف وتمارس في مجتمعنا .فثقافة المحبة والتسامح والرحمة قد ضاعت في

عباءة العولمة والماديات فضار العنف القيمي والسلوكي يمارسان بشكل واصح في الشوارع والمنازل.

رابعاً: الأسباب الاجتماعية:

إن الإهمال والتفرقة في المعاملة والتمييز بين الأبناء، وتشجيع الطفل على سلوك العنف يؤدي للعنف الأسري. كذلك المشاكل الأسرية بين الزوجين وفقدان الحنان والعطف نتيجة انفصال الوالدين يؤدي ذلك لعدة مشاكل سلوكية، تتمثل في العنف الذي يتولد لدى الأبناء، إلى جانب ثقافة التمييز بين الذكور والإناث، والسماح لهم من ممارسة العنف على غيرهم، حرمان الكثير من الإناث من حقوقهن المتمثلة في التعليم والعمل والزواج ينتج عن هذه السلوكيات حدوث حالات الاكتئاب وضعف الثقة بالنفس وضعف التحصيل الدراسي، انخفاض مستوى الذكاء، زيادة حالات الانتحار التي أصبحت ظاهرة في مجتمعنا الفلسطيني في السنوات الأخيرة.

إلى جانب هذه الأسباب تعتبر دوافع العنف الأسري كثيرة منها:

- ضعف الوازع الديني يدفع لممارسة العنف الأسري سواء كان جسدياً أو نفسياً.
- كره الأشخاص الآخرين يؤدي لارتكاب الجرائم كالقتل إلى جانب سلوك الغيرة والحسد يُؤدي للعنف.
- الإدمان وتعاطي المخدرات دافعاً رئيسياً للعنف الأسري بشتى أشكاله.
- تدني المستوى التعليمي والثقافي والفكري لدى الأفراد يدفع لسلوك العنف.
- عدم التكافؤ بين الأزواج كفارق العمر واختلاف المستوى التعليمي يؤدي لحدوث مشكلات أسرية تدفع للعنف الأسري[9].

مما سبق يتضح أن العنف الأسري يؤدي لنشوء عقد نفسية وحالات مرضية وتفكك للروابط الأسرية، وضعف الثقة بالنفس وعدم الشعور بالأمان وعدم التوافق

والتفاهم بين أفراد الأسرة. فالأمن النفسي يتحقق لدى أفراد الأسرة من خلال الشعور بالحب بين الآخرين فيشعر بالأمن والأمان.

فظاهرة العنف الأسري ليست بجديدة على المجتمع الفلسطيني، حيث زاد انتشارها لتعدد العوامل والضغوطات الاجتماعية والاقتصادية، والسياسية، والثقافية التي تقف خلفها والمعاناة التي يعانيها المجتمع الفلسطيني، وكذلك بسبب عدم معالجة هذه الظاهرة بأسلوب علمي سليم، ولغياب الخدمات المعنية الكافية لوجودها.

لقد أشارت نتائج المسح الوطني حول العنف في المجتمع الفلسطيني إلى أنه خلال فترة الاثني عشر شهراً التي سبقت تموز (2011) أن حوالي (37%) من النساء اللواتي سبق لهن الزواج تعرضن لأحد أشكال العنف من قبل أزواجهن. أما نسبة تعرض الأطفال للعنف الأسري فقد أشارت النتائج إلى أن (51%) من الأطفال تعرضوا للعنف داخل الأسرة من قبل أحد أفرادها. كما أشارت النتائج إلى أن (7.3%) من كبار السن الذين بلغوا من العمر (65 عاماً فأكثر) قد تعرضوا لأحد أشكال العنف من قبل أحد أفراد الأسرة[10].

إن انخفاض الدخل وعدم إشباع الحاجات النفسية المادية وتوفير متطلبات الحياة الضرورية وشدة الفقر المدقع في المجتمع الفلسطيني، تعتبر مؤشراً خطيراً يؤدي لزيادة انتشار العنف الأُسري، ويؤكد ذلك نتائج دراسة مقارنة للصافي و مقداد (2009)، حول الخصائص الاجتماعية والأسرية والزوجية والتعليمية، والاقتصادية للأسرة في الأراضي الفلسطينية إلى أن (30%) من إجمالي الأسر الفلسطينية تعاني من الفقر خلال عام 2007م بواقع (19.1%) في الضفة الغربية، (51.8%) في قطاع غزة، والى أن نسبة الفقر في الضفة الغربية ارتفعت خلال عشر سنوات بنسبة (22.4%)، وفي قطاع غزة ارتفعت بنسبة (35.6%)[11].

العولمة والعنف الأسري:

لعبت العولمة دوراً مؤثراً في التفكك الاجتماعي في الحياة العربية بصورة عامة والتفكك الأسري بصورة خاصة، الذي غرس مفاهيم وقيم جديدة وسط الأسر

العربية الأمر الذي خلق النزعة الذاتية والاستقلالية والحريات الشخصية وربط الوضع الاجتماعي بالرصيد الاقتصادي.

فالطاعة الأسرية سواء من جانب الزوجة أو الأبناء في المجتمع العربي ينظر لها على أساس أنها نوع من التفسخ الاجتماعي، الذي من شأنه أن يولد احتكاكات أسرية تؤدي إلى العنف الأسري.

إن العولمة بما رسخته من قيم، ومفاهيم جديدة تركز على حقوق المرأة، وحقوق الطفل أدت إلى التشويش على الكثير من الأفكار لدى بعض أفراد الأسرة. كما أنها ربما أثرت في الدعوة للخروج من طاعة الأسرة، والميل نحو الاستقلال للخروج من قيود الأسرة.

أصبح المُعنِفون في ظل العولمة أكثر قدرة على الحركة وأوفر حظاً في الوصول لأهدافهم الإجرامية، ومع نمو أسباب العولمة برزت ظواهر مستجدة مثل جرائم العنف، المخدرات، جرائم الحاسوب، جرائم الاتجار غير المشروع في الأسلحة، جرائم التلاعب الالكتروني في حسابات المؤسسات المالية، وغسيل الأموال.

إن عولمة المعلومات والحقائق المتصلة بجرائم العنف الأسري من خلال طرح للأبحاث والدراسات حول ظاهرة العنف الأسري والمرأة العربية على قواعد بيانات وشبكات الانترنت يسمح الآن للجميع الاطلاع على كثير من الحقائق، خاصة من خلال الاستبيانات المفتوحة التي تسمح لضحايا جرائم العنف الأسري والمهتمين بقضايا المرأة من تسجيل آرائهم وما أصابهم من ضرر و الحديث عن تجاربهم الشخصية بشكل مباشر، مثل:

- موقع مركز الإعلاميات العربيات.
- موقع المركز المصري لحقوق المرأة.
- موقع أمان الأردني.
- موقع هيئة الإذاعة البريطانية.

هذه المواقع تقود إلى عولمة العنف الأسري في حالته العربية.

إن لعولمة المعلومات المتصلة بالعنف الأسري في الدول العربية ايجابيات من شأنها أن تعالج وتحدث ظاهرة العنف الأسري. فلم تأت العولمة من فراغ بل

كانت نتيجة لإسهام دول العالم في تأطير العولمة وتأسيسها في سياق الشرعية الدولية من خلال الدراسات والأبحاث واللقاءات العلمية، التي تعهدت بها معاهد ومراكز بحثية تعاونت مع الأمم المتحدة وتبلورت في شكل معاهدات واتفاقيات دولية اعتمدتها الأمم المتحدة وتعهدت الدول الأعضاء وفي مقدمتها العربية والإسلامية على العمل بها وهي:

- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة عام 1948 م.
- اتفاقية بشأن الحقوق السياسية للمرأة المعتمدة من الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1953م.
- اتفاقية الرضا بالزواج والحد الأدنى لسن الزواج وتسجيل عقود الزواج المعتمد عام 1962م.
- اتفاقية بشأن جنسية المرأة المتزوجة المعتمد من الأمم المتحدة عام 1957م.
- اتفاقية بشأن حقوق الطفل المعتمدة بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1989م.
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، المعتمدة بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1979م.
- إعلان حقوق الطفل الصادر عن الأمم المتحدة في عام 1959م.
- إعلان حماية النساء والأطفال في حالات الطوارئ والمنازعات المسلحة الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1974م.

لم تعلن الدول العربية تحفظها أو انسحابها من أية اتفاقية، وعليه يجب عليها العمل على مراعاة هذه الاتفاقيات والالتزام بنصوصها على المستويات الوطنية، خاصة الاجتماعية التي تهم الأسرة وتحميها من التفكك وسوء المعاملة، وحماية جميع أفرادها[12].

تبدو انعكاسات العولمة واضحة على المجتمع الفلسطيني حيث شهد المجتمع الفلسطيني مجموعة من التحديات التي أثرت في جميع أوضاعه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية والثقافية تمثلت في زيادة الفقر وارتفاع نسبة البطالة وانحصر دور الحكومة في عملية الدعم الاقتصادي وتنمية الموارد بالمقابل

تأخر عملية التنمية مما ساعد في ارتفاع معدلات الجريمة، وازدياد نزعات العنف، واتساع دائرة المخاطر التي تهدد أمن المجتمع فسادت ثقافة العنف كالاعتداء على الآخرين، وارتفاع معدلات الطلاق نتيجة المشاكل الأسرية، وزيادة حالات السرقة والجنوح..الخ.

الحلول المقترحة للحد من ظاهرة العنف الأسري بالمجتمع الفلسطيني:

1- وضع خطة وطنية للتوعية بمشكلة العنف الأسري يشارك في صياغتها المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، سواء الاجتماعية أو التعليمية والنفسية والعمالية والاقتصادية للحد من العنف الأسري.
2- نشر الوعي الديني من خلال المدارس والمراكز والمؤسسات التي تعنى بالمرأة والطفل للوقاية من العنف.
3- عقد ندوات توعوية للأسر الفلسطينية لكلا الجنسين نحو العنف الأسري ومخاطره على الأسرة خاصة والمجتمع عامة في جميع مؤسسات المجتمع المدني.
4- على وسائل الإعلام المرئية والمسموعة أن تشارك في حملات الوقاية والتوعية المجتمعية، من خلال نشر المعلومات التي تعرف ضحايا العنف وترشدهم من خلال عرض قصص لحالات عنف حدثت في المجتمع الفلسطيني لأجل زيادة الوعي الأسري بنبذ العنف الأسري.
5- توفير قاعدة بيانات خاصة بالعنف الأسري، وجرائمه ضد المرأة والطفل والأخوة وكبار السن.
6- العمل على حل المشكلات والصعوبات التي تواجه الأسرة كالتفكك الأسري، والفقر وغيرها من المشاكل التي لها تأثيرها على حياة الأسرة وصحتها النفسية.

المراجع

[1] ابن منظور ، جمال الدين، 1993: لسان العرب، بيروت،ص232.

[2] Coleman, J.w. and Cressey D.R, -social problems, N.Y, harper and row, 1987,P17.

[3] راغب، نبيل، 2003: أخطر مشكلات الشباب، دار غريب، القاهرة.

[4] Wilson, L. (1970) The oxford Dictionary of English Proverbs, (3ed))Oxford Univ.press.

[5] خلف أبو واب موصدة العنف الأسري ظاهرة تجتاح المجتمع الفلسطيني،www.alquds.com2008

[6] عيد، محمد، 2005: مقدمة في الإرشاد النفسي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

[7] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2013: المرأة والرجل في فلسطين، قضايا وإحصاءات.

[8] القرآن الكريم، سورة الأنعام، أية 151.

[9] حسين، محمد، 2012: أسباب العنف الأسري ودوافعه، مؤتمر العنف الأسري من منظور إسلامي قانوني–جامعة النجاح الوطنية، نابلس.

[10] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2011: النتائج الأولية للمسح الوطني حول العنف في المجتمع الفلسطيني.

[11] وتد، صلاح الدين، بدير، بدران: العنف الأسري وعلاقته بالمستوى الاقتصادي والدراسي لدى أهالي طلبة المدارس الثانوية في محافظة بيت لحم، **مجلة جامعة النجاح للأبحاث(العلوم الإنسانية)**، مج 27، ع7، 2013، ص1423.

[12] عبد المحمود، عباس، البشري، محمد ،2005: العنف الأسري في ظل العولمة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

المفاوضات بين الآمال الفلسطينية والعراقيل الإسرائيلية

أ.معين الطناني

مقدمة:

يتفرد الصراع العربي الإسرائيلي بصورة عامة والصراع الفلسطيني الإسرائيلي بصورة خاصة، عن سائر الصراعات الكونية التي عرفتها البشرية في العقود العشرة الماضية، باحتوائه على وقود صراعي إلى حد التطابق مع ذلك الوجود في المفاعلات الذرية، الذي لا ينطفئ لهيبه إلا عندما ينتهي الأجل وتحين الساعة، أي أن فيه من عوامل الصراع والتصادم ما يكفي لاستمراره إلى نهاية التاريخ. هذا الكلام ليس من قبيل المبالغة والتهويل، بل هو عين الحقيقة كما تشهد بذلك الوقائع الميدانية، وما ترتب عليها من إشكاليات وأزمات، بات حلها مندرجاً في خانة المستحيل، بفعل العامل الزمني والتعقيدات الإقليمية والدولية، الملقية بظلالها على هذا الصراع والمتحولة مع مرور الوقت إلى أحد أهم عوامل الحسم، لجدية السلام سلباً وإيجاباً.

إذاً فالفلسطينيون أمام صراع هو الأطول من نوعه في تاريخ البشرية والأكثر تعقيداً وخطورة، صراع استغرق حتى الآن قرناً من الزمن، وربما يستغرق قرناً آخر قبل التوصل إلى حلول مرضية وعادلة وشاملة ودائمة، بدلالة

في قرنه الأول عامل الزمن وعصر الاستعمار وتعدد الأقطاب والقطبية الثنائية والقطبية الأمريكية الأحادية والعولمة وعالم ما بعد 11 سبتمبر 2001، وبالتالي تلونه وتشكله مع كل عصر وزمان، بصورة أصبح معها إحباط خطوات الحل السلمي وجهود السلام سهلاً قدر سهولة تهديد حياة مريض بنكسة قلبية دامية بينما هو لم يغادر بعد غرفة الإنعاش.

اليوم وبعد مرور قرن كامل من الصراع و65 عاماً من قيام الدولة العبرية على ارض فلسطين المحتلة وعقدين من التفاوض، وبالتوازي مع بدء جولة تفاوضية جديدة يعلق عليها أطرافها الكثير من الآمال والطموحات، نجد أن الفلسطينيين في حاجة للوقوف لحظة تأمل ومراجعة للسلام المنشود، بإشكالياته واستحقاقاته ومواقف وأهداف أطرافه وقضاياه والمعالجات المطروحة والمختمرة في عالم الغيب، على أمل الخروج برؤية واقعية تحاكي حاضر ومستقبل عملية التسوية وإمكانيات نجاحها من عدمه.

عملية التسوية..إشكاليات لا تنتهي:

المتأمل في مسارات الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي يخلص إلى حقيقة واحدة هي، أن الجنون هو الثابت الوحيد في تاريخ الدولة العبرية المتحولة من إحلال شعب وافد مكان شعب مقيم إلى تغيير خريطة الشرق الأوسط برمتها، وسط تزايد عمليات الهضم والقضم للحقوق الفلسطينية المشروعة، كشعب واقع تحت الاحتلال ومشرد عن أرضه، وتزايد الصلف والعنف وإرهاب الدولة العبرية واستمرار تهربها من استحقاقات السلام، ومن الواجبات المتوجبه عليها، كجهة احتلالية أولاً وكدولة عضو في الأمم المتحدة ثانياً، مُلزمة بمراعاة المعاهدات والمواثيق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان في الحرب والسلم، وبتنفيذ قرارات الشرعية الدولية الخاصة بإنهاء الصراع سلمياً في إطار منظومة متكاملة من الحقوق والواجبات.

والثابت أن افتقار الشرعية الدولية لقوة التنفيذ للقرارات الصادرة عنها، قد أسهم بقصد أو بغير قصد عن توفير مظلة من الشرعية لاستمرار الاحتلال في

سياسة الهضم والقضم، مدعمة برعاية أمريكية كاملة سياسياً واقتصادياً وعسكرياً منذ اللحظة الأولى لنشأة الكيان الإسرائيلي، وبالتالي إعطاء الاحتلال بوليصة التأمين اللازمة للاستمرار في التهرب من استحقاقات وضريبة السلام الدائم، والنتيجة طبعاً المزيد من تعميق هوة الصراع، وخلق مزيد من أجواء التناقض والتعارض والاضطرابات على الأرض الواحدة.

الشعب الفلسطيني بات يعيش وفق شروط لم تعد مقبولة إقليمياً ودولياً، كما بات للصراع العديد من التداعيات الإقليمية والدولية المؤثرة في عملية السالم سلباً وإيجاباً، وهو وضع كارثي بكل المقاييس ما كان الفلسطينيون ليصلوا إليه لولا الحد الأعلى من المطالب التعجيزية كي يقبل بالحد الأدنى من المطالب الفلسطينية، التي لم تعد تتجاوز حلم الدولة والعيش بأمان وسلام وكرامة إلى جانب الدولة العبرية كأمر واقعي لم يعد بالإمكان تغييره، مستنداً في ذلك إلى قائمة طويلة من القرارات الأممية، كقرار التقسيم رقم 181 لعام 1947، والقرار 242 لعام 1967، وغيرها من القرارات التي لازالت حبراً على ورق، وشاهد عيان في غياب العدالة الدولية وسط بحر آسن من ازدواجية المعايير الدولية وسياسة الكيل بمكيالين، ومخرجاً وحيداً لتحقيق اكبر قدر من مصالح طرفي الصراع[1].

المناداة بخيار الدولتين ليست بنت يومها، بل تعود بجذورها إلى العام 1937، هذا الخيار الذي طرح لأول مرة كحل بين المشروعين الفلسطيني والصهيوني، عندما اقترحت لجنة من عصبة الأمم تقسيم فلسطين إلى دولتين واحدة لليهود وأخرى للعرب[2]. وتكرست في العام 1947 بقرار التقسيم، وتم وضع أول إطار عملي في اتفاقية كامب ديفيد المصرية –الإسرائيلية لعام 1979، المنادية بفصل الأراضي الفلسطينية عن دولة الاحتلال، وبموجبها قررت منظمة التحرير الفلسطينية في بيان الجزائر عام 1988 الاعتراف بالقرار الأممي 242 وبحل الدولتين، والقبول بدولة أصغر بكثير من مساحة فلسطين التاريخية لا تتجاوز مساحتها 22% مقابل التسليم للاحتلال بـ78%، وتكون هذه الدولة قابلة للحياة، متصلة غير مجزأة بطرق إلتفافية وكتل استيطانية وجدار عازل، وشرقي القدس عاصمة لها[3].

هذه الأمور شكلت مقدمة لانطلاق عملية السلام من مدينة مدريد في العام 1991، دون إغفال حل الدولتين وتوقيع اتفاقية أوسلو في العام 1993، المعترف بموجبها من رئيس حكومة الاحتلال إسحاق رابين بمنظمة التحرير الفلسطينية لأول مرة وبمبدأ حل الدولتين، ومع ذلك فهو لم يوافق سوى على منح سلطة ذاتية للفلسطينيين، لمرحلة انتقالية تستغرق خمس سنوات على أن تتوج بتسوية دائمة بناء على القرار رم 242 والقرار 338 – لا تتعدى صلاحيتها إدارة شؤون السكان المحليين الحياتية فقط– شملت في العام 2000 نحو 42% من أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة (2005) وترحيل قضايا الخلاف الرئيسية إلى الحل النهائي، ومن حينها بدأت المشكلة بالتوازي مع استمرار التفاوض واستمرار سيل الاتفاقات دون إحراز أي تقدم، طوال الـ20 عاما الماضية، بدءاً بأوسلو 1993 وانتهاءً بالمفاوضات المباشرة المنطلقة في 2 سبتمبر 2010 تحت رعاية الرئيس الأمريكي أوباما شخصياً، بفعل مشكلات الحل الدائم بما فيها من تعقيد.

إذن فإشكالية التسوية الحقيقية ليست في التوصل إلى اتفاق سلام، بل في عدم توفر الشجاعة والقدرة على التنفيذ، وعدم توافر قوة التحفيز الدولية المحايدة وسط بيئة سياسية تعتبر كل تنازل خيانة،وغياب القابلية والاستعداد لدى حكومات الاحتلال المتعاقبة ولدى الأطراف الفلسطينية والأطراف الإقليمية والدولية المعنية للالتزام بالاتفاقات الموقعة، أو قبول الخيارات الأخرى المطروحة، والذي كانت نتيجته على الدوام حصول البدايات وعدم حصول النهايات، وعودة المفاوضات مع كل جولة تفاوضية جديدة إلى المربع الأول.

قائمة طويلة من الإشكاليات المطروحة اليوم على طاولة المفاوضات: القدس الشرقية، المستوطنات، الترتيبات الأمنية، حق العودة، ملامح وطبيعة الدولة الموعودة، الحدود، طبيعة وإماكنية تبادل الأراضي، إضافة إلى الملفات المتداخلة كالمياه والموارد الطبيعية والبيئية والكهرباء والتجارة والنقد والتداخل السكاني والعمالة والتنمية المستقبلية...الخ.

وهي مجتمعة – الإشكاليات المطروحة– بحسب إدارة أوباما قد قتلت بحثاً ودرساً، كما كشفت المراجعة التفصيلية عن وجود مسائل يمكن التقدم فيها، ومسائل

لازالت بحاجة إلى المزيد من المحاججة والمجادلة، لكي يجري تركيز الجهد الأمريكي والدولي عليها. وهي ترى أيضا أن ظروف وشروط السلام قد نضجت وان هناك من عوامل التقارب ما يكفي للجلوس على الطاولة وجهاً لوجه والتوجه إلى وضع جداول التنفيذ معاً!!

والمهم هنا هو إطلاق إدارة أوباما الأولى بعض التلميحات حول عقدها والعزم للضغط باتجاه التوصل إلى اتفاق سلام خلال عام واحد (سبتمبر 2010- سبتمبر 2011) يتوج عهد أوباما بكامب ديفيد ثالثة تحقق وعد الدولة وتعيد ترميم الثقة في الشارع العربي بالمخلص الأمريكي بعد عقود من الإحباطات.

المفاوضات المباشرة ..آمالها وآلامها:

وفقا للمواقف المعلنة، فإن طرفي الصراع متمسكان بعدم أحقية اللجوء إلى الشروط المسبقة أياً كان نوعها أو موضوعها أو هدفها. ورغم المحاولات الأمريكية للإيحاء بان شيئاً ما قد تغير، سواء بالظروف أو النضوج السياسي أو بتهيؤ البيئة للانتقال إلى المفاوضات المباشرة، يلمس المتابع للمفاوضات ظهور الشروط الإسرائيلية المسبقة، لاسيما في استئناف الأنشطة الاستيطانية، بعد انتهاء فترة التجميد المؤقت (26 سبتمبر 2010)، وتزايد التلميحات الأمريكية بإمكانية استمرار التفاوض في ظل استمرار البناء الاستيطاني، والاكتفاء بإبداء الاستعداد للمساعدة في تجديد فترة التجميد والإشادة بدور واشنطن السابق في هذا المجال، وتمكنها حسب رسالة أوباما إلى الرئيس ابو مازن في 17 يوليو 2010 من خفض وتيرة الاستيطان خلال السنوات الثلاث الماضية أكثر من أي وقت مضى، وتمسك نتنياهو بربط حق العودة بحق الدولة وربط التقدم في المفاوضات بوقف السلطة الفلسطينية كل النشاطات المعادية لإسرائيل في المحاكم الدولية والأمم المتحدة وغيرها المتعلقة بتقرير جولدستون والرصاص المصبوب وأسطول الحرية والتحقيق الدولي.

المؤشرات الأولية تؤكد حقيقة ذهاب الاحتلال إلى المفاوضات للاستماع إلى المطالب الفلسطينية، لكن ليس بالضرورة تفهمها وتلبيتها، بل للعمل على إنتاج

مواقف تفاوضية سرعان ما تتحول إلى واقع يلغي المطالب السابقة وتحدد اطر جديدة في المفاوضات.

المواقف والأهداف:

من العوامل المهمة الدافعة بكل الأطراف للذهاب إلى مائدة المفاوضات المباشرة والتوافق على التمسك بها وعلى تناولها كل القضايا الخلافية، أنها تريحها من الذهاب إلى الخيارات الأخرى المترتبة على فشل المفاوضات، وهذا الخوف من الفشل يخفف عنهم صعوبة اتخاذ قرارات في خيارات، الكل يدرك صعوبة تحقيقها. والاهم من ذلك كله إدراك إدارة أوباما أن هذه هي لحظة الحسم التفاوضي في ظل قيادة عربية وفلسطينية قادرة على العطاء والتعامل المرن مع القضايا التفاوضية الصعبة، وأن التفاوض المباشر وليس التدويل يظل المخرج الوحيد لإنقاذ عملية السلام، مؤكدة على لسان ديفيد هيل "مستشار ميتشل"، أن نتنياهو قادر على التوصل إلى سلام دائم مع الفلسطينيين، وان واشنطن ترى فيه شريكاً قوياً وملتزماً بالعملية السلمية.

نتنياهو هو الآخر- حسب الإعلام الإسرائيلي- بات لديه قناعة بضرورة التعاون مع إدارة أوباما في التقدم نحو التسوية، والإيحاء بأنه على عكس مواقف اليمين ومنها حزب الليكود يوافق على الانسحاب من 90% من الضفة الغربية، بل ولديه الاستعداد لرفع هذه النسبة إلى ما هو أكثر من ذلك خلال المفاوضات، ما يعني وجود شبه توافق إعلامي على الأقل هذه المرة على خيار الدولتين، عززته إدارة أوباما بالتأكيد على أنها الأكثر إلتزاماً بإقامة الدولة الفلسطينية باعتبارها المدخل الوحيد للسلام في الشرق الأوسط، وبضرورة التفاوض دون قيود أو شروط مسبقة، وإبداء عزمها لممارسة الضغوط لجعل المفاوضات أكثر جدية ودفعها نحو نتائج مثمرة.

الموقف الفلسطيني:

يطالب الطرف المفاوض بضرورة الوقف التام للاستيطان كشرط لتحقيق السلام، وبوجود مرجعية قانونية وسياسية توافق على إقامة الدولة الفلسطينية في حدود 1967، بما فيها المبادرة العربية وخريطة الطريق وقرارات الشرعية الدولية المتضمنة إقامة دولة قابلة للحياة ذات أراضي متصلة وحدود دائمة وعاصمتها القدس الشرقية.

الورقة الوحيدة المتبقية لدى المفاوض الفلسطيني والعربي من أوراق المساومة والضغط هي، التهديد بالتوجه إلى المؤسسات الدولية للحصول على قرار أممي يقضي بإقامة الدولة الفلسطينية من جانب واحد وفقاً للقرار 1515، الصادر قبل 11 عاماً، وهو ما ترفضه واشنطن جملةً وتفصيلاً، الأمر الذي أدى إلى تولد المخاوف من تعمد الاحتلال إضاعة الوقت كالعادة وتحويل المفاوضات إلى ورقة داخلية، لإطالة عمر حكومة نتنياهو دون الاهتمام بالتوصل إلى نتائج ملموسة ومحددة في ظل عدم تطابق وجهات النظر حول الهدف العام لهذه المفاوضات، وعدم وجود ما يؤكد مصداقية هذا الخيار وصدقية الاحتلال في التعامل معه من منظور الحقوق والاستحقاقات التي عليه أن يقوم بها بصفته سلطة إحتلال، ناهيك عن غياب الجدية الأمريكية واستمرار تعاملها مع المفاوض الفلسطيني وليس كطرف سياسي له قدرة واحترامه، بل كملاكم ضعيف يمكن حصره في الزاوية ليتلقى المزيد من اللكمات دون اعتراض، وإلا فإن المساعدات ستحجب عنه، ولذا فهو أكثر قابلية للتراجع عن شروطه قياساً بالجانب الإسرائيلي المتصلب دائما.

على مستوى الاهداف، هناك رغبة عربية جامحة لإنجاح المفاوضات بأي ثمن، لأنها ستخفف من فكرة الوطن البديل في الأردن ومن الامتداد السكاني تجاه سيناء المصرية. وهناك اعتقاد فلسطيني بأن الاكتفاء بدولة صغيرة سيفقدهم اهتمام العالم، لذا فهم يأملون من وراء المفاوضات تحقيق ولو حد أدنى من الإنجاز لعل وعسى أن تتبدل معها العديد من المعطيات والمتغيرات، بما يمكنهم من تحقيق أهدافهم وأحلامهم، ليقارنوا بعدها بين وضعهم في ظل الدولة أو بدون الدولة، وفي

نفس الوقت يحافظوا على التأييد الدولي المتوقف حسب اعتبارهم أيضا على تحرير اكبر قدر ممكن من وطنهم التاريخي.

الموقف الإسرائيلي:

هناك اعتقاد سائد بأن التفاوض في كل مرة يؤول إلى الصفر لا إلى صفقة يكسب منها الطرفان من تقسيم آخر للأملاك التي رسمها الانتداب البريطاني، الاعتقاد بأن أوباما الجائع إلى إنجاز دبلوماسي يُحسب لإدارته والملجوم بمؤيدي نتنياهو في الكونجرس سيكتفي بتسوية مرحلية يتم فرضها على الجانب الفلسطيني كأمر واقع، بما يسمح للاحتلال مواصلة سياسته القائمة على أسرلة وتهويد كامل القدس وتسريع الاستيطان وجدار الفصل العنصري ونظام المعازل، وإتاحة أطول مدة ممكنة لتغيير الخرائط الجغرافية على الأرض، بما ينسف أي أمل لإقامة الدولة الموعودة، وانتزاع اكبر قدر ممكن من التنازلات الفلسطينية والعربية، بعد النجاح في إقناع المفاوض الفلسطيني بأنه غير قادر على الوصول إلى حقوقه المشروعة إلا بالتفاوض وبأي ظرف كان، واقتناع الاحتلال ومحاولة إقناعه الآخرين بان المفاوض الفلسطيني غير قادر على انتزاع أي موقف أو وعد لا تريده إسرائيل.

على مستوى الحلول، اقتناع الاحتلال وإدارة أوباما أيضا بأن الحلول يجب أن تكون متعلقة بآثار حرب 1967 وليس بالعودة إلى حدود 1967، لأن ذلك لم يعد ممكناً، وتالياً حصر معالجات ملف الاستيطان بالأنشطة العشوائية بعد العام 2001 وليس بآثار حربي 1948 و1967، مع إمكانية التبادل للأراضي في ضوء الوقائع الميدانية وخطوط الانتداب البريطاني، وربط الانسحاب من الضفة الغربية دون القدس الشرقية بالسلام الشامل.

على مستوى الأهداف، هناك رغبة جامحة لدى الاحتلال الإسرائيلي للتخلص من عبء السيطرة على الفلسطينيين، لما تثيره من دعاوى دولية عن التمييز العنصري تجعل الاحتلال أمام اختبار صعب للبت بين الهوية اليهودية ونظام الحكم الديمقراطي. لذا فيرى الاحتلال أن إقامة دولة فلسطينية بالمواصفات الأمنية الإسرائيلية، سيحل معضلة التداخل السكاني التي ليس لها حل لا عسكرياً

ولا بالترحيل القسري، كما أن ذلك سينقذه من جملة الإدانة والمقاطعة الدولية المتصاعدة، ويقطع الطريق على مساعي تدويل القضية الفلسطينية، وفي ذات الوقت يضمن لنتنياهو توظيف التفاوض في صراعه الداخلي لإطالة أمد حكومته من دون إحراز أي تقدم ملموس ومحدد، لأنه سينسف ائتلافه الحكومي ويخلق الكثير من المشاكل لإسرائيل.

نجاح الاحتلال الإسرائيلي في جعل المفاوضات بلا شروط مسبقة وبلا مرجعية وبلا آلية تطبيق مُلزمة، ومن دون ضمانات حقيقية أو دور دولي وامريكي فاعل، أو إلتزام إسرائيلي بالقانون الدولي والقرارات الأممية، يعني التوقيع على بياض لإعطاء إسرائيل الغطاء السياسي والقانوني اللازم للإستمرار في سياستها، وللتهرب من استحقاقات السلام معززة بشماعة الانقسام الفلسطيني والتمزق العربي، وتوظيف المفاوضات لتعميق هذا الانقسام والتمزق، باعتباره واحداً من أهم منجزات إسرائيل الأمنية، والتشديد على ضرورة بناء وترقية مؤسسات السلطة الفلسطينية من أسفل إلى أعلى بما يتناسب مع مستوى الدولة الموعودة، والذي رغم الخطة الشاملة التي أعلنتها حكومة فياض في 2009/10/25، لإقامة مؤسسات الدولة خلال عامين. فما يجده الفلسطينيون هو عدم إيفاء الإدارة الأمريكية بوعدها للمساعدة، والإخلال بوعدها فيما يتعلق بتجميد الاستيطان تحت ذريعة مراعاة أولويات الحكومة الإسرائيلية، بما فيها المخاوف من دفع التقدم في ملف الاستيطان نحو مواجهة داخلية مع المستوطنين من غير أن يُحل الصراع[4].

مستقبل الدولة الفلسطينية في ظل حل الدولتين:

بعد أن تخلت بريطانيا عن انتدابها لفلسطين، رفعت الأمر إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، التي أقرت وبدعم من أمريكا في 1947/11/29 مبدأ حل الدولتين، الذي يدعو إلى قيام دولة عربية ودولة يهودية على ارض فلسطين.

استغلت الحركة الصهيونية صدور القرار، وأعلنت قيام دولة إسرائيل، ثم قبلت الأمم المتحدة بهذا الإعلان، ووافقت على انضمام إسرائيل إلى الجمعية العامة بصفة "عضو دائم". ومن جهة ثانية لم يتقبل الفلسطينيون الواقع الجديد، ورفضوا

التعامل مع مقتضيات قرار التقسيم، ثم أعلنت حكومة عموم فلسطين، بأن فلسطين بحدود الانتداب "دولة مستقلة". ولكن لم تعترف هيئة الأمم المتحدة بالحكومة الفلسطينية ولا بإعلانها، ثم قامت الأردن بضم الضفة الغربية إليها، بينما وضعت مصر قطاع غزة تحت إدارتها المدنية.

وفي خطوة تعد استجابة فلسطينية لمبدأ حل الدولتين، أعلنت منظمة التحرير الفلسطينية في 1988/11/15، استقلال فلسطين على أساس القرار 181. وقد اعترف بالإعلان نحو 120 دولة، الأمر الذي أدى إلى تمتع منظمة المنظمة نظريا بوضع الدولة.

في 2001/11/10، جدد بوش الابن إطلاق مبدأ "حل الدولتين" واعلان رؤيته الداعية إلى قيام دولة فلسطينية. وبالرغم من أنه حدد نحو ثلاث مرات موعداً لقيام الدولة الفلسطينية ، إلا انه فشل في تحقيق وعده الذي قطعه للفلسطينيين، نتيجة دعمه لإسرائيل كدولة يهودية، ووعده بمراعاة التحفظات الـ14 التي جعلتها حكومة شارون شرطاً للموافقة على خريطة الطريق، التي من ضمنها عدم العودة إلى حدود الرابع من يونيو 1967، وبقاء الكتل الاستيطانية تحت السيطرة الإسرائيلية، وان يتم تحديد طبيعة الدولة الفلسطينية من خلال المفاوضات الثنائية بين السلطة وإسرائيل، بحيث تكون مؤقتة ذات حدود غير دائمة وذات سيادة محددة ومنزوعة السلاح.

وجدد الرئيس أوباما وعد سلفه بوش في تبني حل الدولتين، ودعم قيام دولة فلسطين إلى جانب إسرائيل، وحدد نهاية 2012 تاريخ انتهاء ولايته الأولى موعداً لقيام الدولة الفلسطينية، ثم أعاد مراجعة الموعد وقدمه لغاية نهاية سنة 2011.

ومع اختلاف النبرة والأسلوب، سار أوباما وفق سياسة سلفه، لجهة ازدواجية المعايير، حيث اقتصر وعد إدارته للفلسطينيين فقط بمواصلة السعي وعدم نية إدارته ممارسة الضغط على أي طرف من الأطراف، يقصد بذلك إسرائيل، كما لم تُبدِ إدارته أي إلتزام بترقية المؤسسات الفلسطينية بما يتناسب مع

قيام دولة من المفترض أن يجري الإعلان عنها حسب خطة أوباما للسلام في المستقبل القريب.

يقوم الموقف الإسرائيلي من الدولة الفلسطينية، على أساس الاعتبارات الدينية والتاريخية والاستراتيجية والاقتصادية والأمنية والسياسية، فمختلف التيارات السياسية هناك ترى بأن فلسطين جزء من ارض إسرائيل. وعلى هذه الخلفية يتبلور في إسرائيل الاجتماع الذي يدعو إلى عدم العودة لحدود الرابع من يونيو 1967، والقدس عاصمة موحدة لإسرائيل، وبقاء الكتل الاستيطانية في الضفة الغربية تحت السيطرة الإسرائيلية، وعدم السماح بقيام دولة فلسطينية ذات سيادة.

لذلك كان تحقيق السلام الشامل مع الدول العربية، هو هدف إسرائيل منذ قبلت دعوة بوش الأب للمشاركة في مؤتمر مدريد. ولذلك لم توافق حكومة رابين في اتفاقية أوسلو سوى على سلطة حكم ذاتي للفلسطينيين ليس غير. وعلى هذه الخلفية رفضت حكومة شارون في البداية لحل الدولتين، ولم توافق على المسودات الأولى والثانية لخارطة الطريق. وأعلنت موافقتها على المسودة الثالثة للخريطة في 2003/5/25، بعد أن ضمنت مراعاة بوش للتحفظات الإسرائيلي الـ14.

ومع ذلك، بدأت العمل في ثلاث مسارات متوازنة، من المفترض أن تحدد عند اكتمالها مستقبل الدولة الفلسطينية، هي: إطلاق عملية بناء الجدار العازل، وتسريع وتيرة الاستيطان تحت شعار "تسمين المستوطنات" القائمة، وإعلان نيتها تنفيذ خطة فك الارتباط بشكل أحادي الجانب.

وتابعت حكومة اولمرت سياسة سابقتها، فاستمرت في بناء الجدار، وسرعت في وتيرة الاستيطان، وفعّلت مشروع تهويد القدس. وخلال مؤتمر أنابوليس في خريف 2007، اصر اولمرت على ضرورة اعتراف الجانب الفلسطيني بيهودية دولة إسرائيل، مقابل الخوض في مفاوضات الحل الدائم.

لم تعترف السلطة الفلسطينية بيهودية إسرائيل، وبالتالي جرى تأجيل انجاز الاتفاق حول قضايا الوضع الدائم، بما فيها تحديد طبيعة الدولة الفلسطينية ومستقبلها.

وبعد اخذ ورد، أعلن نتنياهو موافقة حكومته على قيام دولة فلسطين. هو قال بأنه قد أعلن موافقته هذه لأنه متأكد بان الفلسطينيين لا يقبلون شروط، وهي الاعتراف بإسرائيل دولة يهودية، وإقرار بقاء القدس عاصمة موحدة لدولة إسرائيل، وإعلان التنازل عن حق اللاجئين بالعودة، هذا بالإضافة إلى شرط إطلاق مساري التسوية السوري واللبناني، والبدء بعملية التطبيع. في حين استمرت حكومته في بناء الجدار، مع العلم بأنه قد تم انجاز نحو 75% من 160 مستوطنة، فضلاً عن توفير الغطاء لنحو 200 بؤرة استيطانية أخرى، وارتفع عدد المستوطنين إلى نحو 500 ألف، أي نحو 20% من عدد الفلسطينيين في الضفة الغربية. هذا، وإعلان الحكومة الإسرائيلية بأن هدف زوال التهديد الإيراني تحتل المرتبة الأولى على أجندتها، وهو مقدم على سواه من أهداف وأولويات، بما فيها قيام الدولة الفلسطينية[5].

المفاوضات واستمرار الاستيطان:

منذ توقيع اتفاق أوسلو عام 1993، الذي اقر تأجيل قضية الاستيطان إلى مرحلة الحل النهائي للمفاوضات، دخلت دولة الكيان الإسرائيلي في سباق مع الزمن لفرض وقائع ملموسة على الأرض، محاولة تقليص المساحة الجغرافية التي ستؤول فيما بعد للسلطة الفلسطينية في إطار نتائج أي مفاوضات مستقبلية مع الفلسطينيين.

ولم تفلح مباحثات كامب ديفيد عام 2000، التي ناقشت قضايا الحل النهائي في جسر الهوة بين الموقفين الفلسطيني والإسرائيلي، لتتدحرج الأمور تباعاً وتدخل المفاوضات في نفق التكلس والجمود وصولاً إلى مرحلة ما بعد الرئيس ياسر عرفات، التي شهدت تسلم الرئيس محمود عباس مقاليد السلطة وزمام القرار في عام 2005، حيث شُرعت الأبواب أمام مرحلة جديدة في المفاوضات، في ظل البرنامج السياسي الذي يحمله الرئيس عباس، الذي لا يؤمن إلا بالمفاوضات خياراً استراتيجياً وحيداً لحل الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي.

لم يكن متاحا أن تشهد مسيرة التفاوض أي حراك حقيقي في ظل حكم شارون، لكن مسار الآمال الفلسطينية الرسمية اخذ طريقه إلى الانتعاش مع انطلاق مؤتمر أنابوليس نهاية عام 2007، في عهد الإدارة الأمريكية السابقة بقيادة بوش الإبن، ومقرراته التي زرعت أوهاما في عقل المفاوض الفلسطيني حول إمكانية تحقيق تسوية قريبة، تتمخض عنها دولة فلسطينية وفق رؤية حل الدولتين التي نظر إليها بوش. إلا أن الأشهر العجاف التي تلت ذلك، والعقم الذي أصاب مسيرة التفاوض نتيجة تردد رئيس الوزراء آنذاك ايهود أولمرت في قضايا محددة وخاصة قضية القدس، بدد كل الآمال الفلسطينية الرسمية مجدداً.

وعلى ما يبدو، فإن المفاوضين الفلسطينيين والإسرائيليين في عهد أولمرت، قد شارفوا على انجاز صفقة شبه متكاملة للتسوية، لم يشذ عنها سوى تباينات حول وضع القدس ومستقبلها، حسب العديد من المصادر الفلسطينية والإسرائيلية المطلعة على جولات المفاوضات، التي كانت تجري بسرية بالغة لإنجاز الصفقة دون أية عراقيل أو مؤثرات جانبية.

لكن حسابات أولمرت الخاصة باعدت بينه وبين استكمال عناصر الصفقة شبه الناجزة، ليغادر بعدها حلبة السياسة والحكم، وينشغل الإسرائيليون من جديد بأوضاعهم الداخلية، لانتخاباتهم التي أدت إلى صعود اليمين المتطرف بقيادة بنيامين نتنياهو، الذي تسلم زمام الحكم على أساس برنامج سياسي، اتسم بالتشدد والإنغلاق إزاء العلاقة مع الفلسطينيين.

وهكذا طويت صفحة أولمرت بكل ما فيها، وفتحت صفحة نتنياهو الذي أعاد المفاوضات إلى نقطة الصفر، في ظل معارضة الجانب الفلسطيني الذي حاول مراراً إعادة المفاوضات إلى حيث انتهت إليه مع أولمرت دون جدوى.

ومع صعود أوباما في رئاسته الأولى للولايات المتحدة الأمريكية، وما حمله من مواقف غير مسبوقة إزاء القضية الفلسطينية، وخصوصاً حيال قضية الاستيطان، انتعشت الآمال الفلسطينية الرسمية مرة أخرى، وارتفع السقف

الفلسطيني التفاوضي، متكئاً على الموقف الأمريكي الحديد، الذي أعلن صراحة بأن لا مفاوضات إلا بعد التجميد الكامل للاستيطان.

لكن هبوط الموقف الأمريكي وتراجعه إزاء قضية الاستيطان، بدد الآمال عند الفلسطينيين.

الموقف الفلسطيني رحلة الصعود والهبوط:

شكل استمرار الاستيطان النقطة الأكثر خطورة في سياق مواقف وسياسات الرئيس محمود عباس، التي ارتفعت وتيرتها في علاقة طردية مع ارتفاع وتيرة المواقف الأمريكية عقب انتخاب الرئيس الأمريكي أوباما، وتصدير مقارباته السياسية والأولية إزاء الملف الفلسطيني–الإسرائيلي.

وجد الرئيس عباس نفسه مدعوماً بمواقف محلية وإقليمية ودولية، اتخذت طابعاً صريحاً آنذاك، ما جعله يبدو وكأنه ليس في وارد القبول بتسويات جزئية لمسألة الاستيطان. وظهرت السلطة الفلسطينية على أنها في حالة الاستعداد لقطف ثمار الضغط الدولي وخاصة الأمريكي، وتسجيل أول مكسب تفاوضي حقيقي في سجل العلاقة التفاوضية مع الاحتلال الإسرائيلي، منذ ما يقارب عقدين من الزمن.

ولم يطل الأمر كثيراً حتى بدأ التشدد الأمريكي في الذوبان التدريجي، وبدأت المواقف الأمريكية الجادة تتراجع شيئاً فشيئاً على وقع التصلب الإسرائيلي، وتنحو نحو اعتماد التسويات الجزئية التي تقبل باستئناف المفاوضات في ظل تجميد الاستيطان لمدة عام، ليتم خفض سقف الموقف بعدها إلى ستة أشهر، وأخيرا ثلاثة أشهر، إلى أن تماهت إدارة أوباما مع إدارة بوش السابقة بقبولها عودة المفاوضات دون أية شروط مسبقة[6].

ختاما، وأمام كل هذه العراقيل وتلك المماطلات الإسرائيلية، والتهرب من استحقاقات السلام وعدم تنفيذ قرارات الشرعية الدولة، وفي ظل المواقف الأمريكية المنحازة لإسرائيل، وغياب العدالة الدولة، حققت منظمة التحرير الفلسطينية انتصارين هامين خلال العام الماضي 2012، تمثل الأول في قبول فلسطين كدولة

مراقب لدى الأمم المتحدة في 2012/11/29، بتصويت 138 دولة مقابل تسع دول فقط، وهو انتصار كبير أضاف لفلسطين مكانة قانونية وسياسية نوعية على طريق استعادة كامل حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، أو التبديد أو التراجع، مثل حقه في الاستقلال في إطار الأراضي المحتلة العام 1967 وعاصمتها القدس، وحقه في المساواة في مناطق الـ48، وحقه في العودة للاجئين وفق القرار 1949.

ويتمثل الانتصار الثاني، في قرار المجموعة الأوروبية بمقاطعة الاستيطان وكل ما ينتج عنهما أو يتعامل معهما، وسيتم تطبيق هذا القرار بداية من الأول كانون الثاني 2014، وهو قرار نوعي اعتبرته الأوساط الإسرائيلية بمثابة زلزال سياسي وأوروبي ضد المصالح التوسعية الإسرائيلية، وستكون له نتائج وتداعيات عند بدء سريانه مع بداية العام المقبل.

هذان الانتصاران شكلا رافعة قوية مساندة، وإضافة نوعية على الطريق الطويل، ولذلك يجب أن تكون المفاوضات وسيلة كفاحية لاستعادة الحقوق بطريقة قانونية دبلوماسية، تعتمد استحضار الحقوق المسنودة، والوقائع الحسية والأمثلة الحية والقوانين والقرارات الدولية، والشرعية الدولية، لإقرار هذه الحقوق واستعادتها[7].

المراجع:

(1) قراءة تأملية في مستقبل المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية. زيد يحيى المحبشي، 21 سبتمبر 2010.

(2) إسرائيل وخيار الدولة الواحدة. د.سفيان ابو زايدة. وكالة معاً الاخبارية، 2012/3/25.

(3) مستقبل المفاوضات في ظل اختلال ميزان القوى. د.ايمن أو ناهية.

(4) قراءة تأملية في مستقبل المفاوضات الفلسطينية-الإسرائيلية-مصدر سابق.

(5) مستقبل الدولة الفلسطينية في ظل حل الدولتين، معين مناع. وكالة فلسطين اليوم، 2008/1/1.

(6) مستقبل المفاوضات الفلسطينية-الإسرائيلية في ظل استمرار الاستيطان. تقدير استراتيجي رقم 21، ابريل 2010.

(7) المفاوضات الفلسطينية-الإسرائيلية من وجهتي نظر، بقلم حمادة فراعنة، جريدة الايام، 2013/11/13

ترجمات

عشرون عاماً على اتفاقيات أوسلو

دروس لإسرائيل

ترجمة:أ.زهير عكاشة

المصدر: معهد الأمن القومي الإسرائيلي

الكاتب: شموئيل إيفن

التاريخ: يوليو 2013

تمهيد

اتفاقيات أوسلو هي جزء من اتفاقيات موقعة بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية ("الفلسطينيون") في التسعينات أبرزها اتفاق "إعلان المبادئ حول ترتيبات الحكم الذاتي المؤقت" المعروفة باسم "اتفاقيات أوسلو" أو "اتفاق أوسلو" الذي وقع في واشنطن في الثالث عشر من سبتمبر عام 1993.

لقد شكل هذا الاتفاق نمط العملية اللاحقة برمتها مع اتفاقيات إضافية وقعت عشيتها من ضمنها الاتفاق الإسرائيلي- الفلسطيني المؤقت حو الضفة الغربية وقطاع غزة (اتفاق أوسلو2) الموقع في 28 سبتمبر من عام 1995.

لقد ولدت اتفاقيات أوسلو كثير من الأمل في إسرائيل بأن تصبح السلطة الفلسطينية كيان مستقر منزوع السلاح يحافظ على علاقات سلمية مع إسرائيل وهذا التطور يضمن لإسرائيل وجوداً كدولة يهودية ديمقراطية وأن تقف المنطقة على أعتاب مرحلة شرق أوسط جديد. آنذاك استبعد رئيس الوزراء اسحق رابين ووزير خارجيته شمعون بيرس احتمال أن تؤدي اتفاقيات أوسلو إلى إنشاء دولة فلسطينية مستقلة وتقسيم القدس وتنازل إسرائيل عن السيطرة على غور الأردن كجزء من تسوية دائمة كما طالب بذلك الفلسطينيون. أقطاب المعارضة في إسرائيل وعلى رأسها بنيامين نتنياهو إضافة إلى ضباط كبار في الاستخبارات العسكرية لم يشاطروا رابين وبيريس نفس التوقعات وحذروا من أن هذه التوقعات لا تستند إلى أي أساس. تقول التقديرات الاستخبارية بأن الفلسطينيين كانوا مصرين على اتفاق دائم يتيح إنشاء دولة مستقلة عاصمتها القدس الشرقية ولن يرضوا عن أي تنازل في أي اتفاق مؤقت يعرض هذه النتيجة للخطر. استبعد رابين وبيرس هذه التقديرات وادعيا بأن للاستخبارات سجل سابق في التقديرات الفاشلة المتعقلة بالحرب والسلام.

توقفت عملية أوسلو بقمة طابا في يناير 2001 وحقيقة الأمر تشير إلى أن العملية لم تؤد إلى تسوية دائمة بل أدت إلى أزمة من التوقعات وإلى انتفاضة الأقصى المخضبة بالدماء التي أطلقها الفلسطينيون وتركت الوضع الاستراتيجي الإسرائيلي في أسوأ أوجهه وأسوأ مما كان عليه الأمر قبل بدء عملية السلام. من الناحية الفنية لا زالت اتفاقيات أوسلو من وجهة نظر إسرائيل سارية المفعول قانونياً وسياسياً بيد أنها طبقت في جزء منها ويعمل الفلسطينيون على نيل الاعتراف بدولة مستقلة وإن كان ذلك ليس بالمفاوضات مع إسرائيل. من جانبها انسحبت إسرائيل بشكل أحادي الجانب من قطاع غزة الذي سيطرت عليه حماس منذ عام 2007 وهي منظمة ليست طرفاً في الاتفاقيات. استمرت العملية السياسية منذ عام 2001 بشكل متقطع وقد ذهبت كل محاولات إنجاحها والدفع بها إلى الأمام أدراج الرياح.

لاشك أن هذا المقال يعرض تحليلاً للسلوك الإسرائيلي أثناء عملية أوسلو في عهد رابين وبيريس (يناير 1993- حزيران 1996) من منظور إداري استراتيجي ويرسم استنتاجات يمكن أن تشكل دروساً للمستقبل.

لم يعرض المقال توقعات كاملة حول سبب فشل العملية ولم يوزع مسؤولية هذا الفشل بين إسرائيل والفلسطينيين.

يرى الإسرائيليون أن الفلسطينيون ولو أنهم يتحملون الجانب الأكبر من الفشل وفي ظل وجود هوة سحيقة بين مواقف الطرفين لنجاح المفاوضات، فالسؤال الذي يطرح نفسه هو كيف أصبحت إسرائيل مشاركة في هذه العملية وكيف أدارت دورها أثناء سير العملية. في الوقت الذي صدرت فيه كثير من الكتب والمؤلفات حول أوسلو لأشخاص شاركوا في هذه العملية إلا أنه لم يصدر أي تقرير عن مسؤول حكومي يجيب على أسئلة مثل: كيف تم تحديد أهداف إسرائيل في العملية وما هي الاستراتيجية التي اتبعتها لتحقيق هذه الأهداف وما هي عمليات صنع القرار وهل كانت اتفاقيات أوسلو محسوبة المخاطر أم مقامرة وكيف حاولت احتواء الضرر وغير ذلك من القضايا. هذا المقال يساعد على إثارة بعض الأفكار المتعلقة بهذه التساؤلات.

انخراط إسرائيل في عملية أوسلو: قضايا رئيسية

مسار المفاوضات السري

بدأت عملية أوسلو بمسار سري في يناير كانون ثاني من عام 1993. يقول نائب رئيس الوزراء آنذاك يوسي بيلين "أدركت أنه لو أخبرت بيرس بهذا الموضوع فعليه أن يخبر رابين بدوره وخشيت أن يطلب رابين وقف العملية قبل أن تبدأ". كان بيلين أثناء المفاوضات في أوسلو يساعده يائير هيرشفيليد ورون بونداك ولم يطلع مرؤوسيه إلا عندما كانت مسودة الاتفاق بيده. ورغم أنهم كانوا أكاديميين على مستوى رفيع مكلفين بمهمة، إلا أن فريق أوسلو لم يكن على دراية بالتفاوض ويفتقر إلى الآلية الاحترافية وهذا يتناقض مع الطريق التفاوضي الرسمي الذي كان يعمل في واشنطن آنذاك انطلاقاً من مؤتمر مدريد للسلام عام

1991 برئاسة إلياكيم روبنشتاين وبمساعدة هيئة تخطيط حكومية واستخبارية. علاوة على ذلك، فقد يبدو أن فهم فريق أوسلو للنتيجة المتوقعة من العملية قد لا ترضي رئيس الوزراء اسحق رابين كما سيتضح لاحقاً. ومع ذلك فقد اعترف رابين في مايو أيار من عام 1993 بمسار أوسلو كمسار تفاوضي رسمي سري وتم دعم فريق أوسلو بعدد من الشخصيات المؤسساتية برئاسة مدير عام وزارة الخارجية أوري سافير وهذا يشير على أرض الواقع إلى نقل السيطرة العملياتية على المفاوضات مع الفلسطينيين وبشكل كامل من ديوان رئيس الوزراء إلى وزارة الخارجية حتى نهاية عملية أوسلو.

قبيل المفاوضات على اتفاق الوضع الدائم كان هناك أيضاً مسار تفاوضي سري وبنفس التشكيلة (بيلين، هيرشفيليد، بوندك). وفي 31 أكتوبر 1995 وقبل انطلاق المفاوضات الرسمية صاغ الفريق "تفاهمات أبو مازن–بيلين" حول مبادئ التسوية الدائمة رغم عرض رئيس الوزراء على الكنيست موقفاً مغايراً تماماً. أغتيل رابين قبل عرض هذه التفاهمات عليه في عام 2000 حاول الرئيس الأمريكي بيل كلنتون تبني هذه التفاهمات كأساس للتفاوض حول التسوية الدائمة في كامب ديفيد لكن رفض رئيس الوزراء براك ذلك.

بشكل عام يبدو أن المسارات السرية أضعفت المفاوضات الرسمية لأنها ساعدت الفلسطينيين وعناصر خارج إسرائيل على كشف الثغرات والخلافات الإسرائيلية ومجال الليونة في المواقف الإسرائيلية علاوة على أنها ولدت قناعة لدى الفلسطينيين بأن لديهم القدرة على الحصول على المزيد عن طريق الالتفاف على المفاوضات الرسمية. توضح فيما بعد أن رابين كان على دراية بهذه المخاطر ورغم ذلك فقد قرر بعد مداولات عديدة المضي قدماً في مسار أوسلو.

ضغط الوقت

فكرة أن الوقت يعمل ضد إسرائيل ترسخت في عهد حكومة رابين بخلاف النهج الذي انتهجه رئيس الوزراء السابق يسحاق شامير الذي كان في عجلة من أمره. أما بالنسبة للفلسطينيين فقد تجلى الصبر طيلة العملية بأكملها وكذلك

الصمود ولا سيما فيما يتعلق بالحق في الأرض. قرار المضي قدماً في مسار أوسلو التفاوضي عكس إحساس رابين بضغط الوقت. وعد رئيس الوزراء أثناء حملته الانتخابية بأن يتوصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين في غضون 6-9 شهور من تاريخ تسلمه لمهام منصبه كرئيس وزراء وهذا ما حدث في يوليو تموز من عام 1992. في الفترة الواقعة ما بين مايو أيار إلى يونيو حزيران من عام 1993 وبعد فشله بالوفاء بتعهداته للناخب وبعد أن سئم مسار واشنطن تبنى التفاهمات التي تمخضت عن أوسلو. في نهاية المطاف ثبت أن هذه الطريق المختصرة ما هي إلا نهاية ميتة. إضافة إلى الشعور بالضغط السياسي الزمني، أحس رابين مثله سائر الزعماء الإسرائيليين الذين خلفوه أنه مضغوط زمنياً لسببين استراتيجيين أساسيين الأول بسبب الساعة الرملية الديمغرافية حيث أكد رابين في كلمة له أمام الكنيست في الخامس من أكتوبر 1995 أن نسبة النمو السكاني السريعة لدى الفلسطينيين تشكل تهديداً لمستقبل إسرائيل كدولة يهودية ديمقراطية. والثاني الخشية من إغلاق نافذة الفرص التاريخية التي فتحت بمؤتمر مدريد عام 1991 والتي تضمنت ضغطاً محلياً وإقليمياً ودولياً شديداً على الزعماء الإسرائيليين في سبيل التقدم في السلام. إضافة إلى ذلك أن اتفاقاً مع الفلسطينيين كان يعتبر مفتاحاً للتقدم في العملية السياسية مع الدول العربية وقد تحقق ذلك حيث وقع في أكتوبر 1995 معاهدة سلام بين إسرائيل والأردن. كان هناك أيضاً عبيء السيطرة الأمنية والعبء الأخلاقي المتمثل في السيطرة على السكان الفلسطينيين والخشية من اندلاع موجة من أعمال العنف بين الفلسطينيين فيما لو أغلقت نافذة الفرص الدبلوماسية.

المفاوضون الفلسطينيون

إن قرار رئيس الوزراء رابين بتبني تفاهمات تم التوصل إليها في مسار أوسلو السري أرغمه على الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية واعتبارها طرفاً تفاوضياً وليس ممثلاً سكان الأراضي المحتلة الذين كانت إسرائيل تجري معهم مفاوضات في واشنطن. كان لذلك تداعيات استراتيجية بعيدة المدى. فبينما عملت المنظمة من وراء الكواليس في المفاوضات التي كانت تجري في واشنطن مع

ممثلي سكان الأراضي المحتلة، أدى اعتراف إسرائيل بمنظمة التحرير كممثل للشعب الفلسطيني إلى زيادة عدد الفلسطينيين الممثلين في المفاوضات من 2.2 مليون نسمة يعيشون في الأراضي المحتلة إلى كل الفلسطينيين في شتى أرجاء العالم الذين بلغ عددهم آنذاك 5.5 مليون شخص. أيضاً أدى هذا الاعتراف إلى توسيع إطار المفاوضات من "قضايا الانسحاب من أراضي احتلت في حزيران 1967الى قضايا بالعام 1948، ووضع السلطة الفلسطينية التي شكلت الاهتمام الرئيس لدى السكان الفلسطينيين والمجتمع الدولي إلى قضايا تهم لب الصراع الإسرائيلي–الفلسطيني بدءاً بإنشاء دولة إسرائيل عام 1948. مثلت هذه القضايا تفسير منظمة التحرير الفلسطينية الأساسي "لحق العودة" على أساس قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 لعام 1948 وعلى أساس عدم الرغبة الفلسطينية باعتبار الاتفاق الدائم نهاية للصراع وعدم اعتراف الفلسطينيين بإسرائيل كدولة يهودية. ولد ذلك خشية لدى إسرائيل بأن منظمة التحرير لم تتخلى عن حلم "فلسطين الكبرى" وبذلك لا تختلف عن حماس. اعتراف إسرائيل بمنظمة التحرير أدى إلى اعتراف الولايات المتحدة بالأخيرة وهذا ساعد على تقوية منظمة كانت في أضعف مراحل حياتها. كان ينظر إلى منظمة التحرير أوائل التسعينات على أنها منظمة إرهابية ساعدت صدام حسين في حرب الخليج عام 1991 وتحدق بها الأزمة المالية الخانقة التي هددت وجودها. يبدو أن إسرائيل فشلت في الاستفادة من هذه الميزة الاستراتيجية للحصول على اتفاق أفضل. آنذاك كانت إسرائيل قادرة على الصبر وكانت تستطيع الاستمرار في التفاوض مع ممثلي سكان الأرض المحتلة عبر القناة الرسمية في واشنطن وتعزيز وضع قادة الأراضي المحتلة الذين تحسن وضعهم بعد الانتفاضة الأولى. باختيارها منظمة التحرير كان يتوجب على إسرائيل الحصول على اتفاق أفضل مما حصلت عليه في أوسلو وكان عليها التوصل إلى اتفاق أولي مع منظمة التحرير على "قضايا عام 1948" قبل مناقشة "قضايا عام 1967" أو أن لا توقع على أي اتفاق اطلاقاً.

استراتيجية تفاوض رديئة

لاشك أن الاستراتيجية التفاوضية الإسرائيلية التي أدت على اتفاق أوسلو استندت إلى مفهوم "من البداية إلى النهاية"، بمعنى آخر كانت الفكرة تقوم على أساس التقدم في المفاوضات خطوة خطوة نحو مستقبل مجهول مع التخيل بأن هذه الخطوات ستخلق وضعاً جديداً يؤدي إلى مستقبل أفضل. تبنى رابين هذه الاستراتيجية على افتراض، وقد ثبتت خطأه، أن الاستراتيجية هذه ستتيح لإسرائيل التحكم بالعملية ونتائجها. أما بالنسبة للاستراتيجية الفلسطينية فهي على العكس حيث كانت تستند على مفهوم "من النهاية إلى البداية أي تحديد الأهداف النهائية للعملية والامتناع في نفس الوقت عن التوصل إلى أي اتفاق قد يمس انجازاتهم. وعلى هذا الأساس وافق الفلسطينيون في أوسلو على حل وسط فيما يتعلق بالمرحلة المؤقتة (التي فسرت من قبل المفاوضين الإسرائيليين على أنها نجاح باهر) لكن على شريطة أن تظل كافة المواضيع مفتوحة إلى أن يتم مناقشة المرحلة النهائية التي بدأت عام 1996. وهكذا وافق الفلسطينيون على ترك القدس الشرقية تحت السيادة الإسرائيلية في المرحلة المؤقتة بيد أنهم أصروا وبثبات على أن يتم نقل السيطرة على شرقي القدس إليهم في المرحلة النهائية.

في اتفاق أوسلو2 مضت إسرائيل قدماً في نهج "من البداية حتى النهاية". ورغم أن الاتفاق حدد بالتفصيل عدد المسدسات التي تستطيع الشرطة الفلسطينية حملها في كل بلدة فلسطينية، إلا أن إسرائيل امتنعت منذ البداية عن الموافقة عن تحديد الحدود الجغرافية الدقيقة لإعادة انتشار الجيش الإسرائيلي في نهاية المرحلة المؤقتة ووافقت فقط على عنصر الوقت للمراحل الثلاثة للانسحاب وتركت هذا الخلاف الصعب للمستقبل. التقت هاتين الاستراتيجيتين في عهد حكومة براك (1991–2001) وكما هو في استراتيجية "من البداية حتى النهاية" كان يتوجب اتخاذ قرار في نهاية المطاف حول الاتفاق الدائم وعند هذه النقطة تصدرت جميع القضايا الواجهة وبقوة.

هندسة المرحلة المتعددة

انعكس مفهوم "من البداية حتى النهاية" على هندسة المراحل التفاوضية وقد تبنى مهندسو أوسلو هذه الفكرة على أساس نموذج الحكم الذاتي الفلسطيني في اتفاقيات كامب ديفيد مع مصر عام 1978 حيث تجري المفاوضات في المرحلة الأولى على اتفاق مؤقت وفي والمرحلة الثانية على اتفاق دائم. في اتفاق أوسلو تقرر أن يكون هناك مرحلة تحضيرية للمفاوضات حول الاتفاق المؤقت وقد تقرر ذلك في اتفاق القاهرة الموقع في مايو أيار من عام 1994 الذي سمح لمنظمة التحرير الدخول لقطاع غزة وأريحا وإنشاء السلطة الفلسطينية. التاريخ الذي وقع فيه اتفاق القاهرة حدد لبدء مرحلة الخمس سنوات المؤقتة ومع نهايتها يكون من المفترض سريان الاتفاق الدائم. عملياً انقسمت المفاوضات إلى مرحلتين فرعيتين إضافيتين واستمر طرفي التفاوض في إجراء المفاوضات لنحو ثماني سنوات.

انعدام التماثل

افتقرت مبادئ الاتفاق إلى التماثل فيما يتبادله الطرفان في المراحل الفرعية حتى قبل مناقشة اتفاق الوضع الدائم. فبينما وافقت إسرائيل مبكراً في المراحل الفرعية على الانسحاب تدريجياً وبشكل دائم من المناطق (رصيدها الأساسي في المفاوضات حول المرحلة النهائية) لم يطالب الفلسطينيون بالتنازل عن أي شيء أو إحراز اتفاق دائم حو القضايا الجوهرية قبل المفاوضات حول الاتفاق الدائم. وهكذا ساعدت الاستراتيجية الإسرائيلية على قضم عدد أوراق المساومة وتركت للفلسطينيين خياراتهم مفتوحة.

المفارقة الاستيطانية

كان هناك تناقضاً داخلياً في اتفاقيات أوسلو بين الموافقة الإسرائيلية على سحب الجيش على مراحل من جزء كبير من الأراضي المحتلة في المرحلة المؤقتة وبين إصرارها على بقاء المستوطنات كما هي عليه. ونتيجة لذلك أدى تطبيق اتفاق أوسلو إلى محاصرة المستوطنات بمناطق فلسطينية معادية (كنتساريم في قطاع غزة) وزيادة حدة الهجمات على الإسرائيليين على الطرق المؤدية إلى

المستوطنات. بيد أن ذلك أعاق تنفيذ اتفاق أوسلو 2 وأصل هذه المشكلة يكمن في المغالطة المنطقية في إعادة إنتاج فكرة المراحل لنموذج الحكم الذاتي الذي تضمنته اتفاقيات كامب ديفيد عام 1978. تعاملت كامب ديفيد مع الحكم الذاتي الإداري للسكان وليس مع السيطرة الفلسطينية على الأرض والأمن.

قدرة عرفات المحدودة على الحفاظ على الاتفاق

أيضاً كان ذلك مخاطرة إضافية لم تؤخذ بالحسبان سلفاً ولم تلق انتباهاً كافياً على الأقل حتى عام 1996. لم يعرف عرفات بصفته قائداً ثورياً كيف ينشأ ويدير سلطة حكم ذاتي ووجد من الصعوبة بمكان الاصطدام بالمنظمات المعارضة لنزع سلاحها وهو أمر ضروري ليس فقط بالنسبة لأمن إسرائيل بل أيضاً لأمن السلطة الفلسطينية كما ثبت ذلك في عام 2007 عندما استولت حماس على قطاع غزة.

توقعات عظيمة وخلافات كبيرة غير محلولة

أتيح التوقيع على اتفاق أوسلو في سبتمبر من عام 1993 بفضل اتفاق الطرفين على تأجيل المفاوضات حول القضايا الرئيسية المختلف عليها إلى المرحلة النهائية وبصياغة الاتفاق بطريقة تسمح لكل من الطرفين بالنظر إليها من خلال ما يتمناه. واضح أن اتفاق أوسلو خلق مصالحة وترك الخلافات الكبرى بين إسرائيل والفلسطينيين حول قضايا كثيرة على ما هي عليه إلى المرحلة النهائية.

الأراضي

تنص المادة الأولى من اتفاقيات أوسلو على أن يؤدي الاتفاق المؤقت إلى تسوية دائمة تستند إلى قراري مجلس الأمن رقم 242 و338. ومع ذلك أخذ كل طرف من الطرفين يفسر ذلك بشكل مختلف عن الآخر. بالنسبة للفلسطينيين يعني أن على إسرائيل أن تعود لحدود العام 1967. هنا أعلن رئيس الوزراء اسحق رابين أمام الكنيست في أكتوبر من عام 1995 "أننا لن نعود لحدود العام 1967" و"سنقيم كتل استيطانية على غرار غوش قطيف في يهودا والسامرة". بالنسبة

لقضية غور الأردن أوضح رابين "أن الحد الأمني لحماية دولة إسرائيل سيقع في غور الأردن". اعتقد رابين أن إسرائيل ستنسحب من 50–70% من المساحة الكلية للضفة الغربية وأخيراً وأثناء المفاوضات على الاتفاق الدائم التي جرت ما بين 2000–2001 وافقت حكومة براك على اقتراح كلنتون بإنشاء دولة فلسطينية مستقلة على كل قطاع غزة وعلى 94% من مساحة الضفة الغربية إضافة إلى 3% من مجمل مساحة الضفة الغربية كتبادل أراضي داخل الخط الأخضر. لم يوافق الفلسطينيون بل أجلو لاحقاً عرضاً قدم من قبل رئيس الوزراء يهود أولمرت إلى أبو مازن في أغسطس آب من عام 2008 تضمن كما فهموا انسحاباً اسرائيلياً من 93.2% من الضفة الغربية إضافة إلى 5.3% من أراضي واقعة داخل الخط الأخضر. لم يكن بالإمكان تحديد ما إذا كان الحصول على اتفاق دائم عام 1993 في ظل هذه الظروف أو في ظل ظروف أفضل بالنسبة لإسرائيل.

ومهما يكن من أمر فإن طبيعة الإدراك المؤخر تشير إلى أن رابين ما كان يختار مسار أوسلو واستراتيجية تمس بفرص حصول إسرائيل على اتفاق أفضل كون الأرصدة التي تركت لبراك في التفاوض أقل من تلك التي كانت متاحة لرابين.

دولة فلسطينية

قرر عرفات أن يكون هناك دولة فلسطينية ضمن حدود العام 1967 تبدأ في مايو أيار من عام 1999 (النهاية المزمعة لعملية أوسلو). وعلى النقيض من ذلك أوضح بيرس بشكل لا لبس فيه في نوفمبر من عام 1993 أنه لن يكون هناك دولة فلسطينية كما أعلن رابين في الكنيست في أكتوبر 1995 "أننا نريد أن يكون هذا الكيان أقل من دولة ويدير حياة الفلسطينيين تحت سلطته بشكل مستقل". يتذكر يائير هيرشفيليد أنه ومع بداية المفاوضات السرية غير الرسمية في أوسلو في يناير 1993 تيقن آنذاك أن الاتفاق سيؤدي إلى دولتين ولكن ليس على النحو الذي فهم به وزير الخارجية بيرس ورئيس الوزراء اسحق رابين وحسب هيرشفيليد

استغرق الأمر أربع سنوات كي يدرك بيرس ذلك الأمر. ينوه رون بونداك إلى أنه ولغاية العام 1998 فكر بيرس أن سيكون هناك سيطرة ثلاثية على الضفة الغربية إسرائيل والأردن والفلسطينيين وهذه القضية تكشف مدى اتساع الهوة بين الطريقة التي فهم فيها مهندسو أوسلو الاتفاق وبين القادة الذين من المفترض أن يطبقوه.

موقف قادة إسرائيل آنذاك القائل بأنه يمكن التوصل إلى اتفاق سلام مع الفلسطينيين دون إنشاء دولة فلسطينية مستقلة أمر حير مسؤولي المخابرات لاسيما وأن اتفاقيات أوسلو تقوم على أساس نقل السيطرة على الأراضي للفلسطينيين وهذا يختلف عن الفكرة الأصلية للحكم الذاتي. ولو أن إسرائيل وافقت في عهد رابين على مبدأ الدولة الفلسطينية المستقلة وفق الاتفاق الدائم لربما استطاعت الحصول على مزيد من التنازلات الحقيقية بالمقابل.

القدس

أعلن عرفات أن القدس الشرقية ستكون عاصمة للدولة الفلسطينية المستقلة ولن يتنازل الفلسطينيون عن شبر واحد من أراضيها. أكد رئيس الوزراء رابين أن "القدس كاملة وموحدة غير قابلة للتفاوض" وهذا بتناقض مع إلتزامه في أوسلو بمناقشة وضع المدينة في الاتفاق الدائم. خلال المناقشات التي أجريت في عهد حكومة براك حول الاتفاق الدائم وافق الفريق الإسرائيلي على تقسيم السيادة على القدس بين الدولتين إلى جانب إنشاء نظام حكم خاص على الحرم المقدسي، بيد أن ذلك رفض من قبل الفلسطينيين.

حق العودة

في المفاوضات التي جرت في واشنطن عام 1993 اعتبرت هذه القضية فضفاضة وقد تحل في المفاوضات متعددة الأطراف ولربما بعدد محدد من الفلسطينيين الذين قد يعودون إلى إسرائيل ضمن إطار لم شمل العائلات وضمن إطار تعويضات مالية متفق عليها. بالنسبة لمنظمة التحرير التي تمثل عن صدق فلسطينيو الشتات وكذلك فلسطينيو المناطق المحتلة يمثل "حق العودة" قضية

رئيسية. تكشفت الفجوة في المواقف بين الطرفين خلال المفاوضات على الوضع الدائم عام 2000 عندما رفض الفلسطينيون الحل الوسط الذي اقترحه الرئيس الأمريكي كلينتون والذي يقضي بأن تتنازل إسرائيل عن قضية السيادة على الحرم القدسي مقابل أن يتنازل الفلسطينيون عن "حق العودة".

فشل منظمة التحرير في الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية

في عملية أوسلو اعترفت إسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية وفق تعريفها هي لنفسها "كممثل للشعب الفلسطيني" بينما لم تعترف المنظمة "بحق إسرائيل في الوجود في أمن وسلام" وقد تجلى هذا الموقف بوضوح عندما رفض أبو مازن عام 2009 طلب رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية. "الواضح أن القصد من وراء هذا الموقف هو حماية ما تعتبره منظمة التحرير مصالح الفلسطينيين الذين هم مواطنون فلسطينيون ومع ذلك ليسوا جزءاً من الشعب الفلسطيني وحماية مبدأ "حق العودة". من غير الواضح كيف توقعت إسرائيل النجاح في ردم الهوة السحيقة بين الطرفين في المرحلة النهائية إذا ما أخذ بعين الاعتبار أنه تم في المرحلة الانتقالية نقل السيطرة عن جزء كبير من الأراضي للفلسطينيين علماً بأنه كان من المفترض أن تكون هذه الأراضي ورقة مساومة بيد إسرائيل خلال المفاوضات على المرحلة النهائية. أضف إلى ذلك أن جهود إسرائيل في جسر الهوة لم يكن لها ما يقابلها من جانب الفلسطينيين. تشبث الفلسطينيون بمواقفهم حتى عندما قابلهم القادة الإسرائيليون في منتصف الطريق وتراجعوا عن مواقف أساسية وهم يتجاوزون خطوط حمراء واضحة (جدول رقم 1) المقايضة الرئيسية التي التي وافق عليها الفلسطينيون في المناقشات التي جرت حول التسوية الدائمة تمثلت في مبادلة الأراضي (2-3% من مساحة يهودا والسامرة) بنسبة 1:1 بحيث تتيح لإسرائيل التخلي عن كتل استيطانية مع بقاء إحياء يهودية كما هي في القدس الشرقية. فبينما تراجعت إسرائيل عن مواقف كثيرة (وها شائعة ديناميكية في كثير من المفاوضات) لم نجد ديناميكية مماثلة من قبل الفلسطينيين.

مفاوضات وتطبيق اتفاقيات رغم الإرهاب

ثبت أن العنف جزء من الاستراتيجية الفلسطينية القصد من وراءه ممارسة الضغط على إسرائيل. بعد التوقيع على اتفاقيات أوسلو رفض عرفات نزع سلاح العناصر المعارضة التي نفذت عمليات إرهابية ضد إسرائيل. في السابع من أكتوبر من عام 2000 أوضح نبيل شعث خلال مقابلة أجرتها معه محطة السي-إن-إن الأمريكية الموقف الفلسطيني حين قال "الخيار ليس بين المفاوضات والقتال. تستطيع أن تقاتل وتفاوض في نفس الوقت.... يقاتل الشعب الفلسطيني بالسلاح، بالجهاد بالانتفاضة وبالعمليات الانتحارية..... وهي وسائل مشروعة للقتال والتفاوض في نفس الوقت". إضافة إلى ذلك مضي الفلسطينيون قدماً في الترويج إلى العداء في المدارس ووسائل الإعلام وهذا عمل على تآكل مصداقية وثقة الإسرائيليين فيهم.

الرأي العام

لاشك أن التأييد المحلي الواسع يشكل عنصراً بالغ الأهمية في القدرة على التوصل إلى اتفاق وتطبيقه وهذا ما لم يتم الحصول عليه أثناء عملية أوسلو التي كانت تجري بسرية وفاجأت كثير من الاسرائيليون.

جدول رقم 1

تغيرات الموقف الإسرائيلي بشأن الوضع الدائم ليتقارب الموقف الفلسطيني

القضية	رئيس الوزراء شامير(1991)	رئيس الوزراء رابين (1992-1995)	رئيس الوزراء براك (1999-2001)	رئيس الوزراء أولمرت (2006-2009)	رئيس م.ت.ف عرفات (1993) أبو مازن (2009)
شريك تفاوضي	ممثلي سكان المناطق في يهودا والسامرة وقطاع غزة	م.ت.ف (عرفات)	م.ت.ف (عرفات)	م.ت.ف (أبو مازن)	إسرائيل
وضع الكيان الفلسطيني	مجلس إداري (بدون برلمان)	حكم ذاتي (أقل من دولة)	دولة مستقلة	دولة مستقلة	دولة مستقلة

نسبة الأراضي الفلسطينية في يهودا والسامرة	كل المناطق تحت السيادة الإسرائيلية مع حكم ذاتي فلسطيني	50-70%	94.3% تشمل أراضي متبادلة داخل الخط الأخضر	5.3+93.2% تشمل أراضي متبادلة داخل الخط الأخضر	100% تشمل أراضي متبادلة
غور الأردن	تحت السيطرة الإسرائيلية مع حكم ذاتي فلسطيني	تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة	تحت السيادة الفلسطينية بعد فترة طويلة من السيطرة الأمنية الإسرائيلية	تحت السيادة الفلسطينية	تحت السيادة الفلسطينية
قطاع غزة	تحت السيطرة الإسرائيلية مع حكم ذاتي فلسطيني	غوش قطيف بيد إسرائيل	تحت السيادة الفلسطينية	تحت السيادة الفلسطينية	تحت السيادة الفلسطينية
القدس	موحدة تحت السيادة الإسرائيلية	موحدة تحت السيادة الإسرائيلية	مقسمة بين الدولتين مع وضع الأقصى مع نظام حكمي خاص على الحوض المقدس	مقسم بين الدولتين مع وضع الأقصى تحت سيادة دولية	عاصمة للدولتين مع وضع الأقصى تحت السيادة الفلسطينية
حق العودة للأراضي الإسرائيلية	لا حق للعودة لإسرائيل أو الأراضي المحتلة	عودة للأراضي الفلسطينية فقط	عدد محدود وفق اعتبارات اسرائيلية	أقل من 20.000 لاجيء	حق العودة لكافة اللاجئين وأسلافهم

ومع ذلك لمن يكن الرأي العام مهيأ للتوقيع على الاتفاقيات فقط حتى بعد التوقيع على الاتفاق، أيضاً لم يكن قادة إسرائيل قادرين على إدراج الثقة الجماهيرية بالتحرك. لم يحظى ملخص التسوية الدائمة الذي صادقت عليه حكومة براك بالدعم الكافي في الكنيست ولم يصل حد التصويت. في الحالتين توقع القادة الإسرائيليين جهراً أن تنجز الديناميكية عملها كما حصل بالنسبة لمعاهدة السلام مع مصر.

تقدير

القصة المختصرة لتصميم وإدارة عملية أوسلو هي كالتالي: تصرفت اسرائيل من منطلق أن الوقت يضغط وهذا أدى الى تبني نقاط في الاتفاق صاغها الفريق الاسرائيلي مع ممثلي عرفات خلال مفاوضات سرية في أوسلو. عند تصميم اتفاقيات أوسلو وأثناء العملية في عهد رابين تثبت اسرائيل استراتيجية تقوم على أساس "التقدم من البداية الى النهاية". وهذا يفسر كيف أوحى بأن اسرائيل ستنسحب على مراحل من المناطق في يهودا والسامرة وقطاع غزة في أوائل المرحلة الانتقالية حتى بدون الحصول أي شيء حقيقي بالمقابل ولم يكن بيد إسرائيل حتى بداية المداولات حول الاتفاق الدائم سوى القليل من أوراق اللعب. ومع أن حكومة براك أبدت كثير من الليونة يفوق ما كان يتصوره رابين وبيرس عند التوقيع على اتفاقيات أوسلو، إلا أن الهوة بين مواقف الطرفين لم تردم ولم يتم الحصول على التسوية الدائمة المنشودة وراح الفلسطينيون يشعلون انتفاضة الأقصى.

لم يعالج هذا المقال كل الأسباب التي كانت وراء فشل عملية أوسلو لكن يظهر أن تصميم وتطبيق الاتفاق لعبا دوراً بارزاً. أحد الأسباب الرئيسة وراء هذا الفشل تمثلت في الهوة السحيقة بين مواقف الطرفين والتي من الواضح أنها أخفيت في اتفاقيات أوسلو وتفجرت في المفاوضات على اتفاق الوضع الدائم. إن كان ذلك هو الحقيقة فمعنى ذلك أن اتفاقيات أوسلو لم تجلب السلام فقط ولم تقرب الإسرائيليين من الفلسطينيين بل أيضاً دحرت هذه الامكانية بعيداً من خلال تبديد آمال كانت قائمة منذ سبع سنوات. المشكلة الأكبر لا تكمن في التقصيرات التي واكبت اتفاقيات أوسلو بل تكمن في القرارات المتعلقة بتقييد هذه الاتفاقيات على مدار سنوات في وقت تم فيه تجاهل الفجوات بين مواقف الطرفين والتي تجلت أكثر وبرزت أثناء المفاوضات على اتفاق الوضع الدائم. عندما ظهرت الفجوات السحيقة ولم يثبت (اتفاق غزة أريحا أولاً) جدارته، كان الأفضل بالنسبة لإسرائيل تحجم عن التوقيع على الاتفاق الذي نص على انسحاب اسرائيل من قلب المدن والقرى الفلسطينية في يهودا والسامرة حتى يتم الحصول على اتفاق واضح

باستمرار ونهاية العملية. جدول رقم 2 يلخص تصرفات اسرائيل في مفاوضات عملية أوسلو على عكس تصرفات الفلسطينيين.

جدول رقم 2

الانخراط الاسرائيلي والفلسطيني في عملية أوسلو في عهد حكومتي رابين وبيرس

القضية	إسرائيل	الفلسطينيون
وضوح الغايات والأهداف في المفاوضات	هوة كبيرة بين مواقف مهندس اتفاق أوسلو والقيادة حول أهداف الاتفاق	عالية
استراتيجية التفاوض	التقدم في المفاوضات على مراحل (وفق منطق من البداية حتى النهاية)	تم تحديد الأهداف النهائية منذ البداية وجاهدوا لتحقيقها (وفق منطق من النهاية الى البداية)
البعد الزمني	العمل من منطلق الاحساس بضغط الوقت. الضغط لإنجازات قصيرة المدى	صبر ووجهة نظر بعيدة المدى وصمود. لم يكن ضغط باغتنام فرصة تاريخية عام 2000
الحساسية نحو الضغط الدولي	عالية	منخفضة
الاحترافية في المفاوضات	منخفضة	عالية
ضبط القنوات التفاوضية	قليل، إنشاء قنوات سرية	كبيرة
تحقيق الأهداف المتعلقة بالأهداف المبدئية للقادة	مهمل	جزئي

بات من الواضح بعد 20 عاماً على اتفاقيات أوسلو أنه لا رجعة عن هذه الاتفاقيات. تم منذ هذه العملية تسليم مساحات من المناطق وتآكلت كثير من أوراق اللعب التي كانت بحوزة إسرائيل وأصبح الفلسطينيون منقسمون على أنفسهم وتغير الشرق الأوسط بشكل كبير كما أن حالة عدم الاستقرار التي تسود بعض الدول زادت من مستوى عدم اليقين على المستوى القصير. ومع ذلك على الأقل في هذا الواقع الجيوسياسي الراهن يبدو أن أكثر النماذج عقلانية لأي اتفاق

مستقبلي محتمل مع الفلسطينيين (في الضفة الغربية) ليس بعيداً عن ما تم الاتفاق عليه مع حكومة براك.

دروس لإسرائيل

دروس لابد لإسرائيل في عالم الاستراتيجيات أن تتبنى منطق (من النهاية الى البداية) فكر قبل أن تعمل ينبغي أن تحدد أهداف حقيقية لاختتام المفاوضات حتى ولو كانت واسعة كي تترك حيزاً للمناورة أثناء المفاوضات. بعد أن تم تطبيق استراتيجية (من البداية حتى النهاية) في عملية أوسلو ولم تنجح فمن غير المحتمل اذن استخدام استراتيجية (من النهاية حتى البداية) بيد أن ذلك يظل الاستراتيجية الأفضل. وفي هذا السياق يفضل تسوية نهائية تنفذ على مراحل (مثل معاهدة السلام على مصر) وليس اتفاق مع مفاوضات على مراحل كما حدث في اتفاقيات أوسلو إذا كانت اسرائيل تكافح من أجل اتفاق مؤقت كاتفاق مثلاً على إنشاء دولة فلسطينية ضمن حدود مؤقتة، فمن الأحرى إذن أن يتم حل كافة الخلافات المتعلقة بالاتفاق الدائم مسبقاً في المفاوضات على الاتفاق المؤقت وهذا يتضمن خلافات حول قضايا العام 1948 وقضايا أمنية مثل حظر إدخال أسلحة ثقيلة للدولة الفلسطينية ونزع أسلحة العناصر المعارضة والمجال الجوي أمام طائرات سلاح الجو ووجود قواعد استخبارية في يهودا والسامرة وغير ذلك من القضايا. لكن ذلك لا يمنع ترك قضايا قليلة للمرحلة النهائية مثل خط التماس وترتيبات السيطرة على الحرم القدسي في القدس. إذا كان الافتراض الناجع الآن هو أنه لا يمكن التوصل الى تسوية دائمة في غضون السنوات القادمة وإسرائيل معنية فقط بترك احتمال حل الدولتين مفتوحاً، فمن الأفضل في هذا السياق ترك الوضع الراهن على ما هو عليه بمعنى عدم القيام بانسحابات أحادية الجانب بسبب المخاطر الجمة التي تواكبها والأهم من ذلك عدم إجراء تغيرات لا رجعة عنها متعذر إلغاؤها ما وراء الجدار الفاصل. وفي سبيل الممارسة السياسية الإسرائيلية ولمستقبل المستوى التقريري كذلك تستطيع إسرائيل أن تضع حداً مصغراً ليهودا والسامرة في المرحلة النهائية (كجدار فاصل على سبيل المثال) دون تنفيذ انسحابات فعلية أحادية الجانب.

قضية غور الأردن تظل مفتوحة وهذه السياسة ستوضح للمواطنين الاسرائيليين والفسلطينيين وللمجتمع الدولي أفق المداولات التي تجري على الحدود الدائمة من وجهة نظر إسرائيل وستحدد السياسة الإسرائيلية المتعلقة بالاستيطان على سبيل المثال قد يتم التوسع الاستيطاني في يهودا والسامرة غرب الجدار الفاصل مع ضمان الأمن والحياة الطبيعية في المستوطنات الواقعة خارج الجدار الى أن يتم تقرير مستقبلها في الاتفاق النهائي. غياب هذه السياسة أدى الى تجميد الاستيطان طيلة 9 شهور (من نوفمبر 2009 الى سبتمبر 2010) حتى في تجمعات واقعة داخل الجدار. يفضل في عالم إدارة المفاوضات وتنفيذ الاتفاقيات التوقيع على اتفاق غير مبهم واضح لكلا الطرفين بحيث يمكن تنفيذه أو أن لا ينفذ على الإطلاق. إذا ظهر هناك فجوات كبرى أثناء تنفيذ الاتفاق فحينئذ يكون من الأفضل تجميده لأن محاولة تنفيذ اتفاق سيء أعظم فداحة من التوقيع عليه. إضافة الى ذلك أ) على اسرائيل أن تدخل في مفاوضات سياسية في وقت يستمر فيه العنف والإرهاب والتحريض ما لم تقتنع بأن الفلسطينيين يبذلون أقصى ما بوسعهم لمنع ذلك في الوقت نفسه يجب على اسرائيل أن تصر على وجوب تنفيذ الفلسطينيين لالتزاماتهم الأمنية (بما في ذلك مصادرة أسلحة العناصر المعارضة) ووقف التحريض في المدارس ووسائل الإعلام الفلسطينية. ب) رغم أن اسرائيل لا تتقيد بمواقف كانت موجودة خلال اتصالات لم تفضي الى اتفاقيات إلا أنه من الأفضل أن تحاذر من تآكل المواقف في مختلف الاتصالات مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وأطراف أخرى حتى أثناء نقاشات حول اقتراحات افتراضية. أي اتفاق على انسحاب اسرائيلي يمكن أن يتحول الى موقف مفتوح في مفاوضات مستقبلية. ج) المفاوضات لا ينبغي أن تجري إلا من خلال فرق تفاوضية عالية الخبرة (بما في ذلك رجال أعمال على إطلاع بإجراء مفاوضات من خلال طبيعة عملهم) ولابد أن يكون هناك إدارة تفاوضية مهنية، سلطة واحدة لكافة القنوات التفاوضية إضافة الى هيئة إشرافية ويجب استبعاد القنوات التفاوضية الموازية ولا سيما القنوات المخفية عن رئيس الوزراء. ومع ذلك الاتصالات السرية من قبل رئيس الوزراء قد تحقيق إنفراجة.

د) الاتفاقيات التي تفرز توقعات كبيرة في كلا الجانبين في وقت لا يتوفر فيه القدر الكاف من يقين تحقيقها لابد أن تستبعد لأن هناك ثمناً باهظاً يدفع مقابل أزمة التوقعات الكبيرة. في نفس الوقت على إسرائيل أن تأخذ بالحسبان مقدماً مخاطر تنفيذ الاتفاق، تدير هذه المخاطر وتدرس سبل تقليصها وهنا يجب أن ينص الاتفاق على ماهية حقوق إسرائيل في حالة ما لم يوفي الفلسطينيون بالتزاماتهم الأمنية. يجب على اسرائيل أن لا تتقدم الى المرحلة القادمة ما لم يتم تنفيذ المرحلة التي سبقتها بكامل حذافيرها.

هـ) قرار بشأن أي اتفاق هام حول الوضع النهائي يجب أن يتخذ في الكنيست أو في استفتاء شعبي بأغلبية لا تقل عن 60%.

إلى أين يتجه الجيش الإسرائيلي

ترجمة: أ.زهير عكاشة

المصدر: مركز بيغن- السادات للدراسات الاستراتيجية

الكاتب: عامير رابابورت

التاريخ: 2013/8/7

تظهر الخطة الجديدة متعددة السنوات للجيش الإسرائيلي أنه يعكف على إعادة تنظيم أولوياته للعقد القادم بحيث تشمل الأولويات العسكرية إنجاز التفوق الاستخباري وتطوير قدرات توجيه الضربة الحاسمة والأنظمة الدفاعية الفاعلة والحرب الإلكترونية وأنظمة حماية الحدود في حين سيتم تقليل مستوى القوات البرية من حيث الأهمية والأولوية.

التصريحات الأخيرة المتعلقة بالتقليصات المستقبلية في الميزانية الدفاعية وكذلك إطلاق الخطة الجديدة متعددة السنوات تعزز السؤال المطروح! إلى أين يتجه الجيش الإسرائيلي؟

عمل الجيش على صياغة عدة مبادئ للحرب في السنوات الأخيرة مثل تقصير أمد الحرب بقدر المستطاع، تقليص حجم الضرر الذي قد يلحق بالجبهة

الداخلية (على افتراض أن الجبهة الداخلية ستواجه أوقات عصيبة في مواجهة هجوم طويل بالصواريخ) ثم إنجاز صورة واضحة حاسمة للنصر. الجيش الإسرائيلي غير معني بمواجهة جديدة نتيجتها غير جلية كما حدث في حرب لبنان عام 2006. ولتعزيز هذه الأسس لابد من تحقيق عدة أهداف على رأسها إنجاز التفوق الاستخباري يلي ذلك تطوير قدرات توجيه الضربة الحاسمة خاصة من الجو هناك أولوية قصوى أيضاً تتمثل في الأنظمة الدفاعية النشطة كالحرب الالكترونية وحماية الحدود (خاصة مع سوريا ومصر). لقد تم صياغة هذه الأهداف خلال ورشة عمل حضرها أعلى الضباط في الجيش الإسرائيلي صيف عام 2013 حيث قسم المشاركين إلى فرق عمل، فريق برئاسة قائد هيئة العمليات في الجيش الميجر جنرال يؤاف هار إيفن وتناول المفهوم العملياتي. وفريق ثاني برئاسة رئيس شعبة التخطيط الميجر جنرال نمرود شيفر وتناول تنظيم الأفرع العسكرية المختلفة. وفريق ثالث برئاسة رئيس شعبة c41 المسؤولة عن الاتصالات السلكية واللاسلكية الميجر جنرال عوزي مسكوفتش وتناول موضوع تطوير أفكار تحسين القوة النارية والقيادة والسيطرة (c2) عبر شبكة الكمبيوتر. والفريق الرابع بقيادة الميجر جنرال آورنا باربيغاي رئيس شعبة القوى البشرية في الجيش الإسرائيلي وتناول جدوى مراجعة نمط الجيش النظامي على ضوء التقليصات المتوقعة في كوادر الجيش. يرى رئيس هيئة الأركان الليفتنانت جنرال بيني غانتش أن إسرائيل قوة عالمية في ثلاثة ميادين كبرى وهي ميدان طائرات بدون طيار والنيران الدقيقة وc2 والسؤال المطروح هو على ماذا سيتم التركيز على ميادين تعتبر ضعيفة نسبياً في الجيش مثل القدرة على المناورة في القوات البرية أو تعزيز تلك الميادين التي يتفوق فيها الجيش الإسرائيلي أكثر. وهنا يفضل غانتش الخيار الأخير.

كثير من الأفكار المطروحة كانت في حقيقة الأمر قد وردت في خطة سنوية سابقة تزعمها غانتش إضافة إلى نائب رئيس هيئة الأركان الميجر جنرال غادي ايزنغوت ورئيس هيئة الأركان آنذاك موشيه ياعلون الذي يشغل حالياً منصب وزير الدفاع. وكجانب من المعركة حول الميزانية الدفاعية خلق الجيش

الآن انطباعاً بأن التقليصات ألغت كثير من المشتريات ومشاريع الأبحاث والتطوير التي صممت لتعزيز قدرة الجيش. بيد أن ذلك ليس هو الأمر لأن الصناعات العسكرية والجيش نفسه يمتلكان حالياً أكثر من مائة مشروع تطويري مختلف على وشك التسليم، أغلبها سرية. في الوقت نفسه ظلت ميزانية المشتريات للجيش الإسرائيلي من الغواصات والطائرات المقاتلة على ما هي عليه لم تمس علماً بأنه سيكون بحوزة الجيش في نهاية العقد الحالي ست غواصات من طراز دولفين تكلفة الواحدة منها مليار دولار. أيضاً سيتسلم الجيش سربين من طائرات F35 طائرة المستقبل القتالية عدد طائرات كل سرب 24 طائرة وهذه الصفقة ستغطيها المساعدات الأمريكية.

طلب سابقاً تسليم سرب واحد على أن يتم التسليم الفعلي أواخر العام 2016. أما السرب الثاني فسيتم طلبه في السنوات المقبلة.

الاستثمار في مجال الطائرات بدون طيار والصواريخ

استثمر الجيش الإسرائيلي على مدار العقد المنصرم مبالغ طائلة في شراء الطائرات بدون طيار وهذا الاتجاه سيظل سارياً طيلة السنوات المقبلة وسيستلم الجيش طائرات بدون طيار تكتيكية وكذلك طائرات أضخم من طراز هيرس-900. ستقوم الصناعات الجوية الإسرائيلية بتزويد الجيش بطائرات دون طيار أكبر حجماً بحيث يعادل حجم طائرة بيونغ 737 وتسمى إيتان إضافة إلى عدد من طائرات الاستطلاع المصغرة. بحلول عام 2025 سيكون الجيش قد نفذ كل الهجمات ابتداءً من جمع المعلومات الاستخبارية (وهو قادر على رصد كل حركة صغيرة مشبوهة برية كانت أم بحرية) وانتهاءً بتنفيذ مهمات الضربات. اليوم أيضاً مدى طائرات بدون طيار المستخدمة من قبل الجيش يغطي بسهولة جهات ذات مدى بعيد كإيران ولهذا الغرض تم تطوير أنظمة c2 التي تعتمد على الأقمار الصناعية علماً بأن هذه الأنظمة تزيل القيد عن الاتصالات بالراديو المطلوبة لتشغيل هذه الطائرات بمديات أبعد.

سيظل الجيش طيلة العقود القادمة يستثمر في مجال الأقمار الصناعية مع أن خطى ذلك لا يلبي طموح وزارة الدفاع هناك بعض المشاريع الفضائية عرضة للخطر الحقيقي على ضوء التقليصات المتوقعة. أما بالنسبة للمشاريع الكبرى في هذا المجال فلن تتوقف وسيبقى الجيش يستخدم الأقمار الصناعية كأداة رئيسة لجمع المعلومات الاستخبارية والاتصالات.

من المتوقع أن يتحول الفضاء الخارجي في المستقبل المنظور إلى ساحة معارك حقيقية لأن هناك دولاً مختلفة تستعد لاعتراض الأقمار الصناعية للدول الأخرى وذلك باستخدام صواريخ بعيدة المدى. إحدى الخيارات التي نوقشت في هذا السياق تتمحور حول استخدام طائرة مقاتلة أثناء الحرب لإطلاق أقمار صناعية مصغرة تبدأ سريعاً في الدوران حول الأرض كي لا يتوفر للعدو الوقت الكافي لدراسة مدارها واعتراضها. لم يتم الإفصاح إلا عن معلومات ضئيلة للغاية حول تجربة سرية حديثة لنظام دفع صاروخي طويل المدى وحسب مصادر أجنبية فإن هذه التجربة كانت جزءاً من مشروع كبير مرتبط بتطوير صاروخ أرض- أرض متطور وهو أريحو4 الذي يبلغ مداه آلاف الكيلومترات.

يعتبر الجيش الإسرائيلي على المدى القصير اعظم هيئة عسكرية متطورة في مجال توجيه النيران الدقيقة باستخدام الصواريخ التي تطلق من الجو والأرض والبحر والغواصات. ادعت وسائل الإعلام الأجنبية أيضاً أن الصواريخ دقيقة التصويب من هذا الطراز استعملت في الهجوم في الشهور الأخيرة على مخازن السلاح الاستراتيجية في سوريا. ولأجل ضرب هدف يظهر ويصبح مشاهداً لثوانٍ معدودة تبرز حاجة ماسة لشبكة تجميع معلومات إلى جانب تواصل دائم بين مصادر جمع المعلومات وعناصر أنظمة توجيه النيران. ولمواجهة هذا التحدي استطاع الجيش الإسرائيلي إطلاق مجالات جديدة من الأنشطة وادخال اصلاحات مثيرة مثل NCW (الشبكة العسكرية متحدة المراكز) وIBW (حرب القاعدة الاستخبارية) وبفضل هذين النظامين ازدادت قدرة توجيه النيران لدى الجيش أضعاف عديدة مقارنة بما جرى إبان حرب عام 2006. وفي العام 2025 ستماثل قدرة توجيه النيران لدى الجيش الإسرائيلي لعبة الكمبيوتر.

وبحسب قرارات هيئة الأركان العامة لن يتم من الآن فصاعداً التصريح بمشاريع إلا المشاريع المنبثقة عن رئاسة الأركان وليس عن الدوائر العسكرية. والشرط الأساس الذي لابد من تلبيته لكل مشروع يتمثل في وجوب إنجاز مساهمة في القدرة العملياتية الكلية للجيش وليس في قدرة دائرة بحد ذاتها كسلاح الجو أو البحرية أو البرية. كقاعدة أساسية سيتمتع كل من فرع المخابرات وسلاح الجو بالأولوية المطلقة إلى منتصف العقد القادم على أقل تقدير وسيحظى جمع المعلومات الاستخبارية بأولوية أكثر من سلاح الجو. وفي الوقت الذي ستغلق فيه الفروع الأخرى كسلاح الجو وحدات تابعة لها لن تضطر وحدة جمع المعلومات الاستخبارية إلى تقليص ميزانيتها. لقد عين الجيش الإسرائيلي طاقم كفء للغاية في دورات تدريب الطيارين في سلاح الجو والآن يحظى فريق الحرب الالكترونية بأولوية قصوى.

حتى عام 2025 ستخصص استثمارات كبيرة في الأنظمة الدفاعية المضادة للصواريخ والطائرات بما فيها أنظمة ارو 3 الجديدة ومقلاع داوود التي لا يمكن تجميدها كونها مشاريع أمريكية- إسرائيلية مشتركة. أيضاً ستستثمر أموال كبيرة في الأنظمة الرادارية المصممة لتحديد مصادر نيران العدو وفي أنظمة الحماية الفاعلة للمركبات القادرة على اكتشاف الصواريخ القادمة وتدميرها جواً في منتصف الطريق. سينجز سلاح الجو في الأعوام المقبلة مشروع كبير يسمى براك8 يشمل نظام دفاعي صاروخي بحري متقدم للغاية.

تقليص في القوات البرية

لاشك أن النسبة الكبيرة من التقليصات ستكون في القوات البرية. في الفترة الواقعة ما بين 2002 و2006 تم تقليص ميزانية سلاح المدرعات بنسبة لا تقل عن 25% بيد أن هذا الاتجاه توقف بسبب حرب عام 2006 وسيستأنف حالاً. قضية تطوير القدرات المناوراتية السريعة والمستمرة ستكون مسألة خلافية بين أوساط القيادتين السياسية والعسكرية. لا تعتقد سلطات الجيش أن القوات البرية ستصبح مهملة بسبب التقليصات الجذرية في أنشطة التدريب لكن نظام

المعارك لديها سيتقلص وسيتم استبدال التشكيلات المدرعة المسرحة بتشكيلات أقل تكلفة مجهزة بمركبات خفيفة سريعة الحركة بدلاً من الشاحنات وبتشكيلات قطرية يناط بها مهمة التعامل مع العدد المتزايد من الحوادث الإرهابية على امتداد الحدود. يتوقع أن يعلن الجيش الإسرائيلي عن تقليصات كبيرة في تصنيع أحدث دبابة من طراز ميركفاه ووقف كامل في إنتاج ناقلات الجنود المدرعة وهذا القرار سيؤدي إلى تعويض الشركة المنتجة التي طورت خط الانتاج في الولايات المتحدة.

خلاصة

لاشك أن خطط الجيش هذه ممتازة لكن المشكلة الرئيسة هي أن هناك سيناريوهات كانهيار نظام الحكم الهاشمي في الأردن وزوال معاهدة السلام مع مصر وانتفاضة ثالثة والتهديد النووي الإيراني، لم تعد وهمية وستجعل هذه التطورات وتطورات أخرى غير متوقعة هذه الخطة عقيمة.

ببليوغرافيا

ببليوغرافيا فلسطينية

إعداد وطباعة أ. غادة حجازي

الموضوعات المطروحة في البيبلوغرافيا التالية وردت كمقالات في الدوريات العربية بمكتبة مركز التخطيط الفلسطيني، وبعضها مقتبساً من المواقع الالكترونية

****

1- أبو جامع، نسيم، "الإغراق ومدى انطباقه على السوق الفلسطينية"، **مجلة جامعة الأزهر**، سلسلة العلوم الإنسانية، مج14، ع1، 2012، ص185-218.

2- أبو سيف، عاطف، "أوروبا وفلسطين بين الاقتراب والمسؤولية"، **أوراق فلسطينية** ،ع2، ربيع 2013، ص 51-74.

3- أبو ضاهر، كامل، "التوسع العمراني على الأراضي الزراعية في محافظة خان يونس بقطاع غزة للفترة 1982-2007"، **مجلة جامعة الأزهر**، سلسلة العلوم الإنسانية، مج14، ع2، 2012، ص56- 90.

4- أبو فخر، صقر، "الربيع العربي والشتاء الإسلامي وقضية فلسطين"، **أوراق**

فلسطينية،ع1، شتاء، 2013، ص 89- 96.

5- أبو فخر، صقر،"الحوت شفيق- الربان العنيد في رحلة التيه الفلسطينية" ، **شؤون فلسطينية**، ربيع 2013، ص 179- 186.

6- أبو مرق، جمال، أبو عقيل، إبراهيم "أساليب التنشئة الوالدية وعلاقتها بالحالة المزاجية لدى طلبة جامعة الخليل بالضفة الغربية – فلسطين" **مجلة جامعة الأقصى**، سلسلة العلوم الإنسانية، مج 16، ع1، 2012، ص3147- 2070.

7- أحمد، أحمد، مسعد، نيفين، "حالة الأمة 2012-2013: مستقبل التغيير في الوطن العربي: مخاطر واهمة"، **مجلة المستقبل العربي**، ع414، آب/ أغسطس 2013، ص7-23.

8- أحمد، سامي، "المواقف السياسية الفلسطينية المتباينة وأثرها على مشاريع الدولة الفلسطينية المقترحة في إطار التسوية (1967-1993)"، **مجلة جامعة الأزهر**، سلسلة العلوم الإنسانية، مج 13، ع1 (B)، 2011، ص1253- 1290.

9- الأحمد، سهيل، "التعويض عن أضرار الألغام الأرضية المضادة للأفراد في النزاعات المسلحة بين الفقه الإسلامي والقانون الدولي الإنساني"، **مجلة جامعة الأزهر**، سلسلة العلوم الإنسانية، مج14، ع2، 2012، ص397-430.

10- الأحمد، سهيل، "تنمية الموارد البشرية من منظور إسلامي"، **مجلة جامعة الأقصى**، سلسلة العلوم الإنسانية، مج 16، ع1، 2012، ص145-169.

11- أديب، أودي، "اليسار الإسرائيلي ما بين الثنائية القومية والقومية المدنية الديمقراطية"، **قضايا إسرائيلية**، س 13، ع48، ص46-56.

12- الأسطل، رند، وادي، رشدي، "واقع استخدام التسويق الالكتروني لدى البنوك العاملة في قطاع غزة"، **مجلة جامعة الأزهر**، سلسلة العلوم الإنسانية، مج 13، ع2، 2011، ص179- 234.

13- الأسطل، رياض، "مدينة العريش ودورها في التصدي للحملة الفرنسية على مصر وبلاد الشام (1798- 1801م)، **مجلة الجامعة الإسلامية**، سلسلة العلوم الإنسانية، مج 14، عدد خاص (1) 2012، ص1-92.

14- الأغا، وفيق، سمير أبو مدللة، "اقتصاد الأنفاق بقطاع غزة: ضرورة وطنية !! أم كارثة اقتصادية واجتماعية"، **مجلة جامعة الأزهر**، سلسلة العلوم الإنسانية، مج 13، ع1 (B)، 2011، ص1147- 1182.

15- أياس، عبد الرحمن، "قراءة في إصدارات الإسكوا: الهجرة من المنطقة العربية بعد الربيع العربي"، **عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية**، ع3، مج1، شتاء 2013، ص243- 248.

16- إيلوز، إيفا، "لماذا ينبغي لليسار أن يقود إسرائيل"، **قضايا إسرائيلية**، س 13، ع48، ص67-72.

17- البابا، جمال، "المنطقة (ج) نهب إسرائيلي متواصل وحاجة فلسطينية ملحة"، **مجلة مركز التخطيط الفلسطيني**، س9، ع 35-36، 2012، ص62-73.

18- بحر يوسف، "الفساد الإداري – المسببات والعلاج- دراسة تطبيقية على المستشفيات الكبرى في قطاع غزة"، **مجلة جامعة الأزهر**، سلسلة العلوم الإنسانية، مج 13، ع2، 2011، ص1- 46.

19- بشارة، مروان، "أهداف الولايات المتحدة واستراتيجياتها في العالم العربي"، **سياسات عربية**، ع1، مارس 2013، ص45-57.

20- تربان، ماجد، "فن التقرير الصحفي في المواقع الالكترونية الإخبارية الفلسطينية" **مجلة جامعة الأقصى**، سلسلة العلوم الإنسانية، مج 16، ع1، 2012، ص1-33.

21- التلباني، نهاية، "التخطيط الإستراتيجي وعلاقته بالميزة التنافسية – دراسة ميدانية في شركات توزيع الأدوية في

محافظات غزة"، **مجلة جامعة الأزهر**، سلسلة العلوم الإنسانية، مج14، ع2، 2012، ص209-248.

22- ثابت، وائل، "دور الموارد البشرية في نجاح عملية التغيير دراسة تطبيقية على المنظمات غير الحكومية العاملة في قطاع غزة – فلسطين"، **مجلة جامعة الأزهر**، سلسلة العلوم الإنسانية، مج14، ع2، 2012، ص151-180.

23- الجدبة، فوزي، "الاستيطان الإسرائيلي في شرقي القدس 1967- 2009"، **مجلة جامعة الأقصى**، سلسلة العلوم الإنسانية، مج 15، ع2، 2012، ص98-125.

24- جرادات، إدريس، "عادات وتقاليد المسرات والأحزان في القدس"، **مجلة الثقافة الشعبية**، س26، ع22، صيف 2013، ص68-83.

25- الجرجاوي، زياد، أغا، محمد، "واقع تطبيق التربية الصحية في مدارس التعليم الحكومي بمدينة غزة"، **مجلة جامعة الأزهر**، سلسلة العلوم الإنسانية، مج 13، ع1 (B)، 2011، ص1205-1252.

26- جقمان، جورج، "هل استنفدت السلطة الفلسطينية دورها ؟"، **شؤون فلسطينية**، ربيع 2013، ص 141-148.

27- جمال، أمل، "المجتمع المدني العربي في إسرائيل: نخب جديدة، رأس مال اجتماعي وتحدّ لهيكل القوة"، **قضايا إسرائيلية**، س12، ع48، 2012، ص18-26.

28- جمعية حقوق المواطن، "صورة وضع حقوق الإنسان في القدس والمناطق المحتلة"، **قضايا إسرائيلية**، س 13،2012، ع48، ص114-128.

29- حامدي، زهير، "الآثار الجيوسياسية لاكتشافات الغاز الإسرائيلية في شرق المتوسط"، **سياسات عربية**، ع1، مارس/أذار 2013، ص110-126.

30- الحبيّب، سهيل، "مشروع عزمي بشارة في التحول الديمقراطي عربياً: دراسة

مقارنة في زمن البحث عن شروط القابلية لتطبيق الديمقراطية"، **تبّين للدراسات الفكرية والثقافية**، ع3، مج 1، شتاء 2013، ص 143- 166.

31- الحتو، هبة، حسين، عبد الكريم، "مشروع التطوير الشامل لرياض الأطفال في القدس"، **رؤى تربوية**، ع 40،41 إبريل/ نيسان، 2013، ص215-224.

32- الحجار، عدنان، "آلية التشريع في فلسطين وتأثير الانقسام الفلسطيني عليها" **مجلة جامعة الأزهر**، سلسلة العلوم الإنسانية، مج 13، ع1 (A)، **2011**، ص131-160.

33- الحجة، رشيد، "سيرة أولوف بالمه ودوره في القضية الفلسطينية 1927 – 1986"، **شؤون فلسطينية**، ربيع 2013، ص 161- 178.

34- الحسيني، موسى، "الطائفية في الوطن العربي: تعريفها وأسباب ظهورها"، **مجلة المستقبل العربي**، ع 413، تموز/ يوليو 2013، ص192-202.

35- حمد، غازي، "المشروع الوطني.. إعادة صياغة أم رؤية جديدة؟"، **أوراق فلسطينية**، ع2، ربيع 2013، ص 33-40.

36- حمدان، أحمد، "الدور المصري في حرب فلسطين 1948م"، **مجلة جامعة الأقصى**، سلسلة العلوم الإنسانية، مج 16، ع1، 2012، ص3147-2070.

37- حمدان، صبري، "مدى رضا سكان مدينة غزة عن إدارة النفايات البلدية الصلبة- دراسة في الجغرافيا التطبيقية"، **مجلة جامعة الأزهر**، سلسلة العلوم الإنسانية، مج 13، ع1 (A) ، 2011، ص379-426.

38- الحمود، نجية، "الحكاية الشعبية الفلسطينية بين الهوية والعولمة"، **مجلة الثقافة الشعبية**، س6، ع22، صيف 2013، ص40-67.

39- حوراني، فيصل، "عرفات في ذكرى رحيله له مالنا وعليه وما علينا"، **أوراق فلسطينية**، شتاء،ع1 2013، ص 13 – 20.

40- حوراني، فيصل، "عرفات والشيوعيون... علاقة ثابتة وحميمة"، **أوراق فلسطينية** ، ع2، ربيع 2013، ص 75-88.

41- دراج، فيصل، "تجليات الوطنية الفلسطينية"، **أوراق فلسطينية**، ع1، شتاء2013، ص 21-38.

42- دراج، فيصل، "حول السيرة الذاتية لشفيق الحوت (1932-2007) مسار إنسان وأقدار قضية"، **أوراق فلسطينية** ، ع2، ربيع2013، ص217- 220.

43- دراج، فيصل، "مراجع الوطنية الفلسطينية"، **أوراق فلسطينية** ، ع2، ربيع 2013، ص 15-32.

44- دراوشة، أمين، "فلسطين في الكتب المدرسية في إسرائيل"، **رؤى تربوية**، ع 40،41 ،إبريل/ ، إبريل/نيسان، 2013، ص181-193.

45- دكور، عازر، "القطاع الثالث في إسرائيل لمحة مختصرة"، **قضايا إسرائيلية**، س12، ع48، 2012،ص27-32.

46- دياب، امتياز، "محمود درويش في كردستان"، **أوراق فلسطينية**، ع1، شتاء**2013**، ص 205-234.

47- الرملاوي، نبيل، "الانتهاكات الإسرائيلية في القدس بموجب القانون الإنساني الدولي"، **شؤون فلسطينية**، ربيع 2013، ص 100- 125.

48- الرويضي، أحمد، "القدس بين التهويد والمواجهة"، **أوراق فلسطينية،ع1**، شتاء 2013، ص 47- 60.

49- زيتون، محيّا، "التجارة بالتعليم في الوطن العربي الإشكاليات والمخاطر والرؤية المستقبلية"، **مجلة المستقبل العربي**، ع 413، تموز/ يوليو 2013، ص10-26.

50- زيدان محمد، صباح، مازن، "أحكام الكفالة بالمال- دراسة فقهية مقارنة"، **مجلة جامعة الأزهر**، سلسلة العلوم الإنسانية، مج14، ع1، 2012، ص 381- 412.

51- سرور، عبد الناصر، "رؤية ياسر عرفات للدور المصري تجاه القضية الفلسطينية" **مجلة جامعة الأقصى**، سلسلة العلوم الإنسانية، مج 15، ع1، 2011، ص93-114.

52- سلامة عبد الغني، "الربيع العربي بين الإرادة الشعبية ونظرية المؤامرة"، **أوراق فلسطينية** ، ع2، ربيع، 2013، ص151-160.

53- سلامة، عبد الغني، "الإسلام السياسي في فلسطين، النشأة، المسارات، المستقبل"، **شؤون فلسطينية**، ربيع 2013، ص 31- 55.

54- سلطاني، نمر، "إنتاج الدونية: المواطنون الفلسطينيون في إسرائيل"، **قضايا إسرائيلية**، س 13، ع48، ص78-84.

55- السويطي، عبد الناصر، "العنف الأسري الموجه نحو الأبناء وعلاقته بالشعور الأمني لدى عينة من طلبة الصف التاسع في مدينة الخليل"، **مجلة جامعة الأزهر**، سلسلة العلوم الإنسانية، مج14، ع1، 2012، ص281-310.

56- شاهين، علي، صباح، بهية، "أثر إدارة المخاطر على درجة الأمان في الجهاز المصرفي الفلسطيني"، مجلة جامعة الأقصى، مج15،2011، ص1-29.

57- شاهين، محمد، "اتجاهات طلبة المرحلة الثانوية في المدارس الفلسطينية نحو العنف وعلاقتها بالتحصيل"، **مجلة الجامعة الإسلامية**، سلسلة الدراسات التربوية والنفسية، مج21، ع3، 2013، ص107-140.

58- شبيب، سميح، "التشكيلات السياسية الفلسطينية وتكويناتها الاقتصادية – الاجتماعية خلال فترة الانتداب البريطاني على فلسطين 1920 – 1948"، **شؤون فلسطينية**، ربيع 2013، ص 5- 30.

59- شتيرنهل، زئيف،" احتلال 1967 جرح مفتوح أخلاقياً وسياسياً" (مقابلة) أجراها: أنطوان شلحت، وبلال ضاهر،

قضـــايا إســـرائيلية، س 13، ع48، ص85-97.

60- شـعبان، خالـد، "الحـرب الإسرائيلية على قطاع غـزة - نوفمبر 2012"، **مجلـة مركـز التخطيط الفلسـطيني**، س9، ع 35-36، 2012، ص32-45.

61- شعبان، خالـد، حجـازي، غادة، "التنشئة السياسية وعلاقتها بتوكيد الذات لدى طلبة المدارس الثانوية بمحافظة رفح"، **مجلـة الجامعـة الإسـلامية**، سلسـلة الدراسات التربويـة والنفسـية، مـج21، ع3، 2013، ص75-105.

62- شعبان، خالـد، حجـازي، غادة، "نحو تعزيـز المشـاركة السياسية للطالبـات الجامعيـات الفلسطينيات - دراسة ميدانيـة على عينة من طالبـات جامعـة القدس المفتوحة فـرع رفـح"، **مجلة العلوم السياسية**، جامعـة بغداد ع46، يونيـو2013، ص 1-45.

63- شموئيلوف، ماتي، "العرقية واليسـار الإسـرائيلي"، **قضـايا إسـرائيلية**، س 13، ع48، ص25-34.

64- شـنهاف، يهـودا، "كيـف تُتَرْجم النكبة إلى اللغة العربية"، **قضايا إسرائيلية**، س12، ع48، 2012، ص54-60.

65- ضاهر، بـلال "مردخـاي بارأون: على إسرائيل الاعتراف بمساهمتها فـي نشـوء قضـية اللاجئين"، **قضـايا إسـرائيلية**، س12، ع48، 2012، ص81-95.

66- الطناني، معـين، "حـرب الأيام الثمانيـة"، **مجلـة مركـز التخطيط الفلسـطيني**، س9، ع 35-36، 2012، ص74-96.

67- عابدين، عبد الكريم، سالم، محمد، "أثر تجارة الأنفاق علـى السياسات التسـويقية لشـركات تكنولوجيا المعلومات في قطـاع غزة"، **مجلة جامعـة الأزهـر**، سلسلة العلوم الإنسانية، مج 13، ع1 (A) ، 2011، ص479-512.

68- العاجز، فـؤاد، عسـاف، محمود، "أنماط رعايـة الطلبـة المعوقين بمدارس التعليم العـام

بمحافظات غزة وسبل تحسينها"، **مجلة الجامعة الإسلامية**، سلسلة الدراسات التربوية والنفسية، مج21، ع3، 2013، ص199-237.

69- عاشور، حكمت، "المؤشرات الاقتصادية الإسرائيلية لعام 2012"، **مجلة مركز التخطيط الفلسطيني**، س9، ع 35-36، 2012، ص109-116.

70- عبد الغفور، نضال، "الأطر التربوية لتصميم التعلم الإلكتروني"، **مجلة جامعة الأقصى**، سلسلة العلوم الإنسانية، مج 16، ع1، 2012، ص63-86.

71- عبد اللطيف، كمال، "فكر النهضة والثورات العربية"، **أوراق فلسطينية، ع1**، شتاء، 2013، ص 75-88.

72- عبد اللطيف، كمال، "ما بعد الثورات العربية الإصلاح الديني والعلمانية"، **تبّين للدراسات الفكرية والثقافية**، ع3، مج 1، شتاء 2013، ص209-228.

73- العجلة، مازن، "الحصاد الاقتصادي لعام 2012 وتوقعات 2013"، **مجلة مركز التخطيط الفلسطيني**، س9، ع 35-36، 2012، ص97-108.

74- العجلة، مازن، "المشاركة الاقتصادية للمرأة الفلسطينية المؤشرات والمحددات"، **مجلة جامعة الأزهر**، سلسلة العلوم الإنسانية، مج14، ع1، 2012، ص129-162.

75- العجلة، مازن، "معوقات تطور ريادة الأعمال في فلسطين"، **مجلة مركز التخطيط الفلسطيني**، س9، ع 35-36، **2012**، ص5-31.

76- عسلية، محمد، البنا، أنور، "الذكاء الانفعالي وعلاقته بالتوافق الزواجي لدى العاملين بجامعة الأقصى، **مجلة جامعة الأزهر**، سلسلة العلوم الإنسانية، مج 13، ع2، 2011، ص235-284.

77- عليان، عمران، "مستوى الاغتراب لدى الأسرى الفلسطينيين المحررين ضمن صفقة الأحرار دراسة تطبيقية

ضمن صفقة وفاء الأحرار في قطاع غزة"، **مجلة الجامعة الإسلامية**، سلسلة الدراسات التربوية والنفسية، مج21، ع3، 2013، ص1-39.

78- عنبار، إفرايم، "الأمن القومي الإسرائيلي وسط اضطرابات العالم العربي" ترجمة: زهير عكاشة، **مجلة مركز التخطيط الفلسطيني**، س9، ع 35-36، 2012، ص117-133.

79- عواودة، وديع،" قراءة في انتخابات الكنيست"، **قضايا إسرائيلية**، س 13، ع48، ص98-105.

80- عوض، أحمد، "أثر القوى الدينية الإسرائيلية على احتمالات التسوية السلمية"، **أوراق فلسطينية**، شتاء،ع1، 2013، ص 61-74.

81- عوض، سمير، "التوجه الفلسطيني إلى الأمم المتحدة وعضوية فلسطين"، **أوراق فلسطينية**، ع1، شتاء2013، ص 39-46.

82- عوض، عزمي، "أفاق ومحددات إصدار العملة الوطنية في ظل مجلس نقد فلسطيني كنظام للسياسة النقدية"، **مجلة جامعة الأزهر**، سلسلة العلوم الإنسانية، مج 13، ع1 (B)، 2011، ص1291-1328.

83- عيد عبد الرزاق، "مستقبل التنوير في بلدان الربيع العربي"، **أوراق فلسطينية** ،ع2، ربيع 2013، ص125- 138.

84- عيسى، عبد الخالق، "رحلة نيكوس كازانتزاكي إلى بيت المقدس- دراسة في المضمون"، **مجلة جامعة الأزهر**، سلسلة العلوم الإنسانية، مج 13، ع1 (A) ، 2011، ص235-266.

85- غنيم، كمال، الهشيم، جواد، "الاتجاهات الفنية في الشعر الإسلامي الفلسطيني المعاصر"، **مجلة جامعة الأزهر**، سلسلة العلوم الإنسانية، مج 13، ع2، 2011، ص47-88.

86- فاعور، تانيا، "تحديات التنمية البشرية المستدامة في المنطقة العربية"، **عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية**، ع3،

مج1، شـتاء 2013، ص163-188.

87- الفرا، إسماعيل، النواجحة، زهير، "الذكاء الوجداني وعلاقته بجـودة الحيـاة والتحصـيل الأكاديمي لدى الدارسين بجامعة القدس المفتوحة بمنطقـة خـان يونس التعليمية"، **مجلة جامعـة الأزهر**، سلسلة العلوم الإنسانية، مـج14، ع2، 2012، ص57-90.

88- الفرا، عبـد الله، "السـبب الأجنبي وأثره على المواعيد في قانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية الفلسـطينية"، **مجلـة جامعة الأزهر**، سلسـلة العلـوم الإنسانية، مج14، ع2، 2012، ص369- 396.

89- فرحات، محمـد، "السـلوك الصيني الروسيّ فـي مواجهـة موجة الربيع العربيّ"، **سياسات عربيـة**، ع1، مـارس 2013، ص33-44.

90- قاسم، رياض، "اللغة العربية من التراجع إلى التمكين"، **مجلة المسـتقبل العربـي**، ع 413، تموز/ يوليـو 2013، ص82-96.

91- القلقيلي،عبـد الفتاح،"المصالحة الوطنيـة فـي إطار العدالة الانتقاليـة"، **أوراق فلسطينية** ، ع2، ربيـع2013، ص151-160.

92- كرباج، يوسف، "هل تقـود الثورة الديموغرافية إلى ثـورة ديمقراطيـة؟ **عمـران للعلـوم الاجتماعيـة والإنسـانية**، ع3، مج1، شتاء 2013، ص7-22.

93- كيـالي، ماجـد، "ثـورة السوريين وأثرها على مجتمـع اللاجئين في سـوريا"، **شـؤون فلسـطينية**، ربيـع 2013، ص 198- 212.

94- لكريني، إدريس، "تحـديات التنشئة الاجتماعية فـي زمـن العولمـة"، **رؤى تربويـة**، ع 40،41 ،إبريل/ نيسان، 2013، ص166-173.

95- اللـوح، منصـور، "تقيـيم الواقع المنـاخي فـي الضـفة الغربية وقطاع غزة- فلسـطين خلال الفتـرة 1996- 2009"، **مجلة جامعة الأزهـر**، سلسـلة

العلوم الإنسانية، مج 13، ع2، 2011، ص307- 350.

96- ليفي، غوعون، "أين كان اليسار الإسرائيلي؟ وأين هو الآن؟"، **قضايا إسرائيلية**، س 13، ع48، ص20-24.

97- مجلي، نظير، "إسرائيل والربيع العربي"، **أوراق فلسطينية،ع1**، شتاء 2013، ص 135- 150.

98- مجلي، نظير، "آفات التسوية"، **أوراق فلسطينية** ،ع2، ربيع 2013، ص 41-50.

99- محارب، محمود، "إسرائيل والتغيرات الجيوستراتيجية في الوطن العربي"، **سياسات عربية**، ع1، مارس 2013، ص23-21.

100- محمد، رسلان، "الأزمة المالية العالمية وآثارها على الجهاز المصرفي- الفلسطيني"، **مجلة جامعة الأزهر**، سلسلة العلوم الإنسانية، مج14، ع2، 2012، ص281-310.

101- محيسن، تيسير، "قطاع غزة بين الهيمنة أو السيطرة بالإكراه"، **شؤون فلسطينية**، ربيع 2013، ص 187- 198.

102- مخول، عصام، "أزمة الفكر والممارسة الصهيونية! بين اليسار الصهيوني واليسار المناهض للصهيونية"، **قضايا إسرائيلية**، س 13، ع48، ص35-45.

103- مركز أدفا، "غياب الاتفاق السياسي مع الفلسطينيين- مصدر أساسي لعدم الاستقرار الاقتصادي ولعدم المساواة الاجتماعية"، **قضايا إسرائيلية**، س 13، ع48، ص102-113.

104- مروة، كريم، "شفيق الحوت اليساري كما عرفته"، **أوراق فلسطينية** ،ع2 ربيع، 2013، ص221-230.

105- مسلم، سامي، "تطور العلاقات الصينية- الإسرائيلية"، **قضايا إسرائيلية**، س12، ع48، 2012، ص39-53.

106- المسلمي، عاطف، "إسرائيل الطريق إلى الانتخابات"، **مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، س9**، ع 35-36، 2012، ص46-61.

107- مشتهى، عبد العظيم، اللوح، منصور، "اتجاه التغيير لدرجة الحرارة في الضفة الغربية بين عامي 1997-2008م ، دراسة تطبيقية بين جغرافية المناخ"، **مجلة جامعة الأزهر**، سلسلة العلوم الإنسانية، مج 13، ع1 (B)، 2011، ص1183-1204.

108- مصطفى، مهند، "العدوان على غزة 2012: بين النتائج العسكرية والدلالات السياسية"، **قضايا إسرائيلية**، س12، ع48، 2012، ص61-71.

109- مطر، حجاي، "ثورة مدنية أم رجعية صهيونية؟ اليسار الإسرائيلي بين الاحتجاج الاجتماعي والانتخابات البرلمانية للكنيست"، **قضايا إسرائيلية**، س 13، ع48، ص9-19.

110- مورنسون، إليكسندر، "السياسة الخارجية التركية في القرن الحادي والعشرين"، **مجلة مركز التخطيط الفلسطيني**، س9، ع 35-36، 2012، ص134-158.

111- النجار، محمد، "العمالة الأجنبية وقضايا الهوية في الخليج العربي، **عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية**، ع3، مج1، شتاء 2013، ص109-124.

112- نجم،منور،"دور المؤسسات التنموية في تمكين المرأة الفلسطينية دراسة تحليلية للخطط الإستراتيجية والتقارير السنوية في ضوء معايير التمكين ومؤشراتها"، **مجلة الجامعة الإسلامية**، سلسلة الدراسات التربوية والنفسية، مج21، ع3، 2013، ص239-276.

113- النمنم، حلمي، "الإخوان من التنظيم إلى السلطة" **أوراق فلسطينية** ،ع2، ربيع 2013، ص 89-100.

114- النمنم، حلمي، "طه حسين وفلسطين"، **أوراق فلسطينية،ع1**، شتاء 2013، ص 251-276.

115- نور، إسحق غال، "السجال الصهيوني حول التقسيم (1919- 1947)"، **قضايا**

إسرائيلية، س 13، ع48، ص58-66.

116- نويهض، وليد، "إخوان الصفا ومسألة تعدد الآراء والمذاهب في عصرهم: أسباب اختلاف البشر وتنوع الديانات في الرسالة الثانية والأربعين"، **تبّين للدراسات الفكرية والثقافية**، ع3، مج 1، شتاء 2013، ص261-282.

117- الهابيل، وسيم، المصري، عماد، "أثر تطبيق مبدأ الرقابة الإسلامية في إنجاح أداء البنوك الإسلامية في قطاع غزة- دراسة حالة البنك الإسلامي العربي والبنك الإسلامي الفلسطيني"، **مجلة جامعة الأزهر**، سلسلة العلوم الإنسانية، مج 13، ع1 (B)، 2011، ص1101-1146.

118- الهندي، عليّان، "الحكومة الإسرائيلية الجديدة – معطيات وخطوط أساسية"، **شؤون فلسطينية**، ربيع، 2013، ص 149-160.

119- وحدة الدراسات الإسرائيلية، "مؤتمر هيرتسليا الثالث عشر- الدعوة لجدول أعمال إسرائيلي جديد"، **شؤون فلسطينية**، ربيع 2013، ص 213-223.

120- الورداني، محمود، "أفاق الحراك الشعبي للثورة المصرية"، **أوراق فلسطينية** ،ع2، ربيع 2013، ص 101-112.

121- وفائي، محمد، الحلو، علاوي، فحجان، سامي،"المشكلات التي تواجه معلمي التربية الخاصة بمدارس محافظات غزة"، **مجلة الجامعة الإسلامية**، سلسلة الدراسات التربوية والنفسية، مج21، ع3، 2013، ص1-39.

122- يخلف، يحيى، "موقع فلسطين في الحراك الشعبي العربي"، **أوراق فلسطينية** ،ع2، ربيع 2013، ص 9-14.

123- يشاي، ياعيل، "المجتمع المدني في إسرائيل: حوافز وعوائق"، **قضايا إسرائيلية**، س12،ع2012،48، ص7-17.

الكشاف الهجائي للموضوعات

الأسرى الفلسطينيون:77
الألغام الأرضية:9
الأنفاق- اقتصاد- غزة:14
الأمن القومي – إسرائيل:78
أوروبا- علاقات- فلسطين:2
أولـــوف بالمـــه (1927-1986)
والقضية الفلسطينية:33
أولوف بالمـــه- رئـــيس وزراء
السويد:33
الاتفاق السياسي الفلسطيني:103
إخوان الصفا:116
الإخوان المسلمين:113
إدارة المخـــــاطر والبنـــــوك-
فلسطين:56
الاستيطان الإسرائيلي:17
الاستيطان- القدس:47-48
إسرائيل والوطن العربي:99
الإسلام السياسي- فلسطين:53
الإصلاح الديني والعلمانية:72
الاغتـــــــراب والأســـــــرى
الفلسطينيون:77
الإغراق التجاري:1
الاقتصاد الاسرائيلي2012: 69
الاقتصـــاد الفلســـطيني (2012-
2013م):73
الانتخابات الإسرائيلية:106،79
الانتـــداب البريطـــاني(1920-
1948)- فلسطين:58
البنـــوك الإســـلامية- قطـــاع
غزة:117
تجارة الأنفاق- غزة:67
تجارة التعليم- الوطن العربي:49
التحول الديمقراطي:30
التخطيط الاستراتيجي- شـــركات
الأدوية- قطاع غزة:21
التربيـــة الخاصـــة- مـــدارس
غزة:121
التربية الصحية في المـــدارس-
قطاع غزة:25
تركيا- علاقات خارجية:110
التسويق الالكترونـــي والبنـــوك-
غزة:12
التشريع والانقسام – فلسطين:32
التطور العمراني-خان يونس:3

التعلم الالكتروني:70
التغيير في العالم العربي:7
تمكين المرأة الفلسطينية:112
التنشئة الاجتماعية والعولمة:94
التنشئة الاجتماعية:6
التنشئة السياسية وتوكيد الذات- فلسطين:61
التنمية البشرية- الوطن العربي:86
التنوير والربيع العربي:83
الثورات العربية:71
الحراك الشعبي العربي والفلسطينيين:122
الحراك الشعبي المصري:120
حرب 1967: 59
الحرب الإسرائيلية (2012م) - قطاع غزة:60، 66، 108
حقوق الإنسان- الأراضي المحتلة:28
حقوق الإنسان- القدس:28
الحكاية الشعبية – فلسطين:38
الحكومة الإسرائيلية الجديدة:118
الحملة الفرنسية(98-1801):13
الديموغرافية والديمقراطية:92
الذكاء الانفعال – علاقات- التوافق الزواجي:76
الذكاء الوجداني- علاقات- التحصيل الدراسي:87
الذكاء الوجداني- علاقات- جودة الحياة:87
الربيع العربي- مواجهات:89
الربيع العربي والإسرائيليون:97
الربيع العربي والقضية الفلسطينية:4
الربيع العربي:52
ريادة الأعمال- فلسطين:75
رياض الأطفال- القدس:31
السلطة الفلسطينية:26
الشعر الإسلامي الفلسطيني:85
شفيق الحوت- سيرة ذاتية:104
شفيق الحوت(1932-2007)- سيرة ذاتية:42
صفقة الأحرار:77
الصين-علاقات- إسرائيل:105
الطائفية- الوطن العربي:34
عضوية فلسطين- الأمم المتحدة:81
العلاقات الأوربية الفلسطينية:2
العلاقات الصينية الإسرائيلية:105
العلاقات المصرية الفلسطينية:51
العمالة الأجنبية- الخليج العربي:111

العملة الوطنية الفلسطينية:82
العنف الأسري:55
العنف والتحصيل الدراسي- فلسطين:57
العولمة والبنوك- فلسطين:100
العولمة والتنشئة الاجتماعية:94
الغاز- إسرائيل- شرق المتوسط:29
الفساد الإداري بالمستشفيات- غزة:18
القدس- تراث:24
القدس(67-2009)- استيطان:23
قرار التقسيم (1919-1947م):115
قضية اللاجئين:65
القطاع الثالث- إسرائيل:45
قطاع غزة:101
القوى الدينية والتسوية- إسرائيل:80
الكتب المدرسية- إسرائيل:44
الكفالة بالمال:50
اللاجئون- سوريا:93
اللغة العربية:90
المجتمع المدني- إسرائيل:27
المجتمع المدني-إسرائيل:123
المحاكمات المدنية والتجارية- فلسطين:88
محمود درويش- سيرة ذاتية:46
المرأة والمشاركة الاقتصادية – فلسطين:74
المشاركة السياسية – فلسطين:62
مشاريع التسوية الفلسطينية (93-1967):98،8
المشروع الوطني الفلسطيني:35
المصالحة الوطنية:91
مصر وحرب 1948: 36
المعاقين- قطاع غزة:68
مناخ الضفة الغربية (1997-2008م):107
مناخ فلسطين(1996-2009م):95
الموارد البشرية- المنظمات غير الحكومية- قطاع غزة:22
الموارد البشرية والإسلام:10
المواطنون الفلسطينيون- إسرائيل:54
المواقع الالكترونية والصحافة- فلسطين:20
النزاعات المسلحة:9
النفايات الصلبة- قطاع غزة:37
النكبة:64

نيكوس كازانتزاكي (روائي يوناني):84
نيكوس كازانتزاكي ورحلته لبيت المقدس:84
الهجرة الخارجية:15
هيرتسليا(13)- مؤتمرات:119
الوطنية الفلسطينية:41، 43
الولايات المتحدة- علاقات- العالم العربي:19
ياسر عرفات- سيرة ذاتية:39
ياسر عرفات والشيوعية:40
ياسر عرفات ومصر:51
اليسار الإسرائيلي:63،16،11، 96، 102
اليسار الصهيوني:102، 109

عناوين المجلات الواردة في البيبلوغرافيا

أوراق فلسطينية- تصدر عن مؤسسة ياسر عرفات- رام الله- فلسطين.

رؤى تربوية- مركز القطان – رام الله- فلسطين.

سياسات عربية- رئيس التحرير: د.عزمي بشارة- قطر- الدوحة.

شؤون فلسطينية – مركز الأبحاث – منظمة التحرير الفلسطينية- بيروت.

قضايا إسرائيلية- المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)- رام الله- فلسطين.

مجلة تَبَيُّن للدراسات الفكرية والثقافية-المركز القومي للأبحاث ودراسة السياسات- لبنان.

مجلة الثقافة الشعبية(رسالة التراث الشعبي من البحرين إلى العالم)- وزارة الثقافة-البحرين. www.folkculturebh.org

مجلة جامعة الأزهر-عمادة البحث العلمي- غزة- فلسطين.www.alazhar.edu.ps

مجلـــــة جامعـــــة الأقصـــــى-عمـــــادة البحـــــث العلمـــــي- غـــــزة- فلسطين.www.alaqsa.edu.ps

مجلة الجامعة الإســـلامية- عمادة البحث العلمي- الجامعـــة الإســـلامية- غـــزة- فلسطين. www.iugaza.edu.ps/ar/periodical

مجلة العلوم السياسية- كليـــة العلـــوم السياســـية- جامعـــة بغـــداد- العـــراق. http://www.copolicy.uobaghdad.edu.iq

مجلة عُمْرَان للعلوم الاجتماعية والإنســـانية- المركز القومي للأبحـــاث ودراســـة السياسات- لبنان.

مجلة مركز التخطيط الفلسطيني- مركز التخطيط الفلسطيني- غزة- فلسطين.

مجلـــــة المســـــتقبل العربـــــي- مركـــــز دراســـــات الوحـــــدة العربيـــــة - بيروت.www.caus.org.ib